

# الشفاء

ابن سينا  
الائمهيات

٢-١

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

محقق الاساذين

معيد رايد

الأب قنواى

# المقالة الأولى

وفيها ثمانية فصول

---



مركز بحوث العلوم الإسلامية



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى وآله الأكرمين أجمعين .

الفن الثالث عشر من كتاب الشفا في الإلهيات .

## المقالة الأولى وهي ثمانية فصول

### [ الفصل الأول ]

#### ( ١ ) فصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبين إنشئه في العلوم

وإذ قد وقفنا الله ولي الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب إيراد من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع في تعريف المعاني الحكيمية ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أُشير إليه في مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم إلى النظرية وإلى العملية . وقد أُشير إلى الفرق بينهما وذكر أن النظرية هي التي تطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل ، وذلك

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد... إلخ أجمعين : مافقة من ب ، ج ، ص || النبي : + المصطفى م (٣) الفن... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الرابعة من كتاب الشفا في الإلهيات وهو من واحد في عشر مقالات م || في الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس ج || الإلهيات : + عشر مقالات ج ، ط ، + عشر مقالات ص (٤) وهي ثمانية فصول : مافقة من ج ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، ط ؛ من الإلهيات وتصرف الأولى بثمانية فصول م (٥) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى ص (٦) موضوع : + العلم ج (٧) وإن : إذ ج (٨) ونبتدئ : ونبتدئ ج ، ط (٩-١٠) هي... النظرية : مافقة من م .



بمحصل العلم التصوري والتصديق بأمور ليست هي بأنها أعمالنا وأحوالنا ،  
فكون الغاية فيها حصول رأى واعتقاد ليس رأياً واعتقاداً في كيفية عمل أو كيفية  
مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل .

وأن العملية هي التي يطلب فيها أولاً استكمال القوة النظرية بمحصل العلم  
التصوري والتصديق بأمور هي هي بأنها أعمالنا ، ليحصل منها ثانياً استكمال  
القوة العملية بالأخلاق .

وذكر أن النظرية تنحصر في أقسام ثلاثة هي : الطبيعية ، والتعليمية ،  
والإلهية .

وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة ، وبحثها  
عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة .

وأن التعليمية موضوعها إما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات ، وإما ما هو  
ذو كم . والمبحوث عنه فيها أحوال تعرض للكم بما هو كم . ولا يؤخذ في حدودها  
نوع مادة ، ولا قوة حركة .

وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للمادة بالفوام والحد . وقد سميت  
أيضاً أن الإلهي هو الذي يبحث فيه عن الأسباب الأولى للوجود الطبيعي  
والتعليمي وما يتعلق بهما ، وعن مسبب الأسباب ومبدأ المبادئ وهو الإله  
تعالى جلده .

(١) بمحصل : لمحصل ب ، ج ، د ، ص ، ط ، ظ (٢) الغاية : العلم ط (٣) ليحصل :  
يحصل ج ، ص ، ط ، م (٤) تنحصر : منحصر ج ، منحصرة ص ، ط || هي : في ج ، م  
(٥) يؤخذ : يوجد م (٦) فيه : ساقطة من ب || الأولى : الأول ط ، ظ || للوجود :  
لوجود ص (٧) مسبب : سبب ج (٨) جلده : ساقطة من ب .

لهذا هو قدر ما يكون قد وقفت عليه فيما سلف لك من الكتب . ولم يتبين لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهي ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق إن تذكرتها . وذلك أن في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع ، وأشياء هي المطلوبة ، ومبادئ مسلمة منها تؤلف البراهين . والآن ، فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم ، وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأفعاله أو معنى آخر .

وأيضاً قد كنت تسمع أن ههنا فلسفة بالحقيقة ، وفلسفة أولى ، وأنها تفيد تصحيح مبادئ سائر العلوم ، وأنها هي الحكمة بالحقيقة . وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هي أفضل علم بأفضل معلوم ، وأخرى أن الحكمة هي المعرفة التي هي أصح معرفة وأتقنها ، وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل . وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الأولى ، وما هذه الحكمة ، وهل الحدود والصفات الثلاث لصناعة واحدة ، أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة .

ونحن نبين لك الآن أن هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الأولى ، وأنه الحكمة المطلقة ، وأن الصفات الثلاث التي رُسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة ، وهي هذه الصناعة . وقد علم أن لكل علم موضوعاً يخصه ، فلتبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ، ما هو ؟ ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إنية الله تعالى جلده ، أو ليس ذلك ، بل هو شيء من مطالب هذا العلم ؟

فتقول : إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع ، وذلك لأن موضوع كل علم هو أمر مُسلم الوجود في ذلك العلم ، وإنما يبحث عن أحواله . وقد

(١) يكون : كان ط م || فيما : تام (٥) التحقيق : التحقق ب (١٠) وكنت : وقد كنت ب (١١) والصفات : أو الصفات م (١٢) ونحن : فنحن ب (١٤) وأنه : وأنها ط || رسم : رسم ط (١٧) جلده : صافطة من ب ، ب ، ص ، م || ذلك كذلك ط .

علم هذا في مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مسلماً في هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مسلماً في هذا العلم ومطلوباً في علم آخر ، وإما أن يكون مسلماً في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً في علم آخر ، لأن العلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس في العلوم الحكيمة علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا في شيء منها يبحث عن إثبات الإله تعالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كرت عليك . ولا يجوز أيضاً أن يكون غير مطلوب في علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب في علم البينة . فيكون إما يتنا بنفسه ، وإما مايوسا عن بيانه بالنظر ، وليس يتنا بنفسه ولا مايوسا عن بيانه ، فإن عليه دليلاً مرثم المايوس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم ، لم يجوز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه ، وسنبين لك عن قريب أيضاً ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم ، إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه يبحث عن المفارقات للمادة أصلاً . وقد لاحت لك في الطبيعيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من ج ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٣) باطلان : باطل م (٤) لأنه : أنه ب ، ج ، م (٥) أو سياسية : وإما سياسية ثم (٦) عن : من ب ، ج ، م (٧) بحث : بحث ص ، م (٨) جده : ساقطة من ب (٩) كرت : تكررت ط (١٠) مطلوب في : البينة : مطلوب البينة ط (١١) وليس يتنا بنفسه : وليس يتنا في نفسه م || ولا مايوسا : هو مايوس ب ، ج ، م ، هو مايوسا م (١٢) دليلاً : بالضرورة || فبقى : فبقى ب (١٣) قد : ساقطة من م || تبين : تبين ص ، م || بحث : بحث ج ، ص ، م (١٤) المادة : من المادة ج .

بل هو واحد يرى عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

- والذى لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعَجَّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم ، والأنسياق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظَن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلننظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للوجودات كلها أو بعضها إلا واحدا منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

- لكن النظر في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن يتظر فيها بما هي موجودات أو بما هي أسباب مطلقة ، أو بما هي كل واحد من الأربعة على النحو الذى يخصه . أعني أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شيء آخر ، أو من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها .

- فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة ، حتى يكون الغرض من هذا العلم هو النظر في الأمور التي تعرض للأسباب بما هي أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معانٍ ليست هي من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هي أسباب ، مثل الكلى والجزئى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للإنسان : الإنسان ب ، ط || ونوف : الوفوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م (٧) هو : ساقطة من ب ، ص ، م (٨) لا : إلا ب ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب (١٥) من : ق ب ، ج ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، ج ، ط || أسباب مطلقة : ساقطة من م (١٨) الخاصة : الخاصة م .



ثم من البين الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ،  
ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هي  
أيضا واقعة في الأعراض الخاصة بالعلوم العالية . فيبقى أن يكون البحث عنها  
للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم .

وأیضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمر  
ذوات الأسباب . فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للسببات من الأمور بإثبات  
أن وجودها تعلقاً بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب  
المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحسن فلا يؤدي إلا إلى الموافقة . وليس  
إذا توافق شتان ، وجب أن يكون أحدهما سبباً للآخر . والإقناع الذي يقع  
للنفس لكثرة ما يورده الحسن والتجربة فغير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة  
أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر هي طبيعية واختيارية .

وهذا في الحقيقة مستند إلى إثبات العلة ، والإقرار بوجود العلة والأسباب .  
وهذا ليس بمتأولياً بل هو مشهود ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان  
قريباً عند العقل ، من البين بنفسه أن الحوادث تبدأ ما يجب أن يكون شيئاً  
بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها في كتاب أوقليدس . ثم البيان  
البرهاني لذلك ليس في العلوم الأخرى ، فإذاً يجب أن يكون في هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث من أحواله في المطالب  
مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فبين أيضاً أنه ليس البحث عنها من جهة

(٢) الخاصة : الخاصة م || العملية : العملية م (٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م  
|| الخاصة : الخاصة م || العملية : العملية م (٤) فبين : فبين م (٥) إلى : ساقطة  
من ب ، م (٦) للآخر : الآخر م (٧) واختيارية : أو اختيارية ص (٨) مشهود :  
مشهود م ، ص (٩) البرهاني : ساقطة من ط || فذلك : أي يتألف من نفسه أن  
لكل شيء مبدأ م (١٠) وإذا : فإذا م ، وإذا م || عنها : هنا ط .

- الوجود الذي يخص كل واحد منها، لأن ذلك مطلوب في هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هي جملة ما وكل ، لست أقول بجمل وكلى . فإن النظر في أجزاء الجملة أقدم من النظر في الجملة ، وإن لم يكن كذلك في جزئيات الكلى باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر في الأجزاء إما في هذا العلم فتكون هي أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون في علم آخر . وليس علم آخر يتضمن الكلام في الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر في الأسباب من جهة ما هي موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعه الأسباب القصوى ، بل يجب أن يعلم أن هذا كاله ومطلوبه .



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جمل : بجمل ب ، ص ، م (٤) غير : عن م (٥) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٦) فقد : وقد ج || النظر : الفطن ج ، ص ، م .

## [ الفصل الثاني ]

## ( ب ) فصل

## في تمصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الفرض الذي هو في هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئية ، أعنى المبولى والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

وأما العلم الرياضى فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً في الذهب عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً في الذهب مع مادة ، وإما عددٌ مجرداً عن المادة ، وإما عدداً في مادة . ولم يكن أيضاً ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة ، بل كان من جهة الأحوال التي تعرض له بعد وضعه .

كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في العوارض التي يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المطلق ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعانى المعقولة الثابتة التي تستند إلى المعانى المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(١) صل : الفصل الثاوي ، ط (٤) يبين : يبين م (٩) الخلقيات : الخفية ط (١٣) ٤ : وله م (١٥) إلا في : الآن ط (١٧) علمت : عرفت م .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معلولة ولها الوجود العقل الذي لا يتعلق بمادة أصلاً أو يتعلق بمادة غير جسمانية . ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى .

- ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود ينحصرها ، فلما يجب أن يجرده بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحصرات ، ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات .

فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مبين .

- ١٠ أما الجوهر فيبين أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرًا إلا محسوساً .

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات .

- وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ، ومنه ١٠ يقال مقدار ، ويعنى به كمية متصلة يقال على الخلط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقاً للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضاً مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يجوز أن يكون

(٣) وجوهر : سهرق ، به ، ص ، ط (٤) ومن المقدار : والمقدارم (٧) بما : +  
 حوس ، ط ، طا ، م (٩) بما : + حوس ، ص ، ط || وجوده : موجود  
 ط ، طا (١١) ويعنى : فيمن ص || اللفظ : المبدأ ط (١٢) واحد : واحداً .



متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضاً متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للادة بعد تجوهرها جسماً متناهيًا موجوداً وحملها سطحاً متناهيًا . فإن الحدود تجب للمقدار من جهة استكمال المادة به وترمه من بعد . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجوداً إلا في المادة ولا طلة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فأما النظر في أن وجوده أى انحاء الوجود هو ، ومن أى أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

١٠ فأما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات .

فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى مالا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها حواهر ، وبعضها كيانات ، وبعضها مقولات أخرى ، وليس يمكن أن يعمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

١١ وكذلك قد يوحد أيضاً أمور يجب أن تتحدد وتتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ، ج ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، ج ، ص (٣) موجوداً : ساقطة من م || الحدود : - بمعنى نهايات الأجسام التي ج ، ط (٤) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : ب ، ص ، م (٥) الموجود : الوجود ب ، ص ، م (٦) متعلق : ينطبق ب ، ج ، ص ساقطة من م (٧) فأما : رأياً ب || المحسوسات : - كلها م (٨) عين : ..... بالمحسوسات : ساقطة من م (٩) الوجود : الموجود ب ، ص ، م .

- بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والصد وغير ذلك ،  
 فبعضها يستعملها استعمالاً فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم  
 في نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم  
 الجبرية ، وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات  
 ولا أيضاً من الصفات التي تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها  
 مشتركاً لكل شيء . ولا يجوز أن يختص أيضاً بمقولة ولا يمكن أن يكون من  
 عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

- فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ،  
 وأنه يجب أن يعمل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا .<sup>١</sup> ولأنه غنى عن تلم ماهيته  
 وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه  
 لا مشالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه  
 بل تسليم إينه ومايته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو  
 موجود ، ومطالبه الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

- وبعض هذه أمور هي له كالأنواع : كالجوهر والسكن والكيف ؛ فإنه ليس  
 يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى  
 انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه  
 كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والقدرة ، والكل والجزء ؛  
 والمكن والواحد ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد  
 لها إلى أن يختصص طبيعياً أو تعليمياً أو حقيقياً أو غير ذلك .

(٢) بما ، هـ ، ص ، ط (٦) يختص : يختص من (٧) عوارض : +  
 محصورة ط (٨) شيء : شيء ، ط (٩) الموجود : الموجود ط (٨) مظهر : مظهر ،  
 ص ، ط (٩) وأنه : فإنه ، ط (١٠) مباح : مباح ، ط (١١) في العلم : العلم ، م (١٢) أمور : الأمور ، ص ، ط .

ولفائل أن يقول ، إنه إذا جعل الموحود هو الموضوع لهذا العلم لم يجوز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث في كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ صير مقوم له ولا يمنع فيه ؛ بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شيء أهم من الموجود ، فيلحق غيره لحقوقا أوليا . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعاميا أو شيئا آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للوجود كله ، ولو كان مبدأ للوجود كله لكان مبدأ لنفسه ؛ بل الموحود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للوجود الدالول . فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقا ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ؛ فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما يتخوه كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التي فيها .

ويلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها . ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط أو متكتم فقط . ومنها ما يبحث عن الدوافع للوجود ، ومنها ما يبحث عن مبادئ المعلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم

[illegible]

- أخص هي مسائل في العلم الأعلى ، مثل مبادئ الطب في الطبيعي ، والمناحي  
 في الهندسة ، فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية  
 التي تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة . فهذا العلم يبحث عن أحوال  
 الموجود ، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص  
 يتحدث معه موضوع العلم الطبيعي بيسلمه إليه ، وتخصيص يتحدث معه موضوع  
 الرياضي بيسلمه إليه ، وكذلك في غير ذلك . وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ ،  
 فنبحث عنه ونقرر حاله . فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المطلوب بما  
 هو موجود معلول ، وبعضها في صوارض الموجود ، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية .
- فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى ، لأنه العلم بأول  
 الأمور في الوجود ، وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود  
 والوحدة . وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم ، فإنها أفضل علم  
 أي اليقين ، بأفضل المعلوم أي بالمتعالي وبالأسباب من بعده . وهو أيضا معرفة  
 الأسباب القصوى لكل . وهو أيضا المعرفة بالحق . وله حد العلم الإلهي الذي  
 هو أنه علم بالأمور المفارقة للسادة في الحد والوجود . وهذا الموجود بما هو موجود  
 ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها ، كما اتضح ، إلا متقدم الوجود على المادة وغير  
 متعلق الوجود بوجودها . وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة ، وإنما  
 يبحث فيه عن معنى . ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور  
 المبسووث عنها فيه هي على أقسام أربعة : فبعضها بريئة عن المادة وعلائق  
 ( ٢ ) إذن . ساقطة من ب ، ص ، م ( ٢ ) الجزئيات - جزئيات ص ، م || الموحدة ؛  
 الموجود ص ، م ( ٦ ) كالمبدأ ؛ وكالمبدأ ص ، م ؛ كالمبدأ ط ( ١٠ ) الوجود وهو ؛  
 الموجود وهو ط ( ١١ ) عر ... أصل ؛ ساقطة من م ( ١٢ ) وبالأسباب ؛  
 والأسباب م ( ١٣ ) بالله ؛ + قال ج ( ١٤ ) المفارقة ؛ والمفارقة ط  
 ( ١٥ ) متقدم الوجود ؛ متقدم ص ، م ( ١٨ ) أصل ؛ ساقطة من ب ، ص ، ط ، م .



المادة أصلاً . وبعضها يخالط المادة، ولكن الخلطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له . وبعضها قد يوجد في المادة وقد توجد لا في مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذي لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة ، وتشارك هذه الجملة أيضاً في أنها غير مادية الوجود أي غير مستفادة الوجود من المادة . وبعضها أمور مادية، كالحركة والسكون ، ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة ، بل نحو الوجود الذي لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحد بالمادة، وكان لا يخرج منه تعلق ما يبحث عنه بالمادة من أن يكون البحث رياضياً ، كذلك الحال ههنا . فقد طهر ولاح أن الغرض في هذا العلم أي شيء هو .

وهذا العلم يشارك الجدل والفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ، ويخالف كل واحد منهما من وجه . أما مشاركتها فلا من ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ، ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي . وأما المخالفة فلا من الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذاتك يتكلمان . وأما مخالفته للجدل خاصة ببالقوة ، لأن الكلام الجدلي يهيد الظن لا اليقين كما عدت في صناعة المطلق . وأما مخالفة السوفسطائية بالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيماً .

(٢) مادة : نسبة ط (٨) نسبة م (١٢) في هذا العلم : هذا العلم في صانعة م م ١٢ : وفسطة : والسوفسطائية م : والسوفسطائية م م ، والسوفسطائية ط (١٤) "ريحت ٠٠٠ وجه" : نسبة م (١٧) ودانك : وفيك م ، ط م (١٨) نسبة : نسبة م م ، م ، م ، ط : السوفسطائية : السوفسطائية م : السوفسطائية ط : السوفسطائية م .

## [ الفصل الثالث ]

## (ج) فصل

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

- وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا  
 على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين العار وبين الشر  
 ما هو ، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هي المنة التي  
 يوصل به من الشر إلى الخير .

- وإذا قد نفزر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي :  
 تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهية إياها للسعادة الأخروية . ولكنه  
 إذا قُسم في رموس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هذا  
 المعنى ، بل إلى معرفة بعضها في بعض ، حتى تكون منفعة علم ما هي معنى يتوصل  
 منه إلى تحقيق علم آخر غيره .

- وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً ، وقد يقال قولاً مختصاً .  
 فأما المطلق فهو أن يكون النافع موصلاً إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما  
 المختص فأن يكون النافع موصلاً إلى ما هو أجل منه ، وهو كالفائدة له إذ هو  
 لأجله بغير انعكاس . فإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

(٧) الشر : الشيء ط (٨) وإذا قد : وإذا به م (٩) ولكنه : لكنه م م  
 (١٠) إذا : أنه إذا به (١١) هي : هو ب ، م ، ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقيق  
 علم : تحقيق معنى م (١٣) قد : قد م | مطلقاً : وقد يقال قولاً مطلقاً ط  
 (١٤) تحقيق : تحقيق م (١٥) المطلق : ... منفعة : ساقطة من م | كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكننا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون المرسل منه موصلاً إلى معنى أجل منه ، وقسم يكون المرسل منه موصلاً إلى معنى مساوٍ له ، وقسم يكون المرسل منه موصلاً إلى معنى دونه ، وهو أن يعبد في كمال دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفاضة ، والعناية ، والرياسة ، أو شيء مما يشبه هذا إذا استقرت الألفاظ الصالحة في هذا الباب عثرت عليه .

والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة . وأما الإفاضة التي تحصل من الأثر في الأحس فيس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدم ، والمخدوم أيضاً ينفع الخادم ، أعني المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص نوط آخر ، فمنفعة هذا العلم الذي يتنا وجهها هي إفاضة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق لمساهمة الأمور المشتركة فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للرموس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة التي الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها في تلك العلوم . فكأن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك .

(١) ورد ... معنى ... من م || المعنى : بالوجه ب ، ص ، ط (٤ - ٥) أجل منه ... المعنى دونه : ساقطة من م (٨) عثرت : عثر ب ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المقصودة به (١٠ - ١١) وأنت تعلم ... ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) وجهه : وجهة م أ الذي : التي ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق : المقصود به ، ص ، ط || المشترك : المشتركة به ، المشتركة ص ، ط ، ط ، م (١٦) المقصود : المقصودة به ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلأن كثيرا من الأمور المسماة في هذا مما تين في علم الطبيعي مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بحرك ، و انتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

- وأما الرياضية ، فلأن الفرض الأقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك ، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخطفيات والسياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم .

- ١٠ إلا أن لسائل أن يسأل فيقول : إنه إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهن في هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهن بالمبادئ ، وكانت مسائل دينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك ينافيا دوريا ويصير تناحرا لأمر ينافي للشيء من نفسه ، والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان . وإنما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضع فنقول :

١٥

إن المبدأ لا علم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند في براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذا في براهين بعض هذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا أثبتة ؛ بل إنما

(١) فهي : خوب ، ج ، ط ، م (٢) تين : بين من ، م || علم : العلم من ، م (٥) وهو : هو ج ، هو هو ط (٧) ليس : ليس ج ، وليس من ، ط (٨) والسياسة : والسياسة ج ، ط (١٠) صم : العلم ج (١١) وكانت : وقد كانت ط (١٧) في : + جميع ط || هذه : ساطعة من ب .



تشمعل المقدمات التي لا برهان عليها. على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أحده اليقين المكتسب من العلة، وأما إذا كان ليس يفيد العلة، فإنما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر. وبالحري أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط.

فقد ارتفع إذن الشك، فإن المبدأ الطبيعي يحوز أن يكون بيانا بنفسه، ويحوز أن يكون بيانه في الفسحة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد، ولكن إنما تتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأصل لإنتاج ذلك المبدأ لا يترضى له في إنتاجه من ذلك المبدأ، بل له مقدمة أخرى.

وقد يحوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان "أن" وإن لم يفيدنا فيه برهان "العلم" ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان "لم" خصوصاً في العلة النهائية البعيدة.

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تقين في هذا العلم، بل من مبادئ يتبين بنفسها، وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى، وإما أن تكون تلك المبادئ لأمر من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن تبين في هذا العلم لميته. ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور البتة، حتى يكون بياناً يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه.

(١) برهان : برهان (٢) اليقين : اليقين من ، يفرط (٥) الطبيعي : الطبيعي  
(٦) فيما : فيما ، ص ، ط ، إ ، ولكن : لكن م (٨) له مقدمة : مقدمة من ، مقدمة م  
(٩) وإن : وإن ، سابقة من م (١٠) ثم : ثم م || خصوصاً : خصوصاً ، ص ، ط ، م  
(١٢) فقد : فقد ، ط (١٣) من : من ، ط ، ط (١٤) لكن : ولكن ، ص .

- ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الفرض من هذا العلم  
تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر . فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلاً  
إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ، بل  
من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتنع  
أن يكون متغيراً أو متغيراً في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وإن  
يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل . لكننا لمجر أنفسنا لا نقوى على سلوك  
ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى التواني ، وعن العلة إلى  
المعلول ، إلا في بعض حمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل .

- وإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدماً على العلوم كلها ، إلا أنه  
من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جهة  
العلوم .

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : " ماسد الطبيعة " . ومعنى بالطبيعة لا القوة  
التي هي مبدأ حركة ومكون ، بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية  
وتلك القوة والأعراض .

- فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة ، للحرم الطبيعي الذي له الطبيعة . والحرم  
الطبيعي هو الحرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض . ومعنى " ماسد  
الطبيعة " بعبارة بالقياس إلينا . فإن أول ما نشاهد الوجود، وتتعرف عن أحواله

( ١ ) الأمر : الأمور ، ط ، م | إلى : في ب ( ٢ ) تحصيل : تحصيل م  
مبدأ : مبتدأ م || إلا : لا ، م || فيها : عما ط ( ٣ ) من الأمور : عن الأمور م  
( ٤ ) الوجود : الوجود ج ، ط ، الموجود م : تمنع : تمنع ط ، م ( ٥ ) التواني : التواني م  
( ٦ ) ماسد : فيما يدغ ، ج ، م ، م : لا القوة : القوة ج ، لا القوة : القوة ج ، م ، ط  
( ٧ ) الطبيعة : طبيعة م ( ٨ ) فإن : فإن ب ، م ، م .

نشاهد هذا الوجود الطبيعي . وأما الذي يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بداته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها في هذا العلم ، هي بالذات وبالعموم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقابل أن يقول : إن الأمور الرياضية المختصة التي ينظر فيها في الحساب والهندسة ، هي أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا المندفئة لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة ، لأنه قد يوجد لا في الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

والذي يجب أن يقال في هذا الشك هو أنه : أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات . فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام . فالأعراض اللازمة له أولى بذلك ، وما كان موضوعه امتدادا لمطابق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستند لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعات وصورة ، بل بما هو مقدار وعرض . وقد عرف في شرحنا لتنطقيات والطبيعات الفرق بين المقدار الذي هو بعد الهبولى مطعما ، وبين المقدار الذي هو كم ، وأن اسم المقدار يقع بهما بالاشتراك . وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعي ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم . وهذا هو المستند للنسب المختلفة .

(٣) و «م» : أو «م» م (٤) ولكنه : ولكن م || في الحساب : بالحساب م  
(٦) يوجد : أيضا م (٧) ما قبل الطبيعة : ما قبل الطبيعة م (٨) فالتى :  
والذى م . قوله م : || كان : سابقة م (٩) فيه منها : فيها ههنا م ط  
(١٠) بالأعراض : والأعراض م (١٢) بل : أيضا م : سابقة م (١٣) عرف :  
عرفت م (١٤) بالاشتراك : بالاشتراك م (١٥) وإذا : فإذا م : هو : سابقة  
م ط || المعلوم : سابقة م م (١٦) والجسم : والجسم م ، ط ، ط م .

- وأما العدد فالشبهة فيه أكد ، ويشبه في ظاهرها النظر أن يكون علم العدد هو علم "ما بعد الطبيعة" . إلا أن يكون علم "ما بعد الطبيعة" إنما يعنى به شيء آخر ، وهو علم "ما هو مبين" من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سُمي هذا العلم بأشرف ما فيه . كما يُسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هي غاية هذا العلم . وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذي هو كالفأية . فيكون كُن هذا العلم هو العلم الذي كماله ، وأشرف أجزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه . وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة ببراء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم ، فهذا هذا .

- ولكن البيان المتيقن لكون علم الحساب خارجا عن علم "ما بعد الطبيعة" هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد في الأمور المفارقة ، وقد يوجد في الأمور الطبيعية ، وقد يمرض له وضع في الوهم - رداً عن كل شيء هو عارض له . وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجوداً ، إلا بمرضاً لشيء في الوجود . فما كان من العدد وجوده في الأمور المفارقة ، امتنع أن يكون موضوعاً لأية نسبة اتفقت من الزيادة والنقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلاً لأي زيادة وانقفت ، ولأي نسبة اتفقت إذا كان في هولي الأقسام التي هي بالقوة كل نحو من المعدودات ، أو كان في الوهم ، وفي الحالين جميعا هو غير معارق

(٢) ما : بما ، ص (٥) هي : هوب ، ج ، ط ، م (٨) وحيد : شيند ، ج ، ص ، م

(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهداب ، ط ، م ، هـ ، ص (١٦) يجب : يجوز

(١٧) هي : الذي هوب ، ج ، ط ، م (١٨) كل : ساقطة من ط .

للطبيعة ، وإذن علم الحساب من حيث ينظر في العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي إنما يكون له عند كونه في الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو في الوهم ، ويكون إنما هو في الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لما أن تجتمع وتفرق وتتحد وتنقسم .

• فالحساب ليس نظرا في ذات العدد ، ولا نظرا في حواض العدد من حيث هو عدد مطلقا ؛ بل في حواضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادي أو وهمي إنساني يستند إلى المادة .

وأما النظر في ذات العدد ، وفيما يرضى له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

(٤) من : من ص | طبيعة : الطبيعة م ، ط ، طا ، م ، طبيعة ص ' ونهتزق : ونهتزق م ، ط | وتتحد : وتتحد م ، ص ، ط (٦) هو : ساقطة من م .

## [الفصل الرابع]

## (د) فصل

في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم

- فينبغي لنا في هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشيء والموجود إلى المقولات ؛  
 وحال العدم ؛ وحال الوجوب ؛ أي الوجود الضروري وشرائطه ؛ وحال الإمكان  
 وحقيقته ؛ وهو بعينه النظر في القوة والفعل ؛ وأن ننظر في حال الذي بالذات  
 والذي بالعرض ؛ وفي الحق والباطل ؛ وفي حال الجوهر ؛ وكل أقسام هو ؛  
 لأنه ليس يحتاج الموجود في أن يكون جوهرًا موجودًا إلى أن يصير طبيعيًا  
 أو تعليميًا ؛ فإن ههنا جواهر خارجة عنهما ؛ فيجب أن نعرف حال الجوهر  
 الذي هو كالحويلى ؛ وأنه كيف هو ؛ وهل هو مفارق أو غير مفارق ؛ ومتفق  
 النوع أو مختلف ؛ وما نسبته إلى الصورة ؛ وأن الجوهر الصوري كيف هو ؛  
 وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق ؛ وما حال المركب ؛ وكيف حال كل  
 واحد منهما عند الحدود ؛ وكيف منهية ما بين الحدود والمحددات .

- ولأن مقابل الجوهر بسوع ما هو العرض ؛ فينبغي أن نتعرف في هذا العلم  
 طبيعة العرض ؛ وأصنافه ؛ وكيفية الحدود التي تحد بها الأعراض ؛ ونتعرف  
 حال مقولة مقولة من الأعراض ؛ وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

(٢) العلم ؛ + فهرست لتأويل الفصول م (٤) المقولات ؛ المقولات ج ؛ ط (٥) أي ؛

في ج ؛ ص ؛ ط ؛ م || الوجود ؛ الموجود ج ؛ ط (٦) ننظر ؛ نظر ط .

(٧) الأقسام ؛ أقسام (٨) موجودا ؛ سابقة من م (١١) الصورة ؛ الصور .

(١٢) ليس بمفارق ؛ غير مفارق ج ؛ ط ؛ م (١٤) بنوع ؛ نوع م .

بجوهر ، فنبين عرضيته ، وندرف مراتب الجواهر كلها بمصها عند بعض  
في الوجود بحسب التقدم والتأخر ، وندرف كذلك حال الأمراض .

و يلى بهذا الموضع أن نتعرف حال الكلى والجرى ، والكل والجزء ، وكيف  
وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود في الأعيان الجسمية ، وكيف وجدها  
في النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهناك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراهما ، ولأن الموجود  
لا يحتاج في كونه علة أو معلولاً إلى أن يكون طبعياً أو تعليمياً أو غير ذلك .  
فبالجرى أن تقع ذلك الكلام في العلل ، وأحوالها ، وأنها كنف  
ينبغي أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفي تعريف الفرقان بين المبدأ  
الفاعل ، وبين غيره . وأن تتكلم في الفعل والانفعال . وفي تعريف الفرقان  
بين الصورة والعاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنها في كل طبقة يذهب  
إلى علة أول .

وتبين الكلام في المبدأ والابتداء ، ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث ،  
وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدماً  
في الطرقة ومتقدماً عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه  
مخاطبة من أنكرها ، إذا كان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضاً .  
فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق  
لاوجود فيلزمنا أن ننظر أيضاً في الواحد ، وإذا نظرنا في الواحد وجب أن  
ننظر في الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

(١) مبن : فبين ج ، ط (٢) كذلك : كيف ط (٥) والنفس : والنفس م .  
(٧) ال : إلا به ، ط (١١) الصورة : + وبين ج ، م [وأنها : وأنها ب ، م ، م .  
(١٥) وتحقيق : وفي تحقيق به ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، ط ، م ، مساوق :  
سار م . (١٨) يلزمنا : + أبداً ط .



وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذي يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات ، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك معارفاً ولا مبدأً للوجودات ، ونثبت الدواارض التي تعرض للأعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها . ومن أنواع الواحد : شبيه ، والمساوي ، والموافق ، والمجانس ، والمشاكل ، والمائل ، والموهو . يجب أن نتكلم في كل واحد من هذه ومقالاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوي ، وغير المجانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، وانضاد بالحقيقة ، وماهيته .

ثم بعد ذلك ننقل إلى مبادئ الموجودات فنثبت المبدأ الأول وأنه واحد  
 ١٠ حق في غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه " واحد " ، ومن كم وجه " حق " ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أي حير محض ، معشوق لذاته ، وهو اللذيذ الحق ، وحده الجمال الحق ، ونفسخ ما قبل وظهر به من الآراء المصادة للحق ، ثم نبين كيف نسبته إلى الموجودات منه ، وما أول الأشياء التي توجد منه .

١٥

ثم كيف ترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية انفسائية ، ثم الجواهر الفكرية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات منها . ثم الإنسان وكيف تعود إليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١-٢) وما نسبة الكم المتصل . . . الموجودات : مانعة من ب (٣) للوجودات .  
 الموجودات ط (٦) وأنها : ولأنها ب ، من : ونهاط (٧) المساوي : + وير المواقف  
 (١٠-١١) في ساية . . . . . حق : مانعة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م  
 (١٦) الموجودات : + مرتبة م . (١٧) للشيئية : الملكية م .

لها قاعلى ، وكيف هو مبدأ لها كمال ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها .  
 ونذكر فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وصل الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة فى أن يكون لها السعادة الأخرى . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

(١) هو : ساقطة من ط . (٢) بينها ، بينهما ، ط (٤) الله : + تعالى ، ص (٦) المبلغ :  
 الموضوع حاشى ص ، م || به : ساقطة من ب || به على ذلك : ساقطة من م .

## [ الفصل الخامس ]

## ( ٨ ) فصل

في الدلالة على الموجود والشيء ، وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه  
تثنيه على التقرض

- فنقول : إن الموجود ، والشيء ، والضروري ، معانيها ترتسم في النفس  
ارتساماً أولياً ، ليس ذلك الارتسام مما يحتاج إلى أن يجلب بأشياء أعرف منها .  
فإنه كما أن في باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون  
للتصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ،  
لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذي يحاول  
إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس  
١٠ في الغريزة ، بل متبهاً على تفهيم ما يريد القائل ويذهب إليه . وربما كان  
ذلك بأشياء هي في نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لطفة ما وعجاجة  
ما صارت أعرف . كذلك في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور ، وهي  
متصورة لنواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفها للجهول ؛  
بل تنبهاً وإخطاراً بالبال ، بأسمٍ أو بعلامة ، ربما كانت في نفسها أخفى منه ،  
١٥ لكنها لطفة ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا اشتملت تلك العلامة تنبئت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ،  
من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلنة

(٦) ذلك : مألوفة من ط ، طا || إلى : مألوفة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط  
(١١) منها : متبهاً - || تفهيم : تفهيم م (١٤) لغواتها : لغواتها ص || للجهول :  
للجهول ج (١٥) ربما : ربما ج || ت : متباط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبسه لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أو لدار .

- وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأور كلها ، كالوجود ، والشيء الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبين شيء منها بيلان لادور فيه البينة ، أو ببيان شيء أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقوم فيها شبهة وقع في اضطراب ، كمن يقول : إن من حقيقة الوجود أن يكون فاعلا أو منفعلا ؛ وهذا إن كان ولا بد من أقسام الوجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الوجود ولا يعرفون البينة أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا ، وأنا إلى هذه العاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعرف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن "يصح" أخفى من "الشيء" و"الخبر" أخفى من "الشيء" ، فكيف يكون هذا تعريفا للشيء ؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل ويبان كل واحد منهما أنه "شيء" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمترادفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لم يعرف إلا به ؟ نعم ربما كان في ذلك وأمثاله تفهيم ما . وأما بالحقيقة فإليك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى "ما" و"الذي" "الشيء" معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء .

(٢) في ذلك : سابقة من ب (٤) بين : بين من (٥) منها : متط (٦) الوجود : الموجودات م (١٠) حال : سابقة من م (١٢) والخبر : والخبر م (١٤) الخبر : الخبر م (١٥) ذلك : هذه ما .

عل أنا لا نذكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه ، مع فساد مأخذه ، تبينه بوجه ما  
على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء منصوران في الأفسس ،  
وهما معيان . فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد .  
ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب .

- والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها ، فإن  
لكل أمر حقيقة هو بها ما هو ، فمثلاً حقيقة أنه مثبت ، وللبياض حقيقة  
أنه بياض ، وذلك هو الذي ربما سببناه الوجود الخاص ، ولم رده بمعنى  
الوجود الإثباتي . فإن لفظ الوجود يدل به أيضاً على معاني كثيرة ، منها  
الحقيقة التي عليها الشيء ، فكأنه ما عبه يكون الوجود الخاص للشيء .

- ونرجح فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ، ومعلوم  
أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الإثبات ، وذلك لأنك  
إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما في الأعنان ، أو في الأفسس ، أو مطلقاً  
بمعناها جميعاً ، كان لهذا معنى محصل مفهوم . ولو قلت : حقيقة كذا ، حقيقة  
كذا ، أو أن حقيقة كذا حقيقة ، لكان حشواً من الكلام غير مفيد . ولو قلت :  
إن حقيقة كذا شيء ، لكان أيضاً قولاً غير مفيد ما يجهل : وأقل إفادة منه  
أن تقول : إن الحقيقة شيء ، إلا أن يعني بالشيء ، الموجود ، كأنك قلت : إن  
حقيقة كذا حقيقة موجودة . وأما إذا قلت : حقيقة آشيء ما ، وحقيقة بـ شيء  
آخر ، فإما صح هذا وأفاد . لأنك تضمير في نفسك أنه شيء آخر مخصوص بخالف

(١) يقع . . . مع : ساطعة من م | يشبهه : يشبه ط ، م (٣) بالموجود : والموجود ب

(١٢) الأفسس - الأفسس ب (١٣) بمعناها : بمعناها ب ، ص ، ط (١٧) : ساطعة

من ج (١٨) صح : يصح ص ، ط | وأفاد : أفاد م .

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت : إن حقيقة آ وحقيقة ب حقيقة أخرى. ولولا هذا الإضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد ، فالشيء يراد به هذا المذوق .

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه ألينة ، بل معنى الوجود يلزمه دائما، لأنه يكون إما موحودا في الأعيان ، أو موجودا في الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئا .

وأن ما يقال : إن الشيء هو الذي يخبر عنه ، حق ، ثم الذي يقال ، مع هذا ، إن الشيء قد يكون معدوما على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه . فإن عني بالمعدوم المعدوم في الأعيان ، حاز أن يكون كذلك ، فيحوز أن يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الأشياء الخارجة . وإن عني غير ذلك كان باطلا ، ولم يكن عنه خبر ألينة ، ولا كان معلوماً إلا على أنه متصور في النفس فقط .  
فأما أن يكون متصوراً في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلاً .

أما الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقق في الذهن . والمعدوم المطابق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضاً فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن . لأن قولنا : " هو " ، يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن — محال . فكيف يوجب على المعدوم شيء ؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم " كذا " ، معناه أن وصف " كذا " حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود . فنكون كأننا قلنا : إن هذا الوصف

(٩) الأعيان : الأعيان ط (١٢) أما : وأما ص (١٤) هو : ساقطة من ط (١٥) فكيف : وكيف ب، م .

- موجود للمدوم . بل نقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المدوم ويحمل عليه إما أن يكون موجوداً وحاصلاً للمدوم أو لا يكون موجوداً حاصلاً له ، فإن كان موجوداً وحاصلاً للمدوم ، فلا يخلو إما أن يكون في نفسه موجوداً أو معدوماً ، فإن كان موجوداً فيكون للمدوم صفة موجودة ، وإذا كانت الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالممدوم موجود ، وهذا محال ، وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المدوم في نفسه موجوداً لشيء ؟ فإن ما لا يكون موجوداً في نفسه ، يستحيل أن يكون موجوداً للشيء . نعم قد يكون الشيء موجوداً في نفسه ولا يكون موجوداً للشيء آخر ، فأما إن لم تكن الصفة موجودة للمدوم فهي تقي الصفة عن المدوم ، فإنه إن لم يكن هذا هو التقي للصفة عن المدوم ، فإذا بقينا الصفة عن المدوم ، كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ، وهذا كله باطل .

- وإنما نقول : إن لنا علماً بالمدوم ، فلأن المعنى إذا تمحصل في النفس فقط ولم يُشرفه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما في النفس فقط ، والتصديق الواقع بين المتصور من جزئه هو أنه جائر في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة إلى خارج ، وأما في هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره .

وعند القوم الذين يرون هذا الرأي ، أن في جملة ما يُخبر عنه ويعلم أموراً لا شيلية لها في العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هنوا به من أقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال بها .

(١) لا يخلو أن : لا يخلو بـ ، جـ ، ص ، م (٢) المدوم : المعلوم ط (٧) يستحيل .  
 (٩) لم تكن : لا تكون م || نفس : فهو بـ ، م (١٠) لصفة من اساطعة  
 من ط ، طا (١١) كن : وكان ط (١٣) ينشأ : ينشأ م || خارج : الخارج بـ ،  
 ص ، ط (١٤) طباع : طباع بـ ، ص ، ط ، م (١٥) وأما في هذا : وفي بـ ، جـ ، ص ، م .



وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون من معان لها وجود في النفس ، وإن كانت معدومة في الأعيان ، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان. مثلا إن قلت : إن القيامة "تكون" ، فهنت القيامة وقُرِئَتْ "تكون" ، وحلت "تكون" التي في النفس ، على القيامة التي في النفس ، بأن هذا المعنى إنما يصح في معنى آخر معقول أيضا ، وهو معقول في وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود .

وصل هذا القياس الأمر في الماضي . فبين أن المنبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجوداً ما في النفس . والإخبار في الحقيقة هو عن الموجود في النفس ، وبالعرض عن الموجود في الخارج . وقد فهمت الآن أن الشيء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان .

وعلى أنه قد بلغت أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلاً ، وليس بوجود ، وقد تكون صفة الشيء ليس شيئاً لا موجوداً ولا معدوماً ، وأن "الدى" و "دما" يدلان على غير ما يدل عليه الشيء . فهؤلاء ليسوا من جملة المهترئين . وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا .

فنفول الآن : إنه وإن لم يكن الوجود ، كما علمت ، جنساً ، ولا مقولاً بالتساوى على ما تحته ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير . وأول ما يكون يكون للشيء التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده . وإذا هو معنى واحد

(٧) معنى : مع م (٤) في : ساقطة من ب (٤ - ٥) على . النفس : ساقطة من م (٥) في : الأول . ساقطة من ب [[إنما : ساقطة من م (٦) في : ساقطة من م (٨) هو : وهو ط (٩) الموجود في الخارج : الموجود الخارج م | بماذا : ما دام (١٣) يدلان : تدل م (١٤) وإذا : وإذا ط (١٥) الموجود : الوجود ط جسا : حصر ط (١٦) نأول : نأول ب ط (١٧) الجوهر : الجوهر ط .

على النحو الذي أومأنا إليه فتلحقه عوارض تخصه ، كما قد بينا قبل . فذلك يكون له علم واحد يتكامل به . كما أن لجميع ما دو محي علما واحدا .

- وفد يفسر علينا أن نعرف حال الواجب والمحكى والمنتهى بانعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغت من الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما مر لك في صون المطلق ، إذا أرادوا أن يحدوا المحكى ، أخذوا في حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك . وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى ، أخذوا في حده إما المحكى وإما المحال . وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا في حده إما الضرورى وإما المحكى . مثلا إذا حدوا المحكى قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعلوم ، في الحال الذى ليس وجوده ، في أى وقت فرض من المستقبل ، بحال . ثم إذا احتاجوا إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معلوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا المحكى تارة في حده ، والمحال أخرى . وإما المحكى فقد كانوا أخذوا ، قبل ، في حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا في حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما المحكى بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ، أو لفظا آخر يذهب مذهب هذين .

وكذلك ما يقال من أن المنتهى هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو محتج ومحال أن لا يكون ، أو ليس

(١) فذلك : وذلك من ، ط (٤) تعريف : ملاحظة من م عن : من ج ، ط  
(٢) ولا وجه : لا وجه م (٧) وإذا : وإذا ج ، ص ، ط (٨) وإذا : وإذا ص ، ط  
يصحوا : يحدوا ط (٩) حدوا : أخذوا ج ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب إذا  
ثم إذا : ثم إن ب ، ج ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه ج (١٣) وإما : أمام .  
(١٧) أو هو : وهو م (١٨) أو ليس : وليس ب ، ج ، م .

بممكن أن لا يكون . والممكن هو الذى ليس يمتنع أن يكون أو لا يكون ،  
أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون . وهذا كله كما نراه دور ظاهري .  
وأما كشف الحال في ذلك فقد مرّ لك في أنولوجيا .

٥ على أن أولى هذه الثلاثة في أن يتصور أولاً ، هو الواجب . وذلك لأن  
الواجب يدل على تأكيد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود  
يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهينا  
هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعلوم يعاد لأنه أول شيء  
غيره بالوجود . وذلك أن المعلوم إذا أعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو  
مثله ، لو وجد بله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان  
١٠ مدم ، وفي حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المعلوم موجوداً على النحو  
الذى أو ما إليه فيما سلف آنفاً .

وعلى أن المعلوم إذا أعيد احتيج أن تعاد جميع الخواص التي كان بها  
هو ما هو ، ومن خواصه وقته ، وإذا أعيد وقته كان المعلوم غير معاد ،  
لأن المعاد هو الذى يوجد في وقت ثان . فإن كان المعلوم تجوز إعادته وإعادة  
١٥ جملة المعلومات التي كانت معه ، والوقت إما شيء له حقيقة وجود قد صدم ،  
أو موافقة موجود لعارض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهيم ، جاز  
أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون هو .  
على أن العقل يدفع هذا دفعاً لا يحتاج فيه إلى بيان ، وكل ما يقال فيه فهو خروج  
عن طريق التعليم .

(١) يمكن . يمكن ج || ليس : لا ط || يمتنع : يمتنع م (٢) وهذا : وهذه ط  
(٣) قد مر : قد مر م (٤) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || تفهينا : تفهينا  
ب ، ص ، ط (٥) عدم ، وعدم ط (٦) احتيج : احتيج ط || الجميع :  
الجميع ج ، بجميع ط (٧) وإذا : وإذا ج ، م (٨) قد : قد ب ، وقد ج ، ص  
(٩) ما عرف : ما عرف ص .

## [ الفصل السادس ]

## ( و ) فصل

- في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن  
الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن  
الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ، ولا متعلق بغيره فيه .

- ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود ، والممكن  
الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تحتمل في العقل  
الاقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر  
أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيز  
الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

- فنقول : إن الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له علة ،  
وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب  
الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما  
مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز  
أن يمتنع وجوده عن كثرة البتة . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون  
الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك  
أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكرر ، ولا مشارك  
في وجوده الذي يخصه .

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافئ : مكافئ ، جـ ، د ، ص ، ط ، ز ، ح ، ط ، يـ ، هـ ، م  
(٨) وظاهر : ظاهر جـ (١١) الوجود : ماضية من جـ (١٦) من الوجوه :  
ماثلة من ب ، م .

أما أن الواجب الوجود لا علة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود علة في وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، إذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته علة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا علة له .

وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ، وكذا لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر فيه في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته .

وأبضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما معلوم ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متقينا من العدم ، وإذا عدم حصل له العدم متقينا من الوجود . فلا يتخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره أولا عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو العلة ، وإن كان لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز فيه .

وكذلك في العدم ، وذلك لأن هذا التخصيص إما أن تكفي فيه ماهية الأمر أولا تكفي فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفي لأي الأمرين كان ، حتى يكون

( ١ ) لأنه : أنه ب | كان : كانت ب ، ص ، ط ( ٢ ) دون غيره : دورته ب ، ص ، ط ، م . ( ٣ ) بين : مشين ب ، ص ، ط || إن : لو ص ، ط | بذاته : + في ذاته ب ، ص ، م ( ٤ ) الواجب : واجب ب ، ص ، م ( ٥ ) وكلما : غيره : صافطة من ب ، م ( ٦ ) فوجوده : وجوده ب ، ص ، ط ( ٧ ) وإذا : وإذا ط ( ٨ ) فغيره : الغير م ( ٩ ) التخصيص : التخصيص م ( ١٠ ) ماهية : ماهية م || كانت : كان ص | ماهيته تكفي : يكفي ماهية ص ، ط .

حاصلاً ، ويكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا حلف . وإن كان لا يكفي فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو ملته ، فله مله . وبالجملة فإنما بصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لملته .

- أما المعنى الوجودي فبعلته ، هي مله وجودية . وأما المعنى العدمي فبعلته ، هي عدم الملة للمعنى الوجودي ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن بصير واجبا بالملة ، وبالقياص إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود الملة وبالقياص إليها ممكناً أيضاً ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود من العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود الملة ، فيكون ذلك مله أخرى ، ويتبادى الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهذا محال . لأنه إذا ذهب إلى غير النهاية في المال فقط ، فإن هذا في هذا الموضع بعد مشكوك في إحالته ، بل لأنه لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياص إلى ملته .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) مله : + بخله ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون به ، م ؛

فلا يكون ط (١٢) تخصص : تبين || وجوده : وجود م || قد : ساقطة من ص ، م

(١٣) فقط : ساقطة من ط . (١٤) مشكوك : شكوك به (١٥) لا : فلا ط

(١٦) ونقول : فنقول به ، ص ، ط ، م .

علة للآخر ، بل هما متكافئان في أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر  
ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أولا يكون واجبا  
بذاته ، فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره  
مع الثاني ، فيكون الشيء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل  
غيره ، وهذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآخر ،  
فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده علاقة  
بالآخر ، حتى يكون إنما يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا  
بذاته ، فيجب أن يكون باعتباره ذاته ممكن الوجود ، وباعتباره الآخر واجب  
الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أولا يكون ، فإن كان  
الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ،  
وذلك في حد إمكان الوجود ، أو في حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب  
الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو في حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه ،  
أو من ثالث سابق ، كما قسنا في وجه سلف ، بل من الذي يكون منه ، كان  
وجوب وجود هذا شرطا فيه وجوب وجود ما يحصل به وجوب وجوده ،  
بمعية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود آتية . وإن كان وجوب الوجود  
لهذا من ذلك ، وذلك في حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات  
ذلك وهو في حد الإمكان . ويكون ذات ذلك في حد الإمكان مفيدا لهذا  
وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفادا من هذا ، بل الوجوب .

(١) علة : علة ط ، طا (٢) دون ... بذاته : ساقطة من م أولاً يكون : ولا يكون ط .  
(٣) م يكن : لا يكون ب ، ب م (٤) الآخر : الثاني م (٥) حيث : ساقطة من ب ، م م  
الآخر : الثاني م (٦) هذا : هذا ط (٧) وذلك : هو ط (٨) وذلك  
هو : هو ذلك م (٩) ط : ط م (١٠) وجود : الوجود م (١١) وهو : هو  
ساقطة من ط || و يكون : يكون م ، م || و يكون ... الإمكان : ساقطة من ط .

فتكون الملة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علة هذا ،  
فيكونان غير متكافئين ، أعنى ما هو علة بالذات ومملول بالذات .

- ثم يعرض قىء آخر وهو ، أنه إذا كان إمكان وجود ذلك هو علة إيجاب  
وجود هذا ، لم يتعلق وجود هذا بوجوده ، بل بإمكانه . فوجب أن يجوز  
وجوده مع عدمه وقد فرضا متكافئين ، هذا سلف . فإذن ليس يمكن أن يكونا  
متكافئى الوجود ، فى حال ما ، لا يتفقان ملة خارجة ، بل يجب أن يكون  
أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا  
ما يحاب العلاقة التى بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس  
أحدهما واجبا بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لما الملة التى جمعتهما ،  
وأبضا المادتان أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وإس يكفى وجود  
المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك  
لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون  
مع الآخر ، وجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكنا ، فيصير مملولا ،  
ويكون كما قلنا ليس علة مكافئة فى الوجود ، فتكون إذن علة أمراً آخر ، ولا  
يكون هو والآخر علة للعلاقة التى بينهما ، بل ذلك الآخر . وإس أن لا يكون ،  
فتكون الملية طرئة على وجوده انخاص لاحقة له . وأبضا فإن الوجود الذى  
يحصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ، بل عن دلة متقدمة إن كان  
مملولا . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه ،

(١) علة : علة ص (٤) باسكا : وجوده إمكاه ج ، ط (٥) عرما : فرما ح ،  
ص ، ط (٦) متكافئى الوجود : متكافئى الوجود ط (٧) علة : علة ط (٧) خارج  
آخر : خارج ب ، آخر ط (٩) جمعتهما : جمعتهما ط ، ط (١٠) أو : حافظه من ص ، م  
(١١) وحدهما : أو أحدهما م (١٢) فيصير ممكنا : يكون ممكنا ج (١٦) وجوده : وجود  
ص ، م (١٨) مكافيه : مكافيه ص .



بل من حيث وجود صاحبه الذي يحصه ، فلا يكونان متكافئين . بل علة  
ومعلولان . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة اوهمية بينهما كالأب والابن .  
وإما أن يكونا متكافئين من جهة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ،  
وتكون العلاقة لازمة وجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هي أمر خارج  
موجود لدايتهما على .، علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك  
إلا بالعرض المنبأين أو انلازم . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون للذي بالعرض  
علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلولين .

(٢) العلاقة : العلاقة ب  
الذي : الذي ب ، ط .  
(٣) موجد : موجود  
(٤) اللازم : لازم م

## [ الفصل السابع ]

## (ز) فصل

في أن واجب الوجود واحد

- وتقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة وإلا فيمكن  
 كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد  
 سها في المعنى الذي هو حقيقته ، لا يخالف الآخر البتة أو يخالفه . فإن كان  
 لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا  
 خلاف لا إلهية ، فيخالفه في غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذي هو فيهما صير  
 مختلف ، وقد قارنه شيء به صار هذا أو في هذا ، أو قارنه نفس أنه هذا  
 أو في هذا ، ولم يقارنه هذا المقارن في الآخر ، بل ما به صار ذلك ذلك ،  
 أو نفس أن ذلك ذلك ، وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به  
 مبينة .

فإن كل واحد منهما يبين الآخر به ، وليس يخالفه في نفس المعنى ،  
 فيخالفه في غير المعنى .

- والأشياء التي هي غير المعنى وتقارن المعنى هي الأعراض واللواحق الغير  
 الذاتية . وهذه اللواحق فلما أن تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود

(٣) واجب : الواجب به ، ص ، ط (٥) كثرة : كثرة ص ، م | ويكون :  
 يكون به ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من به ، ط (١٠) أول : قم | أول :  
 أول ط | ذلك ذلك : ذلك ذلك به (١١) ذلك ذلك : ذلك ذلك به | به : ساقطة من م  
 (١٣) نفس : ساقطة من ص ، + أصل به ، ص ، ط (١٤) يخالفه ... المعنى :  
 ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء به ، بل تقول الأشياء ط (١٦) لوجود :  
 لحقيقة ص ، ط | هو : + تلك الحقيقة أول لوجوده بما هو ص ، ط .

فيجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه ، وهذا حاف . وإما أن تعرض له من أسباب حارجة لا من نفس ماهيته ، فيكون لولا تلك العلة لم تعرض ، فيكون لولا تلك العلة لم يختلف ، فيكون لولا تلك العلة لكانت الدوات واحدة أو لم تكن ، فيكون لولا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود، وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود ، بل من حيث الأعراض ، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به ، المنفرد له ، مستمداً من غيره . وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود، فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها ، ممكنة الوجود في حد ذاتها وهذا محال .

ولنفرض الآن أنه يخالفه في معنى أصلي ، به ما يوافق في المعنى ، فلا يحلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً في وجوب الوجود ، أو لا يكون . فإن كان شرطاً في وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطاً في وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاف إليه ، به ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبيننا فساده . وإذن لا يجوز أن يخالفه في المعنى .

(١) فيه : مضاف إليها : وهذا : وهذا : هذا (٣) لكات :  
 كات : ص : م : لكات : (٥ - ٦) وذلك : الأعراض : مضافة من ب  
 (د) لا من حيث الوجود : مضافة من ب : ص : م : (٦) منها :  
 مضاف : م : (٨) واحدة : واحدة (٩) بذاتها : بذاتها : (١٠) حد ذاتها :  
 حدود قواها : حد ذاتها : وهذا : وهو : م : م : هذا : (١١) ذلك :  
 ذلك ص .

- بل يجب أن يزيد لهذا ياماً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يحلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصول وإما على سبيل انقسامه بالموارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل في حد ما بquam مقام الجنس . فهي لا تفيد الجنس حقيقته ، وإنما تفيد اقوام بالفعل ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيد اقوام بالفعل ذاتاً موجودة خاصة .

- فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صححت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود ، بل يفيد الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكيد الوجود ، لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى مير تأكيد الوجود . والوجود لازم لها ، ١٠ أو داخل عليها ، كما علمت . فإذن إفادة الوجود لوجوب الوجود ، هي إفادة شرط من حقيقته ضرورية ، وقد مع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثاني ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقة في أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود بموجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا في وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشيء الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى الجنسي إلى الفصول . فحين أن المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز

(٣) وإما : أوط (٤) حقيقة ، حقيقة ب ، ب ، ط ، م ، بالفعل : ذاتاً موجودة ط  
(١٢) أنه : ماضية من ط (١٤) له : طاب (١٥) بغيره : بغيره ط  
(١٨) إلى الفصول : بالفصول م || حين : حين م .

أن يكون معنى جنسياً ينقسم بفصول أو أعرص ، فبقى أن يكون معنى نوعياً .  
فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محولة على كثيرين ، لأن اشخاص النوع  
الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف في المعنى الدائى ، وحب أن تكون إنما تختلف  
بالمواضع ، وقد متنا إمكان هذا في وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نين  
هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الغرض راجعاً إلى ما أردناه .

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة لشيء وموجوداً له ، فإما أن يكون  
واجباً في هذه الصفة ، أى في وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة  
موجودة لهذا الموصوف ، فيمتنع لواحد منها أن يوجد وحده لا يكون صفة  
له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ، وإما أن يكون  
وجودها له ممكناً غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود  
بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا حلف . فوجوب الوجود لا يكون  
إلا لواحد فقط .

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفة  
للآخر لا يبطل وجوب كونه صفة له . فنقول : كلامنا في تعيين وجوب الوجود  
صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا ينتف فيه إلى الآخر ، فذلك ليس  
صفة للآخر بعبء ، بل مثلها الواجب فيها ما يجب في تلك بعينها . وبعبارة أخرى  
نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعبء ، إما أن يكون  
واحداً ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعبء وليس غيره . وإن كان

(٢) فنقول : قلنا ط : نوعيته : موعده ط (٣) إما مختلف : إنما اختلفت ب ، إنما  
اختلف ح ، م (٤) صين : صين م (٥) موع : موع (٦) أى : الوجود :  
ساقطة من م تلك هذه م (٨) موجودة : موجودة - ، م (١٣) مكوته : مكوته ط  
(١٤) لا يمتنع : ليس سطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) موع هو : فهو م .

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعبءه ، لفارقة واجب الوجود لأنه هو بعبءه ، إما أن يكون أصراً لذاته ، أو اعليةً وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعبءه ، وإن كان اعليةً وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعبءه سبباً ، فله خصوصية وجوده المنفرد سبباً ، فهو معلول .

فإن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شُرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . وستزيد هذا إيضاحاً في موضع آخر . فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود .

- ١٠ وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك حاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يحمله بالفعل موجوداً . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائماً ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائماً ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائماً ، بل في وقت دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما سنوضحه .

والذي يجب وجوده بغيره دائماً ، فهو أيضاً غير بسيط الحقيقة . لأن الذي له باعتبار ذاته ، غير الذي له من غيره ، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً في الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعزى عن ملائسة ما بالقوة والإمكان باعتباره نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبي .

(٢) وسبب : أو سبب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) حاصيته : حاصته ب . ط .  
(١٦) بعبءه : لغيره ص . ط .

## [ الفصل الثامن ]

## (ح) فصل

في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ،

في المقدمات الحققة

• أما الحق فيفهم منه الوجود في الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو العقد الذي يدل على حال شيء في الخارج إذا كان مطابقاً له ، ونقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . يكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والممكن الوجود حق بغيره ، باطل في نفسه . فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه .

١٠ وأما الحق من قبل المطابقة فهو كإصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبته إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أولياً ليس لعلته .

١٥ وأول كل الأقاويل الصادقة الذي ينتهي إليه كل شيء في التحليل ، حتى أنه يكون مقولاً بالقوة أو بالفعل في كل شيء يبين أو يبين به ، كما يباه في كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب . وهذه الخاصة ليست من عوارض شيء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لعمومه في كل موجود .

(٢) الأقاويل : الأوائل م . (٧) الواجب : واجب به ، ص . (١٥) بين : يبين م ||  
يباه : يباه م .

- والسوفسطائي إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بإسائه معانداً . أو يكون قد  
عرض له شبهة في أشياء فسد عليه عنده فيها طرقاً ، انقبض لظبط جرى عليه مثلاً ،  
لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن نيكيت السوفسطائي ،  
وتنبه المتعير أبداً ، إنما هو في كل حال هل الفيلسوف ، ويكون لا محالة  
بضرب من المحاوره . ولا شك إن تلك المحاوره تكون ضرباً من القياس الذي  
يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون في نفسه قياساً يلزم مقتضاه ، ولكن يكون  
قياساً بالقياس .

- وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه هل وجهين : قياس في نفسه ،  
وهو الذي تكون مقدماته صادقة في أنفسهم ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ،  
ويكون تأليفه تأليفاً متجاً ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال  
المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشيء ثم إن لم يكن صدقاً ، وإن كان صدقاً  
لم يكن أصراف من النتيجة التي يسلمها ، فؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عده .  
وبالحيلة فقد كان القياس إذاً سلبت مقدماته لزوم منه شيء ، فيكون ذلك  
قياساً من حيث هو كذا ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياساً يلزم  
مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياساً . لأنه قد أورد  
فيه ما إذا وضع وسلم لزوم ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس  
قياساً ، أهم من كونه قياساً يلزم مقتضاه .

(٢) له : مانعة من ب ، ط . | أشياء : + قد ص . (٣) له : مانعة من ب  
(٤) المحاوره : [ تبدأ نسخة هذه الكلمة ] . (٥) يكون : مانعة من د  
(٦) المقدمات : + ماد ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) مذهبها :  
لا يلبسها د ، ج ، ص ، م . (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط | لم  
مانعة ط ، م .



وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضاً على قسمين ، على ما علمت ، فالقياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الأمر فى نفسه ، هو الذى مقدماته مسلمة فى أنفسهم ، وأقدم من النتيجة . وأما الذى هو بالقياس ، فالذى قد سلم مخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة .

ومن العجائب أن السوفسطائى الذى غرضه المصاراة يضطر إلى أحد الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنتج عليه .

وأما المحير فعلاجه حل شبهة ، وذلك لأن المتحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تحالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلاً لرأى الآخر الذى يحده قرناً له ، لا يقصر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ؛ وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة ، كقول من قال : إن الشئ لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشيء فى نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان فائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيداً أن يتحير الشاذى لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متعاقبة الشايع ليس يقدر على أن يختار واحداً منها ويرى الآخر .

(١) وكونه : مقتضاه : حافظة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياساً  
 الأمر : الأمور : أعمها : عموماً (٣) وأما : فأماد (٤) العجائب : استعجاب  
 الأمرين : الأمرين (٥) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م والاعتراف : واعتراف ب ، م  
 (٨) علاجه : علاجه : (٩) منهم : عموماً (١٠) بالتصديق : بالتصديق ب ، د  
 ص ، ط ، م (١٢) عقله : حافظة من د (١٣) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين: أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ، والثاني التنبيه السام على أنه لا يمكن أن يكون بين التقيصين واسطة .

- أما حل ما وقع فيه من ذلك أن يعرفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين في الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد أكثر صواباً في شيء من آخر، أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه في شيء آخر. وإن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المطلق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى الفريضة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عان أو جذب خطام . وإن من الفضلاء من يرمز أيضا برموز ، ويقول إلهاً ظاهراً مذهبة مستشعنة أو خطأ وله فيها غرض خفي ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة علم أو سحر أو هذه وتيرتهم . فهذا يزيل شغل قلب من جهة ما استكر من العلماء. ثم يعرفه/ فيقول : إنك إذا تكلمت فلا تخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شيء من الأشياء بینه ، أولاً تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أهم شيئاً ، فقد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين ، وناقض الحال في نفسه ، وليس الكلام منه هذا الضرب من الكلام .

١٥

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد خرج عن الاسترشاد .

(١) الفيلسوف : والفيلسوف : إيدارك : متدارك ط . (٢) التنبيه : تنبيه ب .  
 ب . ص . م (٤) ذلك أن يعرف : ذلك يعرف ط || يعرف أن الناس : يعرف الناس د  
 (٥) واحد : الواحد د ، ص : واحد م (٧) وليس : ليس د " به : واحدة  
 م د (٨) الراكض : الراكض ط (٩) طاهرة : طاهر ط || متشعة : متشعة ص  
 (١٠) فيها : فيه د ، ص (١١) جهة : حيث د (١٢) لم : ولم ب .

فإن قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعبه ، أو أشياء كثيرة محدودة. ذل كل حال فقد جدل للفظ دلالة على أشياء بأعينها لا يدخل في تلك الدلالة غيرها . فإن كانت تلك الكثرة تتفق و معنى واحد فقد دل أيضاً على معنى واحد ، وإن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، ويمكن لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسماً ، فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين . وإذا كان الاسم دليلاً على شيء واحد كالإنسان مثلاً فالإنسان ، أعنى ما هو مبين للإنسان لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه. فالذى يدل عليه اسم الإنسان لا يكون الذى يدل عليه اسم اللا إنسان ، وإن كان الإنسان يدل على اللا إنسان ، فيكون لا محالة الإنسان ، والمجر ، والزورق ، والفيل شيئاً واحداً ، بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والثقيل ، والخفيف ، وجميع ما هو خارج مما دل عليه اسم الإنسان . وكذلك حال المفهوم من الألفاظ هذه ، يلزم من هذا أن يكون كل شيء وأن يكون ولا شيء من الأشياء نفسه ، وأن لا يكون للكلام مفهوم . ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ ، أو يكون بعض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها فإن كل هذا فى كل شيء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام ، بل لا شبهة ولا حجة أيضاً . وإن كان فى بعض الأشياء قد تغير الموحية عن السالبة ، وفى بعضها لا تغير ، بحيث تغير يكون لا محالة ما يدل عليه الإنسان غير ما يدل عليه اللا إنسان ، وحيث

(١) جاز : وراثت كيرة . معدودة ط (٢) ضة : قد ، د ، ح ، م ، || با صينا :  
 وجر باد ، ح ، م ، د ، ع ، ه ، ي ، ه ، ط (٤) ويمكن : يكون ط (٦) كالإسان : كالإنسان م ||  
 بالإنسان ، فالإنسان به ، د ، ط (٧) للإسان : بالإنسان د ، ط فاني : والذي به ،  
 ح ، د ، فاني به ط (٨) للإسان : للإسان ط (١٠) عا : عمام  
 (١١) الأمانه : أقد ح م (١٢) مئ : + كل شيء م ا ولا شيء . لا شيء ح ، د ،  
 م ، ط (١٦) عز : موب ، به ، د ، ط ، م (١٧) تقمز يكون : لا تقمز تكون م  
 || بالإنسان . بالإنسان ط .

لا يتميز مثلا كالأبيض واللأبيض يكون مدلولها واحدا ، فيكون كل شيء هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان إذا كان له مفهوم مميز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذي هو والأبيض واحد ، واللأإنسان كذلك ، فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان واللأإنسان غير متميزين .

٥

فهذا وأمثاله قد يزيح حلة التمييز المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا ، وكذلك أيضا قد تبين له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا ما في شيء ، كان ذلك الشيء ليس بإنسان مثلا ، وليس أيضا بلإنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو اللأإنسان وسالبه الذي هو لا لإنسان ، وقد نبه على عطلانه ، فهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، ومحل الشبه المتقابلة من قياسات التمييز يمكننا أن نهديه .

١٠

وأما الممنعت فيليني أن يكلف شروخ النار ، إذ النار واللأنار واحد ، وأن يؤلم ضربا ، إذ الوجع واللأوجع واحد ، وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل والترب وتركهما واحد .

١٥

فهذا المبدأ الذي ذبنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ الباهيين ، وعلى الفيلسوف الأول أن ينب عنه . ومبادئ الباهيين تنفع في الباهيين . والباهيين تنفع في معرفة الأغراض الناتية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون ص (٢) غير أبيض ، وكل شيء هو أبيض ، ساقطة من د || فهو : هورج || فالإنسان : والإنسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : اللأأبيض ط ، (٧) قد تبين : قد تبين د ، ساقطة من ط (١٠) رساله : رساله م (١١) ومحل الشبه : ومحل الشبه ب ، ص ، ط .

الذى كان في سلف يعرف احد فقط ، ثم يقولون : ان يحمله ،  
فيكون لهذا اثم واحد ان يتكلم في الأمرين جميعا .

ممكن قد يشكك على هذا أنه إن تكلم فيه ، على سبيل التحديد والتصور ،  
فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي ، وإن تكلم فيه في التصديق صار  
الكلام فيه برهاناً .

فَقُولْ - إِنْ هَذِهِ لَتِي كَانَتْ مَوْصُوعَاتٌ فِي عِلْمٍ أُخْرَى تَصِيرُ عَوَارِضَ  
فِي هَذِهِ ، نَعَمْ ، لِأَنَّهَا أَحْوَالٌ تَعْرِضُ لِلْوُجُودِ ، وَأَقْسَامُ لَهَا ، فَيَكُونُ مَا لَا يَبْرَهُنَّ  
عَلَيْهِ فِي هَذِهِ أَيْضًا ، يَبْرَهُنَّ عَلَيْهِ هُنَا .

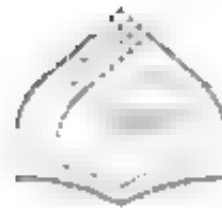
وأما إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر  
وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذي هو موضوع العلم ما  
أو الجوهر ~~مختلف~~ <sup>مختلف</sup> ليس هو مجموع هذا العلم ، بل قسماً من موضوعه ، فيكون  
ذلك بمجرده عرضاً صيغة موضوعه ، الذي هو الموجود ، إن صار ذلك  
الجوهر دون شيء آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو ، فإن الموجود طبيعة  
يصح حملها على كل شيء ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود  
هو جوهر ، أو جوهر ، وموضوع ما ، على ما هيست ، قبل هذا ، في سلف .

ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ لتصور واحد حذاً ولا تصوراً ،  
ولا يبحث عن مبادئ إيهان برهانا ، حتى يصير البحثان المتعاقبان بحث واحد .

(١) كوكب دهر : التي كان حطها : فها : ففقط : ساطعة من ج : م  
(٢) شمس : يكل : د : د : شمس : م : فها : في هذا : د : د : م : ط  
و : م : د : م : د : م : (٦) : د : د : م : (١١) : أخرى : آخرط  
(٨) : م : د : م : (٩) : م : د : م : (١٢) : ذلك : ساطعة  
م : د : م : (١٣) : طيبة : طيبة : (١٤) : آخرط : م : (١٥) : م : د : م .  
أ : م : د : م .

## المقالة الثانية

وفيه أربعة فصول



بسم الله الرحمن الرحيم

- 
- (١) ثلاثة : + من الحلقة الرابعة من الكتاب م .  
(٢) أربعة فصول : حافة من ج ، د ، هـ ، ط ، ظ .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

## [ الفصل الأول ]

## ( ١ ) فصل

في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلي

- فقول : إن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ،  
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التي بالعرض لا تتحد .  
فلترك الآن ذلك ولتشتغل بالموجود ، والوجود الذي بالذات .

- فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على  
قسمين : أحدهما ، الموجود في شيء آخر ، فلك الشيء الآخر متحصل القوام  
والنوع في نفسه ، وجوداً لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقتها لذلك  
الشيء ، وهو الموجود في موضوع ، والثاني ، الموجود من غير أن يكون في شيء .  
من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون في موضوع أبنة ، وهو الجوهر .

وإن كان ما أشير إليه في القسم الأول موجوداً في موضوع ، فذلك الموضوع  
لا يتخلو أيضاً من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرًا فقوام  
العرض في الجوهر ، وإن لم يكن جوهرًا كان أيضاً في موضوع ورجع البحث

(٤) الإنسان إنساناً : الأشياء ط (٥) زيد ، فهدب ، ساقطة من ط || أبيض : الأبيض د  
|| لا تتحد : لا تتحد (٨) الموجود : الموجود به ، ص ، ط || ذلك : وذلك به ، ص ، ط  
|| الشيء : ساقطة من ط (٩) مفارقتها : مفارقة به ، ص ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط  
(١٢) وإن : وإلا به ، ص ، وإذا به ، ص ، فإذم || القسم الأول : القسمة الأولى به ، م ،  
الصفة الأولى ط (١٤) للعرض في الجوهر : الجوهر العرض في م .



إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سلبين في مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس في موضوع ، فيكون في جوهر ، فيكون الجوهر مقوم المرض موجودا ، وغير مقوم بالمرض ، فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود .

وأما أنه هل يكون عرض في عرض ، فليس بمستكر ، فإن الحركة في الحركة ، والاستقامة في الخط ، والشكل المسطح في البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سلبين لك ، كلها أعراض . والمرض وإن كان في عرض فهما جميعاً مما في موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيمهما جميعاً ، وهوة ثم بنفسه .

ثم قد يجوز كثير ممن يدعى المعرفة أن يكون شيء من الأسماء جوهرًا وعرضًا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض في غير جسم النار ، لكنها في جملة النار ليست بعرض لأنها موجودة فيه بجزء ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبقى ، فإذا وجودها في النار ليس بوجود المرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود المرض ، فوجودها في وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد أشبهنا القول فيه في أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

(١) نهاية : النهاية د ، ص (٢) آخره : آخر ب ، ج ، ص ، ط (٣) يكون مرض في : يكون د ، طيس بمستكر ، طيس ذلك بمستكر ، طيس ذلك بمستكر ص ، م (٤) ما ساقطة من ب (٥) يقيمهما : يقومها د (١٠) شيء : + واحد ص (١١) فيقول : وقال ج ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها ج ، ص (١٤) المرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : قد ج ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوا فيه ج ، د ، ص ، ط ، غلطوا من ط .

- فقول : قد علم ، فيما سبق ، أن بين المحل والموضوع فرقا ، وأن الموضوع  
يعنى به ما صار بنفسه وتوحيته قائما ، ثم صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس  
بجزء منه . وأن المحل كل شيء يحمله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما ، فلا يبعد  
أن يكون شيء موجودا في محل ويكون ذلك المحل لم يصير بنفسه نوعا قائما كاملا  
بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده ، أو مع شيء آخر ،  
أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجودا بالفعل ، أو صيرته نوعا  
بجمله . وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجودا لا في موضوع .  
وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المحل ،  
وهو في الجملة بجزء ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ،  
وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء قائم بالفعل بوجه ، ثم يقيم المحل  
فيه ، بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقوم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له  
به توحيته إذا كانت توحيته إنما تحصل أو تصير له نوعية باجتماع أشياء جعلتها  
يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع . وأما إثبات  
هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

- وإذا أثبتناه ، فهو الشيء الذي يخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة ،  
وإن كنا قد قول لغيره أيضا صورة باشتراك الاسم . وإذا كنا كل الموجود

(١) فرقا : فرقا ، من (٢) معنى : بمعنى (٣) بحال : ككالب ، بحال د ، ط  
(٤) محل : المحل ، ج ، م ، م (٧) بجمله : بنفسه ط (٨) أن : لأن ط  
(٩) يتقوم ... إنما : ملاحظة من ط ، وجعلناه : أو جعلناه ط (١٠) توحيته : توحيته ، ودية : ملاحظة  
|| نوعية : نوعية من ، توحيته : ملاحظة من (١١) وإذا : وهذا من || الموضوع :  
الموضوع د .

لا في موضوع هو المسمى جوهرًا ، فالصورة أيضا جوهر . فاما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة ، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا ينعكس . فالمحل الحقيقي أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

٥ وقد عرفت من الخواص التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكافئ لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فمن هذا يعرف أن هذا المركب ، وهذه الأجزاء كلها في أنفسهم ، ممكنة الوجود ، وأن لها لا محالة سببا يوجب وجودها .

١٠ فقول أولا : إن كل جوهر فاما أن يكون جسما ، وإما أن يكون غير جسم ، فإن كان غير جسم فاما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقا للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فاما أن يكون صورته ، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقا ليس جزء جسم فاما أن تكون له علاقة بنسبة ما في الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبعا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا . ونحن نتكلم في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط (٢) ولا ينعكس : وليس ينعكس ط (٣) لوجوده : الوجود ط  
(٤) غير جسم : + بل يكون ط (٥) بالجملة : وبالجملة د (٦) له : ساقطة  
من د (٧) تتكلم : ساقطة من ب ، ج ، د ، هـ ، م ، ن .



تصير جسماً أن تكون متحركة حتى يظهر فيها عور أو خط آخر . فإنها تحقق جسماً ، يحقق الجسمية ، ثم يمرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضا الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متناهاً ، وليس يحتاج في تحققه جسماً وفي معرفتنا إياه جسماً إلى أن يكون متناهاً ، بل انتهاى طارئ لازم له ، ولذلك لا يحتاج إلى تصوره للجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسماً لا جسماً ، ولا يتصور عدم انتهاى إلا للتصور جسماً . لكنه أخطأ كما قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ في التصديق ولم يخطئ في تصور بسيطيه وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لابد للجسم في تحققه جسماً أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وهو الكرة . وليس أيضاً من شرط الجسم في أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة ، لأن المكعب أيضاً جسم مع أنه عاظم بمحدود ستة ، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المماتين //

ولا أيضاً يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعاً تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لابد من أن يكون إما سماء وإما في سماء .

(١) متحركة . متحركاً ج د د ، ص ط م . " فيها . به ج د ، ص ط م . || فإنها : فإنه ج د ، ط م .  
 || تحقق . يحقق ط . (٢) يحقق : يتحقق به ج د د ، ص ط م . ط . الجسمية : جسمية د  
 ها أو يمرضها . له أو يلزمه ج د د ، ط م . (٤) تحققه : يتحققه د ، ط م .  
 (٥) لازم : ساقطة من د . الحين : حتى ج ، عاش ص . (٦) لا جسماً : لا جسم د ||  
 ولا يتصور : ولا تصور م . (٧) لتصور : التصور به ج د ، ط م . (٨) لابد للجسم : لابد  
 في الجسم ج د ، لابد في الجسم د ، لابد للجسم م . || السطوح : سطح ب ، ج د د ، ص ط م .  
 (٩) لابد للجسم : لابد (١٠) وهو الكرة : ساقطة من ب ، ج د د ، ص ط م . (١١) له : له سطح قد  
 يكون جسم محيط به سطح واحد وليس أبعاداً .

فحين من هذا أنه ليس يجب أن يكون في الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجود المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسماً بالفعل .

- فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة في الجسم ، حتى يكون جسماً ، بل معنى هذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهر الذي يمكنك أن تفرض فيه بدءاً كيف شئت • ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضاً بعداً آخر مقاطعاً لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعداً ثالثاً مقاطعاً لهذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بدءاً عمودياً بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .

١٠. ركون الجسم بهذه الصفة هو الذي يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل مريض هبتي ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم في جميع الأبعاد . وليس معنى أنه منقسم بالفعل مفروع عنه بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم .

- فهكذا يجب أن يعزى الجسم ، وهو أنه الجوهر الذي كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضاً وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هي تابعة لجوهره . وربما يلزم بعض الأجسام شيء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجسام شيء منها أو بعضها .

(١) فحين : حين من (٢) جسماً : جيباً ط (٦) ثم يمكنك . و يمكنك ج ، م || آخر مقاطعاً : لا أثر بمقاطعة ط (٧) ذلك البعد الثاني : ذلك الذي من م (٨) العبد : ساحة من م (٩-١٠) غير... الصفة : ساحة من ب (١١) بين : ب ، ب ، د ، د ، م ، ط (١٢) منقسم : ينقسم ب و ج ، د ، م ، ط (١٤) هو ما : هو هو م (١٥) أمور : ساحة من د ، ط || ليست : ساحة من م || مقومة : مقومة ط .

ولو أنك أخذت شمة فشككتها بشكل افترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة معدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى محافظة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هي التي من باب الكم .

• فإن اتفق أن كان جسماً ، كالفلك مثلاً ، نلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لجماليته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال المقابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسماً آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يتناسبه بأنه مساوٍ أو معدود به .  
١٠ و عدله أو مشارك أو مباين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقترن ومن حيث جره منه بعده . وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه . وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط في موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلل ويتكاثف بالتسخين والتبريد ، يختلف مقدار جسميته . وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة .  
١٥

وأما قولنا : الجسم التعليمي . فلما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو معدود ، مقترن ، مأخوذ في النفس ، ليس في الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أصب بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقترن كان في نقش

(١) فشككتها : فشككتها (٢) غير : سابقة من م (٧) قلناه : قلناه || وهذا :  
وعلى هذا م (١٠) وإنما : م (١١) وهذا : وهذه : ذكرناه : ذكرنا ب : م (١٢)  
(١٢) شرحناها : شرحنا ب : م (١٣) سابقة من ب (١٤) يتخلل : يتخلل م  
(١٥) معدود : معدود ب : م (١٦) مأخوذ : مأخوذ : م (١٧) أمنا :  
سابقة من م (١٨) مقدار : سابقة من م (١٩) م (٢٠) نقش : نقش .

أوفي مادة . فالجسم التعليمي كأنه طارض في ذاته لهذا الجسم الذي يبناه ،  
والسطح نهايته ، والنقط نهاية نهايته . وسنوضح القول فيما بعد فيها ، وننظر  
في أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعي .

- فقول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى في إثبات ذلك  
المشاهدات ، فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شيء منها هو  
جسم واحد صرفا ، بل هي مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير  
محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من الوجوه .

- وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية ، وخصوصا على أسهل المذاهب  
نقضا ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعا  
وإن أشكالا متشاككة . فيثبت يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

- فقول : إن جعل أصغر الأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة  
جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة في امتناع تأليف الجسم  
المحسوس منه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان في ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه  
قسم عن قسم . لكنه ليس بطبع الفصل المفرق بين القسمين اللذين يمكن  
فرضهما فيه توهما .

فقول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين  
الجزء والجزء في أن الجزئين لا يلتصقان وأن القسمين لا يفترقان ، أمرا لطيفة

(٢) فيها : فيها : أفيها : متصلة من ب ، ج ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم :  
تنقسم ب ، ج ، د ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لاقصة : لا يخط  
|| كان : أكتب ، ج ، م ، م ، كأنه أنه د (١٢) تأليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) منه  
منه ب : أكتب : كذلك م . (١٦) يكون : كون م || والقسم : + إلخ :  
+ التي هي ج (١٧) لا يلتصقان : لا يلتصقان د ، لا يجتمعان م .



الشيء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سببا من خارج عن الطبيعة والجوهر فإما أن يكون سببا يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للسادة والمحل للمرض ، أو سببا لا يتقوم به . فإن كان سببا لا يتقوم به بفائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما الثام من افتراق وافتراق عن الثام ، تكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار ضمها قابلة للاثام وإنما لا تنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفيها فيما نحن بسبيله . وإما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخلاً في طبيعته وماهيته ، أو تقوماً في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيته مختلفاً فيه فيعرض أول ذلك أن هذه الأجسام مختلفة الجوهر . وهؤلاء لا يقولون به . وإنما أن طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لانمع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يجعل ذلك الجسم قائماً نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره ، وهذا قولنا في العلك <sup>١٠</sup> والذي يحتاج إليه هو أن تكون طبيعة الجسمية لانمع ذلك بما هي طبيعة الجسمية .

١٥ فنقول أولاً : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للاقسام ، نفي كل طباع الجسمية أن تقبل الاقسام . فيظهر من هذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة في شيء . وذلك أن هذه الأبعاد هي الاتصالات أنفسها أو شيء يمرض للاتصال ، على ما استحققنا ، وليست أشياء يمرض لها

(١) بسبب السبب ص م (٦) لانقسم : لم تنقسم ب د د ص ط (٧) تقوماً : تقوماً

(٨) مختلفاً : ويختلف ب د د ص ط م ، فيختلف ب د (١٠) ذلك : قول

الاقسام د ص (١٦) كل : ساقطة من م (١٨) ما استحققنا وليست : ما استحق

ليست ب د د ص م م .

- الاتصال . فان لفظ الأبعاد اسم لنفس الكليات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال . والشئ الذي هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بعينه ، وقد يظل الاتصال . فكل اتصال بعد إذا انفصل يظل ذلك البعد وحصل بعدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا في موضع آخر . فقد حدث بعد آخر • وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففى الأجسام اذ شئ موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة .

- وأبضا فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شئ بالفعل ، ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ، ولا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر ، فتكون القوة للجسم ١٠ لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئا آخر غيرا له فى أنه صورة ، فيكون الجسم جوهرًا مركبًا من شئ عنه له القوة ، ومن شئ عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذي عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهوىلى .

- ولسائل أن يسأل ويقول : فالهوىلى أيضا مركبة ، وذلك لأنها فى نفسها هوىلى وجوهر بالفعل ، وهى مستعدة أيضا . ١٥

فنبول : إن جوهر الهوىلى وكونها بالفعل هوىلى ليس شيئا آخر إلا أنه جوهر مستعد لكننا ، والجوهرية التى لها ليس تجعلها بالفعل شيئا من الأشياء ،

(٢) لتحيل : لتتحد (٣) مكل : وكل د ، ص ، ط (٦) ما : ميام (٧) ولما : ولا به || المتأديز : + المتدودة د (٨) هو : وهو ج (١١) له : لها د (١٢) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له ط || بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م | هو مادته : هى مادته ج ، د ، ص ، ط ، م (١٤) وبقول : بقول ب ، ج ، د ، ص ، ط (١٧) من : فى ط || من الأشياء : ساقطة من م .

بشئ لهما لأن تكون بالفعل شيئا بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها  
أمر ليس في موضوع . فالإثبات ههنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس في موضوع  
فهو سلب ، " وأنه أمر " ليس يلزم منه أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا  
عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ،  
وفصله أنه مستند لكل شيء ، فصورته التي تظن له هي أنه مستند قابل .

فادن ليس ههنا حقيقة للهولى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ،  
ولا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، في نفسها  
واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هي الصورة . ونسبة الهولى  
إلى هذين المعينين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب  
إلى ما هو هولى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة اجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة  
إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة جسمية  
لا تختلف . فإنها طبيعية واحدة بسيطة ، ليس يحوز أن تتوحد بفصول تدخل عليها  
بما هي جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج ،  
وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للأداة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول  
الحقيقية .

وبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن  
هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

(٢) موضوع . موضع ط ، + القوة ج ، ص ، + بأن ط (٣) هو : وهو . أن يكون  
ساطعة من د ، ط معينا : متعينا ط (٤) ما : وما ط (٥) بالقوة : لقوة ط ، م  
(٦) صورة اجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هي : هو د ، ط (٧) الصورة : صورة  
ج ، د ، ص ، م || من حيث هي : أى د (٨) أمورا : + لها د تنضاف : تنضاف ص ، ط  
(٩) إحدى : أحد ط || ولا يكون : فلا يكون ب ، ص (١٠) وتلك لها : وتلك  
الأخرى لها ج ، د ، ص ، م .

- هذا كالمقدار الذي ليس هو في نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بأن يكون خطا أو سطحا أو جسما ، وكالمعد الذي ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة . ثم إذا تمحصل لا يكون تحصيله بأن يضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة الجسمية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها ؛ بل تكون طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي تحمل على الاثنينية وتختص بها ، والطولية نفسها هي المقدارية التي تحمل عليها وتختص بها .

- وأما ههنا فلا يكون كذلك ، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التي تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية ، بل تكون الجسمية أحدهما متحصلة في نفسها متحققة . فلأنا نغني ههنا بالجسمية التي كالصورة لا التي كالجسم ، وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب البرهان ، وسيأتيك ههنا لإيضاح وبيان لذلك .



- على أنك قد محقت فيما بينك لك الفرق بينهما ، فلما كان كالمقدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمورها في ذاتها ، والمقدار المطلق لا يكون له في ذاته شيء منها ، وذلك لأن المقدار المطلق لا تحصل له ذات متغيرة إلا أن تكون خطا أو سطحا ، فإذا تمحصل خطا أو سطحا جاز أن يكون الخط لذاته ، مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية ، خطا أو سطحا .

(٢) جسما : جسمانيا م (٣) لا يكون : يكون ط ، م | | تحمله : محمله ط | | الطبيعة : لطيفة م (٤) الجسمية... دونها : الجسمية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنينية : + و د (٦) وأما : فأمام (٧) التي : الذي ب ، ط ، طا ، م (٨) كالصورة : كالله ب ، ب ، طا | | لا التي ولا الذي ب ، ص ، ط ، طا ، م (٩) لذلك : لهذا ب ، ص (١٠) خطا : الخط (١١) خط : الخط (١٢) جسم : جسم م .

وأما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة، ليس تحصل نوجتها بشيء ينضم إليها، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى، بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون متحصلا في أنفسنا إلا مادة واتصال فقط. وكذا إذا أئتمنا مع الاتصال شيئا آخر ليس لأن الاتصال نفسه لا يحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرنه به، بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده. فليس أن لا يوجد الشيء بالفعل موجودا هو أن لا يحصل طبيعته، فإن البياض والسواد كل شيء منهما متحصل الطبيعة معنى متحصلا، أتم تحصيله الذي هو في ذاته، ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة.

وأما المقدار مطلقا فيستحيل أن يحصل طبيعة مشارا إليها إلا أن يحصل بالضرورة خطأ أو سطحا، حتى يصير جائزا أن يوجد، لا أن المقدار يجوز أن يوجد مقدارا، ثم ينبغي أن يكون خطأ أو سطحا على سبيل أن ذلك شيء لا يوجد الأمر لهونه بالفعل، وإن كان متحصل الذات، فإن هذا ليس كذلك، بل الجسمية تتصور أنها وجدت بالأسباب التي لها أن توجد بها وفيها وهي جسمية فقط بلا زيادة، والمقدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التي له أن يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة. فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا، وتلك الفصول ذاتيات له لا تنحصره إلى أن

(١) عمل: تمهيد (٢) حتى: + يكون ب (٣) محصلا: محصلة | أقسام: أقسامها ب، ص، ط || واتصال: واتصال ب، د، ص، ط || ركنا: ركنا ب، د، ص، م (٤) بإضافته: بالإضافة (٥) فليس: وليس (٦) الطبيعة: للطبيعة ط || تحصيله: تحصيله ب (٧) الأمر: الأمر ب، ص، ط || بالفعل: بالفعل د، ط || كذلك: كذلك ب، د، ص، ط، م (٨) وجد: وجدت ب، د | له: له ب، د (٩) وهو مقدار: وهو جسمية ب، د || فذلك المقدار: والمقدار د | فذلك المقدار: || يحتاج: يحتاج ط (١٠) لا يخرج: لا يخرج ط، يخرج م.

يصير لمصونها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا في أمر له بالذات .

- وأما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها .
- فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة ، وجسمية غير محتاجة إلى مادة .
- واللواحق الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذي مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق .

نقد بأن أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

١٠

(١) لمصونها : بمصونها م | ' مقداراً يخالف مقدارا : المقدار يخالف المقدار د ، ط ،

(٢) الخارجية : الخارجية ب ، ص ، م .

## [ الفصل الثالث ]

## (ج) فصل

في أن المادة الجسمية لا تتعزى عن الصورة

وقول الآن إن هذه المادة الجسمية يستحيل أن توجد بالفعل متعزية عن الصورة . ومما يوضح ذلك بسرعة أننا نرى أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل يحصل قائم ، وأيضا استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

وأیضا إنها إن غارفت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ ، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن أن ينتهي إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات معازة ، حل ما علمت في مواضع .

وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجواهر المعقولة ، لم يخل إما أن يحل فيه البعد المحصل بأسره دفعة ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركا على الاتصال . فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع تقدره في حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصا بحيز ، وإلا لم يكن

(هـ) كل : لكل به ، ط | وجود : موجود حاشي ص (٧) الأخيرة : الاثنية  
(٨) إما : سابقة من م (٩) وكان : فكان ب (١٠) يمكن : يمكن ه  
(١٥) كمال مقداره : كان مقداره ط ، مقداره د | يتحرك : يحرك ب ، متحرك ط (١٦) تقدره :  
تقدره ب ، تح : لا إما د .

- حيز أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث انضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه صاه إن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز البتة ، هذا خلف .
- ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن واقاه وليس هو في حيز كان المقدار يقترب به لا في حيز ، ولم يكن يوافيه في حيز .
- مخصوص من الأحياء المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال ؛ أو يكون في كل حيز يمكن أن يكون له لا ينحصر ببعضه ، وهذا أيضا محال .

- وهذا يظهر ظهوراً أكثر في توهمنا هبولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وليست في حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي للمدرة ، فإن المدرية لا تجعلها شاعلة لكل حيز لتوهمها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا في جهة مخصوصة من جهة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تحصل في جهة مخصوصة ، ولا ينحصر له بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك الاحتمال للحصول في أى جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول في جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منة بقدر قاصر يخص ذلك القرب باتجاهه

(١) حيز أولى : حيزاً أولاً || المقدار : + من د (٢) صاه : صى ، ط ، م  
(٣) التحيز : التحيزط (٧) لا ينحصر : لا يضمص ص || أيضا : شاعلة من ب ،  
د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : ويبدأ من || ظهوراً : ظهورط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز نج  
(١٠) تلك : شاعلة من ب ، د ، م || القدرة : فإن : شاعلة من د || المدرة : المدرة د (١١) لا تجعلها  
لا تجعلها م || شاعلة : شاعلة ب ، ب ، د ، ط ، م || لتوهمها : لتوهم ب ، ب ، د ، م ، ف توهمها ||  
ولا تجعلها : ولا تجعلها ب ، د ، م ، ط ، م || حيزها : حيزه ب ، ب ، م (١٣) تحصل :  
تحصل من م (١٤) مشترك : مشترك ب (١٥) كانت : كان ب ، د ، م (١٦) وقوعه  
بالقرب : وقوعها برب نج || بالقرب : بالقرب باتجاهه : القاصر برب باتجاهه د || باتجاهه : باتجاهه ب ، د ، م .



إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه في الابتداء هناك . وبذلك  
 القرب أو وقوعه فيه بنقل ناقل لذلك تخصص ، وقد أشبع لك الكلام في هذا .  
 فالهوى اتى للذرة لا تخصص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المدركة بجهة إلا  
 أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هوى أزلا ،  
 ولا لنفس اكتسابها بالصورة تازيا تخصصت بها ، وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بكلمة لا دفعة ، بل على انبساط ، وعلى  
 أن كل ما من شأنه أن ينسبط ، لله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع  
 فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقبل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .  
 والذي أوجب هذا كله فرضنا أنه يشارك الصورة الجسمية ، فيمتنع أن  
 يوجد بالفعل إلا متقوما بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذات لا حيز لها  
 في القوة ولا في الفعل تقبل الكم ؟

### فتبين أن المادة لا تتلقى مفارقة

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجوده وجوداً قابلاً ، فيكون دائماً قابلاً  
 لشيء لا يرى من قبوله لها ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم  
 يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذي كم وغير ذي حيز ،

(١) ويدل ذلك أو بذلك (٢) للذرة : والمادة ط : لا تخصص : لا تخصص ط : التجريد :  
 التحريك م (٥) ولا لنفس : وليس م : ثانياً : ثانية د (٦) انبساط :  
 انبساطه ط : وعلى : بل ح (٨) فيكون : ويكون م (٩) يمنع : لم يمنع  
 (١٠) وكيف : وكيف د : لا حيز : لا حيز م (١١) في القوة : القوة ط :  
 م في الفعل : بالفعل د ، ط ، م (١٢) وحيد : الحقة مزب : باللا : بالخاص (١٣) قوة  
 لها : مقول نخ ، د ، م : مقبول له د : مقبول لها م (١٤) الخاصة : ذات  
 ذات ج : إا كم : + وله قام غير ذي كم د ، ط : وله قام كان غير ذي كم || حيز : + وله  
 قام غير ذي كم وغير ذات حيز ج ، + وله قام غير ذي كم وغير ذي حيز م .

فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصيرفاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما أن لذاته أن تقزم جوهرها في نفسه فيرذى حيز ولا كبة ولا قبول قسمة .

- فإن كان وجوده الخاص الذي يقوم به لا يبقى عند التكثر أصلاً ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يعرض له أن يبطل عنه ما يقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوجدانية لا لما تقزم به المهيولى ، بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصاً له ليس وجوداً خاصاً به يقوم ، فيكون حينئذ ثلاثة صور عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو التماثل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس في قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفي قوته أن ينقسم أعنى القوة القريبة التي لا واسطة لها .

- فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل . ولنفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذي بقى جوهرًا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذي هو بكرته الذي بقى كذلك مجرداً أو يخالفه ،

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ، د ، وإن د (٢) أن : + له ط || لذاته : بذاته  
ص ، ط ، د ، (٣) فإن : وإن ب || وجوده : وجود ب ، د ، ط | به : ساقطة من د  
(٤) حيز : جزء ب ، د ، ص ، ط || والعرض : والفرض ص (٧) به يقوم : يقوم به ط  
(٨ - ٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة يكون ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) وقد : قد ب ، د  
د ، ص ، ط ، م (١٣) فليفارق : + في ب ، ط (١٥) ينقسم : ينقسم م || يبقى : بقى م  
(١٦) به : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بكرته : جزء ب ، ط ، د ، جزء هاشم ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك عُدَم، أو بالعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا - ولكن نخص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا لذلك - أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن بقى أحدهما وعدم الآخر، والطبيعة واحدة، متشابهة، وإنما أُعِدَم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن يَعدَم الآخر ذلك سببه .

وإن اخصص بهذا كيفية، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل: إن الأولين وهما اثنان متحدان فيصيران واحداً، فنقول: ومحال أن يتحد جوهران، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا وأحدهما منعدم والآخر موجود فالمعْدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جعيما بالإنحد وحديث كفيء ثالث منهما فهما خير متحدين بل فاسدين، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت في المقدار أو غير ذلك، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه، فيكون حينئذ حكم الشيء لو لم يتفصل عنه ما هو غيره، هو حكمه بيمينه وقد انفصل عنه غيره، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك: وذلك م (٢) لا توجد إلا: لا توجد ب، لا توجدان ب، م (٣) ولم تحدث: ساقطة من د (٤) متحدان: متحدان م، ومحال: ومن المحال ب، ب، والمحال م (٥) لأنهما إن اتحدا: لأنهما اتحدا م (٦) فالمعْدوم: فالمعْدوم م (٧) فاسدين: فاسدين م (٨) بينهما م (٩) مشتركة: مشتركة د (١٠) إن اختلفا: يختلفان م (١١) المقدار: القدر ب، د، م (١٢) أو غير ذلك: ساقطة من ب، ب، م (١٣) صورة جسمانية ولها: ساقطة من ب، د، م (١٤) ولها: لها م، ط، م (١٥) وأما أن لا: وأما إن لم يـ، م، وإن لم يـ، وأما أن م (١٦) ما هو غيره: + وحكمه وحده بما يج + هو حكمه: هو ب، م، ساقطة من د، ب، م (١٧) + حكمه ب، + حكم د، + م غيره: م غيره م، ط .

وحده ومن كل جهة حكماً واحداً ، هذا خلف . أعي أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أعي أن يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضاف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

- وبالجملـة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففي طباع ذاته استعداد للاقسام لا يجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمفارقة المقدار للذات .

- فبقي أن الماد لا تتعزى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كماً بقدر حاله ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطريه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزئ ولا متكم في ذاته بل إنما يعجزا ويتكم بنسبة إلى أي مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

- فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالكثافة وتكبر بالتخلخل ، وهذا محسوس بل يجب أن يكون تعيين المقدار عليها بسبب يقتضي في الوجود ذلك

(٢) الموضوع : الموجود || أن : ملاحظة من م (٣) كما : + هو ط (٥) اثنين : اثنين ص (٦) وربما : و ربما م || يمنع : يمنع ص || بعارض : للعارض د ، ط || غير من م (٧) الذات : الذات ب ، ج ؛ ملاحظة من م ، + وغير د ، ط || الذات : الذات ب ، د ، ط ، م ؛ ملاحظة من ج (٨) الجسمية : الجسمية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمية : الجسمية د ، ص (١١ - ١٠) ما هو غير : غير ما هو ب ، ج ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متجزئ ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نسبة : نسبة ط ، م (١٣) ط : + وهو لكل وأجزء واحد لا بد من أن يكون منه مطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته جن د ، + ين ج ، (١٤) كمين : تقرب || عليها ، عليه ج .

المقدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأعراض التي تكون في المادة ، أو سببا من خارج . فإن كان سببا من خارج فلما أن يفيد ذلك المقدار المقدور بتوسط أمر آخر أو بسبب استعداد خاص ، فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الإفادة بسبب ذلك وبتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق لكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يصدر عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأغنى بذلك الأمر شرطا يضاف إلى المادة به تستحق المقدار المميز لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لما مصور بالكبة ، بل يكون السادة شيء لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكبة . ويجوز أن تختلف بالنوع مطلقا ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف في النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المتبرين فقد علم أن الهيولى قد تنبأ بمينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدءا للطبيعات .

وأياها فإن كل جسم يختص لا محالة بحيز من الأحيار ، وليس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا محالة مختص به بصورة ما في ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

( ١ ) أشد : إحدى ط ، م ؛ ساقطة من م . ( ٢ ) أمر : أترد || استعداد ؛ استعمال ط ، م ( ٣ ) ومشاركة ومساوية ط ، م ( ٤ ) بذلك : بقول ط ، م ( ٥ ) مصور : تصور ( ٦ ) بالنوع : ساقطة من ط ( ٧ ) لطبيعات ؛ لطبيعات م ( ٨ ) الحيز : حيزه ج ، م ؛ حيز د || كل جسم : كل كل ط || لا محالة : ساقطة من م ( ٩ ) مختص : يختص د ( ١٠ ) بين : + وأيضا . د ، م ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما أن يكون قابلاً لها بسهولة أو بغير . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة في الطبيعيات . فإذا المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة . فالمادة إذن إنما تتقوم بالفعل بالصورة ، فإذا المادة إذا برزت في التوهم ، فقد فصل بها ما لا يثبت معه في الوجود .

(١) لأنه : لا أنه . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسمية :  
المسندة ، م . (٤) في التوهم : بالتوهم . (٥) فقد : وقد .

## [الفصل الرابع]

## (د) فصل

## في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

قد صح أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وإيضاً  
فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما  
علاقة المصاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا مقولة بالقياس إلى الآخر .

وليس كذلك ، فإننا نعقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف  
شديد حتى نثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهر المستعد ،  
ولا نعلم من ذلك أن ما يستعد له يجب أن يكون فيه منه شيء بالفعل  
إلا يبحث ونظروا .

نعم هي من حيث هي مستعدة مضافة إلى مستعد له و بينهما علاقة الإضافة ،  
لكن كلامنا في مقايضة ما بين ذاتيهما دون ما يمرض لهما من إضافة أو يلزمهما ،  
وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا في الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة .  
والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز

(٩) مقولة : مقولة بـ ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) به : مضافة

من ط . (١١) ثم هي من : ثم من به || حيث هي مستعدة : حيث مستعدة ط ، م

|| مستعد ، مضافة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيهما ط ، م || يلزمهما : يلزم م .

(١٤) وبين الصورة : والصورة م .

- ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئى الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولاً للآخر ، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شئيين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولاً له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفعا لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعا موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد صرحت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشئ الذى رفعه علة لرفع شئ آخر فهو علة ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحا فى خل ما تفهمه .

- وأما الآن فقد علمت ، ههنا ، أنه فرق بين أن يقال فى الشئ : إن رفعه علة لرفع شئ ، وبين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شئ . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشئيين المذكورين علة لرفع الآخر ، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شئ ثالث غيرهما ، أو يجب من رفع شئ ثالث ، حتى أنه لولا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا ، أو لا يكون شئ من ذلك . فإن لم يمكن ، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

(٢) متكافئ : د، ص، ط || علة : لا، لا، د، ط (٣) وكل : فكل ج، ص ،  
 || شئيين : شئ، ط (٤) لا : لا، لا، د، ص، ط، م . (٥) أعنى : حتى ط .  
 (٦) إن كان : وإن كان م . (٨) قلته : قد ب، د (٩) رفع : ساقطة من د  
 (١٢) المذكورين : ساقطة من م || لرفع : رفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص، م  
 (١٥) يمكن (الأول) : يمكن، ص، م . || يمكن الثانية : يمكن (١٦) ذلك وذلك : ذات وذلك ص  
 (١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .



فأما أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ،  
 وإما أن يكون في وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود  
 فيكون في ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ألينة  
 أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ؛ فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب  
 للوجود هو وصاحبه معه في آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى العلل بشيء ثالث ،  
 ويكون ذلك الشيء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ،  
 لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان  
 برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، ويبقى  
 الحق أحد القسمين الآخرين .

- ١٠ فإن كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلننظر  
 كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر .  
 فإنه لا يخفى إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة بواسطة  
 صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ،  
 وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقاويلنا ؛ وإما أن يكون  
 أحدهما سببه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثاني هو  
 المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذي قلنا : إن العلاقة بينهما علاقة يكون بها  
 أحدهما علة والآخر معلولا .

( ١ ) لماهيتهما : لماهيتاهما ( ٢ ) يكون في وجودهما : يكون وجودهما ( ٣ ) بغيره :  
 لغيره ( ٤ ) الآخر : الآخر ؛ + فيكون حيث مضافا فلا قد صح أنها ليسا مضافين ط  
 || فقد : وقد د . ( ٥ ) أكثر : سافطة من د . || إلى : في به ، د .  
 مر ، ط ، م ( ٦ ) ويكون : يكون د ، م ( ١١ ) بمقارنة : مقارنة م ( ١٤ ) محال :  
 خلف ب || فقد : قد د ( ١٦ ) القسم : + الثاني به || بها : لها م .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منهما ،  
فقد صار أحدهما صلة العلة ، وصلة العلة صلة . والأمر يتقرر في آخره هل أن يكون  
أحدهما معلولا والآخر صلة .

- فلنظر الآن أيهما ينبغي أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون  
هي العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن الماد لم إنما هي مادة ، لأن لها قوة  
القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد  
له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

- وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل  
وهو بعد بالقوة ؛ بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا  
لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعني ولو لم يكن البتة  
موجودا إلا وهو سبب للثاني ، إلا أن يقوم به الثاني بالذات ، ولذلك يكون  
متقدما بالذات . وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته ،  
فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون  
مقارنا لذاته ، وبعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته ،  
فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين  
جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم  
من الصورة ، وقد منعنا هذا منعاً ليس بناؤه هل أن ذاته لا يمكن أن يوجد

( ١ ) فأما : وأما ج ، ص ، م . || يوجب : موجب ط . || ومنه رفع الثاني : رفعه الثاني د .

( ٢ ) علة العلة صلة : علة العلة صلة د . ( ٤ - ٥ ) تكون هي : علة : تكون هو العلة ط .

( ٥ ) فلان : فلان ط || إنما : صانعة من ط . ( ٦ ) ما هو : ما هي م . ( ٨ ) فإنه :

فلانه ص . ( ٩ ) صارت بالفعل : صار بالفعل ب ، ج ، ص ، ط ، م . ( ١١ ) ولذلك :

وصار لك ب . ( ١٤ ) مقارنا : مباينا ب || وبعض .. لذاته : صانعة من ب .

( ١٥ ) يوجب : يوجب م . ( ١٧ ) متنا : صانعة من ب .

إلا ملترما لمقارنة الصورة ؛ بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل  
إلا بالصورة ؛ وبين الأمرين فرق .

وأما ثالثا فلأنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف  
لها في ذاتها ، وما يلزم من الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه ألبنة ،  
فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمر  
تختلف من أحوال المادة ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ،  
ويعود الكلام بأصله جذما . فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة  
وشيء آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة  
القريبة ، بل المادة و شيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا  
جميعا حصل صورة ما معينة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع  
مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة  
لها قبول الصور .

وأما خاصية كل صورة فلأنما تكون عن تلك العلة . وإنما تكون كل صورة  
هي هي بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ،  
ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة  
وجودها بتلك الخاصية ، فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة ،

(٣) وأنه . فلأنه بد (٤) وما يلزم : ويلزم || الذي لا اختلاف فيه : ألبنة ص ، ط .

(٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة بد (٦) المادة : المادة بد ، ص ، ط ، م ،

الصور د . || الصور : الصورة بد (٧) بأصله : ساقطة من بد ، د ، م (٨) رضى : رضى

رضى م || هي : ساقطة من ب ، د ، د ، م (١٠) حية : حية د . || واجتمع :

أراجض بد ، ط ، م . (١٢) الصورة : الصورة م . (١٤) هي هي : هي

ماهي بد ، ط ، م هي هي م . (١٥) وإنما : وأما د || كانت : كان ص .

إلا أنها لا بد منها في أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية الملة القاطية ،  
فيبقى لها القبول فقط . فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه .

وقد بقي أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

فلننظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

- ف نقول : أما الصورة التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التي  
تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها .  
وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم  
بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك  
المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة  
وجود المادة شيئاً مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن  
ذلك الشيء . لكن يستعجل أن يكمل فيضائه <sup>عنه</sup> بلا صورة البتة ، بل إنما يتم  
الأمر بهما جميعاً .

فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت نصير

عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى

- تعمل مع الملة — التي عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى .

فما أن هذا الثاني يشارك الأول في أنه صورة ، يشاركه في أنه يماونه على إقامة

( ٢ ) للصورة : الصورة ط ( ٣ ) وقد : وقد ج ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د .

|| وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م ( ٤ ) تكون : + وجود ط || هي التي :

ساقطة من ب ، د ، ص ، م ( ٨ ) بعد عدمها : أو بعد ما ش به || ولكانت : ولكان ج ، ص ،

م ، + يكون ب ، د ، ص ، م ( ٩ ) لها : بها ج ( ١٢ ) بهما : بهاد

( ١٤ ) عنه : عنها ط || فيها : ساقطة من ج ، ط || فلا تعدم : لا تعدم م ( ١٥ ) كانت

كان ج ، د ، ص ، ط ، م ( ١٦ ) الأول : الأول د ، ص ، ط || يماونه :

يمارن ب ، ص ، ط ، م .

هذه المادة، وبما يخلفه يحمل المادة بالفعل جوهرًا غير الجوهر الذي كان يفعله الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإثارة إنما تحصل من سبب مضيء ، ومن كيفية لا بينما تجعل الجسم المستنير قابلاً لأن ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصة التي تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقش فيما قلنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه ، بهد أمك بالفرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن نجد لهذا أمثلة أشد مراعاة ولا يضرك أن لا نجد أيضاً مثلاً ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولقائل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة ، فوجب أن يبطل المعلول .

فقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هي صورة . وهذا المجموع ليس يبطل ألبتة ، فإنه يكون دائماً موجوداً ذلك الشيء ، والصورة من حيث هي صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٢) فكثير : بكثير ج د ، ص ، ط ، م . (٥) لأن ينفذ : لا يبعد م ، لأن لا ينفذ ج ، ص ، ط || فيه : بهام || ولا ينعكس : ولا أن ينعكس ج (٦) تقيمه : ساطعة من د . (٧) واسكاسه : واسكاساته م (٨) لهذا : لهذا ج ، ساط ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠-١٢) وبصورة ... الشيء : ساطعة من م (١٢) وجب ، يجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك : وذلك ص || صورة : لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفحص من ذلك الشيء وجود المادة ، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد ، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ولمثل طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنما لا نسمح أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة للواحد بالعدد ؛ وهنا كذلك ، فإن الواحد بالتفرع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وأما ما هذا الشيء فستعلمه بعد .

فالصور إما صور لا تشاركها المادة ، وإما صور تشاركها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالصور التي تشارك المادة إلى طاقب ، فإن معقبها فيها يستعقبها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقة وبين مستعقبها ،

(١) ذلك : ساقطة من جـ || الشيء : ساقطة من مـ ١ ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة ولو : ساقطة من طـ (٢) ولو بطلت : لم يطلت دـ (٣) ولا يكون : فلا يكون دـ ، طـ (٤) هو صورة هي صورة دـ || يفيض من : يفيض عن مـ (٥) بلا شريك أو شريطة : بلا شريك وشريطة دـ بلا شريك أو شريطة مـ ، طـ ، مـ (٦) والصورة : أو الصورة دـ (٧) بل : + هو طـ (٨) طبيعة : طبيعته مـ (٩) الواحد بالعدد : بواحد للعدد طـ || وهنا كذلك : وهنا بـ ، دـ ، مـ ؛ وهنا كذلك طـ (١٣) فالصور : فالصورة بـ ، جـ || ؛ إما صور : إما صورة مـ || وإما صور : وإما صورة جـ ، مـ (١٥) فالصور : والصور بـ ؛ فالصورة جـ ، مـ || تشارك : + تشاركها جـ (١٦) وجه : + واحد دـ || وبين : + مادة دـ || مستعقبها : معقبها دـ ، طـ .

والواسطة في التقويم ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ،  
وهي الملة القريبة من المستبق في البقاء . فإن كانت تقوم بالملة الميقية للمادة  
بواسطة لها ، فالقوام لها من الأرائل أولا ، ثم للمادة ، وإن كانت قائمة لا بتلك  
الملة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

وأما الصور التي لا تقارقتها المادة فلا يجوز أن تجعل معلولة للمادة حتى تكون  
المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون  
من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجهه موجدة ، فتكون توجب وجود  
شيء في نفسها تتصور به . لكن الشيء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو  
موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستعد ، وبالأخر يوجد  
عنها شيء . فيكون المستعد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا  
على كونه مادة تقاربه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة للحركة في المادة ، فيكون ذلك  
الشيء هو الصورة الأولى ، ويهود الكلام جذعا .

فإذن الصورة أقدم من الهيولى ، ولا يحذر أن يقال إن الصورة بنفسها  
موجودة بالقوة دائما ، وإنما تصير بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل .

وأما طبيعة ما بالقوة فإن عملها المادة ، فتكون المادة هي التي يصلح فيها  
أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنها بالفعل بالصورة ،

(١) التقويم : التقديم . (٢) تقوم : تنقوم من (٤) بها : بذاتها ط  
(٥) وأما : + تعلق م || الصور : الصورة به ، د ، ص ، ط . (٧) فتكون : + المادة من  
(٨) قابل : + من ط (٩-٨) هو قابل ... .. وبالأخر : واسطة من م  
(١٠) عنها : عنه به ، د ، ص ، ط ، م || هو : واسطة من ص . (١١) كونه :  
كوتاب ، د ، ص (١٢) ويهود : فيهود د ، ص (١٤) دائما :  
واسطة من م | تصير : + موجودة به ، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما هي  
ملدة أن يسمى صورة وما هي صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

وَيُنْهَى بِهَذَا أَنْ كُلَّ مَعْرُوفَةٍ تَوْجَدُ فِي مَادَّةٍ مَجْمُوعَةٍ ، فَبَعْلَةٌ مَا تَوْجَدُ ،  
أَمَّا الْحَادِثَةُ فَتَكُنْ ظَاهِرًا فِيهَا ، وَأَمَّا الْمَلَاذِمَةُ لِلْأَدَةِ فَلَا تَكُنْ الْهَيُولَى الْجَسَامِيَّةَ إِنَّمَا  
خَصَصَتْ بِهَا لَعْلَةً . وَسَلْبُ هَذَا أَظْهَرَ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى .

(٢) أهيرى : وأهول ط || وكف : فكيف ط || والعلة : فاعلة د ط (٣) ولا شيطان  
 اثنان : ولا شذيين اثنين د م (٤) لقد : قد ب م م ؛ وقد ج د ط || وثيقين : وثيقين  
 ب د ج د د م م ط (٦) أهول : هويل م (٧) هو : هي ب د ج د  
 م م ط م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م  
 (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) غبطة : عيبتها ج د ط ؛ إنما : ساقطة من د  
 (١٤) الملازمة : اللازمة ط ؛ المألوم د (١٥) غصص : حصص د || لمة : أشهر :  
 سافعة من د في : م ج د أخرى . + ونشاء الله تعالى تحت المقالة الثانية من الص الثالث  
 من كتاب الشعاء بحمد الله تعالى م .





سازمان اسناد و کتابخانه ملی

## المقالة الثالثة

وفيها عشر فصول



بسم الله الرحمن الرحيم



در ترویج و ترویج و ترویج

## [ الفصل الأول ]

## (١) فصل

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع  
وفي عرضيتها

- فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبيننا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ،  
وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وإما المادة والصورة  
فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مشتهون  
من بعد .

- وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه في النفس (مح) لك وجود جوهر مفارق  
غير جسم ، فبالحرى أن نتنقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها .

- فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها في افتتاح المنطق .  
ثم لا يشك في أن المضاف من حيثها - من حيث هو مضاف - أمر طارئ لشيء  
ضروري . وكذلك النسب التي هي في "أين" و"متى" وفي "الوضع" وفي "الفعل"  
و"الاقفال" فإنها أحوال طارئة لأشياء هي فيها ، كالموجود في الموضوع .  
• اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفي : في ب ، ي ، د ، م (٦) فأما :  
وأما ب : || مستغنى : مستغنى م ، م (٧) مشتهر : - بالفعول (٩) تذكرت :  
تذكر ط | ما قلناه : ما قلناه د (١٠) نتنقل : تنقل ط (١١) أما : وأما م |  
العشرة : العشر م ، م | تفهمت : تفهمت م ، ط ، تفهمتا ط (١٢) لا يشك :  
لا شك م ، في : ساقطة من م ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف ب ، ط  
(١٣) هي : ساقطة من م (١٤) والاقفال : وفي الاقفال م ، م (١٥) ب . لأن ب .

في التعامل ، بل في المفعول . وإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضر فيما ترومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده في الموضع ، وإن كان ليس في الفاعل .  
فبقي من المقولات ما يقع فيه إشكال ، وأنه هل هو عرض أو ليس بعرض ،  
مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

• أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يجعل الخط والسطح والمقهور الجسماني من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يجعل هذه الأشياء مبادئ الجواهر . وبعضهم رأى ذلك في الكميات المنفضلة ، أي الأعداد ، وجعلها مبادئ الجواهر .

• وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطيعيين أنها ليست محولة أئنة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجمهورية الكيف ، فالأخرى بها أن تورد في العلم الطبيعي ، وكأننا قد فعلنا ذلك .

• وأما أصحاب القول بجمهورية الكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هي جواهر ومبادئ للجواهر فقد قال : إن هذه هي الأبعاد المقومة للجوهر الجسماني ، وما هو مقوم للشيء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجوهرية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجوهرية .

(٢) وأنه : بأنه ج (٥) أن : بأن ج ، د ، ط (٩) أنها : أنه  
د ، ط || ليست محولة : ليس محول (١١) الجواهر المحسوسة : الجوهر  
المحسوس ج (١٢) وكانا : فكانا ط .

- وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجوهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون في كل شيء ، وتكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك الشيء ، فإن الوحدة في الماء غير الماء ، وفي الناس غير الناس ، ثم هي بما هي وحدة مستغنية عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شيء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متعبا ، فتكون الوحدة مبدأ للنقط والسطح والكل شيء ، فإن السطح لا يكون سطحاً إلا بوحدة اتصالها بالخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضاً وحدة صار لها وضع . فالوحدة صلة كل شيء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد صلة متوسطة بين الوحدة وبين كل شيء ، فالنقطة وحدة وضعية ، والخط اثنية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ، ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شيء ملحقاً عن العدد .

- فيجب علينا أولاً أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشغل بعد ذلك بحل الشكوك التي طرأ . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد في هذه المواضع بثلاثين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا العلم ، والثاني ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

(٥) 'مف' ، في د (٧) والسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م  
الخط : الخط م | أيضا : صاطة من د (٩) ما يكون : ما يكون ص ، م  
(١٠) فالنقطة : + ط (١١) اثنية : اثنية ب ، م (١٢) ثنية : ثنية د (١٤) ذلك :  
صاطة من د | يجب : + ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع :  
هذا الموضع ط (١٧) والثاني : الثاني م | أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه ميّداً للعدد ، فأمر قريب من المتأمل . وأما الاتصال فلأن  
الاتصال وحدة ما ، وكأنه صلة صورية للاتصال ، ولأن المقدار كونه مقدارا  
هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث  
يعد كونه بحيث أن له واحداً .

---

(١) اتصل : اتصل د (٢) وكأنه : وكأنها ج ، ط (٣) واحداً : واحداً واحداً ص .

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

## في الكلام في الواحد

فتقول : إن الواحد يدل بالتشكيك على مدان تتفق في أنها لا قسمة فيها  
بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقديم وتأخر ،  
وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال في شيء يشارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ،  
وأنيهما واحد . وذلك إما موضوع ومحمول مرضى ، كقولنا : إن زيدا  
وابن عبد الله واحد ، وإن زيدا والطبيب واحد ، وإما محمولان موضوع ،  
كقولنا : الطبيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد  
طيبا وابن عبد الله ، أو موضوعان في محمول واحد عرضي ، كقولنا : الشيخ  
والخص واحد ، أي في البياض ، إذ قد عرض أن حل عليهما مرض واحد .

لكن الواحد الذي بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالنوع  
وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناصفة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه  
واحد بالعدد .

١٥

(٣) في ... الواحد : ساقطة من د في الواحد . وحده هـ (٤) بالتشكيك  
لتشكيك د || تتفق : متفق د (٥) بالفعل : ساقطة من ط هـ م | وا - : وبأن يرب  
(٨) وأنيهما : هـ هـ د (٩) موضوع : ومع ط هـ م (١٠) كقولنا : هـ هـ : إن ج هـ د هـ  
واحد لـ : واحداني م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حل : يحل ط .



والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالتنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجبرأ إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمي الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف في الاعتبار .

وإذا كان واحداً بالتنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالتنوع ، وإن الواحد بالتنوع قد يجوز أن يكون كثيراً بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد ، فيكون من جهة نوعاً ومن جهة لا يكون نوعاً ، إذ هو من جهة كلي ومن جهة ليس بكلي . ونأمل هذا في الوضع الذي نتكلم فيه على الكلي ، أو تذكر مواضع صلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضاً من جهة .

أما الخلق فهو الذي تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما في الخطوط : قالذي لا زاوية له ، وفي السطوح أيضاً : البسيط المسطح ، وفي الجسيمات : الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه افراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقي عند حد مشترك مثل جملة الخططين المحيطين

(٢) والواحد : فالواحد بـ ، ص ، ط ، م (٤) لا يتجزأ : ولا يتجزأ بـ ، ص ، ط ، م || موافق : ويوافق د (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + هو لا محالة واحد بالجنس وإن الواحد بالجنس كثيراً بالتنوع وإن الواحد بالتنوع د || كثيراً : ساطعة م د (٨) كانت : كان م | كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضاً : + من د ، ساطعة من م (١٦) الجسم : الجسم أيضاً م .

بالزاوية ، وبله أن تكون الأطراف متماصة تماما يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك اتصاما ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كانت اتصامه طبيعيا لا صناعيا .

- والوحدة بالجملة في هذه أضغف ، وتخرج من الوحدة الاتصالية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الاتصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل . فهناك كثرة ضمتها وحدة لا تزيد عنها الكثرية .

- والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالاتصال أن يكون واحدا في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق للطبع ، وقد علمت هذا في الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الاتصال واحدا أيضا في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكرر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا .

(٢) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة به (٧) بالفعل : + هناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل به ، ص ، ط || عشتها : عشتها ج || لا تزيد : لا تزيد ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، د ، د ، ص ، ط (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١٠) المتصل : المتصل ص ، م || بالحقيقة : بالفعل د (١١) طبع : + أن م (١٢) من حيث هو واحد : + به م || لكنه : لكن د (١٣) كالماء الواحد والخط الواحد : كالأفراد .

والذى ليس من طبيعته ذلك وإما أن يكون قد يتكرر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتكرر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكرر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإحسان . وإما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شئ ليس ينقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فلإما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا تنقسم من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ، وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العاقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وإما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكفص الوحدة التى هى مبدأ العدد ، أى التى إذا أصيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا . فمن هذه الأصناف من الوحدة ما لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .

ولبعد القسم الذى يتكرر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فمن ذلك أن يكون تكرره فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ، ومن ذلك أن يكون تكرره فى طبيعة

(٣) قد : سافطة من م (٦) له : سافطة من ج ، د ، م (١١) من أنه : م ط  
 لوجود : الموحود م | طبيعته : طبيعة ج ، د ، م ، ط (١٢) مكفص : كفص ط  
 (١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الاتصاف د | ما لا ينقسم : لا ينقسم ج ، ط  
 (١٥) أومكانية : مكانية م (١٦) حيث : + له م .

إنما لها الوحدة الممتدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته أن يصير مياه كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتحد موضوع لإنسان واحد فم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة في نفسها بموضوعها .

والجملية يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون مجتمعها حيثما ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون تاما لفيه جميع ما يمكن أن يكون له أولا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن عادة الناس أن يحملوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التامة إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصناعة كالييت التام ، فإن الييت الناقص لا يقال له ييت واحد . وإما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تام الأعضاء .

(٢) وهو ماء وفي : ما في ب و ما في د و ماء وفي ص ، م (٤) وواحدة : ووحدة د  
(٤) بموضوعها : لموضوعها د بموضوعه ج (١١) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م  
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : في ط (١٣) تام : التام د (١٤) الواحد : واحد د  
، ص ، م | الوحدة : ساقطة من ج | التامة : التامة م (١٥) والوهم : ساقطة  
من د ، ص ، م ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامة ليست موجودة له ، فليس  
بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فلا يس قبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من  
كل جهة ، فهو تام وواحد بالتمام ، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس  
واحدا من هذه الجهة ، فكون بعض الأتبياء يلزمه التمام كالأشخاص والخط  
المستدير ، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ما ، مثل أن حال السفن عند الربان وحال  
المدينة عند الملك واحدة ، فإن هاتين حالتان متفتتان ، وليس وحدتهما بالمرض ،  
بل وحدة ما يحد بهما بالمرض ، أي وحدة السفينة والمدينة بهما هي وحدة  
بالمرض . وأما وحدة الحالتين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالمرض .

فقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن يقال على أشياء كثيرة بالعدد ،  
أو يقال على شيء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

لننزل إلى الحيثية الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فلانما يقال  
لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينهما في معنى . فلما أن يكون اتفاقها في نسبة  
أو في محمول غير النسبة ، وإما في موضوع . والمحمول إما جنس ، وإما نوع ،

(٣) حصلت : حصل ب ، ج ، ط | الإحاطة : والإحاطة د ، م (٤) وواحد :  
فهو واحد ب ، ج ، م ، ط ، م | التمام : التمام د | أيضا : ساقطة من ب (٥) كالأشخاص  
والخط المستدير : ساقطة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساقطة من م (٧) بالمساواة ،  
بالمناصفة من : بالنسبة حاش من || هو : نفس ج ، د ، ط ، م | بمناسبة : مناسبة ج ،  
د ، م ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : الملك د (٩) وأما :  
ساقطة من م ، ط || الحالتين : الحالتين ط | فليست : فليس ج ، ط  
(١١) فقول : وقول من || كثيرة : هي كثيرة ج ، م ، م ، هي كثيرة د ، ط (١٢) أنا :  
إذا من | حصرنا : أحصرنا ب (١٤) لاتفاق : لاتفاق د ، ط || بينها : بينهما ب ، ط ، م  
|| نسبة : بالنسبة د ، النسبة م ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

- وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون سهلا عليك من هذا الموضع أن تعرف أننا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقا لها ، فنعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمسببة ، وإن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالنوع ، والبسيط الذي لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والتام من الذي ينقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود في أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود ، لكن مفهومهما — على ما علمت — مختلف ، ويتفقان في أنه لا يدل واحد منهما على جوهر بشيء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .



(١) وإما فصل : فصل م (٢) وأنت : أنت د ؛ وأنت ج ، ط (٣) مفهومهما : مفهومها ط ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٤) بشيء : شيء م .

## [ الفصل الثالث ]

## (ج) فصل

في تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن المدد عرض

والذي يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد . وذلك أنه إذا قلنا : إن  
الواحد هو الذي لا يتكرر ضرورة ، فأخذنا في بيان الواحد الكثرة .

وأما الكثرة فمن الضرورة أن نحدد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ للكثرة ، ومنه  
وجودها وماهيتها ، ثم أي حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة .  
فمن ذلك ما نقول : إن الكثرة هي المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة  
في حد الكثرة ، ثم عملنا شيئا آخر وهو أننا أخذنا المجتمع في حدها ، والمجتمع  
يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها . وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد  
فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ ، ولا يفهم معناه ولا يعرف إلا بالكثرة .

وإذا قلنا : إن الكثرة هي التي تعد بالواحد ، فتكون قد أخذنا في حد الكثرة  
الوحدة ، ونكون أيضا قد أخذنا في حدها العد والتقدير ، وذلك إنما يفهم  
بالكثرة أيضا .

(٢) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط (٤) والذي : الذي ب ، ج ، هـ  
ص ، ط ، م || تحقيقه الآن : الآن تحقيق من ، ط || وذلك : والكثيرين ط  
(٥) فأخذنا : أو أخذنا د (٨) هي : هو ب ، ج ، هـ ، ط ، م (٩) عملنا : علينا د  
(١١) أوردنا : أخذنا ج ، د ، هـ ، ص ، م || بدل : سألنا من ج ، د ، هـ ، ص ، ط ، م  
|| الجمع : الجمع م ، + مع ج ، هـ ، ص ، ط ، م هذا : وهذا د ، لا يفهم : لا يفهم  
د ، ص (١٢) وإذا : وإذا ج || فتكون : تكون م (١٣) الوحدة : الواحد ط  
|| وذلك : + هو ب ، د ، ط .

- لما أصر علينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يتد به ، لكنه يشبه أن تكون الكثرة أيضاً أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون للوحدة والكثرة من الأمور التي تتصورها بدياً ، لكن الكثرة تعقلها أولاً ، والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقل ، بل إن كان ولا بد تخيلنا . ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفاً عقلياً ، وهنالك تؤخذ الوحدة متصورة بناتها • ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب الخيالي لنومى\* إلى معقول عندنا لا تتصوره حاضراً في الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على أن المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بدياً الذي يقابل هذا الآخر أو ليس هو فيأبه عليه بطلب هذا عنه .

١٠

والمعجب ممن يحدد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من أحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة من وحدات . فنقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، فنقولهم : إن الكثرة كثرة . فإن الكثرة ليست إلا اسماً للوُلف من الوحدات .

- فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ، والدواب . فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة للوحدات ، كذلك أيضاً ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما أن تلك الأشياء هي وحدات لا وحدات ، فكذلك هي كثيرة لا كثرة .

(١) يشبه : يشبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخيلنا ط ، تخيلنا م || والوحدة أعرف عند عقولنا : حافظة من ب ، م (٣) نعقلها : + أولاً والوحدة نعقلها ج ، د ، ص ، ط | بل ، سافطة من م || تخيال : تخيال ط (٤) وهالك : وهالك ب ، ج ، د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتها ط (٥) أو ليس : ليس د ، ياد ليس هاش ص (٦) فنقول : فنقول د ، ص ، م (٧) وحدات : أحاد ص ، ط || فكذلك : كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة م .



والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كمية منفصلة ذات ترتيب ، فقد  
تخلصوا من هذا ، لما تخلصوا . فإن الكمية يحوج تصورها للنفس إلى أن تعرف  
بالجزء والقسمة أو المساواة . أما الجزء والقسمة فإتما يمكن تصورهما بالكمية ،  
وأما المساواة فإن الكمية أعرف منها صد العقل الصريح لأن المساواة من الأعراض  
الخاصة بالكمية التي يجب أن توجد في حدها الكمية .

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي أخذ في حد العدد  
أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها  
تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وأن هذه المعاني متصورة  
كلها أو بعضها لذواتها ، وإتما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

فنعول الآن ، إن الوحدة إما أن يقال على الأعراض ، وإما أن يقال على  
الجواهر . فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهرية ، ولا شك في ذلك ، وإذا  
قيلت على الجواهر فليست يقال عليها كفصل ولا جنس ألبتة ، إذ لا دخول  
لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت .  
فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل ، بل قول "عرضي" . فيكون الواحد  
جوهرا ، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد  
الخمس - وإن كان كونه عرضا بذلك المعنى - قد يجوز عليه أن يكون جوهرية ،  
وإتما يجوز ذلك إذا أخذ مرابا ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكمية : بالكمية ب ، طمش ص (٤) لأن : ولأن د (٥) الخلاصة :  
الخلاصة م || توجد : تؤخذ ص (٦) لينه عليها : ساقطة من د (٧) قولها : قوله ج ،  
د ، ص ، ط ، م (٨) جوهرية والوحدة : ساقطة من د (٩) وإتما : وإنما ب ،  
د ، ص ، ط ، م || ذلك : - عليه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهى لا محالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود فى الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقة له .

فلنتظر الآن فى الوحدة الموجودة فى كل جوهر التى ليست بجزء منه مفارقة له ، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

- فتقول : إن هذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هى المحمول عليها أنها لا تنقسم ، أو تكون هناك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم ، فإما أن يكون ذلك الوجود جوهرًا أو يكون عرضًا ، فإن كان عرضًا فالوحدة فى عرض لا محالة ثم فى جوهر ، وإن كان جوهرًا — والوحدة لا تفارقه — فهى موجودة فيه وجود ما فى الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقته ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر نصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقارنة لجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم نصير إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محال .
- أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضًا فإن كانت كل وحدة فى جوهر آخر ، فأحد الجوهرين لم تشغل إليه الوحدة

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب ، ج ، ط ، م (٤) مفارقة : مفارقة ب ، ج ، د ، ط ، م (٥) الوجود : الموجود من (٦) عرض : العرض ب ، ج ، د ، ط (٧) والوحدة : فالوحدة ج ، ط (٨) مفارقة : مفارقة من ، ط (٩) وتقارنه : وتقارنه حاشى من ، م (١٠) إذا وإلا م (١١) ط : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٢) لا وحدة : ساقطة من د ، م (١٣) 'أحد : بأحد م .

وعاد الكلام جذبا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اتنوية ، هذا خلف . فقد بان أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذي هي فيه .

ونشدي فتقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم ، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهرياً لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا في موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم .

فيكون أيضاً من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فلننظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم أولاً يشتركان ؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة في أحدهما وجوداً متصفاً وفي الآخر ليس كذلك . ولما نفي بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نفي في أحدهما بالوحدة شيئاً غير أنه وجود غير منقسم . وإن اشتركا في ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي إياه نفي بالوحدة ، وذلك المعنى أهم من المعنى الذي ذكرناه قيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه

(٢) وحدة : واحدة د || اتنوية : اتنوب ، م || قد بان : فين ج ، د ، ط ،  
 تين ص ، م (٤) ونشدي : ونشدي م (٥) خا : لم (٧) تكن : أجاج ، د ،  
 ص ، ط ، م (٨) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د  
 (١١—١٢) الأعراض ... ما تأليفه : سائلة من م (١٢) من وحدة : سائلة من م  
 (١٤) الاتنوب : الاتنوب ب ، د ، ص ، ط ، ط ، م (١٦) فذلك : بذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهرياً ، إذ قد كان يمكن فرضه مجرداً ، وذلك المعنى لا محالة إن كان جوهراً لم يمرض للمرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضاً لم يمرض للجوهر ، فإن الجوهر يمرض له المرض ويقوم به المرض ، والمرض لا يمرض له الجوهر حتى يكون قائماً فيه .

- فإذا كانت الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلا صار ذلك المعنى الأخص . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير منقسم في الأمراض والجواهر ويموز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهراً عرض لمرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض .

- ١٠ فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء .  
وليس لثاقل أن يقول : إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون خصوصها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون المعنى المحصل الموجود المشخص .

- ١٥ فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المتقسم إليه بفصل مقوم . فقد بينا أن الوحدة غير داخلية في حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

(١) وجوداً : وجودياً د م (٢) إن : إذ م (٣) إن : ساقطة من د  
(٤) موضوعاته : موضوعاته م (٥) فانه : فإذا كان هذا ب ح ، فذن كان ب ج ، فإذا كان هذا د ، ص ، فإذا كان م || المحال : + أنشج ، م (٨) الجواهر : الجوهر ط  
(٩) إنما : فإتمام (١٠) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١١) الموجود المشخص :  
الموجود المشخص م (١٢) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات من التخصيص الذي يقارنه ، لا كالتورية التي في «ياض» ، فإذا  
مع أنه غير مفارق مع أن المحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من  
اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة  
عرضا ، فالعدد المؤلف من الوحدة عرض .

---

(١) التخصيص : + م (٣) وإذا : وإن ج ، وإذا م .

## [ الفصل الرابع ]

## ( د ) فصل

## في أن المقادير أعراض

وأما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات ، أما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفته في حدة مواضع ،  
 وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرضنا منه .

وهذا المقدار قد بان أنه في مادة ، وأنه يزيد وينقص والجوهر باق ، فهو عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء في المادة ، لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم ، ولا يفارق الصورة التي للمادة ، لأنه مقدار الشيء المتصل الذي يقبل الأبعاد كذا ، وهذا لا يمكن أن يكون بلا هذا الشيء المتصل كما إن الزمان لا يكون إلا بالمتصل الذي هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يسمح بكذا كذا مرة ، أو لا ينتهي المسح إن توهم غير متناه توهما . وهذا مخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه يسمح بكذا كذا مرة ، أو أنه لا يقبل مسحه بكذا البتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

(٣) المقادير : الكميات د | أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ماسة من ط || هو :  
 وهوب (٦) م : منه ب ، ج ، ص ، ط (٨) وبتى : ويمن د  
 (١٠) مقدار : + هذا ص || الشيء المتصل : الشيء ب ، ص ، ط ، م ، المتصل ج ||  
 أبعاد : أبعادا ج || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشيء المتصل : هذا الشيء ب ، ص ، م  
 (١٢) كذا مرة : وكذا مرة ج ، ط ، ماسة من د || أولا ينتهي : مة أو لا ينتهي ص ،  
 مة أو لا ينتهي م (١٣) مخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا ج ،  
 ط ، وكذا د || أو أنه : وأنه ج ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البتة ، لكن هي والصورة تشارعان المسألة في الوهم .

وأما السطح والخط فبالحرى أن يكون له اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ، وأيضاً للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعني بُعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة ، وأيضاً أنه يقدر ويمسح ، ويكون أعظم وأصغر ، وأنه يفرض فيه أيضاً أبعاد بحسب اختلاف الأشكال .

فلتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بُعدين فلأنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقاً ، ومقتضاه أن يكون قابلاً لفرض بُعدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار ، بل هو بهذه الجهة مضاف .  
 ١٠ وإن كان مضافاً لا يكون إلا مقداراً ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقاً وبين المضاف الذى هو المقولة التى لا تتجاوز ، على ما بينا أن يكون مقداراً أو كيفاً . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف فيه من السطوح في القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ، لكنه من الجهتين جميعاً عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للتناهى ، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود في شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا ففي الطبيعيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة .

(٢) لكن : هي م (٣) وأما : فاما د || له : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بعدين : البعدين ج د د د ح م (٨) الأبعاد : ساقطة من ب د د د ط م (٩) أنه : أنها م (١٢) المقولة التى : مقولة التى ج د د د ط م (١٣) التى : التى ج د د د ط م (١٤) لكه : لكن ط .

وأيضاً من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أصراً له في نفسه لم تكن نسبة المقدارية في السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية ، بل تكون نسبة ذلك المبنى إلى المقدارية في السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة عارض إلى صوره . وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

٥

- واعلم أن السطح لعرضيته ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والاهصال واختلاف الأشكال والتقاطع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحاً ، فيبطل من حيث هو سطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت فيما سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعاً للكرية والتسطيح في الوجود ، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعاً لاختلاف أبعاد لفعل مترادف عليه ١٥ فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه . وفي القطع بإبطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل ، وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم في الحيولى حتى تكون الحيولى للاتصال غيرها للاتصال ، وقد علمت أنه إذا ألبت سطوح ووصل بعضها ببعض تأليفاً يبطل الحدود المشتركة كان الكائن سطحاً آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه ١٥ الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعلوم لا يباد .

(١) وأيضاً : + هو ج د ، ط ، م (٢) أمراه : أمراه ط || نسبة : نسبته ط  
(٣) المطح : + إلى ط (٤) يحدث : + يبر من يحدث م (٥) والتقاطع : والتقاطع د  
(٦) يحدث : + يحدث م (٧) والتسطيح : والتسطيح م | ولذلك : وكذلك م  
(٨) السطح : لأن السطح ب ، ج ، د ، م || شكله : شكله ط (٩) ط : ط  
بإسالة م || الواحدة : الواحد ج (١٠) وعلمت : وقد علمت د ، م ، ط (١١) أنت : أنت  
ألف ب ، ط (١٢) بل آخر : ساطعة من م .



وإذ قد عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فأجعله قياساً عليه .  
فقد تبين لك أن هذه أعراض لا تفارق المادة وجوداً ، وعرفت أيضاً أنها لا تفارق  
الصورة التي هي في طباعها مادية توهماً أيضاً . فقد بقي أن تعلم كيف ينبغي  
أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهماً ، وإن الخط يفارق السطح  
توهماً .

فقول : إن هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع من وجهين : أحدهما  
أن نفرض في الوهم سطح ولا جسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى  
السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أو ليس معه . وأنت تعرف أن الفرق  
بين الأمرين ظاهر ، فإنه فرق بين أن ينظر إلى الشيء وحده وإن كان معتقداً  
أنه مع غيره لا يفارقه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقه ما هو معه ،  
محكوماً عليه أنه كما التفت إليه وحده حتى يكون هو في وهمك قائم وحده .  
فهو مع ذلك يفرق بينه وبين الشيء الآخر محكوماً بأن ذلك الشيء ليس معه .

فمن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة  
مع فرض أن لا جسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلاً ،  
وذلك لأنه لا يمكن أن يفرض السطح في الوهم مفرداً ليس نهاية لشيء إلا أن  
يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان توصلان الصائر إليه أيضاً إلى جانبيه  
عبرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض . الأعراض د . وعرفت : وقد عرفت من ، ط (٣) طباعها : طباعهم  
هم : + أب ، د (٤) وإن الخط : والخط ب (٤ - ٥) وإن الخط... توهم : سائقة من ط ، م  
(٦) الموضع : الموضع د (٧) تعرض : تعرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم  
ب ، ج ، ص (٩) مفارقه : مفارقه ج ، ص || ما هو : هو د (١١) يكون : سائقة  
من د ، م (١٢) يفرق : + يفرق ج ، م || محكوماً : محكوم ج ، ص ، م (١٥) مفرداً :  
مفرد ط (١٦ - ١٧) جانبيه... سطحا : سائقة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التي نل جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ما هو نهايته متوهمًا معه بوجه ما ، وكذلك الحال في الخط والنقطة .

- والذي يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل، ولا إمكان وجود له ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة مستقلة ، فإما قد يبا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماس لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماس إلا كما كان قبل المماس ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماس ولا يبقى امتداد بينهما وبين أجزاء المماس ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما صلت في الطبيعيات بالمماس لآخر ، فإذا بطلت المماس بالحركة فكيف تبقى هي نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ما هي مبدأ له رسماً ثابتاً ؟ بل إنما ذلك في الزوم والتخيل فقط . وأيضاً فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعد في سطح أو بُعد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة ملة لأن توجد هي .

١٥

- (١) قس : + الخط م (٢) والحد : فالحد بـ (٥) فإنه أمر : فأمس م ، ط || لتخيل : لتخيل بـ ، م ، ط ، التخيل م (٦) هـ : + بوجه بـ || نفرض : نفرض بـ (٧-٦) مماسة ... لـ : ساقطة من بـ (٧) يمكن : جازية ، د ، م ، م || وكان : فكان بـ ، د (٩) بين : بين م || أجزاء : الأجزاء م : آخر م (١٠) واحدة : واحدة بـ ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) في الزوم والتخيل : في التخيل بـ ، د ، ط ، م (١٣) أو فيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم بـ ، م ، بعد جسم د . (١٢-١٤) هو جسم ... خط : ساقطة من م (١٤) في سطح أو بعد : ساقطة من د .

فأما وجود المقدار الجسماني فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناسل  
المقدار الجسماني ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافتراس  
الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ،  
فينبغي أن ينظر في أمرها ، فنقول : إن المقدار حتماً كان أو سطحاً فقد  
يمرض له أن يكون محاطاً بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة ، ويكون من حيث  
هو بين هذه النهايات شيئاً ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة  
فكأنه مقدار أكثر من بحدٍ ينتهي عند نقطة ، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار  
من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو  
هكذا زاوية ، فيكون الأول كالربع والثاني كالتربيع . فإن أوقعت الاسم  
على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها  
مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لما بسبب المقدار الذي هي  
فيه كمالاً للتربيع ولأن هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه  
إما أعداد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذي يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحاً إذا تحرك الخط الفاعل إياه  
في الوهم بكلتي نقطتيه حتى أحده ، حتى كأن قد يحرك الطول عرضاً  
بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ، بل لم يتحرك الخط  
المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح ،  
وإنما يتحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية . بفعل الزاوية جنساً رابعاً من  
المقادير .

(٢) قوسب : يسبب (٨) له : ساقطة مرد (٩) هكذا : كذاب ، ص (١١) هي :  
هوج ، ص ط (١٢) ولأن : فلا ، ص ، م (١٤) إذا : لوب ، إن لود ، أرم  
(١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب في هذا جهله بمعنى قولنا: إن للشيء ثلاثة أبعاد أو بَعْدَيْن حتى يكون  
مجسماً أو مسطحاً. فإذا قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذي قلناه لا يلزم، ولا ينبغي  
أن يكون للعاقل إليه إصغاء، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا ينبغي.  
وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المرجح أو المستطيل  
لا غير. وليس كلامه مما يهم فضل شغل به. فقد عرفت وجود الأقدار وأنها  
أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام، إذ الغلط في ذلك إنما عرض لما عرفت.

وأما الزمان فقد كان محقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف، فيق أن تعلم  
أنه لا مقدار خارجاً عن هذه المقادير، فنقول: إن الكم المتصل لا يتخلو إما أن يكون  
قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه، أولاً يكون، فإن لم يكن، بل كان متجدد  
الوجود شيئاً بعد شيء فهو الزمان.

وإن كان قاراً وهو المقدار، لما إن يكون أتم المقادير وهو الذي يمكن فيه  
فرض أبعاد ثلاثة، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك، وهذا هو المقدار  
المجسم، وإما أن يفرض فيه بُندان فقط، وإما أن يكون ذاتاً بحد واحد فقط  
إذ كل متصل لله بعد ما بالفعل أو بالقوة، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا  
أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكليات المتصلة لذاتها أربعة. وقد يقال لأشياء  
أخراتها كليات متصلة وليست كذلك.

(١) للشيء: الشيء د، ط، م (٢) ذلك عرفت: ساقطة من د (٣) ما: مباد،  
ص، ط، م (٤) فيق: فيق ص || أن تعلم: ساقطة من ط (٥) إن: لأن ب، م  
(٦) فهو: وهم (٧) وهو المقدار: هو المقدار د، ط (٨) فيه: ساقطة من ج  
(٩-١٠) فوق... يهرس به: ساقطة من م (١١) واحد: ساقطة من ط (١٢) بالقوة:  
القوة ج، م (١٣) والكليات: الكليات ب، ج، ط (١٤) وليست:  
وليس ج.

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل والخلعة فإنها توجب بحركاتها مقادير في الأزمنة والأمكنة ، وليس لها في نفسها أن تجزأ بجزء بعدها ، وأن تقابل بالمساواة والمقاومة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد ما يجانسه ، حتى ينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوي أو يختلف فلا يساوي ، بل يفاوت ، فلذا نعى بالمساواة والمقاومة المعرفتين للقدار هذا المعنى . وأما التجزئة التي تعرض للخلعة ولثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك في الزمان نصف المسافة ، أو في المسافة ضعف الزمان ، أو يتحرك الأعظم إلى أسفل في آلة حركة يلزم منه أن يتحرك الأصغر إلى العلو أو أصرا مما يجري هذا المجرى .

١٠ فهو كالحرارة التي تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفضل في الضعف أو لأنها في ضعف اللحم الحار المتشابه في الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هذه أعراض أيضا تلحق الكميات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام في جميع هذه في موضع آخر .

١٥ فالكمية بالخلعة حدها هي أنها التي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصح أن يكون واحدا عدا ، ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصفة وجودية أو فرضية .

- (١) دلت توجب بحركاتها . لأنها بوجبا بحركاتها ط (٢) طا : لها ص ، ط : ر قدها : قسمها ص ، ط : جدها : يدها ط ، م (٣) والمقاومة : والمقاومة د : لها : لها ج ، ص ، ط : حتى ينطبق : يهبط ب ، وينطبق ج ، د ، ويطبق م (٤) هل : ساقطة من ص (٥) يتحرك . يتحرك م (٦) في آلة : وآلة م (٧) تكون : ساقطة من م : في الضعف : بالضعف د : لأنها : ولأنها ط (٨) الحار : بالحار د : المتشابه : المتشابه ب : في الحرارة : الحرارة د (٩) هذه : هذا ط (١٠) موضع آخر : مواضع أخرى (١١) حدها : ساقطة من م : لأنها : لأنها ب : ساقطة من ج ، د ، ط ، م .

## [ الفصل الخامس ]

## ( ٥ ) فصل

في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله

- وبالخرى أن نحقق مهنا طبيعة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن  
يتصور حالها ووجودها ، فقد انتقلنا عنها إلى الكليات المتصلة مستعملين ،  
لأن فرضنا كان يوجب ذلك . فنقول : إن العدد له وجود في الأشياء ، ووجود  
في النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء  
يستدبه ، أما إن قال : إن العدد لا وجود له مجردا عن المحدودات التي في الأعيان  
إلا في النفس ، فهو حق . فإنه قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما  
بنفسه إلا في الذهن ، فكذلك لما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما إن  
يكون في الموجودات أعداد فذلك أمر لا شك فيه ، فإذا كان في الموجودات  
وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو  
واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع ، وله من حيث هو ذلك النوع خواص .  
والنوع الذي لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أو التمامية  
أو الزائدة أو الناقصة أو المربعة أو المكعبة أو الصمم ومائر الأشكال  
التي لها .

(٤) نحقق : ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) عنها : ح ، ط (٩) فإن : + ، - ، لا ، م

(١١) يكون : ساقطة من م | إذا : إذ ، ج ، ص ، أ ، د (١٢) الأعداد : الوحدات ط

(١٤) خاصة : حاصره : ص ، ط || التركيبية : التركيب ج ، د ، ص ، م (١٥) الزائدة :

الزائدة م .

فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في النفس ،  
وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو . وليس العدد كثرة لا يجتمع في وحدة  
حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل  
خواص ليست لغيره . وليس بعجيب أن يكون الشيء واحداً من حيث له صورة  
ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص  
التي للعشرة ، وأما لكثرتة فليس له فيها إلا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ،  
ولذلك فإن العشرة لا تنقسم في العشرية إلى عشرين لكل واحدة منهما خواص  
العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هي إلا تسعة وواحد ، أو خمسة  
ونحسة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى ننتهي إلى العشرة . فإن قولك :  
العشرة تسعة وواحد ، قول لم يحل فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد ،  
فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان  
المعطوفة إحداهما على الأخرى فتكون العشرة تسعة وأيضاً واحداً . فإن لم  
ترد بالمعطف تمرفاً ، بل حيث ما يقال : إن الإنسان حيوان وناطق ،  
أي حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة  
تسعة ، تلك التسعة التي هي واحد ، وهذا أيضاً مستحيل . وإن عنت

(١) لإذن : فإن م واحد : ساقطة من ح ، ص ، ط || تخصه : شخصية د ، ط (٤) لغيره  
وليس : ساقطة من د ، || وليس : ليس م || بعجب : بعجب ص ، م (٦) التي للعشرة :  
إلى للعشرة م (٧) فإن : كالد ، واحدة ، واحد ، ج ، د ، م (٩) هي إلا : هو إلا ب ،  
ج ، د ، م ، إلا هو ط || وواحد : وواحدة ج ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد ج ، د ،  
وواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى للعشرة : ساقطة من م (١١) وواحد :  
وواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكأنك ح || إن العشرة : العشرة م ، ج ، ط ، م  
(١٣) إحداهما : أحدهما م || فتكون : + كأنك قلت واحد ط (١٥) ناطق : الناطق ج ، ط .

- أن العشرة تسمة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسمة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسمة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسمة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسمة إذا كانت وحدها أو مع أي شيء كان معها فإنها تكون تسمة ولا تكون عشرة البتة . فإن لم تجعل "مع" صفة للتسمة ، بل للوصف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسمة ، ومع كونها تسمة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ منط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذنا جميعا فصار منهما شيء فيهما .

- وحد كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الأحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، فإن أشبه إلى تركيبه من عديدين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو إما هو عشرة مائة واحدة ، ومحال أن تكون مائة واحدة ، وما يدل على ماهية من حيث هي واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان ، ص ، ط (٣) أحاطت : أحاط ، د (٤) التسمة : التسمة د ، ط (٥) هي أيضا واحد ، ذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ، أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ ط (٦) وواحد وواحد وواحد وواحد ب ، واحد وواحد د ، وواحد د || لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م (٧) بخاصية : بخاصية ب ، م (٨) حده : حده د ، م (٩) خمسة : + عشرة م (١٠) هويته : هويتها ب ، د ، ط || وهو : وهو د ، ص (١١-١٢) عشرة مائة : عشرة مائتين د ، ط ، عشرة مائة م (١٣) مائة واحدة : مائة واحدة د ، ص ، م ، مائتها واحدة ب ، د || على مائة : على مائة ب ، د ، م ، على مائتين د ، ص .



فإذا كان كذلك فله ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون -  
 إذا كان ذلك كذلك - وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة  
 وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتابعا ، فتكون هذه رسوما له .  
 على أن تحديدك بالخمسة يحوج إلى تحديد الخمسة فينحل ذلك كله إلى الآحاد  
 • وحينئذ يكون مفهوم قولك : إن العشرة من خمسة وخمسة ، هو مفهوم قولك .  
 من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعني إذا كنت تلحظ تلك الآحاد .  
 فاما إذا لحظت صورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير  
 الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكرر  
 لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسن أن ستة  
 ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

١٠

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على انخيل وعلى العبارة فيصار  
 إلى الرسوم :

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة .  
 فقد قال بعضهم : إن الاثنوة ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنوة هي الزوج  
 الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس

١٥

( ١ ) كذلك ذلك د || خمسة : خمسة ص | بهذا ولا بذاك : بهذه أولا بذاك د ، بهذا أولا  
 بذاك ج || ويكون : يكون د ( ٢ ) ذلك . ساقطة من د | كذلك : ساقطة من د ، م  
 وفه : قد ب ، د ، ط ، هـ ص ، م || التركيب : التركيب ط ( ٣ ) له : هـ د  
 ( ٤ ) يحوج : يحوج ج ، ط | فيحل : فيحل د ( ٥ ) من : ساقطة من ص | هو مفهوم  
 قولك : ساقطة من ص ( ٦ ) فاما إذا : هذا ج ، د | لحظت : لاحظت ج والخمسة : ساقطة من م  
 || كل : ساقطة من د ، هـ ذلك الاعتبار ط ( ٩ ) لوازمها وعوارضها : لوازمه وعوارضه  
 ب ، ج ، م ( ١١ ) ولكن : لكن ب ، ج ، م ( ١٢ ) الرسوم : هـ "ل" د ( ١٣ ) ومن :  
 من ب ، ج ، د ، ص ، م | حال العدد : أحوال العدد د | حال الاثنوة : حال الاثنوة ج ،  
 ص ، وحال الاثنوية د ( ١٤ ) الاثنوة : الاثنوية د ، ص | لأن الاثنوة : لأن الاثنوية د .

- بعدد ، فكذاك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تحمل وإن كانت عددا إما أن تكون مركبة أو لا تكون ، فإن كانت مركبة فنحنها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولاً فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء برحمة من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنها لا انفصال فيها إلى وحدات .

- ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه الصوريون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد من واحد . وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يزالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد ، وإن وجد فرد ليس بعدد ، لما فرض عليهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد .
- ١٠ . وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنما يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد . وإنما يعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد ، فالأثنوة أول العدد ، وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوة ليست مما يقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .

١٥

- ( ١ ) الاثنوة : الاثنوية د ، ص ، + ليست . || ومال : قال د ، ج ، د ، ص || ولأن : لأن ط ( ٢ ) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد : الآحاد ح | الاثنوة : الاثنوية د || كانت : كان ط ، م ( ٣ ) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، م || أو لا تكون : أو لا ب ، أو تكون أولاد ، د ، م ( ٤ ) يشتغلون . يشتغلون ح ( ٥ ) مرة : مرة م ( ٦ ) لأنها : لأجل أنها ح ( ٧ ) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه يعنون ما يعنوه د ، يعنون ما يعنيه م ( ٨ ) الاختلاف : اختلاف د || وأزيد : أو أزيد م ( ٩ ) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ، واحدة ط ( ١٠ ) ليس : وليس م || بعدد : + إذا وجد فردا ليس بعدد ب ، م ، فإن وجد فرد ليس بعدد ح ، إذا وجد فردا فردا ليس بعدد ص ، ط ، وإذا وجد فردا وليس بعدد ط ( ١١ ) يكون لا نصف : يكفى نصف ط ( ١٢ ) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالأثنوة : فالأثنوية ج ، د ، ص ( ١٤ ) في العدد : من العدد ج ( ١٥ ) الاثنوة : الاثنوية ج ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الاثنين أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قلتها  
 بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم  
 أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يفارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب  
 إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة وإضافة كثرة معاً — حتى  
 يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فزود كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم  
 من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس  
 إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء  
 هو جالس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جالس وحده ، فإنه ليس إنما  
 صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عده كثير ، بل لأجل الشيء الذي  
 ذلك الشيء بالقياس إليه كثير . ١٠

فلانوة هي القلة الأقلية ، أما قلة فيالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص  
 من كل عدد ، وأما الأقلية فلأنها ليست بكثير عدد عدد ، وإذا لم نقس الاثنين  
 إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

واكثرية يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الأحاد فوق  
 واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر ألتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه  
 ما في شيء آووزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس . ١١

(١) الاثنين : الاثنوية ح ، د ، ص || أكثر : فاكثرت (٥) موزم : يلزم هاشب ، م  
 (٦) لشيء الشيء ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا (١٠) كثير : كثيرة ح (١١) فلانوة :  
 فالانوية ح ، د ، ص ، الاثنين ط || هي . + مقابلاط || الأقلية : الأقلية د ، ص ،  
 ط || أما : مام || قلة : قلته ص ، ط (١٢) الأقلية : الأقلية ح ، د ، ص ، ط || فلانوة :  
 لأنها ط || وإذا : فإذا || الاثنين : الاثنوية ح ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون :  
 لم تكن م (١٤) أكثر : ساقطة من ط ، م .

وكذلك المعظم والطول والعرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذي يكيّله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف ، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نحقق القول في هذا .

## [ الفصل السادس ]

## ( و ) فصل

## في تقابل الواحد والكثير

وبالحري أن نتأمل كيف تجري المقابلة بين الكثير والواحد، فقد كان التقابل عندنا على أصناف أربعة، وقد تحقق ذلك. وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة، وكان من ذلك تقابل التضاد. وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجملة، وذلك أن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأعداد يقوم ضده، بل يبطله ويتقبه.

لكن لقائل أن يقول: إن الوحدة والكثرة هنا شأنهما، فإنه ليس يجب أن يقال: إن الصد يبطل الضد كيف كان، بل إن قال: إن الضد يبطل الضد بأن يحمل في موضوعه، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحمل الموضوع الذي للكثرة، على ما يجوز أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة.

فنقول في جواب هذا الإنسان: إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطان وحداتها، ولا تبطل الكثرة أئنة لذاتها بطلانها أولا، بل يمرض لوحداتها أولا أن تبطل، ثم يمرض لها أن تبطل معها لبطان وحداتها. فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها، بل إنما تبطل أولا الوحدات التي للكثرة من حالها بالفعل إلى أن

(٣) الواحد والكثير: الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك: ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة: الواحد والكثير ح، ص، م، الجملة: الجهة ط (٩) لكن: بل ط (١١) في: ساقطة من ص || في ٠٠ تحمل: ساقطة من ج، ط (١٥) أولا أن: أولاً من || معها: معان، ج، د، م (١٦) لبطان: يبطلان ط || وحداتها: وحدتها ح || فليس: فليس ح، ص، م | الأول: - أن ط (١٦-١٧) فليس ٠٠٠ الكثرة: ساقطة من م .

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذاً الوحدة إنما تبطل أولاً الوحدة على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . وإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يمرض لها مسبب مبطل مان تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان سطوح .

- فإن كان لأجل هذه المماثلة التي على الموضوع يجب أن تكون اوحدة ضدالكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة بإبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أطلتها هما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأخرى أن يظن أنه جرم موضوعه .

- ١٠ وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلاناً أولياً ، بل ليس يكفي في شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحداً يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطبائع متباعدة متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم بالآخر لخلاف الذات فيهما وأن يكون تنافيهما أولياً .

- وأيضاً فلتأمل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحداً ، وإن شرط المتضادين أن يكون للثنين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة بينهما وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل في موضوع واحد بالعدد . وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحداً بالعدد ؟

(٢) كما : + أنه (٣) مثل : + يعله - || أن م (٤) صلان - كهلان م  
(٥) هذه : هذه هذه م (٦) ومن أن تكون اوحدة وعلى أن الوحدة - م ، م  
(٧) البرودة : البرودة م (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع لأخرى ط || الأخرى  
أخرى م (٩) متباعدة متباعدة : المتباعدة المتباعدة م (١٠) فيها : فيها م ، م ||  
تأنيها : تنافيا م ، م (١١) وأيضاً : أيضاً م || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة  
م ، م الواحد والكثرة م (١٢) منها : منها م (١٣) الوحدة والكثرة : الكثرة م ، م

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه وله ، فقد  
ظهر وبان أن التقابل الذي بين الواحد والكثير ليس بتقابل انتزاع . فلتنظر  
هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

ف نقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شيء . من شأنه أن يكون  
الوضوع أو لنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتحمل  
وجهها تجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكرر ، وأن تتحمل  
وجهها آخر تجعل به الكثرة عدم الوحدة في أشياء في طبيعتها أن تتوحد . لكن  
الحق لا يجوز أن يكون شيان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ،  
بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون  
ذلك الشيء الذي هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه أن يكون ، فيكون  
إنما يعقل ويحدد بالملكة

وأما القدماء فقوموا بهذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هي المضادة  
الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين  
والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ، وفي حيز العدم مقابلات هذه  
كالثقل والزوج والكثرة واللا نهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى والمستطيل  
والظن والأثني .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي  
العدم . أما أولاً ، فإننا هو ذا نجعل الوحدة بعدم الأقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لا يخفى : صافطة من هـ ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثيرم || فلتنظر :  
فبظهر هـ م (٤) منهما : بينهما هـ م (٦) وجهها . لا آخرد (٨) وملكة : ملكة م  
(٩ — ١٠) وأما العدم . . . بذاته : صافطة من م (١٢) الأول : الأولاد || والصورة الخيرة :  
الخيرة والصورة د || الخيرة : والخيرة هـ ، ص ، م (١٤) وفي : ومن به هـ ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزء في حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما في هذا . وأما ثانياً ، فإن الوحدة موجودة في الكثرة معلومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أعدامها ؟ فليس يجوز أن يجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

- وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هي مقابلة التناقض ، لأن ما كان من ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه في الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وبإزاء السالبة العدم ، ويعرض في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فننظر إليه : هل لتقابل بينهما تقابل المضاف ؟

- فتقول : ليس يمكن أن يقال إن بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة إنما تتقبل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هي كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وإن كان إنما هي كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشيء وبين ما لا يقال ماهيته إلا بالقياس إلى شيء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة في ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة ، والإضافة لها إنما هي من حيث هي معلولة ، والمعلولة لازمة للكثرة

(١) ما في : ج ، د ، ط ، ع ، ط (٢) فإن : فإن ، ع ، فلا أن من (٣) تجتمع : تجتمع

(٤) تجعل : تحصل (٥) وإذا : وإذا || طيس . طلاط (٦) من : ج ، ع ،

س ، ط (١٣) إنما : + يكون || أن : لأن ط || كثرة : للكثرة ج ، د

(١٥) بهم : + أن م (١٧) كثيرة : كثرة من || لازمة : لازم ج ، م .



لا نفس الكثرة ثم لو كانت من المضاف لكان كما يقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان بهال ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ، ولكانا متكافئين في الوجود من حيث هذا، وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك .

• وإذا قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما في دانيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو : أن الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل . وليس كون الشيء وحدة ، وكونه مكيالا ، شيئا واحدا بل بينهما فرق . والوحدة يمرض لها أن تكون مكيالا ، كما أنها يمرض لها أن تكون علة . ثم الأشياء يمرض لها - بسبب الوحدة التي توجد لها - أن تكون مكابيل ، لكن واحد كل شيء ومكياله هو من جنسه . فالواحد في الأطوال طول ، وفي العروض عرض ، وفي المجمعات مجسم ، وفي الأزمنة زمان ، وفي الحركات حركة ، وفي الأوزان وزن ، وفي الألفاظ لفظ ، وفي الحروف حرف . وقد يجتهد أن يجعل الواحد في كل شيء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون ، فمعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيخة ، وبعضهما يفرض به واحد بالوضع . فما زاد على ذلك الواحد أخذ أكثر من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا ، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء في ذلك الجنس

(١) لا نفس الكثرة . ساقطة من به (٢) لكان يقال : فكان يقال - هاشم من (٣) متكافئين . يتكافآن م (٤) يؤخذ : إذ به ، وإذ ط (٥) تقابل : يقال د (٦) شيئا واحدا بل : ساقطة من م (٧) بينهما ... مكيالا : ساقطة من م (٨) أنها يمرض لها : أنها يمرض ط ، م (٩) كل شيء : كالشيء ط ، كل ط || الأطوال : الأطول م (١٠) وفي الألفاظ ... حرف وفي الألفاظ الحروف حرف م (١١) القاصد فيه : المتفاوت منه ب (١٢) واحده : واحدا د (١٣) وبسببها : وفي بعضهما به ، ط || بالوضع : بالطبع م (١٤) واحدا : واحدا د || يكون : يجعل ه ، ط .

فالواحد مثلا في الأطوال : شبر ، وفي العروض مثلا : شبر في شبر ، وفي  
المجسمات : شبر في شبر في شبر ، وفي الحركات : حركة مقدرة معلومة ، ولا توجد  
حركة بهذه الصفة عامة للجميع إلا الحركات المتقدرة بالطبيعة ، وخصوصا التي  
لا تختلف ، بل تمتد متفقة حتى تبقى واحدة في كل تقدير ، وخصوصا التي هي  
أقل مقدار حركة .

- فالأقل مقدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة التماكية السريعة جدا  
المصبوت قدرها ، لأن الدور لا يزداد عليه ، ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها  
بسرعة المود ليس مما يتظر تجده إلى حين ، بل في كل يوم وليلة تتم دورة  
قريبة إلى الموجود والتجديد وإلى التجزئة أيضا بحركات الساعات . فتكون  
حركة ساعة واحدة مثلا هي مكيال الحركات ، وكذلك زمانها مكيال الأزمنة ،  
وقد يفرض في الحركات حركة واحدة بحسب المسافات ، إلا أن ذلك غير مستعمل  
وفي واقع موقع الفرض الأول .

- وأما في الانتقال فنفرض أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا . وفي أبعاد  
الموسيقى إرخاء النغمة التي هي ربع طنيني أو ما يجرى مجراها من الأبعاد الصغار  
ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع  
مقصور .

(١ - ٢) وفي المجسمات : - مثلا ص ، والمجسمات د ، ساقطة من م (٢) شر ... شبر ،  
ساقطة من د ، م ، شبر في شبر ط || مقدرة ، متقدرة ج ، ط (٤) حتى تبقى : شبر ب ، ط  
(٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) طيه ، عليها ج ، ط (٨) تجده : بتجده م  
(٩) الموجود ، الموجود م (١٠) الحركات ... مكيال ساقطة من د || زمانها : زمانها م  
(١١) المسافات : المسافة ، ص ، ط (١٢) نفرض : نفرض ط ، م || أبعاد ،  
الأبعاد ج ، د (١٣) إرخاء النغمة : الإرخاء ، د ، الإرخاء ، ص ، م || طنيني : طنين  
ج ، ص (١٤) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المصوت ط  
(١٥) مقصور : - كقولنا أنا بك ن ج .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد مما يفرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان في هذه الأشياء واحد من مفروض أن يكمل به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مابينا لكل ما قيل به أولا .

فهنا خط مابين نقط ، و سطح مابين لسطح ، وجسم مابين لجسم . وإذا كان الخط والسطح والجسم تبين جسمًا و سطحًا وخطًا ، فكذلك الحركة قد تبين الحركة . وإذا كان كذلك فالرمان والنقل أيضا يبين الرمان والنقل أيضا ، ويجوز أن يكون لهذا الذي يبين ذلك مابين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا في صناعة التعاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التي تفرض لكل جلس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تنهاى . وإذا كان هناك واحد يصلح لكل شيء فستكون أشياء تكاد أن لا تنهاى لأن شكل به ، ولما كان المكبال يعرف به المكبل ، هو العلم والحس كالمكبال للأشياء ، فإنها تلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكبل كل شيء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شيء . وبالحرى أن يكون العلم والحس مكبلين بالملوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلا له ، لكنه قد يقع أن يكال المكبال أيضا بالمكبل ، فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة .

(١) بل + قدم (٢) منه ، ماضية من ب ، ص (٤) لكل : لمام (٥) مابين : ماضية من ب (٦) تبين : مابين به (٧) يبين : يتبين من ، ط ، م | ذلك مابين : ماضية من د || هذا : ذلك من ، ط (٨) ستكون : ستكون به ، ص ، ط ، م || الوحدات : الوحدات ب ، ط ، ب : الوحدات ج (٩) وتكاد : تكاد من || لكل : لكل ب || ستكون : ستكون به ، ص ، ط || لأن يكال : لا يكال من (١٠) عد : وعد به ، م ، د || فقال : وقال ط (١١) له : ماضية من ط .

- وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلتا لم يضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضاعفاً لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب • حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساو موجود . فإن هذا قد علمته في موضع آخر .

- فإننا كان الأمر على هذا ، فبالحرى أن يكون المساوى ليست مقابله الأولى للأعظم والأصغر ، بل لغير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل في أشياء لها تقدير وكية .

- فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللامساواة ، لكن اللامساواة تلزم هذين أعني الأعظم والأصغر . كالحسن لست أضى أنه جلس ، بل أضى أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحداً منهما هو عظيم ، والعظيمة معنى وجودى يلزمه هذا العدم ، والآخر صغير ، والصغيرة من تلك الحيلية كذلك .

(٤) فن : من ب ، ج ، د ، ح ، ط ، م || إل : + كل د (٩) بينهما : منهما م (٨) ليست مقابله : ليس لمقابلة د || الأول : الأول م (٩) والأصغر ، والأصغر م || عا : عا : د ، م ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م || الأشياء : وأشياء ب ، ج ، د ، م ، ط (١٣) أعنى الأعظم : أى الأعظم ج ، م || بن أعنى : بن أعنى ب ، ح ، د ، ط ، م (١٤) واحداً منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظيم ب || والعظيمة : والعظيمة ب ، ط (١٥) والصغيرة : والصغيرة ب ، ط ، الصغيرة د .

## [ الفصل السابع ]

## ( ز ) فصل

## في أن الكيفيات أعراض

فتكلم الآن في الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك  
في وجودها ، وقد تكلمنا أيضا في وجودها في مواضع آخر ، ونقصنا مشاهدات  
من تمارى في ذلك .

لكنه إنما يقع الشك في أمرها ، أنها هل هي أعراض أو ليست بأعراض .  
فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تخالط الأجسام وتدرى فيها ، فاللون  
بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الآخر ، فهي عنده بهذه  
المتزلة . وليس يقتضيه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، وأنشئ المشار  
إليه قائم موجود . فإنهم يقولون : إنه ليس بعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا  
قليلا ، مثل الماء الذي يتل به ثوب ، فإنه بسد مسامحة لا يوجد هناك ماء ،  
ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضا ، بل الماء  
جوهرا له أن يفارق جوهر آخر لاقاء فرجا فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء  
المفارقة منه ، لأنها فارقت وهي أصغر مما يتركه الحس مفارقة مفترقة ، ويقول  
بعضهم : إنما قد تكن . فبالحرى أن نبين أن ما يقولونه باطل ، فنقول :  
لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هي أجسام ، أو تكون

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل ج (١١) إنه : بأنه ج  
(١٢) ينش : بل ح ، ص ، م ، ا ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون ج (١٤) يفارق :  
+ به ط || فرجا : مسافة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، ص : يفارق م  
(١٥) مما : ما ب .

- جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمية فاما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ في أبعاد جسمية فليس بالمتكسر أن يؤلف منه جسم ، وإما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذي وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يمكن أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذي يكون فيه ، أو لا يكون ، فإن لم يكن يوجد مفارقا ، وكان وجوده في الأجسام على أنها موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هي مفارقتها ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فاما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام بمرد ، أو تكون لها مفارقة قوام بمرد . فإن كانت إذا لم توجد في جسم وكانت فيه ، فاما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم نفسه بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم بياضه ، أو بقى مجردا إلى أن يحصل في جسم بعيد ، وهو غير مقارن جميا في مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكون فقد فرضنا منه ١٥ وبيننا استحالة ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يستغن جميا فإنه ينتقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذي يستغن .

(٢) أجسام : جسم من م (٣) منه : متهاب ، د ، ط (٥) وفد : فاد ، ج ، د  
 من م || ذلك : + فيكون ط (٧) يكن : ساطعة من ج ، ط ، م (٨) له : +  
 باقية د || إذ ليست : وليست ج || كالأجزاء : كالأجزاء ج || مفارقتها : مفارقة ب ، ج ، م  
 (٩) أعراضا : أعراض من م || وإنما : وإنما ط (١٠) تنتقل : منتفرد (١٢) وكانت  
 به : ساطعة من م (١٤) مقارن : معارف من (١٥) الكون : الكون ط (١٦) فيه  
 يجب : ويجب ج ، د ، م || ينتقل : ينتقل ج ، د ، م ، ط ، م (١٧) فيبرد :  
 يبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز  
 في الأعراض أنفسهم هذا الانتقال ، أعني : الانتقال في إجراء الموضوع ،  
 والانتقال من موضوع إلى موضوع ؛ وإنما كان لا يكون عرضاً لو صح قوامه  
 لا في موضوع . أما القائم في الموضوع إذا نظرفيه أنه هل يصح له أن ينتقل  
 إلى موضوع آخر من غير أن يجرّد عنهما ، فهذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد  
 القوام في الموضوع . ثم هذا لا يصح البته ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذي  
 وجد في موضوع ما تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي ، أو لا  
 تتعلق ؛ فإن كان تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي فمعلوم أنه  
 لا يجوز أن يبقى شخصه إلا في ذلك الموضوع الشخصي ، وإن كان إنما أوجده  
 في ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوماً له من حيث  
 هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى  
 لا يحتاج في قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب  
 احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب في أن لا يحتاج شيء إلى موضوع آخر ،  
 هو عدم السبب في أن كان يحتاج ، وهو في ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك  
 السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلاً زوال ذلك  
 السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لا غير .

فإذا مرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشيء قد فارقه الحاجة  
 إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

(٢) أنفسهم : نفسها بـ ، ص ، م (٤) أما : وأما بـ ، ص ، ط (٥) يصح :  
 + فيه ص ، م (٨) الشخصية : بشخصيته م (١٠) سبب : بسبب بـ (١١) هو ذلك  
 الشخص : هو شخص بـ ، م ؛ ذلك وهو الشخص د || الشخص : شخص بـ ؛ شخصي ط (١٢) وزوال :  
 بحيث زوال بـ (١٦) لوجود : بوجود ص ، إ لا يـ : ماله من ص (١٧) يكون :  
 به ذلك بـ ، ص ، ط (١٨) زوال : فيزوال بـ ، ص ، ط .

- السبب الأول ، وأما الثاني ، فوجود السبب الثاني . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها في تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها في أن تخصص بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله ناتجا إلى الموضوع ، فإن النفي بوجوده عن الموضوع لا يرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا باقلا بعبارة . وإن كان لا يغنيه ، بل يعاقبه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعبا له ، لأنه يقتضى أمرا متعبا به . فإن المتعب لا يقتضى أى شيء انفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بمقتضى بخلاف الآخر في حكمه .
- فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى يتعلق به جهة وجوده أولا فيتعين له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما عن ١٠ الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

- وأما انقلاب العين فقد قلنا من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن بعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شيء في الثاني ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثاني . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف ١٥ بالأول صار موصوفاً بالثاني ، وذلك أنه يبقى من الأول شيء في الثاني ، فيكون

(١) وجود : وجود به ، د ، ص ، ط || لكن : سائفاً من ط || الأسباب : الأشياء ، ط  
 (٢) تحقيق : تحقيق به ، ص ، م (٣) فكونه : وكونه ب (٤) بل : شيء ط ، م ، د  
 (٥) وجوده : لوجوده د || لا يرضى : يرضى ط (٦) يقتضى : مقتضى ب ، د ، ص ، م  
 ص ، ط || أمراً متعباً : أمر متعب ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : م ، د  
 (٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فليس : فليس به ، ص ، م ، د يقتصر على || لم : م  
 ما ط (١١) مقتصر : مقتضى ط (١٢) من : من ط | أذكره : وحلله د | عهدة : عهدة ط  
 (١٣) ليس : ليس ص ، م || ذلك : ذلك م (١٤) لا انقلاب : لا انقلاب م  
 (١٥) الثاني : الآخر ص ، م .



مركبا من مادة وشيء فيها . فإن كان هذا صفة اللونية مثلا في مسائلنا فيكون  
في اللونية شيء يبطل شيء يبقى . فيكون هذا الذي بطل هو الذي صار به  
اشيء لونا ، بل هو اللونية وهو بصورة المادية أو العرض وكلاما فيها .

ونرجع فنقول : وأما إن كان يحور له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا

بياضا أو شيئا آخر بداته ، فلا يحلوا إما أن يكون حيثئذ إليه إشارة ويكون البياض

الذي من شأنه أن يدرك إلا أن يدحرج إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على

الجملة التي تعرف البياض صيها . وإذ كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا

حتى يكون فيه مشار إليه وليس في الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما

وتقدير ما ، فيكون له في ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوسا ، فلما لا تخيل

بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع

وربدة هي هيئة البياضية كأنهما أبيض لا مجرد أبيض ، فلما نعتي بالبياض

هذه الهيئة الزائدة على المقدار والجمع ، وإن كان لا يبقى على الجملة التي كان يعرف

البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه صورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون

البياض مثلا له موضوع يرض له أن تكون فيه البياضية التي على النحو المعروف ،

ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه

بياضا قد فسد وزالت صورته .

وما المفارق العقلي فقد أشرنا - فيما سبق - إلى أنه لا يجوز أن ينتقل

مثل هذا شيء مرة أخرى ذا وضع وعالما للأجسام .

(١) فيكون : فيكون ب ، د ، د م (٢) هذا : ذلك ب ، د ، د م ، ط ، م | بطل :

يصير - د ، د م ، م (٣) يقول : ويقول د ، د م (٧) عليها : + حتى يكون

عنه هو البياض الذي من شأنه أن يدرك - (٨) وضع ما وضع ب ، د ، د م وصفا دائما وتقدير :

تقدير - (٩) لا تخيل : لا يحيط ط (١٠) وإذا : وإن - (١١) هي : هو ط : ساقطة

من ب ، د ، د م (١٢) آخر : مرة م ، د ، د م ، م (١٥) صورة : صورة م

(١٧) المفارق : مفارق ب (١٨) ذا : د م .

- وأما إن جعل جاعلاً البياض شيئاً في نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان : وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذي هو فيه بالعدد ، فردا كان في الأجسام وسارياً فيها فيكون قد دخل بعد و بعد ، وإن كان هو نفس الجسم سارياً فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشيء الذي هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة في ذلك الجسم إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شيء في ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل المريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل المريض العميق للحرارة أيضاً على هذا الرأي ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشيء ناعماً له . وهذا معنى قولنا : الصفة في الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءاً من ذلك الشيء الذي هو الطويل المريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم .

فيق الكلام في أن من طبيعته أن يفارق أيضاً ، فقد تبين أن الكيفيات التي هي المحسوسة أعراض ، وهذا مبدءاً للطبيعات .

- وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التي تتعلق بالنفس وذوات الأتقن فقد تبين في الطبيعات أنها أعراض تقوم في أجسام ، وذلك حين نكلمنا في أحوال النفس .

(٢) أنه مقدار أنه ذو مقدار || بالعدد غير مقدار - بالعدد غير المقدار بـ ، د : برا بالعدد لمقدار ط  
(٣) بالعدد : ساقطة من بـ ، ص ، ط ، م || فردا كان : وكان د (٤) في بـ : ساقطة من د  
(٥) ذلك : ساقطة من بـ (٧) ليس : ليست بـ ، ط (٨) الحرارة : حرارة بـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وليست : وليس ص ، م (١٢) فقد : وقد ص (١٤) الاستعدادات : الاستعدادات بـ ، د ، ط || أوضح : واضح ب .

## [ الفصل الثامن ]

## ( ح ) فصل

## في العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكتسب من صور الموحودات مجردة عن موادها ، وهي صور جواهر وأعراض .  
فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضاً ؟  
فإن الجوهر لذاته جوهر ماهيته جوهر لا تكون في موضوع أئنة وماهيته محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجي .

فنقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع ، وهذه الصفة موجودة لمساهمة الجواهر المعقولة ، فلأنها ماهية شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع أي أن هذه المساهمة هي معقولة عن أمر وجوده في الأعيان أن يكون لا في موضوع . وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ، أي ليس حد الجوهر أنه في العقل لا في موضوع ، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن وجوده في الأعيان ليس في موضوع .

فإن قيل : فالعقل أيضاً من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التي إذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه أفعاله وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) قاهية : وماهية د | جوهر : قاهية ب ، + وماهية د ؛  
ساقطة من ج ، م || وماهية : ساقطة من د (٨) د : ساقطة من ج ، د ، ط || أو نسبت : +  
لها ط (٩) جوهر : ساقطة ، ط (١٠) لمساهمة : ساقطة ط الجواهر : الجوهر د (١٢) أ : ساقطة  
من ج (١٤) فإن : ساقطة من د ، + يكون م (١٦) بالعين : العين م (١٧) صدرت : صارت م .

ما بالقوة ، وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمال ما بالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها حركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها حل هذه الصورة هو أنها ماهية تكون في الأعيان كلالاً لما بالقوة وإذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضاً بهذه الصفة ، لأنها في العقل ماهية تكون في الأعيان كمال ما بالقوة ، ليس يختلف كونها في الأعيان وكونها في العقل ، فإنه في كليهما حل حكم واحد فإنه في كليهما ماهية توجد في الأعيان كلالاً لما بالقوة .

فلو كما قلنا : إن الحركة ماهية تكون كلالاً لما بالقوة في الآن مثلاً لكل شيء توحد فيه ، ثم وجدت في النفس لا كذلك ، لكأن الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المذاطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا وجد مقارناً بالجسمية كفى الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارناً بالجسمية حديد ما يجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه يختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد ، بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان في الكف أيضاً كان بهذه الصورة ، وإذا كان عند الحديد أيضاً كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء في العقل ، والحركة في العقل أيضاً بهذه الصفة ، وليس إذا كانت في العقل في موضوع بطل أن تكون في العقل ليست ماهية ما في الأعيان ليست في موضوع .

(٢) حركة : متحركة ط (٣) لما : ما به (٣-٥) وإذا عقلت . . بالقوة : ساقطة من ط  
(٥) حل . . . كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية :  
الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقته : حقيقة ساقطة من د || وإذا : وإذا  
ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || بالجسمية (الثانية) : بجسميته ح ، ص ، م (١١) وفي الحديد :  
والحديد ص ، ط (١٢) ودوائه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة به ، م || وإذا كان  
عند : وإذا عظم (١٤) تلك : بهذه به || وكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + ص  
به ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس به .

فلان قيل ، قد قلم : إن الجوهر هو ما ماهيته لا تكون في موضوع أصلا ،  
وقد صيرتم ماهية المعلومات في موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون  
في موضوع في الأعيان أصلا . فلان قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة  
تكون عرضا وتارة جوهرًا ، وقد معتم هذا . فنقول : إنا منعنا أيضا أن تكون  
ماهية شيء توحد في الأعيان مرة عرضا ومرة جوهرًا حتى تكون في الأعيان  
تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا يحتاج إلى موضوع البتة ، ولم ننع أن يكون  
معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أي تكون موجودة في النفس لا بكمه .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون  
حاشا ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها  
لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فلان معنى قولنا : إنها لذاتها  
معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة  
وعلامتها لذاتها لا تجريد يحتاج أن يتولاه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا  
المعقول بها يكون من كل وجه هي أو مثلاً ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج في وجود  
المعقول منها إلا أن توجد ذاتها في النفس ، فقد أحطنا . فلان ذاتها مفارقة ،  
ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكأن تلك النفس قد حصلت  
فيها صورة الكل وعلمت كل شيء بالفعل ، ولكأن تصير كذلك لنفس واحدة ،  
وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشيء الذي تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته ج : ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : قد ب ، ج (٣) قد : قد ج ، د ،  
ص ، م (٤) وتارة : تكون ص ، ط (٥) لا يحتاج إلى موضوع : + نام (١١) وأنها  
أيضا : وأيضا أنها ج ، ص ، م (١٢) وجه : جهة ط ، م || في : إلى ج ، د ،  
ص ، ط ، م (١٤) إلا : إلى حاش ص ، ط (١٥ - ١٦) حصلت فيها : حصل منها ب ، د ، م ،  
حصل فيها (١٦) ص ، و ، هـ : وقد هـ ب ، ص ، ط ، قد هـ د || ولكأن : ولكأن  
ج ، و ، ك ، د (١٧) تعقله : تعقلها د || إذ : أرب ، د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئا واحدا بالعدد يكرر صورته لمراد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطقيا في تلك المسادة وفي أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال في ذلك سد كلاما في النفس ، ومنخرج من بعد إلى خوض في إبانة ذلك .

- ٥ فلإذن تلك الأشياء إنما تحصل في العقول البشرية معاني ماهياتها لا ذواتها ، ويكون حكمها حكم سائر المفعولات من الجواهر إلا في شئ واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى بعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شئ غير أن يوجد المعنى كما هو فتطبع به النفس .

- فهذا الذى قلناه إنما هو تقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ، فنقول : إن هذه المفعولات سببين من أركان بعدد ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليميات فليس يجوز أن يقوم معارفاً بذاته ، بل يجب أن يكون في عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لها ، ليس هو لها لها ، بل يجب أن سائر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو علمنا بها ، وكذلك إن كانت صوراً مفارقة وتعليميات مفارقة فإنما يكون علمنا بها ما يحصل لها منها ، ولا تكون أنفسها توجد لها متعلقة إليها ، فقد بينا

(٢) هو صيغته منطقيا : هي بعينها منطقية ج د د ص ط ي بعينه منطقيا م (٣) هذا : لعددها ط (٥) إذن : فإن د ي إذن تكون ط || ماهياتها : ماهياتها ج د د ط ، ماهياتها ط (٦) حكم : حكم ج د م (٧) بعقل : معقول ط (٨) به : بهاب ج د د ص د م (٩) فهذا : وهذا ج د د ص د ط د م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليميات والتعليميات ب ، يخ ط ط ط || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو في نفس د (١٣) لها : بها ص ، ط || متأثر : متأثر د || فيكون ما يتأثر عنها : حافظة من ج د ص ، ط (١٤) إن : لود ، ص م || والتعليميات : وتعليميات ب ، يخ د ط ط || يكون : كان ج د ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن ج د د ص د ط م ، لا تكون ط || أنفسها : أنفسها ج د ط || منطقية : منطقية م .

بطلان هذا في مواضع . بل الموجود منها الماهي الآثار المحاكية لها لا محالة  
وهي حاداً . وذلك يكون إما أن يحصل لب في أبداننا أو في نفوسنا . وقد بينا  
استحالة حصول ذلك في أبداننا ، فيبقى أنها تحصل في نفوسنا . ولأنها آثار  
في النفس ، لا ذوات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء ، فأنتم لا في مواد  
بدنية ، مساوية ، ويكون ما لا موضوع له يتكرر نوعه فلا مسبب يتعلق به بوجه ،  
فتمى أعراض في النفس .

(١) المحاكية : المحاكية د ، م (٢) وذلك يكون ما : وإما ب ، د ، م ، ويكون إما ص ، وذلك  
إما ط || لنا : ساقطة من د || في (الثانية) : ساقطة من د ، م (٣-٢) أرى نفوسنا . . .  
أبداننا : ساقطة من ب || أرى نفوسنا . . . نفوسنا : ساقطة من ج .

## [ الفصل التاسع ]

## (ط) فصل

## في الكيفيات التي في الكيات وإثباتها

هذا الفصل يليق بالطبيعات ، وقد بقى جنس واحد من الكيفيات يحتاج

- إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هي الكيفيات التي في الكيات .

أما التي في العدد كالتزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود الباقي في صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلائها متعلقة بالعدد ، ونحوها له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

١. وأما التي تعرض للمقادير فليس وجودها بين غان الدائرة والخط المنحنى والكرة والأسطوانة والمحروط ليس شئ منها بين الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صحت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال .

(٣) في الإلهيات : في الكلام في الكيات م ، ح ، د ، هـ ص || الكيات : الكية ح ، ص ، م ،  
( ٤ ) هذا : وهذا ب ، ج ، د ، هـ ص ، م || يليق : يجب أن يعق م || يحتاج : يحتاج ح ،  
يحتاج ص ، يحتاج ط ( ٥ ) التثنية : اليه ص || وحده هي : وهي هذه ج ، ص ( ٧ ) أما .  
وأما ط ( ٩ ) والكم عرض : ساطعة من ب ، د ، ط ، م ( ١٠ ) تعرض : ساطعة من ح ||  
للمقادير : المقادير ج ، ص ، ط || بين : ساطعة من م ( ١١ ) للمهندس : المهندس ح ، م  
( ١٢ — ١٣ ) ولأن ذلك : وذلك لأن ج ، م ( ١٤ ) الأشكال : الأشياء ط .



وإذا الكرة، فانما يصح وجردها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة في دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركتها يلزم فيها مركزها خطاً مستقيماً طرفه مركزها في أول الرصع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت مثلثاً قائم الزاوية على أحد مدي القائمة حافطاً بطرف ذلك الصلع مركز الدائرة ودائراً بالصلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما يسكن وجودها من يرى تأليف الأقسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن يسكن وجود الدائرة . وأما عرضيتها فتظهر لنا شذوذاً بالمقادير التي هي أعراض .

وقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضاً وجود الدائرة من أصوله ، ثم ينقض بوجود الدائرة جزؤه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على السطح المحسوس ، وكانت على مائة ولون غير دائرة في الحقيقة ، بلى كان المحيط مضرباً . وكذلك إذا فرض فيها جزء على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزاً بالحقيقة ، فقد يكون صدم مركزاً في الحس ، ويحمل المفروض مركزاً في الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيم ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزأ . فإن طوى طرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ، ثم أربل وضعه ، وأخذ الجزء الذي بين الجزء الذي من المحيط الذي اعتبرناه وطابقنا به الخط أولاً نطوي به رأس الخط المستقيم ما طابقة مماسة أو موازية إلى جهة المركز . فإن طابق المركز

(١) كل طريقة المهندس : سائفة من ط || طريقه : طريق م || المهندس : المهندس ج ، د ، م ، أدار : أد بيت ج ، دارت د ، دارس ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطوانى ص ، م (٣) حركت : حرك ص ، م (٤) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ، وجودها جميع د (٥) محيط : محيط ط (٦) قد يمكن : فيمكن ب ، ويمكن ط (٧) يوجد : يوجد ص (٨) الجزء الذي : الجزء ب ، ج ، د ، ص ، م ، الخط : سائفة من ب (٩) موازية : وموازية ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الفرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تم وإن نقص ماراته ووراد بالحافة فهو منقسم لا محالة وقد فرض غير منقسم . وإذا جعل كذلك الجزء جزء تمت الدائرة .

- ثم إن كان في سطحها نصريين أيضا من أجزاء ، فإن كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لا تدخل الفرج فالفرج أقل منها في القدر فهي إذن منقسمة إذ الذي يملأ الفرج أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة في فرج أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

- فإن قال قائل : إنه إذا طوق بين الجزء المركزي وبين المحيط مرة ، فلا يمكن التطبيق لا بمماس ولا بموازاة مع المركزي ، والذي على ذلك الجزء من المحيط .  
فأما نقول له : أرأيت لو أهدمت هذه الأجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط ؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد نرحلوا عن البين بنفسه ، وأوقفوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع محصورة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذي لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون وهذا شطط من يتكلمه ويجوز القول به ، فلا صير ، وإنما يبيع عقله بنفسه بخمس . فإن أبدية أيضا تشهد أن بين كل جزئين تتفق بمادة لا شألة يملأها من الملاء أقصر الملاء أو أقصر المد

(١) ذلك : هذا الكلام (٣) وقد فرض : ومضرب : ح . ط . م . ا . ج . د . هـ .  
(٤) إن : ساقطة من ط . م . (٦) الخلل : الخلل ب || ر . ب . ل . ا . ب . (٧) ما خرج : من  
الفرج د || إذ : ساقطة من ب . (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ح . د . هـ . م .  
(٩) من : عن ص . (١١) والمحيط : المحيط ب . (١٣) أهل : من ح . د . هـ .  
ساقطة من ب . (١٦) من : من ح . د . هـ . ب || لكنه : لكنه د . (١٧) أي : ب .  
ب . د . هـ . ص . (١٨) أقصر الملاء : أقصر من الملاء ب . ح . ط . ب . ساقطة من د .



فنعول : قد برين في الطيبيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جسمها بسيطاً ، وتبين أن كل جسم بسيط له شكل طبيعي ، وتبين أن شكله الطبيعي هو الذي لا يختلف ألبنه في أجزائه ، ولا شيء من الأشكال الغير المستديرة كذلك . فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة .

- وأيضا يمكننا أن نصح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية . ومن البين أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط قلّا كيف شئنا إلى أن يصير ملاقياً لذلك الآخر أو موضوعا في موضعه ، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقياً له أو موضوعا في موضعه أو موازياً .
- ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر فاطمه ١٠ والكلام في الجسمين والجسم الواحد الواحد . فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم يمكن هذا البته ، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة في الطول ثم راجعة أي الرجوعات كانت ، أو ذاهبة في السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضاً من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح أو الخط في تحركها خطاً مستقيماً ، فإنه لا يلقي البته ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان . واثبت يمكنك أن تفرض
- ١٥

(١) قد تبين : قد برين م || لأنه تبين : ط لاط (٢) بسيط : ساطعة من م || وتبين... طبيعي : ساطعة من م || وتبين (الثانية) : برين م (٣) البته : أبدأ ط || ولا شيء : ولا شكل شيء ط (٤) كذلك : كذلك م || الكرة : الكرة م (٥) سطح : سطح ط : سطح م (٦) ومن : ثم من ج ، د ، م م (٨) كذلك : كذلك د (٩) في (الأولى) : ساطعة من د | موضعه كانه : موضعه كانه ب ، د ، م م (١٠) الجسم : الجسم ب || جهة : جهة م || ثم يوضع : ثم يوضع ب ، د ، ط م (١١) والجسم : وفي الجسم ج ، م : في الجسم د (١٢) لم : ولم : (١٥) أو الخط : والخط ب ، ط || تحركها : تحركها ب ، د ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتسميه، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفه أذكرها. إما أن يكون أحد طرفي فيها من نخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه، والآخر ينتقل، وذلك على الدور، أو كلاهما ينتقلان، ولكن على صفه أن يكون أحدهما أيضاً والآخر أسرع، فيكون لطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يعمل قوس دائرة. وإذا صح وجود قوس دائرة صح أن يضعف من التمام. وهذا على الأصول الصحيحة. وإنما إن من أحد ما يمكنك، فطريقة الأولى تناقضه.

وأيضاً، عرّض حسناً شيئاً وعمل أحد طرفيه أثقل من الآخر، ونجده قائماً على سطح مسطح مما لا له نظيره الأخف حتى يقوم فثماً عليه بحيلة، وأنت تعلم أن قيمته إذا تدل ميله إلى الجهات مما يستمر، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فتحدث دائرة لا محالة أو معجى.

أما كيف تكون، فلنعرض نقطة في الرأس المماس لسطح، وهي أيضاً تلقى نقطة من السطح. فحيث لا يحلوا إما أن تنبت النقطة في موضعها، فتكون كل نقطة هزتها في رأس ذلك الجسم قد وقعت دائرة، وأما أن يكون - مع حركة هذا الطرف إلى أسفل - يتحرك الطرف الآخر إلى فوق، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة، ومركزها النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط، وإما أن تتحرك النقطة مسطرة على طول السطح، فيفعل الطرف الآخر

(١) هذه : مسطرة من ب ، د ، ح ، ط ، م || رفعية : ومثيرة : (٤) صفة : وضع ج  
(٦) ليد : تدور ط || متمكك : بالشكل د ، ط ، م (٨) ليعرض : يتعرض ج ، م ،  
عرض ج (٩) حيلة : ساقطة من ب ، ح ، م ، د (١٠) وأنه : ثم ج ، د ، ط ، د || وزال :  
زال ب ، د ، ح ، م ، ط ، م (١٢) موضعا : مودعها (١٤) الجسم : الجسم د ||  
قد : هذه ج ، د ، ح ، م ، ط ، م || قلت : صوب ، ج ، د ، ط ، م (١٦) ومركزها : ومركزها م .

قطعا أو خطأ منحيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، فعال أن تجرب النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقصر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقصر ، لأن ذلك القصر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها وقتلتها ليتمكن أن تنزل هي ، كأن العالية منها إذ هي أثقل • تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن يتعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى يفقد ، فيكون حينئذ الجسم متقسما إلى جزئين : جزء يميل إلى العلوقسرا ، وجزء يميل إلى السفل طيعا ، وبينهما حد هو مركز للحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة .

١٠. فبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح . فإنما ثبتت الدائرة ثبت المنحنى ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصح محروط ، فإن فضل محروط بسطح محارف مع قطع ، فصح منحني .

(١) أرخط : وخطام || الميل إلى : ساقطة من د ، م || على : على سبيل من د سبيل ط  
(٢) بالقصر : بالقصر د ، د ، ط (٣) من : على من (٥) وقتلتها : وقتلتها ب || يمكن :  
فيمكن د || كانت العالية : كالعالية د || إذ : أرد (٤-٦) الاتصال . . . أصلا  
ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، ج ، م ، ط ، م (٧) يشيل : يعمل د ||  
يفقد : يفقد من (٨) جزئين : قسمين ط || وجزء : أجزء ج ، ط || السفلى : أسفل ب ،  
د ، ج ، م (٨-٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : وإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، ج ،  
م || ثبت : ثبت ج ، د ، م ، ط || ثبت الدائرة : ثبت د ، م ، ط (١٢) ثبت  
المثلثات : ثبت المثلثات د ، م ، ط (١٣) سطح محروط : سطح محروط صنع ج ، صنع  
المحروط ط ، ساقطة من ب ، م || - بسطح محارف : بسطح محارف د ، بهم محارف ط || مع :  
حتى د || صنع : ساقطة من ط ، م .

## [ الفصل العاشر ]

## ( ي ) فصل

## في المضاف

وام القول في المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تحقق ماهية المضاف  
والإضافة وحدهما ، فالذي قدمناه في المطلق كاف لمن فهمه . وأما أنه إذا فرض  
للإضافة وجود كان حرصاً ، فذلك أمر لا شك فيه ، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته ،  
إنما يعقل دائماً لشيء إلى شيء ، فإنه لا إضافة إلا وهي عارضة .

أول عروصها للموهر مثل : الأب والابن ، أو لكم منه ما هو مختلف  
في الطرفين ، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضعف والضعف ، والمتفق مثل :  
المساوي والمساوي ، والموازي والموازي ، والمطابق والمطابق ، والمماس  
والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه محدود ومحقق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو  
غير محقق إلا أنه مبنى على محقق كالكثير الأصناف والكل والجزء ، ومنه ما ليس  
بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة . وكذلك إذا وقع مضاف  
في مضاف كالأزيد والأقل فان الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضاً  
مقيس إلى ناقص .

(٥) قدمناه : قد يتأط || وأما أنه : مروضها د (٦) إذ : إذا د || بذاته : هـ . بل كان ص  
(٧) وهي عارضة : وهو عارض ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : سائفة من د ||  
دوهر : بلوهر ب ، د ، ص ، م (٩ - ١٠) وانما هو رابعا : وانما هو ب (١١) الأضفاف :  
والأضفاف د (١٢) يحقق : يحقق ط ، م (١٣) زائد : أزيد ط ، م || زائد :  
أزيد م ، هـ هو ص .

ومن المضاف ما هو في الكيف منه متفق كالمشابهة، ومنه مختلف كالمرج والبطيء في الحركة، والتفيل والخفيف في الأوزان، والحاد والثقيل في الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة في إضافة، وفي الإين كالأعلى والأسفل، وفي التي كالمتقدم والمتأخر، وعلى هذه الصفات، ونكاد تكون المضافات منعصرة في أقسام المعادلة، والتي بالزيادة والتقصان، والتي بالفعل والأفعال ومصدرها من القوة، والتي بالمحاكاة.

فأما التي بالزيادة فإما من الكم كما تعلم، وإما في القوة مثل الغالب والفاخر والمائع وغير ذلك. والتي بالفعل والاتفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك، والتي بالمحاكاة فكالمعلم والمعلوم والحس والمحسوس، وإن بينهما محاكاة، فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم، والحس يحاكي هيئة المحسوس، على أن هذا لا يضبط تقديره وتحديدته

لكن المضافات قد تنحصر من جهة، فقد يكون المضافان شئيين لا يحتاجان إلى شيء آخر من الأشياء التي لها استقرار في المضاف حتى تعرض لأجله لها إضافة، مثل التيامن والتمياسر، فليس في التيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مصابفا بالتيامن إلا نفس التيامن. وربما احتيج إلى أن يكون في كل واحد من الأمرين شيء حتى يصير به مقاسا إلى الآخر، مثل العاشق

(١) ما هو : ما ب، به، د، ص، م، كالمشابهة : كالمشابهة من (٢) في الحركة  
ساقطة من ب، به، د، ط، م (٣) ديا : مباد (٤) الخي : م، ص، م ||  
كالمتقدم : كالمتقدمة ط || الصفات : الصفة به، د، ط، م || ونكاد : + في أن د |  
منعصرة : ساقطة من ج، ط (٥) والتقصان : ساقطة من ب، د، ص، ط، م (٦) تكالم :  
كالمعلم، ج (١٥) نفس التيامن : منه د || وربما : + كان في كل واحد ط .



والمعشوق . فإن في العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الإضافة، وفي المعشوق هيئة مدركة هي التي جعلته معشوقا لعاشقه .

وربما كان هذا شيء في إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل في ذاته كمية هي العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر، إنما صار مضافاً لأنه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم .

والذي بقي لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنى واحد بالعدد وبالموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم ؟ أولكل واحد من المضافين خاصية في إضافته ؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس إليه . وهذا يبي في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة - وهي وصف وجوده - في الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر في الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه في الآخر، فإن الأبوة ليست في الابن وإلا لكانت وصفاً له يشق له منه الاسم، بن الأبوة في الأب . وكذلك أيضاً حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شيء واحد أبنته هو في كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة . وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلست نعرفها ولا لها اسم .

(١) فإن ... المعشوق : ساقطة م م (٢) لعاشقه : ط د ا ط ا (٣) الأخرى :  
 آخر د (٤) ب : د م || الآخر : شيء آخر م (٥) شيء : ساقطة من ط (٨) وله :  
 منه ص - ه ط (٩) إضافة : إضافة ب (١٢) آخر : + هو ب ، ج ، د ، ص ،  
 م || الآخر : آخر د ، ط ، م (١٤) الآخر : آخر ب (١٥) ليس : وليس ب د ، ص  
 (١٦) هو : هو م (١٧) فلست : ليس ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال بالقياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من الققنس والثلج أبيض، فإنه ليس يجب أن يكون شيئا واحدا، وليس كونه بالقياس إلى الآخر بحاله واحدا، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر، لكنه بالقياس إلى الآخر.

- فإذا فهمت هذا فيما مثناه لك، فاعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها. وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضع، فإنه لما كان لأحد الآخرين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضا حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حُسِبَتَا شخصاً واحدا وليس كذلك. فإن للأول أخوة الثاني أي له وصف أنه أخو الثاني، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني. وليس ذلك وصف الثاني بالعدد، بل بالنوع، كما لو كان الثاني أبيض والأول أبيض، بل الثاني أيضا إنه أخو هذا الأول لأن له حالة في ذاته مقولة بالقياس إلى الأول.

- وكذلك الخامسة في المتناسين، فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بأن له مماسته التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله. فلا تظن أن عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج أن تمتد من ذلك في جعلك المرض اسما مشككا كما فعله ضعفاء التمييز.

(١) واحد : ساقطة من جـ (٥) فإذا : فإن جـ ، ص || لك : هـ فذلك بـ ، فذلك و  
(٧) الآخرين : الآخرين طـ ، م (٩) ذلك : وذلك طـ (١٠) وصف : بوصف جـ ، ص  
(١١) مقولة : مقولة هـ ، ص ، طـ (١٢) وكذلك : وكذلك دـ ، كذلك طـ (١٣) مماسته :  
مماسته جـ ، طـ ، م (١٤) إن : إذا بـ ، جـ ، دـ ، ص || الآخر : للآخر هـ ، دـ ، ص ، طـ ، م  
(١٥) واحدا بالعدد : ساقطة من بـ | جعلت : جعل طـ ، م (١٦) مشككا : معتدد || ضعفاء  
للضعفاء بـ ، جـ ، م ، ضيف دـ ، طـ ، ضعيفا طـ || التمييز : التمييز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمراً إنمّا يتصور في العقل، ويكون كثير من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية ومرتبة وتكون جلس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القليل .

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضاً في النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا في الوجود أب ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا ، عقل أولم بعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نفسها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أولم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التي أومأنا إليها وهي وتكون للأشياء وإن لم تدرك .

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الإضافة موجودة في الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنهى الإضافات ، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الإضافة موجودة لها أولاً أحدهما أو لكل واحد منهما ، فن حيث الأبوة للأب وهي عارضة له ، والأب معروض لها ، فهي مضافة ، وكذلك البنوة . فهنا إذن علاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

(٢) يتصور : متصوراً ط || العقل : العقل د || كثير : لكثير م (٤) وجزئية : جزئية ح د ه صاقطة من م ط ه م (٧) وقالوا : فقالوا د (٨) الوجود : الموجود م || أب : أبوم || ر هذا : أبه ب (١٠) نفسها : نفسه د (١١) وليست : وليس د || أمثال : أمثال د ه || أمثال د ه || أمثال ط (١٢) التي : صاقطة من ط ه م (١٣) في الأشياء : للأشياء ه (١٦) لها له ب ه ج د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والبنوة ط || مع الابن : وليست العلاقة التي بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ؛ كما نحن متقدمون بالقياس إلى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة .

- والذي تحمل به الشبهة من الطريقتين جميعا أن يرجع إلى حد المضاف المطلق معقول : إن المضاف هو الذي ماهيته إنما يقال بالقياس إلى غيره ، فكل شيء في الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما يقال بالقياس إلى غيره فذلك الشيء من المضاف .
- لكن في الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف في الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغي أن يجرده ماله من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شيء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت .
- فليس هناك ذات وشيء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتنتهي من هذا الطريق الإضافات .

- وأما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه في هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف .

(٢) بالقيامة : بالقيامة د ، م (٣) للطريقتين : الطريقتين د ، هـ ، هـ من : الطريقتين ط  
(٤) إنما يقال : معقولة بـ ، د ، د ، م ، م مقولة هـ من بـ ؛ تكوّن مقولة ط || هي : +  
يكون بـ ، م ، ط (٥) يقال : تعقل ، م ، ط | بذلك . كذلك د || الشيء : + المضاف م  
(٦) غيره : + ذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، م ، + ذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى م ، ط ، م (٨) وغيره : غيره د ، د ، م ، ط ؛ غيره وغيره م  
(٩) وشيء : + ما من (١١) تنتهي : ساطع م ط (١٢) مقولة : مقولة م (١٤) وهو :  
وهي بـ ، د ، د ، م || ولكن ؛ لكن بـ ، م (١٥) المضاف (الأرد) ، + والمضاف بـ .

لذاته من ما هو مضاف إليه لا إضافة أخرى . فالكون محولا مضاف لذاته ،  
والكون أبوة صار مضافة لذاته . فإن نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس  
يحتاج إلى إضافة أخرى يصح بها مضاف . بل هو لذاته ماهية معقولة ، لقياس  
إلى الموضوع ، أي هو بحيث إذا عصت ماهيته كانت بحاجة إلى أن يحضر  
في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس إليه .

بل إذا أخذ هذا مضافا في الأعيان فهو موجود مع شيء آخر لذاته لا لمعية  
أخرى تنمعه ، بل نفسه نفس المع أو المعية المخصصة تنوع تلك الإضافة  
فإذا عثر احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شيء آخر ، كما كانت ماهية الأبوة  
من حيث هي أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن  
يخترع أمرا بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور ، بل اعتبار  
نحو من الاعتبارات الملاحقة التي يفعلها العقل . فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء  
لأنواع من الاعتبارات لا للضرورة ، فأما في نفسها فهي إضافة ، لا بإضافة  
لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير .

وهي مضافات كثيرة تلحق بعض النوات لذاتها لا لإضافة أخرى عارضة ،  
بل مثل ما يحكى عليه الأمر من لحرق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك

(١) مضاف لذاته : مضافاته د (٢) صارت : سافطة من م فإن : م د ط لكون مضاف :  
الكون مضاف : فاس (٤) ماهيته : ماهية ب ، ج ، د ، ط (٥) هي : سافطة من د || بالقياس :  
بقياس ط (٦-٧) لذاته للمعية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه ط (٨) هذا : ويضاف ،  
ص ، ط ، م || إلى سافطة من ب (٩) أبوة : + تنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها  
ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المصورم (١١) الاعتبارات :  
الاعتبارات ، ح ، د (١٢) للضرورة : بالضرورة (١٣) العر : عدد (١٤) وهما : هـ ، ح || بعض :  
بعضها ط (١٥) الإمامة : لإضافة ط || الأبوية : الأبوة هـ مش ص || وذلك : + يحقق م .

مثل لحوق الإضافة لحيث لمعلم منها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى في نفس الأمور ، بل تلاحقها لذاتها ، وإن كان اسمها ربما اخترع هناك إضافة أخرى .

- وإذا قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف في الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف في الوجود إلا عرضاً إذا عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحداً •  
واصل بين الشئيين .

- وأما القول بالقياس إنما يحدث في العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العملية والإضافة الوجودية ما بيناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس ، وأما كونه في العقل فأن يكون عُدِلَ بالقياس إلى غيره ، وله في الوجود حكم ، وله في العقل حكم ، من حيث هو في العقل لا من حيث الإضافة . ١٠  
ويجوز في العقل إضافات مختصة إنما يفعلها العقل بسبب الخاصة التي للعقل منها .  
فالمضاف إذن موجود في الأعيان وبأن أن وجوده لا يوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة غير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافاً يكون له في الوجود إضافة .

- وأما المتقدم والمتأخر في الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن ١٥  
التقدم والتأخر متضابقان بين الوجود إذا عُدِلَ ، وبين المعقول الذي ليس مأخوذاً عن الوجود الخاص ، فاعلمه .

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذا : وذ ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م ||  
عرفت : علمت هـ ، مش جـ (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ط (٦) الشئيين :  
شئيين هـ ، ص ، م (٩) فأن . بأن جـ (١١) للعقل : في العقل د (١٣) إلى إضافة :  
ساقطة من ط | نهاية : النهاية هـ | ما يعقل : ما يعقل م (١٦) إذ : وذ د (١٧) الخاص :  
الخاص جـ ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

فإن الشيء في نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهذا النوع من المتقدم والمتأخر موجود للطرفين معاً في الدهن ، فإنه إذا أحضرت في الدهن صورة المتقدم وصورة المتأخر عرفت النفس هذه المقايسة واقعة بين موحودين معه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موحودين في العقل . وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هذا السبيل وإنما نه أيضاً في العقل وحده ، وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعاني العقلية ومن المماثلات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للأشياء إذا قايست بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : د ، د ، د ، م || بشيء : شيء م (٢) للطرفين : الطرفين ج ، م || أحضرت : أحضرت د ، د ، د ، م (٣) موحودين : الموحودين ج ، م ، ط (٤) المتقدم والمتأخر : المتقدم والمتأخر د ، د ، م ، ط (٥) معنى : ساقطة من ب ، د ، د ، م || ومن المماثلات : والمماثلات ب ، د ، د ، م || يفرضها العقل : يفرضها م (٦) إليها : إليها ط .

## المقالة الرابعة

### وفيها ثلاثة فصول



بسم الله الرحمن الرحيم

- 
- (١) المقالة الرابعة : مائة من ٤٥ من اجلة الأول من الكتاب ثلاثة فصول م  
(٢) وفيها ثلاثة فصول : مائة من ب ٤٥ ٤٥ ٤٥ م .





وزارت آموزش و پرورش

## [ الفصل الأول ]

## (١) فصل

في المتقدم والتأخر ، وفي الحدوث

- لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى أن نتكلم في الأشياء التي تقع منها موقع الخواص والعوارض اللازمة ، ونبدأ أولاً بآتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

- فنقول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن تجتمع على سبيل التشكيك في شيء ، وهو أن يكون للتقدم ، من حيث هو متقدم ، شيء ليس للتأخر ، ويكون لا شيء للتأخر إلا وهو موجود للتقدم . والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان . وكان التقدم والقبيل في أشياء لها ترتيب ، فما هو في المكان فهو الذي أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلى ذلك المبدأ حيث ليس يلى ما هو بعده ، والذي بعده يلى ذلك المبدأ وقد وليه هو . وفي الزمان كذلك أيضاً بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ وإن كان مبدأ مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم .

- ثم نقل اسم القبيل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود . وقد يكون هذا التقدم المرتبى في أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

(٣) المتقدم والتأخر : المتأخر والمتقدم من || وفي الحدوث - والحدوث م (٤) منها : منها من (٧) وإن : إن ط (٨) شيء : واحد ج || وهو : هو ج (١٠) والزمان : وفي الزمان م || وكان : وكان من || للتقدم - المتقدم ب ، م ، ط ، م (١١) لا : كما ج ، د ، م ، ط ، م || المكان : وما هو في المكان ج ؛ + لما كان في نية المكان د || هو : وهو - || الذي : هو م (١٢) مبدأ : ساطعة من م ، م (١٦) المرتبى : المرتبى ج ، د ، م ، ط .

بالتقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختلف ، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون في أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنم الموسيقى ، فإنه إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون إذا أخذت من الثقل ، وإما يحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى بجعل الفائت والفاضل والسابق أيضاً ولو في غير الفضل متقدماً ، بجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدماً . فإن السابق في باب ما له ما ليس للثاني ، وما للثاني منه فهو للسابق وزيادة . ومن هذا القليل ما جعلوا المخدم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للرؤوس ، وإنما يقع للرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون لهذا الاعتبار له بالتقياس إلى الوجود ، بفعلوا الشيء الذي يكون له الوجود أولاً وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدماً على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجوداً . وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولاً يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث ،

(١) الشخص : شخص ، ح ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك ، ح ، ط (٣) الأول : سابقة من د || فإنه : - فة من ب || ق . م ط (٤) الثاني وما لثاني : ثاني وما لثاني ، ح ، ط ، م ؛ الثاني وما لثاني ، ح ، ص || ومن : م ، ح ، ص (٥) وجوداً متقدماً : وجود متقدم ، ح || فإنه : وإنما م (٦) إنه : إنها ط (٧) إليه : إليها ط .

لكن وجود الثاني من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لزوم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني . ولذلك لا يستنكر العقل البتة أن تقول :

- لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو تقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح .

ويستنكر أن تقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معاً في الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى. ولا يبعد أن يكون

- ١٠ الشيء مهما وجد وجب ضرورة أن يكون علة لشيء . وبالحقيقة فإن الشيء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علة للشيء إلا ويكون معه الشيء . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فإذام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثاني ، وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشيء ويمكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .

- ١١ وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون . فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بوجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، لذلك معطى للوجود . وذلك لأن كون الشيء عن الممكن أن يكونه ليس لذاته أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشيء به ، د ، ص ، ط (٢) ولك : وهذا م (٣) تحرك المفتاح أو تقول ... يده . ساقطة من م (٤) الزمان : زمان د ، ط (٥) إذ : إذا د ، ص ، إذ لوط || الحركة : حركة د || ليس : ليست به ، ص (٦) شيء : شيء به ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (٧) شيء : + وبالحقيقة ب (٨) من : ساقطة من ب ، م (٩) ذاته بذاته : ساقطة من د || يمكن : يمكن د (١٠) الطرفين : + ه به ، + ه ص (١١) وكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتكون : المتكون ط ، المتكرد (١٢) موجود : موجود ب || يمكن أن يكونه : أن يكونه يمكن ط (١٣) كون : يكون ط .

ففس كونه ممكنا ليس كافيا في أن يكون الشيء عنه ، فإن كان ففس كونه ممكنا  
 أن يكونه ، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه الشيء موحودا مرة ، ومرة  
 لا يكون ، ونسبته إلى الذي يكون والذي لا يكون ، في الحالتين ، نسبة  
 واحدة . وليس في الحالة التي تتميز فيها أن يكون من أن لا يكون تميزا بغيره  
 يوجد المعلوم مع إمكان كونه عن العلة تميزا يخالف به حل لا وجود المعلوم  
 عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود  
 الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، و . نسبته إلى وجود الشيء عنه ونسبته  
 إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل  
 الصحيح يرجح أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده .  
 فإن كانت تلك الحال أيضا توجب هذا التمييز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة  
 ووجدت تكون جملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات  
 كانت موضوع الدلية . وكذا الشيء الذي يصحح أن يصير علة ولم يكن ذلك  
 الوجود وجود العلة ، بل وجودا إذا انضاف إليه وجود آخر كل مجموعهما  
 العلة ، وكان حيث يجب عنه المعلوم سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة  
 أو غصبا أو طبعيا مادنا أو غير ذلك ، أو أمرا خارجا متظنرا لوجود العلة .  
 فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلوم من غير نقص شرط أو وجوب  
 وجود المعلوم .

٥

١٠

١٥

(٢) ' يكون ط ؛ + وإلا كان عنه مادام دته موحودا ويكون واجبا أن يكون  
 لا ممكنا || منه : مع ط (٣) والذي لا يكون ولا يوجد م (٤) بها :  
 منها ب ، د ، م || تميز : تميز ط (٥) إمكان كونه : إمكانه د || تميزا : تميزا م  
 (٦ - ٥) تميز : مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة م (٧ - ٨) ونسبته  
 إلى : ساقطة م ب (٩) تميز : تميز م || بها وجوده : به وجوده ب ؛ بها وجودها ط  
 (١١) ووجدت ووجدت م ؛ + هي : د ، م ، ط (١٢) وكان : + م ط  
 (١٣) ووحودا : وجود به د ، م ؛ ووحود العلة وجود ط (١٥) متظنرا : فينتظر الوجود  
 م ، د ، م (١٦) نقصان : نقص م .

- فإن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول . وهما معاً في الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليساً معاً في القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود .
- ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولاً ، إذ ليس أحدهما أول أن يكون علة في الوجود دون الآخر .

- ونحن نجيب عن ذلك دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف .
- وذلك لأن معنى "إذا" لا يخلو إما أن يعنى به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل في العقل يجب عنه أن يحصل الآخر في العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في العقل أن يكون قد حصل الآخر في الوجود أو حصل في العقل ، فإن لفظة "إذا" في مثل هذه المواضع مشتركة مطلقة .

(١) واجب عنه . واجب عنه د (٢) وجود : موجود د (٣) الوجود : الموجود ط ||  
ذلك : + الأول - (٣ - ٤) من وجود هذا : من هذا ب ، ح ، م (٥) فذلك : فذاك م  
(٦) وإذا : وإذا به || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٧) ونحن نجيب عن ذلك : مقول في حواش  
ب و ج و حث من ذلك هامش ص (٨) معنى : المعنى د (٩) حصل : + عنه في الوجود  
هـ - (١٠ - ١١) فله . . . الوجود : ساقطة من ب (١٢) عنه في الوجود :  
ساقطة من ج (١٣) كل : + واحد به || عنه : + في العقل د (١٤) أو أن :  
لو أن ص ، ط || يجب عنه في العقل : في العقل يجب عنه به د ، هـ .

نقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذي إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول .

وأما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب في الوجود إن كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه أو بغير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يعني "بحصلت" ماضى . ولكن تعنى المقارنة ولا تصدق من جانب المعلول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات ليس ذلك واجب من حصول المعلول . والوجه الثاني أن الشيء الذي قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلاً إلا أن لا يعني بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسم الآخران الأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة في العقل وجب عند العقل أن يحصل المعلول الذي تلك العلة علته بالذات في العقل ، وأيضاً إذا وجد المعلول في العقل وجب أن يحصل أيضاً وجود العلة في العقل .

وأما الثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المعلول شهد العقل بأن العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

(٥) قد : ساقطة من م || بذر : لغير من (٦) إذا : إذ ، م (٨) تعنى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || القدرة : + ضمع ج ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأول) : في ط (١٢) بدل : قول ب ، ج ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة ... المعلول : ساقطة من د || القى : القى ب || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٣-١٤) القى ... وجد : ساقطة من د (١٤) في : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مفروغ د || يحصل : حصل ص ، م .

المعلول ، وربما كانت في المقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين في الرابع لما قد عرفت .

- وكذلك في جانب الرفع / فإنه إذا رفعت العلة رفعت المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعت المعلول لم نرفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت في ذاتها أرواحاً أمكن رفع المعلول . فلما لم افرضنا المعلول مرفوعاً فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة ، وهو أنه كان ممكناً رفعه . وإذا كان ممكناً رفعه فلما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

- فترجع إلى حيث فارقناه ، فنقول في حل الشبهة : إنه ليست المعية هي التي أوجب لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما في المعية سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ، والثاني فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

- فهكذا يجب أن تحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيها أشد تأثراً ، فإن معرفة ذلك من المهمات في أمر معرفة التقدم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولواحقه ، والأشياء التي يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

(٣) الرفع : الرابع م || فإنه ، فإنه ، ط ، م || العلة رصنا : ساطعة من ط (٤) العلة : علة به || ارتفعت : ارتفع به (٥) فإن : فلان ط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م || بأن : ساطعة من به ، ص ، ط (٧) فرفع : فرفع ص || فارقناه : فارقنا ب ، ما فارقناه من ، ط || هي التي : التي به ، التي هي ، ط (٨) المعية : + العلية د (٩) أنه : فإنه د || أن . كان د || مع وجود : مع وجود م (١٠) هكذا : هكذا د (١١) أيها : أيها ص (١٢) الموجود : الرجوع ط .



## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

و القوة والفعل والقدرة والمعجز وإثبات المسألة لكل متكون

إن لفظة القوة وما يراد بها قد وصفت أول شيء للمعنى الموجود في الحيوان ،  
الذي يمكنه بها أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثرية  
الوجود عن الناس في كيتها وكميتها ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة  
وشدة من المعنى الذي هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه  
الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، أتى ضدها المعجز .

ثم نقلت عنه بطلت للمعنى الذي لا يفعل له وبسببه الشيء بسهولة ، وذلك  
لأنه كان يعرض لمن يزاول الأعمال والتحريكات الشاقة أن يفعل أيضا منها ،  
وكان أفعاله والألم الذي يعرض له منه يصده عن إتمام فعله . فكان إن أنفعل  
أفعالا محسوب قيل له : ضعف وليست له قوة ، وإن لم يفعل قيل : إن له  
قوة . فكان أن " لا يفعل " دليلا على المعنى الذي سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا يفعل إلا يسيراً يسمى  
قوة ، وإن لم يفعل شيئا . ثم جمعوا الشيء الذي لا يفعل البتة أولى بهذا

( ٢ ) في : + أحوال م ( ٤ ) إن : وأصل إن ط || قوة : + والفعل ط || قد :  
فعل جدد ، ص || أول : + كل معنى د ( ٥ ) بها : به ب ( ٦ ) الناس : الحيوان د ||  
ضدها . ضده ب ج ط ، م ؛ ضده | وكذا . وكذا م ( ٨ ) ولا يصدر عنه : ولا يصدر  
ط ، م || نى : انتهى د ، ص ، م | لم : لم يجرى د ، ص ، م ( ٩ ) وبسببه :  
بسببه ط ( ١١ ) فكان : فكانه د | إن : شاقة من ط ، م | أنفعل : انقلد ( ١٢ )  
قيل له : قيل ب ، م ؛ لم : لم يست : وليس ب ج د ( ١٣ ) لا يفعل : لا يفعل  
ط ، م || دليلا : دليل ب ( ١٤ ) جعلوه : جعل د ( ١٥ ) قوة : + ثم جعلوه ط || شيئا :  
+ وحدا ط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها — وهي الحال التي للهيوآن ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال الموائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك إرادة ، حتى صموا الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر في آخر بأنه آخر . حتى أن الطبيب إذا حرك نفسه أو حالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه شريان : شيء له قوة أن يفعل ، وشيء له قوة أن ينقل ، ويشبه أن يكون الأمران منه مفترقين في جزئين . فيكون مثلا المحرك في نفسه ، والمتحرك في بدنه ، وهو المحرك بصورة والمتحرك في مادته . فهو من حيث يقبل العلاج غير لذاته من حيث يحالج .

ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلا بالفعل ، بل له من حيث القوة إمكان " أن يفعل " وإمكان أن " لا يفعل " نقلوا اسم القوة إلى الإمكان . فسموا الشيء الذي وجوده في حد الإمكان موجودا بالقوة ، وسموا إمكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سموا تمام هذه القوة فعلا وإن لم يكن فعلا ، بل أهمالا ، مثل تحريك أو تشكّل أو غير ذلك . فإنه لما

(١) نفسها : بنفسها ج ، ط (٢) الحال : الحالة ج ، د ، ط (٣) فقط : فقط م  
(٤) ذلك آخر : ذلك الآخر ج (٥) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ، هـ أنه ج ، م  
(٦) يكون : مكاب ب ، ساقطة من ط (٧) في مادته بمادته ج ، ص ، ط (٨) القوة :  
+ هو د ، ص ، ط ، م (٩) انفعالية : انفعاله ط || تمام : إتمام ج ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذي يسمى قوة ، وكان الأصل الأول في المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سموا هذا الذي قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قديماً قوة باسم الفعل ، ويمنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلاً ولا انفعالاً ، فهذه هي القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة بلحودة هذه وشدتها .

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكناً له أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصاً إذ تخيل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه .

وإذا قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير القوى إما الضيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضروري ، وإما أن لا يكون المقدار الخطي صلواً لمقدار سطحي مفروض .

وقد يشكل من هذه الجملة أمر القوة التي بمعنى القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فقط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه إن كان هذا الشيء الذي يعمل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ، وإن كان يفعل بإرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من د || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلع المربع ج ، من (٧) ذلك : ساقطة من د (٨) به : منه م | إد : إدات : إد د ، من || بعضهم : لبعضهم ب ، ج ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : الغير ج (١٤) لما : ساقطة من ب ، د (١٤—١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) قدرة : فقط د (١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من ب ، د ، م .

- ولا يتغير ، وإرادته وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغييرها استعمالا ذاتية ، فإنه يفعل بقدرة . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدوها به موجود ههنا ، وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين شرطيان ، أى أنه إذا نشأ فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل . وإنما هما داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطى أن يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حمل ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا كذب : أنه لم يشأ أبنة ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضى أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . وإذا صح أنه إذا شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أى إذا فعل فعل من حيث هو قادر .
١٠. فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس في هذا أنه يلزم أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

- وهذه القوى التى هى مبادئ الحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن المنطق والتخيل ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك . والى تقارن المنطق والتخيل تجانس المنطق والتخيل ، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللا إنسان ، ويكون لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده .

(١) ولا يتغير : لا يتغيرم || وإرادته : إرادته م (٢) به : ساقطة من ط (٣) شرطيان : شرطى ب || وإنما هما : وإنما به ، د ، وإنما م ، ط (٤) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط (٥) وإذا : وأنه إذا به ، د ، ص ، أو إذا م (٦-٧) لم يشأ : لا يشأ به ، د ، ص ، م (٨) وإذا : أو إذا ط (٩) إذا يشاء : لا يشاء م || وإذا : وإذا د ، ص ، ط ، م (١٠) وليس : + يلزم ط || يلزم : يلزمهم د (١١) لمن عرف المنطق : لمن عرف في المنطق ط (١٢) مبادئ : مبادئ م (١٣) مبادئ : مبادئ م (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م || والى : والى د م || تقارن : لا تقارن ب || المنطق : المنطق د (١٥) المنطق : المنطق د || والتخيل : والتخيل ط (١٦) أمر : إمرة به ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أحدها أو حادها تكون قوة على الشيء وعلى صده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى مبدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة مسندة عن اعتقاد وهمى تابع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقل تابع بعكزة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مائلة بسد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن الملة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعاول ، وقل هذه الحال وإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع . فهذه القوى المقارنة للنطق - بأمرادها - لا يجب من حضور منفعتها وقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت به فعلا ، صلت بها أن يكون يفعل بها . وهى بعد قوة .

وبالحيلة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفصلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها اعلان المتصادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ، بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة .

وأما القوى التى فى غير دوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المنفصلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، فإن انتظر هناك فيكون طمع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طمع فذلك الطمع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه - د ا ح د | أو حادها : أو حادها ح د ، د ح (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا :  
 إذ ط | | الإرادة : إرادة ط (٥) مجبة : محبة ج د ، د ح || جازمة : حادثة هاش من  
 (٦) الإجماع : بالإجماع د || للفعل : بالمر ط (١٠) إذا صلت : إذا عمل هاش ج  
 || صلا : ساقطة من م ح ، م (١١) قوة : لقوة د (١٨) مبدأ : إذا م المبدأ :  
 مبدأ د || الأمر : لا تنظر .

- وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المنتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تعلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقت الفاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المني قوة أن يصير رجلا ، وفي الصبي ٥ أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المني تحتاج إلى أن تطلقها أيضا قوة محرّكة قبل المحرك إلى الرجولية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك تنبأ أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه . وأما المني فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعالية ، فإنه يستحيل أن يكون المني وهو مني يتفعل رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن ١٠ يصير شيئا من قبل غير المني ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج الميعوق منه إلى زواله كي وسع ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قريبة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة ١٥ هي قوة بعيدة .

وأما القوة القريبة فهي التي لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تنفعل عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

(١) ويكون : يكون ط (١ - ٢) نظيرا للإرادة : طير الإرادة ح ، ص ، ط (٢) المنتظرة : المنتظر || لكن : ولكن ص ، ط (٣) يصير : يكون م (٤) تحتاج : احتاج د ؛ + أيضا ط || إلى : ساقطة من - د (٥) المحرك : الحركة د (٦) ليست : ليس ج || انفعاليه : الانفعاليه ط (٧) ولكن : ولكن ط || قريبة : مرتبة حاشي د ، حاشي ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (٨) القوة : ساقطة من ب .

تلقاها أولاً قوة قاعية قبل القوة القاعية للفتاحية وهي القوة القاعية والناشرة  
والناشرة ، ثم بعد ذلك تنبأ لأن تعمل من ملاقات القوة القاعية للفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة  
وبعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل  
بالعادة أن الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصده استعمال مواد وآلات وحركات  
فتكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذي بالعادة فهو  
ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة  
أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها القصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تتبعها غاية  
هي العادة ، ولم تقصد ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل في النفس ،  
وربما لم يكن للعادة آلات ومواد معينة ، فإنه لا سواء أن يعتاد إنسان المشي  
وأن يعتاد التجارة من الجهة التي قلنا وبينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك  
إذا دقت النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الأجسام الغير الحيوانية ومنها  
ما يكون في الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغاريقوا منهم :  
إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا أيضاً قوم من الواردين بعده

(١) قد - غير ص ط | قبل القوة القاعية : ساقطة من د | وهي : وهو ب | القاعية :  
القاعية د (٢) تنبأ : تنبأ ط || تعمل : تعمل ط || الفتاحية : + متناحاة د د  
ص ، ط ، م (٥) هو الذي : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د  
(٦) الذي : التي ب د ، ص ، ط ، م || قوى : قوى ب ، ج ، ص ، ط ، م  
(٧) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط  
(٩) ولم . + يحصل د (١٠) بالعادة : بالعادة || لا سواء : سواء م || إنسان : الإنسان  
ط ، م ، ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت ط (١٢) دقت : دقت د ، ص (١٤) الأوائل :  
ساقطة من ب || وغاريقوا : وغاريقوا د ، ط (١٥) بهذا : بهذا د || أيضاً : ساقطة من ج ، د .

بحين كثير . فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام  
أى لا يمكن في جبلته أن يقوم مالم يقم ، فكيف يقوم ؟ وإن الخشب ليس  
في جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

وهذا القائل لاعالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر في اليوم الواحد

- مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد  
فإنه مستحيل الوجود . والشئ الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون  
والا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لا يخلو إما أن يكون ممكناً  
أن يكون شيئاً آخر ، وأن لا يكون ، وهذا هو الموضوع للشئ الذى من شأنه  
أن تحله صورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كالبياض إذا كان يمكن  
أن يكون ويمكن أن لا يكون في نفسه ، فهذا لا يخلو إما أن يكون شيئاً إذا وجد  
كان قائماً بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائماً مجرداً  
أو يكون إذا كان موجوداً وجد في غيره

فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً في غيره ، فإن إمكان وجوده  
أيضاً في ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده

- ١٥ وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائماً بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه  
من الوجود ، ولا علاقة له مع مادة من المواد ملاقة ما يقوم فيها أو يحتاج في أمرها  
إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر  
دون جوهر . إذ ذلك الشئ لا علاقة له مع شئ ، فيكون إمكان وجوده  
جوهرراً لأنه شئ موجود بذاته . وبالمجمله إن لم يكن إمكان وجوده حاصل  
كان غير ممكن الوجود ممتنعاً ، وإذا هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

(٢) فكيف : + أن جـ (٦) والشئ : بالشئ د ، ص ، ط (٩) إذا . وإذا جـ ،  
ص || يمكن : مكرم (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان جـ ، + إن كان ط .



نوع موجود جوهرًا ، وإدھر جوهر لله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات ، بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذي هو به مضاف . وكلاما في نفس إمكان وجوده ، وعليه - كما أنه ليس في موضوع ، والآل فقد صار أيضا في موضوع ، هذا خلف .

لأن لا يجوز أن يكون لما يبقى قائما بنفسه لافي موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بهد ما لم يكن ، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره أو مع وجود شيء غيره ، أما الأول فكالحسم من هبولى وصورة ، وأما الثانى فكالاتفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لأعلى أن ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو منطما فيه كون إمكان البياض في الموضوع الذي ينطبع فيه للبياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

فالجسم الذي يحدث كتارحادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة . فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته ، فيكون الشيء الذي يحدث منه أولا وهو الصورة يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لا تحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدى . ومبينئذ يكون إمكان وجوده في ذلك قائما به لاختصاص تلك المادة به ، وإن النفس إنما يمكن وجودها بهد ما لم تكن ،

(١) ط ، با ، د ، د ، ط (٩) هبولى ، اعبود (١١) متعلما : متعلما  
ب ، د ، م (١٢) هو - ل به د (١٤) يحدث : يحدث ط (١٥) مادته : المادة ط  
(١٦) ويحدث : + لى د (١٨) يوجد : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسام على نحو من الامتزاج تصلح أن تكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان هذا الامتزاج فهو إمكان لوجود النفس .

- وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يعمل بقوة ما فيه ، أما الذي بالإرادة والاختيار فلأن ذلك ظاهر . وأما الذي ليس بالإرادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسماني أو عن شيء مباين له غير جسماني . فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى في الجسمية وتحالفها في صدور ذلك الفعل عنها فأنه في ذاته معنى رائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذي يسمى قوة ، وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم يقيم أو عرّض ، وقد فرض لا يقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة في ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضاً إن كان قد يفيض ١٥ من المفارق وبمعاونته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

(٥) ملأن ذلك : فذلك د ، ص ، م ، و ، من ذلك د (٦) ملأن : فإن ط ، م

(٨) تشارك الأجسام : تشارك للأجسام د ، ص ، م (١٠) عرّض : من ب (١١) من ،

من ط (١٢) شيء : د آخر ص || التوسط : + لغير هذا التأثير ط (١٣) هو بما ،

وهو بما ط || أو لقوة به أو لقوة : أو قوة به أو قوة ص || لقوة : قوة ص (١٥) به ذلك

القوة : ساقطة من د || وأيضاً : أيضاً د ، ط ، م ، و ، وإن ط ، م || كان : +

أيضاً ب (١٦) وبمعاونته : وبمعاونته م ،

وأما إن كان لقوة في ذلك المفارق فلما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك ، أو اختصاص إرادة . فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون إيجاب ذلك عن هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة ، ويرجع الكلام من رأس . ولما أن يكون على سبيل الإرادة ، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، أو جرافا وكيف اتفق . فإن كان جرافا كيف اتفق لم يستمر على هذا النظام الأبدى والأكثرى ، فإن الأمور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا أكثرية ، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثرية ليست باتفاقية .

فبقي أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، وتكون تلك الخاصية مرادفا منها صدور ذلك الفعل ، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل ، أو تكون منه في الأكثر ، أو لا توجب ولا تكون منه في الأكثر . فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك . وإن كان في الأكثر ، والذي في الأكثر كما علمت في الطبيعيات — هو بعينه الذي يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه ، فإن لم يكن فيكون لعائق ، فيكون الأكثرى أيضا في نفسه موجبا إن لم يكن عائق ، ويكون الموجب هو الذي يسلم له الأمر بلا عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا تكون منه في الأكثر ، فكونه عنه وعن غيره واحد ، فاختصاصه به جراف ، وقيل إنه ليس بجراف .

(١) لقوة : قوة - (٢) ذلك + اختصاص م || فلا يخلو . + م د (٣) من : م م || ويرجع . يرجع م م (٤) رأس : رأس م || الإرادة . إرادة م (٥) وكيف : كيف م (٦) دائمة ولا أكثرية . دائمة ولا أكثرية م (٧) أو تكون منه : أو تكون عنه د ، ط (٨) يوجب : + يراد (٩) يكون : + هو د ، م (١٠) ويكون : يكون د ، د ، م ، م ، م || يسلم : يسلم ط || بلا : ساقطة من د ، فلام (١١) إنه : ساقطة من ب ، ج ، م ، م .

- وكذلك إن قيل : إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى ، لعناء أن صدوره عنها أوفق . فهو إذن موجب له أو مبسر أوجوبه ، والمبسر إما علة بالذات وإما بالعرض ، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض ، لأن الذي بالعرض هو على أحد التحوين المذكورين ، فبقى أن تلك الخاصية بنفسها موجبة .
- فالخاصية الموجبة تسمى قوة ، وهذه القوة عنها تصدر الأفاعيل الجسمانية .
- وإن كان بمونة من مبدأ أبعد .

- ولتؤكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً ، فنقول بالجملة : إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة ، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود في نفسه ، فإنه إن كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن الئبة . وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه ، بل الفاعل لا يقدر عليه .
- إذا لم يكن هو في نفسه ممكناً . ألا ترى أنا نقول إن المحال لا قدرة عليه ، ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون ولو كان إمكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه ، كان هذا القول كأننا نقول : إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة ، وكأننا نقول : إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة ، وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء ، بل بنظرنا في حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا . فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

(١) وكذلك : ولذلك م || كونه : كونها ط ؛ + من م ؛ ج ؛ د ؛ ط || الخاصية : + م ؛ ج ؛ ص ؛ ط ؛ م || صدوره : صدورها ج ؛ د ؛ م || عنها : منه ج ؛ منها ب ؛ م ؛ م (٢) موجب : بوجوب ج || له : ساقطة من ب || مبسر : مبسر ج || إما علة : علة إما م ؛ ط ؛ م (٣) فإذا : وإذا ب ؛ فإن إذا د ؛ وإن م || الذي : + هو ج ؛ د ؛ م ؛ ط ؛ م (٤) فبقى : فبقى ط (٥) فالخاصية : والخاصية د ؛ ط || عنها : عنه د ؛ ساقطة من ط (٦) كان : كانت م (٧) ولتؤكد . ولتذكر د ؛ وتؤكد ط || فنقول : ونقول م ؛ م (٨) يحتاج : يحتاج ب ؛ م ؛ م (٩) فإنه إن : فإنه م ؛ ط (١٠) كأننا نقول : ساقطة من د || إنما : إنما ط || ما عليه : ما هي عليه د ؛ م (١١) هل : بل ج || غير : غيره م ؛ ط .

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك ألبتة ، لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كما عرفنا المحسول بالمجهول . فيبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحداً ، وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً في نفسه ، وكونه ممكناً في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه هو باعتبار إضافته إلى موجدده .

وإذ قد تقرر هذا ، فلما نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكناً أن يوجد أو محالاً أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده ، وأنه ممكن الوجود ، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوماً وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده ، فهو إذن معنى موجود . وكل معنى موجود فلما قائم في موضوع أو قائم لافي موضوع ، وكل ما هو قائم لافي موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافاً . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ما هو إمكان وجوده ، فليس إمكان الوجود جوهر لافي موضوع ، فهو إذن معنى في موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة ، وذن كل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التي أوردناها

(٥) لازم ذكره لأنه كونه ط || هو : سابقة من ط (٦) هو : سابقة من د (٧) أو إذ : بقاء بـ ، د ، ص ، ط ، م || قد : سابقة من د ، د ، ص ، م (٨) في حقه : سابقة من م || أو محال : أو لا ط || والمحال : سابقة من د || أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد د ؛ أن لا يوجد د (٩) وأنه : أرأته م (١٢) أنه : ذاته ط (١٥) في : سابقة من ط .

نوم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لافي الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهوى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل البسها الصورة بعد ذلك إما ابتداء من نفسه وإما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارحين فيما لا يعنيه ولا له درجة الخوض في مثله .

- فقال : إن شيئا كالنفس وقع له فنة أن اشتغل بتدبير الهوى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا كمل لحسن التصوير ، فتداركها البارى تعالى وأحسن تفويضها . ومنهم من قال : إن هذه الأشياء كانت في الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارى تعالى طبيعتها ونظمها . ومنهم من قال : إن القديم هو الظلمة أو الماوية أو شيء لا يتنامى لم يزل ساكنا ، ثم حرك ، أو احليط الذى يقول به أنكسافورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل ، كما في البدور والمنى وفي جميع ما يصنع ، فبالحرى أن تتأمل هذا وتتكلم فيه .

- فقول : أما الأمر في الأشياء الجزئية الكائنة انفسدة فهو على ما قالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان ، وأما الأمور انكية أو المؤبدة التي لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تستقدمها التي بالقوة ألبتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من أن تقوم بموهر يحتاج أن يكون بالفعل ، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعدا لقبول شيء ، فإن ما هو ليس مطلقا ليس ممكنا أن يقبل شيئا .

(٢) للهوى : الهوى ط (٥) ظنة : ظنه ص ، قلبه م (٦) كل : كل به ، كل ط  
|| تحسن : يحسن به ، ص ، م ، يحسن ط (٧) الأشياء : كالنفس ج || بطباعها :  
لطباعها ط (٨) تعالى : ساطعة من ب ، به ، د ، م || القديم : القديم (٩) تتأمل :  
+ في ج (١٢) فقول : وقول د || أما : إذ ج ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط  
(١٣) أو المؤبدة : والمزيدة د (١٤) التي : إلى ط (١٦) صار : حيا ط (١٧) شيء :  
الشيء ، ط .

ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات لأنها دائماً بالفعل . فمن هذه الجهة حتمية ما بالفعل قبل حقيقة الموه بالمدات ، ومن وجه آخر أيضاً فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء موجود بالفعل وقت كون الشيء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشيء حدوثاً مع الفعل فإن ذلك أيضاً يحتاج إلى مخرج آخر وينتهي إلى شيء موجود بالفعل لم يحدث . وفي أكثر الأمور فإنما يخرج القوة إلى الفعل شيء عائس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالخار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيراً ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل ، حتى يكون الفعل بالزمان قبل لقوة لامع القوة ، فإن المي كان عن الإنسان والبدن عن الشجرة حتى كان عن ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يمرض الفعل في هذه الأشياء قبل القوة أولى من أن يمرض بالقوة قبل الفعل .

وأيضاً فإن الفعل في تصور والتحديد قبل القوة ، لأنك لا يمكنك أن تعد القوة إلا أنها بفعل وأما الفعل فإنه لا يحتاج في تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تعد المربع وتعلمه من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تعد القوة على التربع إلا أن تذكر المربع لفظاً أو عقلاً وتجعله جزء حده .

وأيضاً فإن الفعل قبل القوة بالكل والعمية ، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير في كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل ، وحيث أشرف هناك ما بالقوة

- (١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٢) من . إن جدد ، من ، ط ، م || بشي ، شيء ، + يكون جدد ، من ، ط ، م | موجود : موجوداً جدد ، من ، ط ، م || بالفعل بالفعل ط (٤) شيء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالبارد || والبارد : والبارد د ، ساقطة من د || يوجد يحدث هـ من ح | هو : + يكون د ، من ، ط ، م (١٠) من ط | إنسان : لا إن من ط | شجرة : هذه الشجرة ط || طيس : وليس ط | كعمل : بالفعل ط (١٢) لايت . من د ط || لا يمكنك : لأنك د (١٤) قوة . ساقطة من م (١٥) ونعمه . ونعمل ط

- بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فإما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال . فإنه إن كان موجوداً فن حيث هو موجود ليس بشراً ، وإنما يكون شراً من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أو لأنه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شراً لأنه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذي عليه الظلم السلامة أو النقي ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شراً مشوباً بعدم وبشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكمالات التي يجب للأشياء حاضرة لما كان شراً بوجه من الوجوه .

- فبين أن الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر . وأعلم أن القوة على الشر خير من الفعل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شراً بقوة الشر ، بل بملكة الشر . ١٥

- ونرجع إلى ما كنا فيه ، فقولنا : قد علمنا حال تقدم القوة مطلقاً ، وأما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل وإلا لم يكن فعل ألبتة بموجود . إذ القوة وحدها لا تكفي في أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل . ١٥

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هو المتقدم بالشرف والتمام .

(٢) فن : هو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || لجاهل : ساقطة من ب  
(٤) ذلك : وذلك ب ، ص || للظالم : ساقطة من ب ، د || فالظلم : والظلم ب ، فن الظلم ص  
(٥) التي : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) يتقدم :  
يتقدم ب ، د ، ص ، ط م | هو : هي ب ، ص ، ط || وقد يتقدمها . ويتقدمها ص || يتقدمها .  
تقدمها ب ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ، وجود ط (١٥) القوة : القوة ب ، ب .



## [ الفصل الثالث ]

## ( ج ) فصل

في التام ، والناقص ، وما فوق التام ، وفي الكل ، وفي الجميع .

التام أول ما عرف عرف في الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغي أن يكون حاصلًا لشيء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شيء من ذلك غير موجود . ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، قليل : تام في القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا قدرت لم يكن بد من أن تعد . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا : كذا تام القوة وتام البياض وكلام المحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج . ثم إذا كان من جنس الشيء شيء ، وكان لا يحتاج إليه في ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، أوه زائدا ورأوا الشيء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذي يحتاج إليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر من جنسه ليس يحتاج إليه في أصل ذات الشيء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه ، قليل . بلحظة ذلك : إنه فوق التام ووراء الغاية . فهو هو التام والتام . فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

(٥) الشيء قد : لشيء واحد (٦) تام : تام د (٧) وإذا : وإتمام

(٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ، القوى والكيفيات م (١١) في : من جهة

|| منفعة : + أو حقيقة د || زائدا : زيدا د (١٢) القى : + قد وحده ما به ،

د ، ص ، ط ، م (١٤) لحظة : لحظة م (١٥) التام : التام م .

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكان الثلاثة إنما صارت ثامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية يجعله تاما لأن أصل التام كان في العدد .

- ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما على إلاطلاق ، فإن كل عدد فن جلس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما في العشرية والتسعية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاما من حيث هو عدد، وأما من حيث له مبدأ ومنتى وواسطة فهو تام، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيها بينهما شيء من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أى أن يكون واسطة وليس منتى ، أو واسطة ومنتى وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ .
- ثم من المحال أن يكون مبدأ في الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين ولا متينين ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين .

- وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون جملتها في أنها واسطة كشيء واحد ، ثم لا يكون لا تكثر حد يوقف عليه . فلذا حصل المبدئية والنهاية

(٢) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) تجعله : بلطه د ، ط  
(٤) التام : التام م (٦) م : م د || وحدانياته : واحدانياته د ، م ||  
موجودا : موجود د أ به : م د (٧) إنما : إنما أن م : أن ط : إنما أن م  
|| وأما : أو أمام (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٩ - ٧) من حيث : وأما .  
ساقطة من م (٩) لأنه ساقطة من م || مما : في ط : شيء : شأن ط (١٠) يكون :  
مبدأ || أى أن يكون : له م (١١) مبدأ : مبتدئ م (١٢) الأعداد : لعدد م || لعددتين  
لعددتين : لعددتين ط (١٣) ولا متينين : لعددتين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة م ،  
د ، م ، ط ، م || لعددتين : لعددتين ط (١٤) تكون : ساقطة من م || أنها : تكون م ، ط  
(١٥) لتكثر : لتكثر { تكثر : تكثر م || فاذن : فاذن د .

والنوسط هو أتم ما يمكن أن يقع في ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد  
ولا يكون منحصرأ إلا في الثلاثية .

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من عادتنا أن نتكلم في مثل  
هذه الأشياء التي تنفي على تخيلات إقاعية ويست من طرق القياسات العلمية .  
بل نقول : إن الحكمة أيضا قد نقلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا  
من وجه : إن التام هو الذي ليس شيء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له  
بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام  
هو الذي بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكل ما يكون له هو وحده  
حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شيء فنقل  
على ذلك الشيء نسبة أولية لا بسبب غيره .

وفوق التام ما له الوجود الذي ينبئ له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء  
كأن له وجوده الذي ينبئ له ، وله الوجود الرائد الذي ليس ينبئ له ، ولكن  
يفصل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذي هو فوق التام ، ومن وجوده  
في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده على الأشياء كلها .

(٢) الثلاثية : الثلاثة ط (٣) من : في ب || نتكلم : نطرد ، م (٤) تنفي : نفند ،  
ص ، ط || تخيلات : تخيلات ب ، هاشم ص || طرق : طريق ب (٥) قد حدد || التام . التام ط  
(٦) شيء . سافطة من م || وجوده : وجود م || بما : ما ج ، سافطة من ب ، ص ، م  
(٧) التام : التام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ، وحده هو د (٩) الشيء : سافطة من  
ب ، شيء ، د ، د ، نسبة : نسبت ب ، د ، د ، بسنه م || أولية : أول ب ، د ، م  
(١١) التام : التام د (١٢-١١) له وحده ... ينبئ : سافطة من م  
(١٤) هذا : هذه ج ، ط (١٥) الوجود : الموجود د || على : عن ط .

وجعلوا صرتبة التمام لعقل من العقول المفارقة الذي هو في أول وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ، ولا ينتظر وجوداً آخر يوجد عنه ، فإن كل شيء آخر ، فذلك أيضاً من الوجود الفاض من الأول .

- وحملوا دون التمام شيئين : المكتفى والناقص . والمكتفى هو الذي أعطى ما به يحصل كمال نفسه في ذاته ، والناقص المطلق هو الذي يحتاج إلى آخر يمدد الكمال بعد الكمال . مثال المكتفى : النفس المطلقة التي للكل ، أهى السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأعمال التي لها وتوجد الكالات التي يجب أن يكون لها شيء بعد شيء ، لا تجمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضاً دائماً إلا ما كان من كالاتها التي في جوهرها وصورتها ، فهو لا يفارق ما بالقوة وإن كان فيه مبدأ يخرج قوة إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التي في الكون والفساد .

- ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة في كثير من الأشياء هو الوجود الذي ينبئ له . وأما التمام في الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل في الموضوع . فالشيء "تام" من حيث إنه لم يبق شيء خارجاً عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى ما لم يبق خارجاً عنه "تام" .

(١) التمام : التام م || لعقل : العقل ب ، ح ، ص ، ط ، م || الذي : التي ص ، ط  
(٢) لا يخالطه : لا يخالطه م || ولا ينتظر : ولا ينتظر د || كل : كان ب ، ج ، د ، م  
(٣) لها : لها ح (٤) واحدة : واحدة ط (٥) هو لا : ولا ط || يخرج : يخرج  
(٦) ولفظ : ولفظ د (٧-١٢) ولفظ الكل : تمام : صافطة من م (١٤) لكثرة .  
الكثرة د ، لكثرة ص (١٥) له : صافطة من ط (١٨) بين : + ، م ، م .

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجميع على اعتباريهما، فتارة يقولون: إن الكل يقال للتصل والمنفصل، والجميع لا يقال إلا للمنفصل، وتارة يقولون: إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف، ويقال: "كل" "وجميع" معاً لما يكون له الحلان جميعاً.

وأتت نلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح ٥  
والأخرى من وجه أن يقال: "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء  
فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء، والجميع أيضاً يجب أن يكون كذلك. فإن  
الجميع من الجمع، والجمع إنما يكون لأحاد بالفعل أو وحدات بالفعل، لكن  
الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضاً جزؤه وواحدة بالقوة. فكان الكل يعتبر  
فيه أن يكون في الأصل بإزاء الجزء، والجميع بإزاء الواحد، كأن الكل يعتبر ١٠  
فيه أن يكون له ما بعده، وإن لم ينفذ إلى وحدته، وكأن الجميع يعتبر فيه  
أن يكون فيه آحاد إن لم ينفذ إلى عدة.

وكان هذا القول كله من المضل، فإن الاصطلاح أجراهما بعد ذلك مجرى  
واحداً حتى صار أيضاً يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية، إذ كان لها ١٥  
أن تتكرر بالعرض كالبياض كنه والسواد كنه، أو كان لها أن تشتد وتضعف  
كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للركب من أشياء تختلف كالخبران "كل"  
إذ هو من نفس وبدن.

(١) والجميع - والجمع (٢-١) أن . يقولون . ساقطة من م (٣) لوصفه : لموصد |  
اختلاف . ساقطة من م ، ط ، م | والكل - والكل م (٧) كذلك . كل ط  
(٨) جمع واحد جمع واحد جمع واحد م (٩) جزء : جزء ط || وواحدة :  
واحدة م ووحدة م (١٠) وكان : وكان م (١١) ساقطة من ج ،  
ط ، م (١٢) كان : فكان م (١٣) ساقطة من د : وكان :  
ساقطة من م (١٤) كان : فكان م (١٥) ساقطة من د : وكان :  
ساقطة من م (١٦) كان : فكان م (١٧) ساقطة من ج ، م .

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يُعَدُّ وتارة لما يكون شيئاً من الشيء وله غيره معه وإن كان لا يُعَدُّ ، وربما خُصَّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لا في الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهيولى والصورة للركب ، وبالجملة ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

(١) يقال : سالطة من ب (٢) لا يعلو : لا يعلو || حص : خمس ط (٣) ما : وما د  
(٤) المبادئ : البادئ د هـ لا في الكم ص ، ط .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران







سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

## [ الفصل الأول ]

## ( ١ ) فصل

في الأمور العامة وكيفية وجودها

وبالحري أن تتكلم الآن في الكلى والجزئى، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :

فيقال كلى للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين ، مثل الإنسان . ويقال كلى للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى اليت المسبح ، لأنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال على كثيرين ، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك للكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .

١٠

ويقال كلى للمعنى الذى لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين ، وإنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، لأنها من حيث تمقل شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن مناه يوجدى كثير ، إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف به أن هذا ممنوع . ويكون ذلك ممنوعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره .

١٥

(٢) وكيفية : وكيف ، د ، م (٦) كثيرين : كثير ، ج ، د ، ط ، م (٧) كثيرين : كثير ، د (٨) المسبح : المسبح - فإنه : - كان - || أن (الأول) : ملاحظة من ب ، ج ، د ، م || من د هـ : ملاحظة من م || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثير ، ج ، ط ، م (١٠) كثيرين : للكثيرين ط (١١) فإنها : فإنها ج ، د ، م ، ط (١٢) يجوز أن : يجوز د || يأتيه : يأتيك ط (١٣) به : ملاحظة من ط || ممنوع : المنع د .

وقد يمكن أن يجمع هذا كله في أن هذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس  
تصوره عن أن يقال هل كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل في المنطق  
وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزئى المفرد فهو الذى نفس تصورهم يمنع أن يقال معناه حتى كثيرين  
كذات زيد هذا المشار إليه ، لأنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده . ٥

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ .  
فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود ، فإذا كان ذلك إنسانا  
أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية . فإن حد الفرسية ليس حد  
الكلية ، ولا الكلية داخلية في حد الفرسية ، فإن الفرسية لها حد لا يقتصر إلى حد الكلية  
لكن تعرض له الكلية . فإنه في نفسه ليس شئ من الأشياء البتة إلا الفرسية ، فإنه  
في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الأعيان ولا في النفس ولا في شئ من  
ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخلا في الفرسية ، بل من حيث هو فرسية  
فقط . بل الواحدة صفة تقترب إلى الفرسية ، فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة . ١٠

كذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلية عليها ، فالفرسية  
— بشرط أنها تطابق بعضها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بخواص  
وأعراض مشار إليها تكون خاصة . فالفرسية في نفسها فرسية فقط . ١٥

(١) يجمع : يجعل د (٢) وما أشبهه : وما أشبه به ، د ، ط (٤) كثيرين . كثير ب  
به ، د ، م (٥) زيد : — هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م  
(٨) آخر : ساطعة من ط (٩) لا يقتصر : لا يقتصر ط (٩) حد (الثالث) : ساطعة من ب ،  
به ، ص ، ط ، م (١٠) له : طاد (١١) موجود : — لا د || ولا في شئ : ولا شئ .  
ب ، به ، د ، ص || من : في د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : — ذلك د ، ص  
م || من حيث هو فرسية : هي من حيث هي فرسية به ، د ، هـ من حيث فرسية ص ، ط ، م  
(١٣) تقترب : تقترب ط || فتكون الفرسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك الفرسية . ولذلك  
الفرسية د (١٥) بعضها : بعضها به ، ص ، م .

فإن سئلنا عن الفرنسية لطرف النقيض ، مثلا : هل الفرنسية ألف أم ليس بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السلب لأي شيء كان . ليس على أن السلب بعد "من حيث" ، بل على أنه قبل "من حيث" . أي ليس يجب أن يقال : إن الفرنسية من حيث هي فرنسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هي فرنسية بألف ولا شيء من الأشياء .

- فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يخلو منهما شيء ، لم يلزم أن نجيب عنهما ألبتة . وبهذا يفرق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين في قوة التقيضين . وذلك لأن الموجب منهما الذي هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشيء موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحداً أو أبيض كانت هوية الإنسانية هي هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هي هوية الواحد أو الأبيض .

فإذا جعلنا الموضوع في المسألة هوية الإنسانية من حيث هي إنسانية كثي واحد ، ومثل عن طرف النقيض ، نقول : أو واحد هو أم أكثر ؟ لم يلزم أن يجاب

(١) سئلنا : ساند || بصر في : صرق ط | مثلا . ساقطة من د ، م || ألف . انعطاف || أم .  
أوب ، د ، ط (٢) بألف : ألفا ط ، ساقطة من ب ، د || يكن : ساقطة من د || لأي . أي ب ، د ، م  
(٣) من حيث بل : ساقطة من ط (٤) فرنسية (أورد) + هي م (٥) موجبتين .  
موجبتين ط (٦) وبهذا . . . . . التقيضين : ساقطة من م | بصر في : بفرق د ، ص ، ط || الموجبة والسالبة . الموجب والسالب ب ، د ، م ، ص (٨) لأن : أ ب ، د ، م ||  
أم ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الزنحط (١٠) كان كان .  
كان ص ، ط || ماهيته : ماهية د ، ط || كانت : كان ب ، د ، م ط (١١) الإنسانية (الأدلى)  
لإنسان ص ، ط ، م || هي : ساقطة من ط || "الوحدة . . . . . هوية" : ساقطة من ط  
|| كانت : كان ب ، د ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان ب ، د ، م (١٢ - ١١) هي هوية  
الواحد : هو هوية الواحد ب ، د ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هي هوية الإنسانية شيء غير كل واحد منهما، ولا يوجد في حد ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيراً بل إنما يكون كأن ذلك شيء يلحقه من خارج .

فإذا كان نظراً إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن تدوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه . ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل : إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذا تلك وهي واحدة بالعدد، لأن هذا كان سلباً معاكساً، وعينياً بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية هي إنسانية فقط ، سوكونها غير التي في عمرو شيء من خارج، فإنه إن لم يكن ذلك خارجاً عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هي إنسانية ألفاً مثلاً أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، وإنما أخذنا الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط .

(١) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص || الإنسانية : الإنسان من ، ط | شيء : + هي د || حد : ساقطة من د (٢) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هي م (٥) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || فقط .... إنسانية : ساقطة من د (٦) شيء : الشيء م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م | وظر : وظر ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ، الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م | تلك وهي : ساقطة من م || وهي : وهذه ص (١٢) هي : ساقطة من ج || إن : وإن ج (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أوليست : ولو من ب ، ج ، د ، ط || أخذنا : أحسب || الإنسانية . إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ - ١٥) فإنه إن .... ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

هل أنه إذا قيل : الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية يكون قد جعلها اعتباراً من حيث هي إنسانية، ساقطاً عنها أنها في زيد وأنها التي في زيد، وإلا فتكون قد أخذت الإنسانية على أنها في زيد، فلأنها قد جردناها وتكلمنا على أنها ثلثت إليها وهي إنسانية . ثم لا يحصلوا ما أن نرجع الكناية التي في أنها إلى الإنسانية التي في زيد، فيكون هذا محالاً من القول، فإنه لا يمتنع أن تكون إنسانية في زيد وهي باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذكر زيد لغوا إلا أن تنفى أن الإنسانية التي عرض لها من خارج أن كانت في زيد وقد أسقطنا عنها أنها في زيد، فهل هي هكذا ؟ وهذا أيضاً فيه اعتبار غير الإنسانية .

فإن سألنا سائل وقال : أستمحبيون وتقولون : إنها ليست كذا وكذا ، وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هي إنسانية . فنقول : إنا لانحجب بأنها من ، حيث هي إنسانية ، ليست كذا ، بل نحجب أنها ليست من حيث إنسانية كذا ، وقد علم للفرق بينهما في المنطوق .

وهنا شيء آخر وهو أن الموضوع في مثل هذه المسائل يكاد يرجع إلى الإهمال إذا لم تعلق بمصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تحصل تلك

(١) هل ... إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : ساقطة ط : هاخ || اعتباراً : اعتباراً به ، ص || زيد : حرر ط (٣) فكون : تكون م || أخذنا : أخذ م || أم قد : إذا به ، ص ، ط ، ساقطة من م || جردناها : جردنا م ، ط (٤) أنا : أنها م || ثلثت : لا ثلثت م ، ط || إنسانية : فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لا ثلثت إليها وهي إنسانية به ، ط فقط م (٥) لا نمتنع : لا يجمع م || لا نمتنع أن تكون لا يكون أن نمتنع م (٦) وهي : هي م || عط : ولا م || ويز : فإن به ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تنفى أن : يعني م || أن كانت : إن كان م (٨) أستم : ساقطة من ط || وتقولون : تقولون م ، ص ، م (٩) إنا : ساقطة من م (١٠) بأنها : أنها م ، ط || ليست : ليس م ، ص ، ط (١١) - (١٢) بل ... كذا : ساقطة من م (١٣) علم : علم م ، ط (١٤) تجعل : ترجع ط (١٥)

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها حيث لا يكون فوك : " من حيث هي إنسانية " جزءا من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال : إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهمة . فإن قيل : تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية ، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية .

ثم إن ساعد في ذلك فيكون الطرفان من المسألة متساويين هنا، ولم يحب أن يكون واحدا أو كثيرا هو أو غير، لا على معنى أنه لا بد له أن يكون هو أو غير. حينئذ نقول: لا بد لها من أن تصبح غيراً بالأعراض التي معها، إذ لا توجد إلا مع الأعراض. وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط، فإذا ليست إنسانية عمرو فهي غير إنسانية بالأعراض، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه، وتأثير في الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه.

وسود من رأس ونجم هذا ونخبره بعبارة أخرى كالذكري المأسف من قولنا ،  
فنعول : إن ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض ، وهذا  
هو الإنسان الطبيعي . وههنا شيء هو الحيوان أو الإنسان مظلورا إلى ذاته بما  
هو هو ، غير مأخوذ منه بالحاطة ، وغير مشروط فيه شرط أنه عام أو خاص

[illegible]

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أياً من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعه ، غير ملتفت إلى أمور أخرى تفارقه ، ليس إلا حيواناً أو إنساناً .

- وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان ، أو معقول فى النفس ، هو حيوان وشئ. وليس هو حيواناً منظوراً إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشئ. كان فيهما الحيوان كالجزة منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

- و يكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم مالم طبيعته كالحوانية والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بموارضه أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجزة على الكل. وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وإنسان فقط .

- لكنه يلزمه لا محالة أن يكون واحداً أو كثيراً، إذ لا يحتمل عنهما شئ موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط وإن كان موجوداً

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملحق : + فيه م (٦) رثنى : وليس : وليس م || وليس : ليس ج د د ص د ص د || حيوان : حيوان م د || معقول : معقول م ص د م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة م د (٩) له بذاته : ساقطة م د || مالم طبيعته : مالم طبيعته ج د د ص د ص د م || كالحوانية : كالحوانية م م م (١٠) والإنسانية : أو الإنسانية م || بهذا : بهذا ج د د ص د م || متقدم : متقدم م م (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو م (١٥) الشرط : + موجود ج .



في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا ما لأنه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحال ما موجود فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص حيوانا ما، فحيوان ما موجود، فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود، كاليأس فإنه وإن كان غير مفارق لقادة فهو يباينته موجود في المادة على أنه شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن في الوجود أصرا آخر .

ولفائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الأشخاص، لأن الموجود في الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما هو حيوان موجود، فهو إما أن يكون خاصا للشخص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص، لم يحل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص، وإذا كان خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو، بل حيوان ما، وإن كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجودا في الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا مخيفا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة في زماننا هذا لطائفة ممن تشحط في التفلسف فتقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط ، م (٢) بهذا : هذا ص ، ط || بهذا : هذا ص ، ط || ما : ساقطة من د (٦) يباينته : يباينه ط || موجود : موجودا د || أنه : أنه ص ، د ، د ، م (٧) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (١٢) خاص : خاص له ج ، د ، ص ، م || وإذا : وإذا ص ، ط (١٣) أو هو له : أو هو له ج ، ص ، ساقطة من م || بل : هو ص ، ط (١٤) شيء واحد : شيء واحد د | بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب || الكثرة : الكثير ط (١٥) قد : ساقطة من د ، ط || وقعت : وقع ب ، ج ، ط (١٦) زيدا : زيدا ب || هذا : ساقطة من ج ، د ، م لطائفة : لبعض ب ، د ، ص || قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيواناً ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موحدة فيه. وبيان غلط هذا الظن قد تقدم. والثاني، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى العنول، وليس كذلك، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام، بل كلاهما يستلزم عنه. لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط، ومعنى الحيوان في أنه حيوان غير معنى الخاص والعام، وليس أدخاين أيضاً في ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيوانيته، بل هو حيوان لاغيره من الأمور والأحوال، ولكنه يلزمه أن يكون خاصاً أو عاماً.

فقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً؛ إن غنى بقوله إنه لا يخلو عنهما ١٠ في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته، وإن غنى أنه لا يخلو عنهما في الوجود أي لا يخلو عن لزوم أحدهما هو صادق. فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصاً أو عاماً وأيهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخصوص ولا عام، بل يصير خاصاً أو عاماً بعدها بما يعرض لها من الأحوال.

وهنا شيء، يجب أن تفهمه وهو أنه حق أن يقال: إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وليس بحق أن يقال: الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

(٣) هـ : قد ب || والثاني : + في ب ، د || بأن : + الموحود من ح

(٥) العام : عام م (٩) أو عاماً : وعامات م (١٠) أو يكون عاماً : أو عاماد ||

إنه : إن به ، ص ، ط (١١) وإن : + بقوله د (١٣) ص : هو د || باعتبار ما .

باعتبارها ط (١٥) وهما : وهى ص ، ط .

أن لا يقال عنها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا  
 المعنى يجب أن يكون وقي قائم . أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط  
 شيء آخر ، وبين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر .  
 وو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط أن لا يكون شيء .  
 ٥ آخر وجود في الأعيان ، ان كان يجوز أن يكون لثقل الأفلاطونية وجود في الأعيان ،  
 بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا  
 لا بشرط شيء آخر فله وجود في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط  
 شيء آخر ، وإن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان مجرد الحيوانية  
 موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذي  
 ١٠ هو في نفسه حال من الشرائط اللاحقة موجود في الأعيان . وقد اكتشف من  
 خارج شرائط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة  
 حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته  
 ولكنها غير اللواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم  
 يكن هو الحيوان الذي ننظره وتكلم عليه ، لأننا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين  
 ١٥ إن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو . وأما الماين الذي ليس محمولا على هؤلاء  
 إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان  
 ما حوزا بموارضه هو شيء طبيعي ، ولما حوز بداته هو الطبيعة التي يقال إن

(١) أو حيوان : حيوان د م ٣ شيء . ساقطة من س ، ط (٦) وأن الحيوان :  
 والحيوان م (٧) وجود . موجود د || نفسه وقي : ساقطة من ب ، م || حقيقته .  
 نفسه د (٨) ألب شرط : + شيء آخر ط (٩ - ١٠) بل هو الذي هو : هو الذي  
 و ط ؛ بل هو الذي في م (١٠) موجود : موجود د (١٣) حيوان : + مجرد ج  
 (١٤) هو : هذا ج م ؛ هذا هو م || ننظره : نطلبه ج د ، م ، ط ، م  
 (١٦) بسبيله : في سببه ط (١٧) هو (الأول) : هي د .

- وجودها أقدم من الوجود الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذى ينحصر وجوده بأنه الوجود الإلهى لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى .
- وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية ، فكما أن للحيوان فى الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له فى العقل . فإن فى العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ، وفى العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق فى العقل بمحد واحد بينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلى ، وهو معنى واحد فى العقل لا يختلف نسبه إلى أى واحد أخذته من الحيوانات ، أى أى واحد منها أحضرت صورته فى الخيال بجمال ، ثم اتزع العقل مجرد معناه عن العوارض ١٠ حصل فى العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هى ما يحصل من تجريد الحيوانية عن أى خيال شخصى مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .

- وهذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية ، فهى بالقياس إلى النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية ، وهى واحدة من الصور التى فى العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ، ويكون لها معقول

(١) الوجود ، وجود ج ، ص ، ط (٣) بسابة : عناية ج || تعالى : صافطة من ب ، ج  
(٤) بسبب : ينسب إلى د ، ط (٤) واحد . واحدة د ، ص ، ط ، م (٥) و (الأول) : صافطة من ج ، ط || فإن فى العقل : فإن العقل يعقل د (٧) فتكون : فتكون م || الصورة : الصورة ط (٩) أى أى : أى دل م (١٠) منها . منها ص ، ط (١٠) أحضرت . حضرت د (١١) حصل : وحصل ج ، ط ، م (١٢) يوجد : يؤخذ ج ، ص || اخترعه : أنزعه م (١٤) كانت : كان ط || فهى : هود (١٦-١٧) يجوز . . . . . بالعدد : صافطة من ب (١٧) هى : صافطة من ط .

كلّى آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز النفس عن هذه الصورة التي هي كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقولة عليها وعلى غيرها .  
وسنعيد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمر العام من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شيء واحد ، فإنه بالعدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتثاله بين ، وسيزداد يوماً . بل الأمور العامة ، من جهة ما هي عامة بالفعل ، موجودة في العقل فقط .

(٢) الصورة : ما قلناه من ص ، ط ، م (٤) موجودة من : ما حوّل في هامش من  
|| وأما أ ، ب ، د ، هـ ، ط ، م (٦) وسرداد : ورداد (٧) موجودة :  
موجود ، ص .

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

في كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق  
بين الكل والجزء ، والكل والجزئي

- فقد تحققت إذن أن الكل من الموجودات ماهو، وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعاني التي سميها كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مجرد في الأعيان البتة ، فإنه ليس الكل بما هو كل موجودا مفردا بعبءه ، إنما ينشكك من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشيء من الأشياء ، حتى يكون في الأعيان مثلا شيء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمر وخاله .
- فقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلية ، وقد تلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا في النفس . وأما الكلية من خارج فعل اعتبار آخر مخرجها في الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج إلى مادة في أن يبقى ، ولا وأن يندى لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكرر ، بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالمدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست تتكرر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

(٣) كون ، حقوق م || وإتمام . وفي إتمام م (٥) فقد ، ولابد ، ط || إذن : وإذن د ، سابقة من د ، م || م : في د ، ط ، م (٦) كلية : كلياً ط ، م (٧) الكل : كل د (٨) أنه (الثانية) : سابقة من ط || لشيء : شيء د (٩) بعينه : بينا د ، د ، م ، ط || مجرد . موجود م (١٠) طبيعة : الطبيعة ب (١١) الفنون : الفصول د ، ط || السابقة : السابقة ب ، د ، م (١٢) إنما : + هو ط .

بالمواد المتجردة ، وأما بالأعراض فلا أن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة  
ولا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع ، وما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة  
فيكون عروصها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حتى مثل هذا إذا كان نوعا  
موجودا ، أن يكون واحدا بالعدد . وما كان منها محتاجا إلى المادة فإنما  
يوجد مع أن توجد المادة مهيأة يكون وجوده مستلحقا به أعراضا وأحوالا  
خارجة يشخص بها ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ،  
وقد عرفت هذا في خلال ما علمت . وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية  
فستبين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا في الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع .  
فهذه حال وجود الكليات .

وليس يمكن أن يكون معنى هو موجودا في كثيرين ، فإن الإنسانية التي في عمرو  
إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد ، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد  
لا محالة يعرض لها وهي في عمرو ، إلا ما كان من العوارض ماهيته مقولة بالقياس  
إلى زيد . وأما ما كان يستقر في ذات الإنسان لبس استقراره فيه محوجا إلى أن  
يصير مضافا مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم ، فإنه إذا علم لم يكن به مضافا إلا إلى  
المعلوم . ويلزم من هذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأصداد  
وخصوصا إن كان حال الجنس ضد الأنواع حال النوع ضد الأشخاص ، فتكون  
ذات واحدة هي موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من  
له جيلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتنفها أعراض عمرو وإياها بعينها اكتنفت

(٢) بحسب: تحت ص ٥٤ (٤) موجودا : ماضية من ج ٤٤ ص ٤٤ م ٤ + بوجود  
ج ٤٤ ص ٤٤ م ٤ (٥) ماضية من د (٦) ج ٤٤ ص ٤٤ م (١٠) معنى : + واحد ط  
(١٣) وأما : ماضية من ط (١٤) أبيض : ويسود د م (١٨) أن إنسانية : أن  
الإنسانية ج : الإنسانية د : واحدة : + واحد || اكتنفت : اكتنفت ج ٤٤ ص ٤٤ ط ||  
وإياها : إياها ط || اكتنفت : اكتنفت ج ٤٤ ص ٤٤ ط م .

أعراض زيد . وإن نظرت إلى الإنسانية بلا شرط آخر فلا تنظرن إلى هذه الإضافات ، فهي على ما علمناك .

- فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعة توحد في الأعيان وتكون بالعمل كلية ، أي هي وحدها مشتركة للجميع . وإما تعرض لكلية لطبيعة ما إذا وقعت في التصور الذهني ، وأما كيفية وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ما قدمه في كتاب النفس . فالمعقول في النفس من الإنسان هو الذي هو كلي ، وكلية لا لأجل أنه في النفس ، بل لأجل أنه مفيد إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عند حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة في نفس جزئية فهي أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . ومن حيث أن هذه الصورة صورة ما في نفس ما من صور النفس فهي جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التي يتنا فيها معنى فهي كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة في الكثرة لا يمكن إلا بالإضافة فقط ، وإذا كانت بالإضافة لدوات كثيرة لم تكن شركة ، فيجب أن تكون إضافات كثيرة لدات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

(٢) الإمادات هي : صائفة من ص || هي : هي م ؛ صائفة من ب ؛ بوجه د ، ط  
(٣) أن تكون : صائفة من م (٤) لطيفة : الضيقة د (٥) وأما : أما ص ، ط ، م  
(٦) من : عن د ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكموا : وحكموا ط || صله : صدد  
|| أن : صائفة من ب ، ح ، د ، م || هيئة : هيئة ج ، د (٩) اعتبارات : باعتبار م  
(١٠) اعتبارات : الاعتبار د || كلياً : كلية د (١١) نفس ما من صور : صائفة من د ، م ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || يتنا : يتنا ط || معنى :  
صلف ب ، د (١٣) بممتنع : يمنع ج ، ص ، م (١٤) إلا : لا ؛ لما لا ينقسم ط  
|| بالإضافة : بإضافة ص || وإذا : وإذا د .



من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا  
آخري جمع هذه الصورة ، وأخرى في تلك النفس أو نفس غيرها ، فإنها كلها من  
حيث هي في النفس متحد متحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكل الآخر يمايز هذه الصورة  
بحكم له خاص وهو نسبتته إلى أمور في النفس ، وهذه إنما كانت نسبتها إلى الجماعة  
إياها كلية هي إلى أمور من خارج على وجه أن أي تلك الخارجات سبقت إلى الدهن  
بفائز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها . وإذا سبق واحد فتأثرت النفس منه بهذه  
الصفة لم يكن لها خلاء تأثير جديد إلا بحكم هذا الحواز المعبر ، فإن هذا الأثر  
هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة . ولو كان بل  
أحد هذه المؤثرات أو المؤثر بها شيء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها  
لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة .

وأما الكلي الذي في النفس بالقياس إلى هذه الصور التي في النفس ، فهذا  
الاعتبار له بحسب القياس إلى أي صورة سبقت من هذه الصور التي في النفس  
إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلناه ، ولأن  
في قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت ،  
وأن تركيب إضافات في إضافات ، وتجعل للشيء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات  
إلى غير النهاية بالقوة . فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على  
بعض وقوف ، ويلزم أن تنهض إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل .

(٢) يجمع : بجميع جـ ، ط (٧) عنها : + فيه جـ ، د ، ص ، ط || وإذا : وإذا ط  
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر || تلك : ذلك ص || المروضة : المروضة جـ ، ص (١٢) التي :  
ساقطة من م (١٢ - ١٣) هذا الاعتبار : هذه الامتيازات د (١٣) الصور : الصورة د  
(١٥) وتعقل أن عقلت أن عقلت : ساقطة من د ، وأنها عقلت ص ، وتعقل أنها عقلت جـ ، ط  
(١٧) المترتب : المترتبة د ، ص ، المترتبة ط ، م .

- لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معه الأمور التي تلزمه لزوما قريبا ، وأن تخطر بها بالبال فضلا عما يمتن في البعد . فإن ههنا مناسبات في الجذور الصم وفي إضافات الأعداد كلها قريبة المال من النفس ، وليس يلزم أن تكون النفس في حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشتغلة على الدوام بذلك ، بل في قوتها القريبة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلمات التي لانهاية لها بالبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بالبال ، بل بوقوع مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضخيف . فإن هذا أشبه شيء بما نحن في ذكره . فاما أنه هل يجوز أن تقوم المعاني العامة للكثرة مجردة عن الكثرة وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد . فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية موجودة في الأعيان فلما نعى ، من حيث هي كلية بهذه ، البهية من الكلية ، بل نعى أن الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الأعيان . فهي من حيث هي طبيعة شيء ، ومن حيث هي محتملة لأن تعقل عنها مودة كلية شيء ، وأيضا من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ، ومن حيث هي صادق عليها أنها لو قارنت بعينها لاهذه المادة والأعراض ، بل تلك المادة والأعراض ، لكان ذلك الشخص الآخر شيء . وهذه الطبيعة موجودة في الأعيان بالاعتبار الأول ، وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثاني والثالث والرابع أيضا في الأعيان .

(١) معه : معاهيه ، به ، د ، ط ، م (٢) تلزمه : تلزمها به ، د ، ط ، م ، عا ، عا ط  
 أ : عا : ساطعة من ط (٣) المثال : المتناول به ، د ، م ، عا ، عا ط (٤) حال :  
 حالته به ، د ، م ، ط || أراد يكون : أو تكون به ، د ، ط (٥) الصلوات : الإضافات  
 (٨) فأما وأما ط (١٠) البهية : الصفة م (١٤) قارنت : + عليها م || هذه : بهذه م  
 (١٥) بالاعتبار : باعتبار د ، ط (١٦) وليست : وليس به || به : قبل به د || موجودة : +  
 وموجودة د || الاعتبار : وبالاعتبار م ، ط || الثالث : ساطعة من به ، د ، م ، ط ، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الأعيان ،  
وأما الكلية التي نحن في ذكرها فليست إلا في العس .

وإد قد عرفنا هذه الأشياء فقد، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلّي والجزئي، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا في الأشياء، وأما الكلّي من حيث هو كلّي فليس موجودا إلا في التصور. وأيضا الكل يُعدّ بأجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه، وأما الكلّي فإنه لا يعد بأجزائه، ولا أيضا الجزئيات داخلة في قوامه. وأيضا فإن طبيعة الكل لا تقوم بالأجزاء التي فيه، بل بتقوّه مناه، وأما طبيعة الكلّي فإنها تقوم بالأجزاء التي فيه. وكذلك فإن طبيعة الكل لا تصير جزءا من أجزائه البتة، وأما صيغة الكلّي فإنها جزء من طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع تنقوم من طبائع لكثيرين، غنى الجنس والفصل، وإما الأشخاص فتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التي تنكفئها مع المادة. وأيضا فإن كل لا يكون كلا لكل جزء وحده ولو اهرده، وكلّي يكون كليا محمولا على كل جزئي. وأيضا فإن أجزاء كل كل متشابهة، وليس أجزاء كل كلّي متشابهة. وأيضا الكل يحتاج، إلى أن تحضره أجزاؤه معا، والكلّي لا يحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا. وقد يمكنك أن تجد فروقا أيضا غير هذه فاعلم أن الكل غير الكلّي.

(١) لفضيلة : + الكلية من (٢) ليست مستم (٣) ورد لإذ ج ، د ، هـ  
(٦) أجزائه - بأحر ، د ، ص ، ط (٨) ضيقه بكل صيغته ط || الأيون - إيونيات ج  
|| التي + هي - || وكذلك : وأصاب ، د ، هـ ، و ، ط (٩) أئنة : صافقة من ط  
(١١) فتدوم : فتدوم (١٢) ولو : لو ، د ، هـ ، ص ، ط ، م (١٣) كليا : صافقة  
من م || عر : عر ، د ، هـ ، و ، ط || جرف : جرف ، د ، هـ ، ط ، م + شيء : (١٤ - ١٥) أجزائه معا  
والكل : أجزاء معا والكل د ، ط (١٥) والكل : معا : صافقة من د || معا وقد : وقد ط  
(١٦) الكل : الكل ج .

## [ الفصل الثالث ]

## ( ج ) فصل

## في الفصل بين الجنس والمادة

والذي يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فأما أن الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة ، وقد ذهب استعمالها في زماننا . فالجنس في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم ، وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع فقلنا : ليس كذا من جنس كذا أي من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حقه . والنوع أيضاً ليس يدل عندنا الآن في زماننا وعادتنا و الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ، وعلى صور الأشياء .

١٠

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذي يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحو من التصور ، إذا تغير عنه ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنساً ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة . ولنجعل ياننا في الجنس وفي مثال يكثر إشكاله على المتوسطين في النظر فنقول : إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن كان مادة الإنسان كان لا محالة جزء من وجوده واستعمال أن يحمل ذلك الجزء

١٥

(٥) كان يدل : كان ط || كثيرة : ساقطة من ص ، م (٦) الجنس : والجنس من

(٧) مكان النوع : ساقطة من م || ملك : قلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) قطعة :

بالفظة ب ، د (١٣) المشهورة : المشهورات ب ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || وفي : و د

(١٥) له (الأولى) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له . ويقال له ب ، وقد ب ، ص ، د .

على الكل . فليست كيف يكون العرق بين الجسم وقد اعتبر مادة ، وبينه وقد اعتبر حنفاً ، فهالك يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد بيانه . فإذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ماله هذا ، وبشرط أنه ليس داخل فيه معنى غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو نغمة أو غير ذلك ، كان معنى خارجا عن الجسمية ، محولاً في الجسمية ، مضافاً إليها . فالجسم مادة وإن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر أئمة ولا بوجوب أن تكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مفهوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أوقيا الأقطار . فبالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم ، وبالجملة أى مجتمعات تكون بعد أن تكون مجتمعات جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات -- إن كانت هناك مجتمعات -- داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن التى التى الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس .

فالجسم المعنى الأول إذا هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة اتى بعد الجسمية التى بمعنى المسادة فليس بمحمول ، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهرى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة، وصورة واحدة كانت أو أئمة، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

١١ ربه . وبين الجسم به (٢) هناك . هناك به ص ، ط || أحدا : أحد ص ، م (٣) و بشرط . وبشرط به ط ، ط ، ط ، ط ، ط ، ط (٥) محولا . ومحولاً الجسمية . الجسم ط (٦) و به : و يذاد : ون م (٧) لجوهرية : لجوهرية ح ، ط (٩) لخاصية : لخاصية ح ، ط ، ط ، ط ، ط ، ط || لجملة . فبالجملة ط (١٠) معنى : ماهية ط (١١) إن : و به (١٢) نريد : التى هى (١٧) هذا : محمول || و به محمول : محمول ط (١٧ - ١٨) على . . . محمول : سبعة م د .

هل المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر  
وإن اجتمع من معاني كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك  
الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

- وكذلك فإن الحيسوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته  
إلا جسمية وتغذية وحس ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان
- لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورة النفس الناطقة . وإن  
أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذي يكون به الجسم جسما ، وفي معاني ذلك  
الجسم على سبيل تجويز الحس لا غير ذلك من الصور ، ولو كان النطق أو فصل  
يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها أو وضعه ، بل مجوزا وجود أي ذلك  
كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورية
- ١٠ ولا ضرورة في أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجسم . وكذلك  
قائهم الحال في الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حس  
بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وكان كان جرما من الإنسان .  
وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه ،  
أي الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان
- ١٥ محمولا عليه .

فإن أي معنى أخذته مما يشكل الحال في جنسيته أو ماديته من هذه فوجدته  
قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا . وإن

(٢) من : عند (٣) جسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٥) أو موضوعا :  
وموضوعا م (٨) لا غير : وغيره ، م ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) لرفع :  
يرفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٢) له حس : الحس ط (١٤) ومنه  
ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض لفصوص وتعمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافاً من خارج ، لم يكن جنساً ، بل مادة . وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً . وإن كست في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنساً . وإذا باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة يكون نوعاً . وإن لا تتعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً . وهذا إنما يشكّل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فمسي أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل .

- ١٠ وأما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة ، فنقول :  
 إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التي تفرض مع جواز أن توصف متضمنة لكل معنى مقروناً بها وجوباً أن يتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها لم توجد لأشياء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان محوذاً في نفسها تضمنها إياه ، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته أخذتها ج د هـ ص م (٢) الجسمية : الجهة من (٦) وأما لا تتعرض . وأن لا يدرس د || لذلك : بذلك د (٧) مركبة : مركبة ب ج د هـ (٨) ص : في د هـ م || بسيطة : بسيط ب د هـ م (٩) شيء : ساقطة من د || سيز : يميز هـ ميمز || وشي : هو مادة : ساقطة من م (١٠) أخذت : أحاط (١١) لا يعني يحمل عليه : ساقطة من د هـ م (١٢) به : به د هـ م هـ مع هـ ص هـ ط (١٣) فإنها : فإن د هـ طاته ج هـ ص هـ ط (١٤) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب د هـ م

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذي هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة إنما وجوده واحتماه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهي أسباب لوجوده ، وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن كانت قبلته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سببا لوجود النوعية ، مثل الجسم الذي بمعنى المادة ، وإن كانت قبلته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

وفي العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع في شيء من الأشياء للجسمية التي لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولاً وينضم إليه شيء آخر حتى يحدث الحيوان النوعي في العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءاً منه في العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشيء الذي هو النوع طبيعة الجسمية في الوجود وفي العقل معاً إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متصفاً فيه وجزء منه من الجهة التي أواماً إليها . وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلي ، بل حكم كل كلي من حيث هو كلي .

(١) المادة : + فإنه ح ، د ، ص ، ط ، م (٣) هي : هود || أسباب : ذات ط (٤) التي : الذي ط (٥) وإن : إن ب | وإن : . . . . . بالذات صيغة من ح ، م || قبلته قبلية : قبله ب ، قبلته من ، قبلته ح ، ط (٦) المادة : + ولو كان بلها من ، ط ، + الجنسية م | وإن : . . . . . بالزمان : صيغة من د || فله : فنة من || الجسمية : الجسمية د ، ص (٩) يحصل : يحصل ح | هو أولاً : أولاً هـ وينضم : ينضم د (١٠) النوعي : النوع ح ، م (١٢) بل : ب ، ع ، د (١٣) حدث أخذت بـ (١٤) متصفاً : مضافاً ، متصفاً من | التي : التي ح ، د ، و ، وبيت ح (١٥) وحده : وحده ط | من حيث هو كلي : مافعة من د ، ص ، م | هو كلي : هو كل م .



فبين من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جلسا يكون كالمجهول بعد ، لا يدري أنه على أي صورة، وكـ صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا اللون وأخطرناه ببال النفس ، فإن النفس لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل ، بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة .  
وأما طبيعة الجنس فلأنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب أن يقنع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستعد لهذا الطلب أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أي مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أي مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف إليه معاني أخرى بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون في هذه المسألة ، ذلك الشيء ليس إلا لونا فقط . وقد ينحصر بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون في غنصات طبيعة النوعية . وكذلك في المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذي نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

(١) بين : يقين ج ، د (٢) يشتمل : يشتمل ط ، يشتمل د || تحصيل : تحصيل ط  
(٣) وكذلك : ولذلك م (٤) اللون : اللون م || فإن النفس : ساقطة من ب || لا بالفعل :  
ولا بالفعل ط (٥-٦) النوع : طبيعة : ساقطة من ب (٨) وما يجب :  
ويرجع د (٩) ويكون : فيكون ج ، أو يكون ط (١٠) نصف : بضاف من ||  
أخرى : أخرى د ، ص ، ط ، م (١١-١٢) فلا : الإشارة : ساقطة من م  
(١٣) ذلك : وذلك م (١٤) عرضت : ساقطة من د ، ص ، ط ، م روال : زواله ط  
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ، طبيعته م (١٦) ليس : لا د .

الذهن مشاراً إليه مقتصرًا على أنه جوهر يتضمن أى شئ، أتفق بعد أن تكون  
الجملة طويلة عريضة هيئة على جعله لم يمد الأشياء التي يتضمنها أو لا يتضمنها  
فيصير نوحاً .

- فإن قال قائل : فيمكننا أن نجعل مثل هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول :
- إن كلامنا في نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو  
الاجتماع في طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون  
المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا هنا في الدلالة على طبيعة  
الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجمع فيه على  
نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة .
- ١٠ وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات  
أحوال أخرى ، وإنما مرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو  
أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن يجمع فيه . فتكون الجملة طويلة  
عريضة هيئة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط بمهولة  
بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم في هذا الفصل .

(١) مقتصرًا : مقصراً ط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + ما به ،  
د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م (١٣) لا أشياء : الأضداد (١٤) هذا :  
ساقطة من ب .

## [ الفصل الرابع ]

## ( د ) فصل

في كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فلتكلم الآن في الأشياء التي يجوز اجتماعها في الجنس ، ويكون التوقف  
في إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا  
المطلب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أي الأشياء هي الأشياء التي يجب  
أن يحصرها الجنس في نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء حاملة إياه نوعاً .  
والثاني ، أنه أي الأشياء يكون واقفاً في حصره مما ليس كذلك .

وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعاً ،  
والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء  
أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة  
حيواناً مشاراً إليه .

فقول أولاً : ليس يلزمنا أن نتكافئ إثبات خاصية فصل كل جنس عند كل  
مع ولا أيضاً فصول أنواع جنس واحد ، وإن ذلك ليس في مقدورنا ،  
بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في ذلك ، وأنه كيف ينبغي أن يكون الأمر  
في نفسه . وأما إذا نظرنا في معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس  
أما هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، وربما جعلناه  
في كثير من الأشياء ، وربما علمناه في بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٢) على : في حـ (٥) طبيعته وماهيته : طبيعة ومهية جـ (٨) والثاني : الثاني جـ ، ط  
(٩) به في حـ || نحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس بـ (١٦) في معنى :  
المعنى جـ ، د ، هـ ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

- انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضافتها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستعجلة أن تتقلب وذلك المشار إليه باق الجواهر ، حتى يصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسما للتقسيم الذاتي ؛ بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما لیسا عارضين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون له ذلك المعنى أولاً . لأنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلا البته ، بل كان أمرا لازما للامر الذي هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه فلم يقسم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل الحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول الحقوق ، بل بعد أن يصير مكاتبا جسيماتيا . فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولا بل أمور كالمشت الفصول . لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعاني ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذي جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر .

وقد يجوز أن يكون بعض مالا يعرض أولا فصلا ، ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس ، بل فصلا بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه ما يلحق

(١) طبيعة : طبيعتهم (٢) مستعجلة : مستعجلة ، م (٣) متحرك : المتحرك به (٤) متحركا : متحرك به (٥) فيكون : فذلك به (٦) بسبب : بسبب ط (٧) قبلهما : له قبلها د (٨) وتتضمن : رأيت يتضمن د (٩) له ذلك : ماطة من د (١٠) مثل : مثل م ، ط ، م (١١) غير : راع بخ || حكمه : ماطة من م ، ب ، ج ، م (١٢) يقسم : قسم ج ، د ، ط ، م || الحركة : الجسم ط (١٣) الحركة : الحركة ج ، د ، م (١٤) جسيماتيا : جسيمات د ، م (١٥) ليست : ليست ط (١٦) ما تعرض : ما تعرض د ، ط ، م . (١٧) لما هو : لما هو د

ومه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا  
وعير ناطق ، بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا  
وحد الجنس فصلا فيجب أن تكون تلك الفصول التي يمدده فصولا تعرف  
تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه  
ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة  
أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر البتة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس  
أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء البتة من الأجناس المتوسطة ، فإذا  
عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض ينفصل بها لم يخل إما أن يكون الاستعداد  
للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل  
لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود ،  
والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض  
وأسود لأجل الجسم الطبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل  
ثم وضع بهذه العوارض ، وهو قبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنما  
صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأيضا قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون  
فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنما كانت تكون فصولا لو كانت  
عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقسامًا أوليا ، ولم تكن

(١) مستعدا - مستفاد ، ص (٢) وعير ، أو عير ص || يحتاج : يحتاج - (٣) الجنس :  
الجنس ص || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصص د ،  
ط || ذلك : تلك ج د م || الفصل : الفصول ج د ، ط ، م (٥-٤) تعرف : تعرف . . .  
وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم نطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفعل ط  
(٨) بها : فيها ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ، والأسود م (١٢) وأسود :  
أو أسود ط (١٥) قد : قد د || بالجنس : بالجسم م ، + تقسمه ج د ، ص ، ط  
(١٦) فصولا : فصولا ، ط .

- لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فاما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لا تمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة في المادة ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس اقتراق آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من الموارض اللازمة فيه أعني مثل الذكورة والأنوثة . فإن المتى الذي كان صالحا لصورة الحيوان وكان متينا لفصل خاص من الحيوان الكلى عرض له افعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بعينه افعال مبردة في المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفصال وحده لا يمنعه من حيث نفسه أن يقبل أى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أى من جهة كونه ذا نفس ديرا كما متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا في تنويعه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم تلتفت إلى ذلك البنية لقام نوعا بما ينوعه فلا ذلك يملح عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يعيد التنوع بالالتفات إليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولا أعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

- ١٥ وليس يكفي إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول : إن الذى عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه فاذيا أو غير فاذ إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التي وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٢) وماهيته . + في المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من من || القسمة : القسمة ط || ولا طرفا القسمة في المادة : ساقطة من م (٤) اقتراق : اقتران به ، و (٥) الموارض : الأعراض به || الذكورة : المذكور ط (٦) الحيوان : + أو لاط ، م || الفصل : بفصل به ، لفصول م (٧) وكان : أو كان ط (٨) مبرد : بارد من (١١) ذلك ، ذلك م ، توهمناه : توهمنا ط (١٢) من . م د ، م ، ط ، م || التنوع : النوع ط م (١٣) بالالتفات . الالتفات م (١٤) طيس : ساقطة من ط || أو غير فاذ : وغير فاذ ب ، م (١٧) الأنثى : الأخرى .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو مقتد من أنواع الجسم يدخل في جملة ما هو غير مقتد ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والأنثى جميعا ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضا في الإنسان وفي الفرس . على أن هذا المأني وهو ملازم ما به تقع القسمة للقسوم — وإن كان من شرائط الفصل فقد يكون في غير الفصل . فربما لزم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه ، وذلك إذا كان من لوازم الفصل .

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها في أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجلس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي إليها تتحرك في التكون . فقد علمت مصادمات الأمور الطبيعية ، ومعارضة بعضها لبعض ، والانعكالات التي تقع بينها ، فربما كانت الانعكالات المعترضة صارقة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة ، بل في أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت في أمور خارجة عنها جدا . فما يعرض للسادة من هذه الجهة وتبقى منه المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر في كيفية حال الآلات التي بها يكون التناسل ، والتناسل

(١) الجسم : + نوع جـ (٢) غير : ساقطة من جـ ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساقطة من د | قد : ولقد (٤) ملازم : ملازمة ص ، م | ما به : وإنه م | القسوم : القوم جـ ، م (٥) مقول : وقول م | وأنت : فأنت د ، م (٦) التكون : التكوين د ؛ التكون ط | قد : وقد جـ (٧) والانعكالات : وانعكالات د | بينها : بينهما جـ ، ص ، ط ؛ + في الطبيعي مامش ص (٨) صارقة : صادقة جـ ، ط (٩ — ١٠) وربما : المقصودة : ساقطة من م (١١) مناسبة ما : مناسبة جـ ، ط (١٢) والذكورة : والذكورية جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٣) والأنوثة : والأنوثة د ، والأنوثة ص ، ط ، م | كيفية : كيفيته م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئا محصلا بعينه . فيكون ذلك وأما لها من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوما ، وإن كانت مناسبة للغاية . فما كان من الأفعالات واللوازم بهذه الصفة فيعلم أنها ليست من الفصول للأجناس .

- قد عرفنا طبيعة الكلّي وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفاً من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه ستوردها بعد ، وعرفنا أي الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . ويبقى بحثان متصلان بما نحن بسبيله . أحدهما ، أي الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بموع إياه . والثاني ، أن هذا التأكيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيان ، شيء واحد متحصل بالفعل .

١٠

فأما البحث الأول فيقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولا فهي لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة . واللازمة إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أحاس — وإما لفصول أجناسه وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تحته ، وإما لمادة شيء منها . وأما ما كان منها من فوق فإن اللزومات للأجناس الفوقانية والفصول التي لها الفصل المقوم الذي للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — بجميع ذلك يكون لازما للجنس ولما تحته .

(١) عارض : خارجة جـ (٢) جملة : جملة جـ ط . (٣) طبع : يعلم جـ (٤) للأجناس م (٥) قد : وقد م (٦) ويبقى : وقد بقي جـ د ، ص ، ط ، م || بسببه : في سببه ب ، جـ ، د ، ص ، م (١٠) متحصل : متحصل جـ ؛ متحصل د (١١) فصولا : أصولا ط (١٢) واللازمة : واللازم جـ (١٣) لأجناس : الأجناس جـ || لفصول : المقول م (١٤) منها : منها ط .



وأما متى نرى الفصول التي تحت الجنس فلا يرم الجنس شيء منها ، إذ يلزم من ذلك أن يرمه انقيصان ، بل قد يحور أن يقع فيه كلاما .

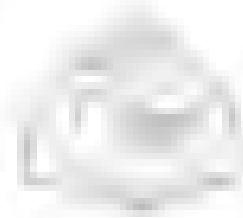
وأما البحث الثاني فلمصرص مشارا إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم ، فلسنا نعني بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة ، بل نعني شيئا لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواه كان هذا الحمل عليه أويا أو غير أولى . فتكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته . فإذا قيل له جسم ، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه .

ولكن لقائل أن يقول : قد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص ، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس . فنقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو : أن طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث نعم إلى تلك الأعراض بالفعل ، لا أن طبيعة الجنس لا يقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محولا على الشخص ، بل كان يكون جزءا من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضا هذه الطبيعة التي قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،

(١) التي : التي ج || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من من || أن يلزم : يرمه من || انقيصان : انقيصان هـ (٣) وأما بحث الثاني : ساقطة من م || الأجسام : الأجسام م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٥) هذا : ذلك د (٦) معينة : + هـ جـ دـ مـ (٨) مادته . مادته م (٩) أجمع الحكماء على : صح دـ مـ (١٠) قولهم : قولنا د || عضول : الجنس : ساقطة من م (١١) من الشخص : منه د .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهرية يتقوم بكذا وكذا مما يجب له في أنه جسم .

- فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلا في أن يكون جسما على ما قيل ، إلا أن يكون محصيا . وليس في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معانها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بشيء . وكذلك حاله مع المصول . ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محولا .



(١) أنها ذات ب ، ج ، ص ، م || جوهرية : جوهرية ط || يتقوم : + تكونا ج  
(٢) أن أن : حتى ط (٤) وليس : ليس ط (٦) عليه قد يحمل : ساقط من د ||  
فقد : وقد ج (٧) بالفعل : الفعل م .

## [ الفصل الخامس ]

## ( هـ ) فصل

## في النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة في لوجود وو "مفل جميعا ، وذلك لأن  
 الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحصله يكون العقل إما ينسب له بعد ذلك  
 أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا في تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد  
 أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من  
 الخواص والأعراض تتعين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص  
 والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى في الذات ألبتة ، وهي  
 ما تعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها  
 محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالعرض كالصور لطبيعة  
 مثل صورة النار ، وإما أن تكون أحوالا رائدة على المضافات ، لكن بعضها  
 بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه  
 الذي هو مغاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مغايرته اللازمة ،

(هـ) ماهيته : ماهية جـ ، ص ، ط || تحمله : محله جـ ، د ، ص ، ط || له :  
 ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من جـ || له : ط ، جـ ، ص ، م (٨) المشار :  
 مشارب ، د ، ص ، ط ، م | وتكون : يكون جـ ، ص ، م (١٠) والأعراض :  
 وبالأعراض جـ ، د ، م || يكون : لكونها د (١١) عن موصوفاتها : أي في موصوفاتها جـ ، د ،  
 ص ، ط ، م || بغير نوع : بالموضوع جـ (١٢) أن تكون : + أيضا جـ ، ط  
 || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون جـ || مغايرته :

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته وعالفته لأخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكن ربما أشكل علينا ذلك فلم يتحصل ، وليس كلامنا فيما تعلمه نحن ، بل فيما الأمر في نفسه عليه .

(٤) لكنا : لكنها ج ؛ لكن ط ؛ ولكنا م || ذلك : ما فقه من ط || نحن : +  
في ذلك ١

## [ الفصل السادس ]

## ( و ) فصل

## في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن تتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس . فإن ذلك صير محمول على شيء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل الحس للحس على ما علمت في موضع آخر ، أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء منها أنه نطق أو حس ، لكن يشق له من أسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى ، وليست من الجهة التي هي أقسام المقول على كائنين بالتواطؤ . فالأولى أن تكون هذه مبادئ الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير أشخاص النوع التي يقال إنها مصولا . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ . والحس يحمل على الحس والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال هو شيء من الجنس ، وليس الحس ولا النطق حيوانا ألينة . وأما الفصل الذي هو الناطق والحساس فالجنس بالقوة هو ، وإذا صار هو بانتمل صار نوعا . وأما كيف ذلك فقد

(٣) تعريف : ساطعة من م (٤) يجب : يجب ب ، ج ، د ، ط ، م (٥) والحس : والحس ب ، ج ، د ، ط ، م (٦) على : وعلى د ، م || موضع آخر : مواضع أخرى (٨) شيء : شيء ب ، شيء ج ، شيء د ، شيء هـ ، ولكن ب ، د ، هـ ، م (٩) أسمائها : أسمائها د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأولى : الأولى ب (١٠-١١) فالأولى : بالتواطؤ : ساطعة من م (١٢) يحمل : + وإنما من (١٥) الناطق : كالنطق ب ، د ، هـ ، م .

تكلما فيه وبيننا أنه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفرق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو الجنس إذا صار موصوفاً بالفعل ، وأن ذلك التمييز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز في الوجود في المركبات صار الجنس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع .

- ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضا من المعاني ، فاما أن يكون أعم المحمولات ، واما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجري مجراه ليس مقولة ولا في حكم مقولة ، فيبقى أن يكون واقعا تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو فصل عما يشترك فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

- والذي يجب أن يعلم حتى يفحل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما لمماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أمرا لازما له غير مقوم لمماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل ، هو معنى بذاته ومماهية

(٢) تفرق: تفرق د (٣) بالفعل : بالفعل - ، ص ، ط || هو : له ط (٤) وإذا : وإذا به ، د || احتيل : أحسن م || المركبات : رى المركبات د (٥ - ١٠) ومحال . . . المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) بين : بين ص || تحت : تحته ط (١٢) منفصل : ساقطة من م || به : ساقطة من ب (١٥) مقوما لمماهية : مقوم للماهية م || لماهية : لماهية ط || لماهية : لماهية ط (١٦) وأنه : وأنه د ، ص (١٧) يتاير : يتاير به .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لمماهيته فيكون كالجوهر والعقل والذهن لمماهيته ، فلا يشاركه عند العقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركة في شيء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه في شيء لا يشاركه فيه ، ويكون ذلك حتماً آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته ، فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل في ماهيته ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشاركه في إجراء حد الماهية أصلاً وكانت الماهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتركا في الوجود ، فالوجود — كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته . ولو شاركه العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج إلى أن يتفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة البتة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشيء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

ونقول أيضاً إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثله الحيوان يحمل على

(٢) 'شاركه' : يشاركه د ، ط (٣) 'إذا ج' : || يجب : يجب د ، ط || بخلافه : يخالف د (٤) 'ما يدخل' : ما يدخل ط (٥) 'وكانت' : كانت ب ، د ، ص (١٢) 'إلى شيء' : لا شيء ط (١٣) 'إلى' : ساقطة من ب ، د ، ص م || 'غير' : ساقطة من د ، ط ، عن م || 'ماهية' : ماهية اللون ط (١٢ — ١٤) 'لكن' : . . . اللون : ساقطة من م (١٤) 'بشيء' : شيء ج .

- الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . وإنما يعنى بالناطق شيء له معنى وشيء له نفس باطنية من غير أن يتخصص نفس قولنا الناطق بيا ما لذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشيء إلا جوهرًا وإلا جسمًا وإلا حساسًا ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلية و مفهوم الناطق •  
أى الشيء ذى النطق .

- فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه فى الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى فى ماهية النوع وليست هى ماهية الفصل . وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن انفصل إن شاركها فى الماهية وحب أن يتفصل عنها ١٠ بفصل ، وإن لم يشاركها فى الماهية لم يجب أن يتفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئًا فى ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوده تحته هو وقوده تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلًا فى ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقود المبنى تحت اللازم له دون الداخل ١٥ فى ماهيته ، مثل الناطق مثلا ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعنى الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذى أرمأنا إليه ، ويقع أيضا تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخله فى ماهيته — بل على أنها لازمة له .

(١-٢) لا على ... ماهية : ساقطة من م (٢) إنما : فإنه ... فإنه إنما د ،  
س ، ط (٩) منه : منه من || لطيفة : بطيئة من م || ماهية : ماهية ج ، ط  
(١٠-١١) وجب ... الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم ... حصل : ساقطة من م  
|| عنها : منه ب ، عاش من : منها (١٩) أوداخله : أوداخل ج .



فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج في انفصاله عن الأشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لاشياء تحت ما هو أهم منه وقوع النوع تحت الجنس ، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذي لا يدخل في الماهية .

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله في فصول الأشياء المركبة . وإن عنت بالنطق كونه ذا نفس باطنة كان من المعاني المولفة من نسبة وجوهر ، على ما علمت من حكمه في مواضع أخرى . وإن عنت نفس النفس الناطقة كانت جوهرًا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

ولنرجع الآن إلى المقدمات التي في الشك ، فنقول : أما المقدمة القائلة إن الفصل لأنه معنى من المعاني فإما أن يكون أهم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أهم المحمولات ، فسلمة . وأما الأخرى وهي القائلة إن كل ما هو أهم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أهم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التي هي أهم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أهم منه فهو منفصل عما يشترك فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخل في الماهية ، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل مجرد الماهية .

(١) وليس يحتاج : وليس يحتاجا به (٢) اللوازم : اللازم ط (٣) الذي : ساطعة من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٤) الناطقة : ساطعة من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٥) كثيرا : ساطعة من ب ، د ، م (٦) ولزج : طرّج د || المقدمات : المقدمات د || الشك : الشك ط (٧) تقوم : تقوم به ، تقوم من ، ط || ماهية : ماهية به ، م ، ط || ما : + هو به (٨) من : ساطعة من ب (٩) المعنى : معنى به

- فحين بعد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل. ويجب أن يعلم أن الذي يقال من أن فصول الجواهر جوهر، وفصول الكيف كيف، معنى ذلك، أن فصول الجواهر يلزم أن تكون جوهرًا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفًا، لا أن فصول الجواهر يوجد في مفهوم ماهياتها حد الجوهر على أنها جواهر في أنفسها، وفصول الكيف يوجد في ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية. إلا أن معنى بفصول الجواهر مثلاً لا الفصل المقول على الجواهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق، أعني لا الناطق بل النطق، فيكون حينئذ ما علمت ويكون فصلاً بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيقي الذي يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذي بالتواطؤ موجوداً، أن يكون أيضاً الفصل الذي بالاشتقاق موجوداً، إنما يكون هكذا لأي كل ما هو نوع، بل فيما هو نوع جوهرى دون الأنواع العرضية، وليس أضافى كل نوع جوهرى، بل فيما كان مركباً ولم يكن جوهرًا بسيطاً.

- فالفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقاً، ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذي بصفة كذا جوهرًا أو كيفًا. مثاله، أن الناطق هو شيء له نطق. فليس في كونه شيئاً له نطق هو أنه جوهر أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرًا أو جسمًا.

(١) حين : وبين جـ (٢) الكيف : لميف ص (٤) لا أن : ساقطة من م ||  
 أنها جواهر : أنه جوهر م (٥) أنفسها : نفسها جـ ، ص ، م ، ص ، د ، ط  
 (٦) فصول : + الكيفية م (٧ - ٨) أعني : بالاشتقاق : ساقطة من م  
 (٨) الحقيقي : ساقطة من ط (٩) أبداً : ساقطة من جـ ، د ، م (١٠) بل :  
 ساقطة من ط (١٢) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل جـ ، م  
 (١٥) مثاله : أمثاله ط || طلق : النطق ص || كونه : كونها د .

## الفصل السابع

### ( ز ) فصل

في تعريف مناسبة الحد والمحدود

ولفائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من  
 جنس وفصل، وكل واحد منهما مفروق للآخر، ومجموعهما هو جزء الحد، وليس  
 الحد إلا ماهية المحدود، فتكون نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل  
 إلى طبيعة النوع كنسبتها إلى الحد إلى المحدود. وكان الجنس والفصل جزءا للحد،  
 وكذلك معبرهما جزءا للمحدود. وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على  
 طبيعة النوع لأنه جزء منه. فقول: إنا إذا حددنا قسما: الإنسان — مثلا — حيوان  
 ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق، بل مرادنا  
 بذلك أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق، بل الذي هو بعينه الناطق. كان  
 الحيوان في نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلنا قبل. فإذا كان ذلك  
 الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له: إنه ذو نفس ذراكة مجلدا الذي  
 هو غير محصل، أي أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة  
 ناطقة، فيكون هذا تحصيلًا لكونه ذا نفس ذراكة. فليس يكون الجسم ذو  
 النفس الذراكة شيئا، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا عنه، بل

(٤) ولفائل: لفائل ب، ج، ص، م (٥) وفصل: ومن فصل ب (٦) كنسبتا  
 وستا ط (٧) جزء الحد: بين الحد م || معيها: معهما ب، ص، م || جزء  
 المحدود: بين المحدود ط، م (١٠—١١) والناطق... الناطق: ناطق ب، م  
 (١٢) قلنا... للقاء ب || وإذا وإذا د (١٤) أي أنه، أنه أي د، أنه أي ط، أي م  
 (١٦) ناطقة: ناطق ب.

يكون هذا الذي هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكية، ثم كون نفسه دراكية أمر مبهم، ولا يكون الفعل في الوجود مبهماً أبته كما علمت، بل يكون فيه محصلاً، وإنما يكون هذا الإيهام في الذهن، إذ يكون مشكلاً عليه حقيقة النفس الدراكية حتى يفصل، فيقال دراكية بالجسم والتخيل والنطق.

- وإذا أخذ الجسم في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل، بل هو دليل على الفصل. فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراكية متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس، ولا هويته أن يتخيل، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة، بل هو مبدأ لجميع ذلك، وهذه كلها قواء، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر، لكنه ليس له في نفسه اسم، وهذه توابعه، فنضطر إلى أن نختار له اسماً بالنسبة إليها. ولهذا جمع الجسم والتحرك معاً في حده،<sup>١٠</sup> ويجعل الجسم كأنه معنى يجمع الجسم للظاهر والباطن، أو يقتصر على الجسم فيكون دالاً على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام.

- وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه، فليس الجسم بالحقيقة فصل الحيوان، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه. وإنما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا كله له، وكذلك الناطق للإنسان. لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا - إما هذا وإما ذاك - إلى الانحراف عن حقيقة الفصل إلى لازمه.
- فربما اشتققا اسمه من لازمه، فعيننا بالحساس الذي له المبدأ الذي يلعبت منه

(٣) وإنما : وإنما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : مانعة من م  
(٩) لكنه : + شيء ط (١١) يجمع : يجمع ط || الظاهر : + والجسم ط  
|| والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر ص (١٤) أحد : واحد د  
|| واحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + في الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب  
|| مع : مع ب ، د ، ص .

الحس وغيره ، وربما كان الفصل نفسه مجهولاً عندنا ، ولم نشمر إلا بـلـازمه .  
وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نفعل نحن ونصنع نحن ونصرف فيها  
نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها . ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا  
الحاسة كان كونه جسماً داحس ليس جنساً بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية  
بشروط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذي قلنا . فاتحاد الفصل بالجلس ليس  
إلا على أنه شيء كان ينضم من الجلس بالقوة لا يلزم الجلس بالقوة ، واتحاد المادة  
بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر في المركب فإنما هو اتحاد شيء شيء خارج عنه  
لازم أو عارض .

- فكون الأشياء التي يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد  
المادة والصورة فتكون المادة شيئاً لا وجود له بانفراد ذاته بوجه ، وإنما  
يصح «الفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما  
الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثاني ، اتحاد أشياء يكون  
كل واحد منها في نفسه مستغنياً عن الآخر في القوام ، إلا أنها تعد فيحصل  
منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالاستعالة والامتزاج . ومنها ، اتحاد  
أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم  
الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل  
اتحاد الجسم والياض . وهذه الأقسام كلها لا تكون المنحدات منها بعضها

(١) الفصل : + في د ، ط ، م (٢) إلا : ساقطة من د (٣) الحاسة : الحاسة  
د ، م ، الحاسر ط | الجسمية والحسية : الحسية ط (٤) فاتحاد : واتحاد ص ، ط  
(٥) ينضم : يضم ب ، م ، يضم ص ، ط || لا يلزم : لا يلتزم ب ، ص ، ط ، م  
(٦) أو الجزء بالجزء : والجزء بجزء ب ، والجزء د ، والجزء بجزء م (٧) يكون : ساقطة  
من ص ، ط ، م (٨) لا وجود : لا يوجد ط (٩) أشياء شتى م (١٠) منها : منها  
ب ، د ، د ، ط ، م (١١) واحد : آخر ط .

- بعضاً ، ولا جعلتها أجزاءها ، ولا يحمل أئنة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ .  
ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما بأن يكون ذلك الشيء ، لا أن  
ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء  
كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ، فيضم إليه معنى آخر تبين وجوده  
بأن يكون ذلك المعنى متضمناً فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التحيين والإيهام  
لا في الوجود . مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق ،  
لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والعمق ، بل على أن يكون  
نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المفسد هو شيء  
يحمل مثلاً المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل  
هذا لا يكون جلياً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون  
هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أي شيء كان ، بعد أن يكون وجوده  
لذاته هو الوجود ، أي يكون محمولاً عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان في بُعد  
أو بقتين أو ثلاثة .

- فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من  
حيث يعقل وحوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليه الزيادة لم يضيف  
الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك  
قابلاً للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجاً عن ذلك ، بل  
يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للمساواة أنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه .

(٢) ومنها : ومعه جـ ، ط (٤) منها : منها جـ ، ط || فيضم - فيضم ص ، ط ||  
تعيين : وتعيين جـ (٥) متضمناً : متضمناً جـ ، د ، ص ، ط || التبيين : التبيين جـ (٦) الخط :  
والخط جـ ، ط (٨) هو : هي ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروط جـ  
(١١) شيء : معنى ط (١٢) هو : هذا جـ ، ص ، م (١٣) أو : + في ط (١٨) ذلك :  
ساقطة من م || المساواة : المساواة ط .

فيكون الذابل للساواة في بُعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للساواة، حتى  
يجوز لك أن تقول : إن هذا الذابل للساواة هو هذا الذي هو ذو بُعد واحد  
والمعكس ، ولا يكون هذا في الأشياء التي مضت. وهنا وإن كانت كثرة ما  
لا شك فيها فهي كثرة ليست من الجهة التي تكون من الأجزاء بل كثرة تكون  
من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل في نفسه يجوز أن  
يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك غيرية ، لكن إذا صار  
محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذلك للعقل وحده .  
وإن التحصيل ليس يعبره بل يحققه .

هكذا يجب أن يعقل التوحيد الذي من الجنس والفصل . وإنه وإن كان  
مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طائعاتها وتفتت فصولها من صورها  
وأقسامها من المواد التي لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها  
موادها وصورها من حيث هي مواد وصور ، وبعضها ليس فيها تركيب  
في طائعاتها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا ، فإنما يكون  
أحد الشيتين منهما في كل نوع غير الآخر، لأنه قد أخذ مرة لا بحاله من التحصيل ،  
بل على أنه بالقوة محصل ، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس  
بحسب الوجود ، بل بحسب الدهن . ففته ليس له في الوجود حصول طبيعة جنسية  
هي بعد بالقوة محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب في الطائعات أو لم يكن .

(٢) لك : ذلك ، د ، ط | هذا : + الشيء ، ج ، ص (٤) تكون من : ومن ط  
(٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || في : وفي (٩) من : صانعة من ج ، ص ؛  
+ بين ج ، ص ، ط || وإنه : وإنه ج ، د (١٠) طائعاتها : طائعاتها (١١) لا أجناسها :  
لا أجناسها (١٣) طائعاتها : طائعاتها ج || في : في م ، تركيب : صانعة من د  
|| وإنه : وإنه ص ، ط (١٤) مرة : صانعة من م (١٥) أنه : + هو ص |  
له : صانعة من د (١٦) الوجود : الموجود ط (١٧) هي : صانعة من م || تركيب :  
لتركيب من ؛ تركيب ج ، ط (١٧) الطائعات : الطائعات ج ، م .

- والجنس والفصل في الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء لقصد من حيث هو حد، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال لحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو جنس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصول طنائع تبعت طبيعة كل ما عانت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يهد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا
٥. إنك إذا قلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى ثانٍ واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو صيه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الدهن، لكك إذا نظرت إلى الحد فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى وقسمه غير الآخر، وجدت هالكثرة في الدهن فإن عييت بالحد المعنى القائم في النفس
١٠. بالاعتبار الأول، وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد صيه هو المحدود المعقول. فإن عييت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل، لم يكن الحد يعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئاً مؤدياً إليه كاسباله. ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو
١٥. المحدود لا يحمل انطاق والحيوان جزئين من الحد، بل يحويان عليه بأنه هو لا أنهما شيئان من حقيقة متغايران ومتغايران للجنم. لكن نمنى به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانته مستكملة منحصلة بالنطق. والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

(١) والجنس: فالجنس د (٢) جنس: + فقط د، ص || الحد: في حد ط  
(٤) تمت: تمت د، ص، م، لمت ط، طبيعة: طبع د، ص (٥) مثلا: مثل ط  
(٨) فوجدته: ووجدته ج (١٢) المحدود: المحدود ط (١٤) كان: + الثاني ط ||  
١٠. الاعتبار: + الثاني ط (١٦) متغايران: أرمغايران ص، ط || للجنم: المجتمع ص، ص  
(١٧) حيوانته: حيوانته ط، ساقطة ص د (١٨) مع: + من به، ط || أن يكون: كرون م.



والفصل محولين على الحد ، بل حريز منه . فذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس  
 بحد ولا افصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى  
 حيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف ولا يفهم من معنى مجموع  
 حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع  
 حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين غيرهما ، بل ثالث .  
 لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون  
 هو الجزء .

(١) ليس : فليس من (٢) الحيوان : حيوان م || مع اناطق : مع النطق د  
 (٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف به ، ط || مؤلف : غير : ساقطة من ب  
 || لناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف به (٤) ما يفهم : ما يفهم به (٥) شيئين : أمرين  
 ص ، ط ٤ + ح ٥ ، ص ، ط || غيرهما : غير ط ٤ د .

## [ الفصل الثامن ]

## ( ح ) فصل

## في الحد

والذي ينبغي لنا أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تتحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية لنفسه وبين الصورة . فنقول : كما أن الموجود والواحد من الأشياء العامة للقولات ولكن على سبيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية وحد ، فليس ذلك في الأشياء كلها على مرتبة واحدة .

- فأما الجوهر فإنه مما يناوله حده تناولاً أولاً وبالْحَقِيقَةِ ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال قد عرفت أيضاً ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضاً من وجه لا تتحدد إلا بالجوهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن في حدودها زيادة على ذاتها ، لأن ذواتها وإن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لما يوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تتحدد بالجوهر لا بحالة . وأما المركبات فإنها تعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(٣) الحد : + وأجزائه جـ ، ص (٤) لما : ساقطة من د || نسبة : يسبـ د (٥) فكذلك : وكذلك جـ (٨) أما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددنا م (١١) قد : قد جـ ، ص ، ط ، م (١٢) بالجوهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذاتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إنجاب || وأما : فأما د (١٦) تعرض فيها : ساقطة من ط .

في الحد ، وإذ فيها عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دحوله في حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى اتينية وكثرة . ويتبين إذاً جمل حد ذلك لعرض ورد إلى مصمصاته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين ، وهو في ذات المركب مرة واحدة ، فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه . والحدود الحقيقية لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأنف فوجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأنف فتكون أخذت فيه حد الأنف ، لكن الأنف هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقاً وحده ، فإنه لو كان العميق وحده هو الأنف لكنت الساق المعصمة أيضاً طساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف في حد الأنف . فإذا حددت الأنف الأنف فتكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما أن لا تكون أمثال هذه حدوداً وإنما تكون الحدود للباسائط فقط ، أو تكون هذه حدوداً على جهة أخرى . وليس ينبغي أن يقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ، فجعل أمثال هذه لداك حدوداً حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على الماهية ، وقد عرّفه . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بإزائه اسمٌ حداً لكان جميع كتب الجاحظ حدوداً .

فإذا كان الأمر على هذا ، متين أن هذه المركبات حدودها حدود على جهة أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شيء قابل لماهية ،

(١) الحد : المحدود (٢) تكون : تكون به ، د || مؤلف : مؤلفات (٣) وبين : يتبين  
(٤) فتكون : ويكون ب ، د ؛ فتكون قد مر ، ط (٥) لكن الأنف : ساقطة من د  
(٦) المعصمة : المعصمة م (٧) طساء : طساة ط (٨) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون :  
تكون ط (٩) الباسط : الباسط ط (١٠) لذلك به ، د ؛ ص ، ط (١١) شيء : شيء هـ  
|| سمية : حقيقة ط (١٢) هذه : هذا ؛ ساقطة من به (١٣) شيء : شيء هـ

- ولو كان هناك شيء قابلاً لمساھيته، لم يكن ذلك الشيء ماساً ماسية المقبول الذي حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذي يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ماس، فإن أحد المركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضاً يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماسية في المركبات والصورة والصورة دائماً جزء من الماسية في المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضاً ذاته لأنه لا تركيب فيه، وأما المركبات فلا صورته ذاتها ولا ماسيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماسية فهي ماسها هي ماس، وإنما هي ماسي يكون الصورة مقارنة للمادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضاً، بل هو مجموع الصورة والمادة، فإن هذا هو ماس المركب، والماسية هذا التركيب. فالصورة أحد ما يضاف إليه التركيب، والماسية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواسطة.

- فما جنس بما هو جنس ماسية. وللنوع بما هو نوع ماسية، وللعقد الجزئي أيضاً بما هو مفرد جزئي ماسية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكان الماسية إذا قبلت على التي في الجنس والنوع وعلى التي للفرد الشخصي كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماسية مفارقة لما هو بها ماس، وإلا لم تكن ماسية. لكنه لا حد للفرد بوجه من الوجوه، وإن كان المركب حد ما. وذلك

(١) المقبول : صافقة من م (٢) له : + أضاف : ص ، ط ، م (٣) أيضاً : +  
 قد به : د ، ص ، ط ، م || وبهذا : وهذا ط (٧) لأنه : لأن به ، ط (٨) أنها  
 أنه د || ما بها : ما به به : د ، ص ، ط ، م (١١) ما يضاف : ما يتضاف د (١٢) إليه : +  
 هذا به : د ، ص ، ط ، م (١٥) مكان : مكانت به : وكان ط (١٦) قبلت على :  
 + نخرجه : النفس د || الشخص : الشخص = (١٧) وليست : ليس ط || لها : بماد  
 || بها : ٩ به (١٨) بوجه : إل نوجه د (١٧ - ١٨) وإلا : .. ط ما : صافقة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعنة لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالنعت .

وإذا كان كل اسم يحصر في حد المفرد يدل على نعت ، والنعت يحتمل الوقوع على عدة ، والناليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آمناً كلياً وأضيف إليه ب - وهو معنى كلي - جاز أن يكون فيه تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كلي بكلي يبقى بعده الشيء الذي هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة . ومثال ذلك : "هذا سقراط" ، إن حددته فقلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظلماً ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضاً ، وكان فلان شخصاً تعرفه كتعريفه ، فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد فقيل : هو الذي قتل في مدينته كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضاً مع تشخصه بالحيلة كلي يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يسند إلى شخص . فإن كان المسند إليه شخصاً من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالملاحظة ولم يحد العقل عليه وقفاً إلا بالخص ، فإن كان المسند إليه من الأشخاص - التي

(١) ناعنة : ناعية من ، ط (٢) تسمية : تسمية به ، ط || وإشارة : أو إشارة به || وليس : ظهري د ، ص ، ط (٣) باعنت : ساطع من د (٤) إذا : ساطعة من به || كان : ساطعة من به (٥) الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف : ساطعة من به || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (٦) كان به : به د ، به (٧) شخصاً : مشخص || فإن عرف : وإن عرفت د ، وإن عرفت م (٨) واللقب : ساطعة من ب || وبطل : بطل به د (٩) تشخصه : تشخيصه م (١٠) بالحيلة : بالحيلة د ، بالحيلة م || يسند : يسند به د ، ص ، ط || المسند : المسند به د ، ط (١١) المسند : المسند به د ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — ولا شخص نظيراً له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . فإذا جعل الرسم مسداً إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال بطوار فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لا يفسد . ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقائه ، فلم يكن هذا أيضاً حديقاً . فبين أنه لا أحد حقيق للمعبر ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة

وكل حد فإنه تصور عقلي صادق أن يحمل على المحدود ، والجزئى فاصداً إذا مسد لم يكن محدوداً بمحد . فيكون حمل الحد عليه مدة ماصداً فأولى فيها كادباً ، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائماً ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة ، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بمحد ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظلوماً به أن له حده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حده له بقينا . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقاتها ، ويركب شططا .

(٢) وقوف : ماضية من د (٣) يحض : يشكّل ط ، - من د || الحال . - لم يكن هذا أصاحد لحقيقة لاد || بطواز : بمواز ط ، م || هذا الشيء ، ذلك الشيء ط (٤) ولكن لكن ط (٥) حقيق : حقيقاً ح ، ص ، م (٦) أو نسبة : أوسته ص ، و نسبة م || معروف : معروف به || بلقب أو إشارة : لقب وإشارة د (٧) حد : نسبة ط | فاسد . - لمام (٨) وثق ميرها : وعينها ط (٩) فيصير : ليصير م || بمحد : بمحد به || يكون ماضية من به ، فيكون د (١٠) ويركب شططا : ماضية من د ، ط .

## [ الفصل التاسع ]

## ( ط ) فصل

## في مناسبة الحد وأجزائه

وقول : إنه كثيرا ما يكون في الحدود أجزاء هي أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتفومان جزئين للنوع في الوجود ، نكون كأننا قلنا : إنه لا يكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما في الأعراض فن الكيات ، وأما في الجواهر فن المركبات . وطاهر الحال يوصى إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود ، لكنه قد يتفق أن يكون في بعض المواضع بالخلاف . فإنا إذا أردنا أن نحدد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحدد الإنسان حددناها بالإنسان ، وإذا أردنا أن نحدد الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولا نحدد البتة القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعها ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف الملة في هذا . فنقول : إن هذه ليس شيء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ، ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف عنها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ، ولا من شرط الإنسان - من حيث هو إنسان - أن يكون له أصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هي جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشيء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فإنا يعرض

(٤) وقول : فنقول ج ، د || هي أجزاء : مائقة من ص ، ط (٦) وذلك : مائقة من م  
(٨) الحد : المحدود م (٩) قطعة : + من ج (١١) أن نحدد : + رابعة ج  
(١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حتى م (١٦) ولا من شرط :  
ولا شرط ط (١٨) فإنا : وإفاد ، ص .

للقائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لانفعال يمرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها . واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كان يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللزمات التي لا يخلو الشيء عنها ، لامن المقومات كما مضى لك شرحه . وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو الشيء منها .

وما يجري مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان في أن يكون حيواناً ناطقاً إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التي لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، طيست هي من أجزاء الحد البتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء المادة مطلقاً ، بل إنما تكون أجزاء تلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ في حدها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضاً مع المادة مثبهاً أن الأصبع ليس جزءاً مناسباً للجسم مطلقاً ، بل للجسم الذي صار حيواناً أو إنساناً . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءاً للسطح مطلقاً ، بل للسطح الذي صار قائمة أو دائرة . فلذلك تؤخذ صورة هذه الكلات في حدود هذه الأجزاء . ثم تفترق هذه الأمثلة الثلاثة . فإن الإصبع في الإنسان جزء ماقتل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : بصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لاس : صلا م ط  
|| المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادته د (٩) إليه : إلياب د د ، ط  
|| طيست هي : طيست هو ب ، د ، د ، م ، طيست ص ، ط (١٠) المادة : الحادة ب ، ح  
|| للمادة : المادة د (١١) تلك : تلك ب (١٢) ليس جزءاً : ليست جزءاً د ، ط ، م  
(١٣) أولادها : وإنساناً د ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة  
من ب || السطح : لسطح ص ، ط ، م || التي : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || صار : ساقطة  
من م (١٥) الكلات : الكلات ص ، ط ، الكلات ب ، الكليات م || تفترق : تفرق د ،  
تفترق م || الأمثلة : ساقطة من ص .



من حيث هو شخص كامل إنساني وجب أن يوجد الأصبع حينئذ في رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا في أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون مقوماً بطبيعة نوعه . إذ قلنا مرارا: إن ما يتقوم ويتم به الشخص في شخصه هو غير ما تنقوم به طبيعة النوع . فهذا القدم من الجملة التي الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذاتك الآخران فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل .

وبشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها وطل عنها أنها دائرة ، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا ، اللهم إلا أن تكون الأقسام بأروهم ومانع من لا بالفعل وبالقطع . وكذلك حكم الدائرة . ثم الدائرة والقائمة يختلفان في شيء وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل . والحادة ليس من شرطها في الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى ، ولا أنها هي حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هي في نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعها عند الآخر . لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه ، لإضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البعد فيما بينهما مما تتعلق به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان بالحادة ، لإضافة ، وإن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة في إدخال إضافة بالفعل . ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن

(٢) ل : ساقطة من د (٣) ما يتقوم ، يقوم ط || شخصه : شخصه ب ، ح  
(٧) رطل : أرسل د || ما : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام :  
لأقسام د - من ، ح ، و ، ب ، د || والقطع : بالفتح ب ، ج ، ط ، م ،  
كالقطع من (٩) بحدس بحدس ح || وهو : ح (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية :  
زاوية د ط (١٢) أنه : إضافة من م (١٣) أنها : أنها م (١٤) أن يتعلق : أي يتعلق م  
|| لم : + لم ب (١٧) وكان : وكان ب .

- اعتدال ما وعن جهة ما ، لأنها لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقاً من غير تعيين الميل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقائمة وللفرجة . فإن خطوطها أيضاً ميل لبعضها إلى بعض ، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المفرجة وفيها ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية ، فيجب ضرورة أن يكون هذا الميل محدوداً عن شيء . ولما كان ذلك الشيء يجب أن يكون مبدأ خطياً ، ولم يكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني ، والذي يفعل زاوية منفرجة أو الذي يفعل زاوية قائمة أو الذي يفعل زاوية حادة . فأما الخط أمير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شيء ، وكان اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقاً غير صحيح في هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضاً حادة . وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للفرجة ، لأن الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تدرك بالحادة ليكون تعريف مجهول بمجهول . فيبقى ضرورة أن يكون تعريفها بالقائمة ، التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً .
- فكانه يقول : إن الحادة هي التي عن خطين قام أحدهما على الآخر ، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هي أصغر من القائمة لو كانت . وليس نفيها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تريد عليها حينئذ يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(٢) الميل : الميل ط || يكن : ساقطة من م (٢) خطوطها : خطوطها ط (٤) لوحدة : وجعلت د ، ص ، ط ، م (٧) ولم : فلم ط || خطوط : خطوط ج (٨) والذي : أو الذي م (٩) أو الذي يفعل زاوية حادة : والذي يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما د ، ص (١٠) وكان : فكان م (١٢) وكذلك : وكذلك م (١٣) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د (١٦) التي : التي م || ومال : وسارد د ، ص ، ط (١٧) بها : ساقطة من م (١٨) بقائمة : قائمة ج ، بقائمة ط ،

هذه الصفة. والقائمة بهذه الصفة من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قائمة بالقوة ، فإن القوة من حيث هي قوة وجوداً بالفعل ، وربما كانت القوة أيضاً موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ، ثم تصير بالفعل قوة قريبة. فإن القوة القريبة على تكون الإنسان في الغذاء تكون بالقوة ، ثم إذا صار شيئاً صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل ، وإنما يكون فعلها غير موجود .

فإن الحادة تحدد بقائمة لا بالفعل مطلقاً ، بل بالقوة. فلا تحد بنظير لها ولا أيضاً بما ليس له حصول. فإن المحدود به قائم بالقوة، وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل ، وبالحري إن عرفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تتحقق من المساواة والمائلة والوحدانية ، وذلك تتحققان من الخروج عن المساواة. وأما القائمة فتتحقق بذاتها . ولقد كان يمكن أن يقال : إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين محدثان من قيام خط على خط ، والمنفرجة أعظمهما ، وكان حينئذ إذا حقق قد أشير إلى القائمة ، لأن الأكبر هو الذي يكون مثلاً وزيادة ، والأصغر هو الذي ينقص عن المثل. فبالمثل تتحقق معرفة الأصغر والكبير ، وبالواحد المتشابه تتحقق المنكسر الغير المتشابه المختلف .

فهكذا يجب أن يتصور الحال في أجزاء المحدودات ، ثم يجب أن يتذكر ما قلناه قبل أيضاً في حال أجزاء المادة وعلاقتها .

(١) والقائمة بهذه الصفة . صائفة من بد ، ص ، ط (٣) البعيدة : القريبة م (٥) صارت : صار ط || موجود : موجودة بد (٦) تحد : لا تحد ط || لا بالفعل : بالفعل ط || لا تحد : ولا تحد ص || بنظيرها بد ، د ، ص ، ط ، ط بالقوة ، هاشم ص (٨) حصول : حصول ص ، ط (٩) أعظمها : أعظمها بد ، د ، ص ، ط || وكان : فكان بد ، ص (١٠) فبالمثل : وبالمثل ط || الأصغر : الصغير ط || والكبير : الواحد : والكبير : الواحد ط || المتشابه : الغير المنكسر نج (١١) أن يتذكر : أن تكون تلك كذا || ما قلناه : ما قلناه .

**IBN SĪNĀ**

# **AL-SHIFĀ'**

**Al-Ilāhiyyāt (1)  
(LA MÉTAPHYSIQUE)**

**TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ**

**PAR**

**G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED**

**REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION**

**PAR**

**Le Dr. IBRAHIM MADKOUR**

**RÉPUBLIQUE ARABE UNIE  
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION  
RÉGION DU SUD  
DÉPARTEMENT CULTUREL**

**A l'occasion du Millénaire d'Avicenne**

**LE CAIRE  
Organisation Générale  
des Imprimeries Gouvernementales  
1968**

لبن سينا

# الشفاء

---

اللاهيات ( ٢ )

راجعته وقدم له  
الدكتور إبراهيم مذكور

تحقيق الأساتذة

سعيد زايد

سليمان دنيا

محمد يوسف موسى

الجمهورية العربية المتحدة  
وزارة الثقافة والإرشاد القومي  
الإقليم الجنوبي  
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة  
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية  
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م



سازمان اسناد و کتابخانه ملی

مَشْهُراتِ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمُرَعَشِيِّ النَجَفِيِّ  
قَمِ الْمَقَدِسَةِ - اِيْرَانِ ١٤٠٤ ق

# المقالة السادسة

وفيها خمسة فصول



مكتبة

## [ الفصل الأول ]

### ( ١ ) فصل

#### في أقسام العلة وأحوالها

- قد تكلمنا في أمر الجواهر والأعراض ، وفي اعتبار التقدم والتأخر فيها ، وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية . فبالجزي أن نتكلم الآن في العلة والمعلول ، لأنها أيضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود .

- والعلة كما سمعت ، صورة وعنصر وفاعل وغاية . فنقول : إنا نمنى بالعلة الصورية ، العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون الشيء بها هو ما هو بالفعل ، وبالعنصرية العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون بها الشيء هو ما هو بالقوة ، وتستقر فيها قوة وجوده ، وبالفاعل ، العلة التي تفيد وجودا مبيانا لذاتها ، أي لا تكون ذاتها بالقصد الأول ، فلا يستفيد منها وجود شيء يتصور بها ، حتى يكون في ذاتها قوة وجوده إلا بالعرض ، ومع ذلك فيجب ألا يكون ذلك الوجود من أجله من جهة ما هو فاعل ، بل إن كان ولا بد فباختبار آخر ، وذلك لأن الفلاسفة الإلهيين ليسوا بمنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط ، كما يئنيه الطبيعيون ، بل مبدأ الوجود ومفيدة ، مثل الباري للعالم ، وأما العلة التفاعلية الطبيعية فلا تفيد وجودا غير التحريك بأحد أنحاء التحريكات ، فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة ، ونمنى بالغاية ، العلة التي لأجلها يحصل وجود شيء مبيان لها .

- ( ١ ) فصل : الفصل الأول ط ، ساقطة من د ( ٤ ) الجواهر : الجواهر || اعتبار : ساقطة من م || فيها : ساقطة من هـ ( ٥ ) في العلة : في العلة هـ ، ص ، ط ( ٧ ) سمعت : سمعت هـ ، ص ، ط ، م || فنقول : والدلل هـ ، د ، ص ، م || إنا : إنا هـ ، د ( ٨ ) يكون الشيء بها : يكون به الشيء د ، م : يكون بها الشيء هـ ، ص ، ط || وبالعنصرية : وبالعنصر هـ ، ص ، ط ، م ( ٩ ) هي جزء من قوام الشيء : ساقطة م || بها : به د ( ١٠ ) لذاتها : لذاته هـ || أي لا تكون ذاتها : ليس يكون ذاته هـ ( ١١ ) بها : به هـ ، د || حتى : وحتى هـ ، د ، م || ذاتها : ذاتها هـ ، د ، ط ، م ( ١٢ ) من جهة : من جهة هـ ، د ، ط ( ١٣ ) العلة : ساقطة من د .



وقد يظهر أنه لا علة خارجة عن هذه ، فنقول . إن السبب للشيء لا يخلو إما أن يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده ، أو لا يكون . فإن كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فإما أن يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له أن يكون بالفعل ، بل أن يكون بالقوة فقط ، ويسمى هبولى ، أو يكون الجزء الذي وجوده هو صيرورته بالفعل ، وهو الصورة . وأما إن لم يكن جزءا من وجوده فإما أن يكون ما هو لأجله ، أو لا يكون . فإن كان ما هو لأجله ، فهو الغاية ، وإن لم يكن ما هو لأجله ، فلا يخلو إما أن يكون وجوده منه بالألا يكون هو فيه إلا بالعرض ، وهو فاعله ، أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه ، وهو أيضا عنصره أو موضوعه .

فتكون المبادئ إذن كلها من جهة خمسة ، ومن جهة أربعة . لأنك إن أخذت العنصر الذي هو قابل ، وليس جزءا من الشيء ، غير العنصر الذي هو جزء ، كانت خمسة . وإن أخذت كليهما شيئا واحدا لا اشتراكهما في معنى القوة والاستعداد ، كانت أربعة . ويجب ألا تأخذ العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء ، مبدأ للصورة بل للركب . إنما القابل يكون مبدأ بالعرض ، لأنه إنما يتقوم أولا بالصورة بالفعل ، وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة ، والشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ، لا يكون مبدأ ألبتة . ولكنه إنما يكون مبدأ بالعرض ، فإن العرض يحتاج إلى أن يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ، ثم صار سببا لقوامه ، سواء كان العرض لازما فتكون الأولية بالذات ، أو زائلا فتكون الأولية بالذات والرمز . فهذه هي أنواع العلل . وإذا كان الموضوع علة لعرض يقيمه ، فليس ذلك على النوع الذي يكون فيه الموضوع علة للركب ، بل هو نوع آخر .

(١) هذه : هذا ، د || السبب : + المطلق د

... وجوده : ساقطة من د (٥ - ٦) فإما أن يكون ... فلا يخلو : فإما أن يكون

ما لأجله وهو الغاية ، أو لا يكون ما هو لأجله فلا يخلو م (٧ - ٨) بالألا يكون ... وهو أيضا :

أن يكون له ، فهو أيضا ط (٩) إن : إذا ، م ، ط ، م (١٣) بالعرض :

للعرض م (١٤) والشيء الذي هو بالقوة : ساقطة من ط || هو : ساقطة من د

(١٥) بالعرض : للعرض ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦ - ١٧) أوزائلا ... بادئات : ساقطة من ط

(١٧) الموضوع : للموضوع ط (١٨) يقيمه : للقيمة د .

- وإذا كانت الصورة علة للسادة تقيمها ، فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للركب ، وإن كانا يتفقان من جهة أن كل واحد منهما علة لشيء لا تباينه ذاته . فإنهما وإن اتفقا في ذلك ، فإن أحد الوجهين ليس تفيد العلة للآخر وجوده ، بل إنما يفيد الوجود شيء آخر ولكن فيه ، والثاني يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لإفادة المعلول وجوده بالفعل ، ولكن ليس وحده ، وإنما يكون مع شريك وسبب يوجد هذه العلة ، أعني الصورة ، فتقيم الآخر به ، فتكون واسطة مع شريك في إفادة ذلك وجوده بالفعل وتكون الصورة للسادة كأنها مبدأ فاعل لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده ، ويشبه أن تكون الصورة جزءا للعلة الفاعلية ، مثل أحد محركي السفينة على ما سيوضح بعد . وإنما الصورة ، علة ضرورية للركب منها ومن المادة ، فالصورة إنما هي صورة للسادة ولكن ليست علة ضرورية للسادة .

١٥

- والفاعل يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر عن ذاته ، ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل ، من حيث لا تكون ذات هذا الفاعل قابلة لصورة ذلك الوجود ، ولا مقارنة له مقارنة داخلية فيه ، بل يكون كل واحد من الذاتين خارجا عن الآخر ، ولا يكون في أحدهما قوة أن يقبل الآخر . وليس يبعد أن يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ، وملاقيا لذاته ، فإن الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعل للحركة ، وإنما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ، ولكن ليس مقارنتهما على سبيل أن أحدهما جزء من وجود الآخر أو مادة له ، بل الذاتان متباينتان في الحقائق ، ولهما محل مشترك ، فمن الفاعل ما يتفق وقتا أن لا يكون فاعلا ، ولا مفعولا / مفعولا ، بل يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض للفاعل الأسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل .

١٥

- (١) كانت : كان د . (٢-١) كانت الصورة . . . للركب : جاءت هذه العبارة في هامش من (٢) ذاته : ساقطة من ب . (٣) فإن : + في ب ، ح ، ص ، ط || للآخر : الآخر ب ، ح ، د ، ط ، م . || يفيد : يفيد ، ح ، د ، ص ، ط ، م . (٤) هو : ساقطة من م . (٥) بالفعل : + به ط . || شريك : الشريك ط || وسبب : وسبب ط (٧) وتكون : تكون ب ، ح ، ص ، ط ، م . || ويشبه : ويشبه ب ، ح ، ط ، م . (٨) جزءا للعلة : جزء ط ص . | محل : محل ب ، ح ، ص ، ط ، م . (١١) والفاعل : وفاعل ح (١٢) قابلة : قابلة ح ، د ، م . (١٣) ولا مقارنة : ولا مقارنا ح ، د ، م : (١٦) مقارنتهما : مقارنتها ط (١٧) أحدهما : أحدهما ح ، د ، ص ، ط . || متباينتان : متباينتان د ، ط .

وقد تكلمنا في هذا فيما سلف، فحينئذ يصير فاعلا، فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن، فيكون لذلك الشيء وجود، ولذلك الشيء أنه لم يكن، وليس له من الفاعل أنه لم يكن، ولا أنه كان بعد ما لم يكن، إنما له من الفاعل وجوده. وإذن فإن كان له من ذاته اللاوجود، لزم أن صار وجوده بعد ما لم يكن، فصار كائنا بعد ما لم يكن.

فألذي له بالذات من الفاعل الوجود، وأن الوجود الذي له، إنما هو لأن الشيء الآخر على جملة يجب عنها أن يكون لغيره وجود عن وجوده الذي له بالذات. وأما أنه لم يكن موجودا فليس عن صلة فعلته، فإن كونه غير موجود قد ينسب إلى صلة ما، وهو عدم صلة، فأما كون وجوده بعد عدم فأمراً لم يصير لعلته، فإنه لا يمكن البتة أن يكون وجوده إلا بعد عدم. وما لا يمكن فلا صلة له، نعم وجوده يمكن أن يكون، وأن لا يكون، فلو وجوده صلة، وعدمه قد يكون وقد لا يكون، فيجوز أن يكون لعدمه صلة، وأما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا صلة له.

فإن قال قائل: كذلك وجوده بعد عدمه، يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، فنقول: إن عتبت وجوده من حيث هو وجوده، فلا مدخل لعدم فيه؛ فإن نفس وجوده يكون غير ضروري، أي ممكن، وليس هو غير ضروري من حيث هو بعد عدم، ولكن الغير الضروري، وجوده هذا الذي اتفق الآن، وقد كان معدوماً. وأما من حيث أخذ وجوده وجوداً بعد عدم، فليحفظ كونه بعد عدم، لا كونه موجوداً فقط، الذي كان بعد عدم، واتفق بعد عدم، وذلك لأسباب له، فلا سبب لكون وجوده بعد عدم،

(١) وقد تكلمنا في هذا: وقد تكلمنا فيه ب، هل ما تكلمنا فيه د، ط، م

(٢) فإن: ساقطة من ب، د، ص، ط، م (٤) اللاوجود: أن لا وجود (٦) يكون: + لا -

(٨) فأما: + أن - || لم يصير: لا يصير -، ص، ط (٩) ومالا: وما لم -، ص

|| صلة: + فيجوز أن لا يكون لعدم صلة -؛ ساقطة من ص (١١) فلا: فاعلا م

|| له: ساقطة من - (١٢) كذلك: كل ص، ط (١٣) هو: ساقطة من ب، د، || وجوده:

+ وحده ط (١٤) أي يمكن: ساقطة من -، د، ص، ط، م || وليس هو: وليس د، م

|| ضروري: + فيه -، د (١٥) ولكن: ولكل ب || الضروري: كضروري ط

|| وقد: ساقطة من ب، د، ص، ط، م (١٦) أخذ: يأخذ -، د، ص، م

|| فليحفظ: فليحفظ -، ص: فليحفظ د، م || عدم: ساقطة من -، د، ص، م (١٧) وذلك: فذلك

ص، م، د || فلا سبب: فذلك لا سبب م || لكون: لكونه -.

وإن كان سببا لوجود، الذي كان بعد عدم من حيث وجوده . خلق أن وجوده جائز أن يكون وأن لا يكون بعد العدم الحاصل ، وليس يحق أن يكون وجوده بعد العدم من حيث هو وجود بعد العدم جائز أن يكون وجودا بعد العدم وأن لا يكون بعد العدم ، اللهم إلا أن لا يكون وجودا أصلا فيكون الاعتبار للوجود .

- وربما ظن ظان أن الفاعل والعلة إنما يحتاج إليه ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن ، وإذا وجد الشيء ، فلو فقدت العلة ، لوجد الشيء مستغنيا بنفسه ، فظن من ظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة في حدوثه ، فإذا حدث ووجد فقد استغنى عن العلة ، فتكون هذه العلة ملل الحدوث فقط وهي متقدمة لا معا ، وهو ظن باطل لأن الوجود بعد الحدوث لا يخلو إما أن يكون وجودا واجبا أو وجودا غير واجب ؛ فإن كان وجودا واجبا ، فإما أن يكون وجوده حيث أن تكون حادثة ، وإما أن يجب لها بشرط ، وذلك الشرط إما الحدوث ، وإما صفة من صفات تلك الماهية ، وإما شيء مباين ، ولا يجوز أن يكون وجوب وجوده بالحدوث ؛ فإن الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته ، فكيف يجب به وجود غيره . والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه علة لوجوب غيره ، إلا أن يقال إن العلة ليست هي الحدوث ، بل كون الشيء قد حصل له الحدوث ، فيكون هذا من الصفات اتى للشيء الحادث فيدخل في الجملة الثانية من القسمين .

فتقول : إن هذه الصفات لا تخلو إما أن تكون للماهية بما هي ماهية ، لا بما هي قد وجدت ، فيجب أن يكون ما قد يلزمها يلزم الماهية ، فتكون الماهية يلزمها وجوب الوجود ، أو تكون هذه الصفات حادثة مع الوجود ، فيكون الكلام في وجوب وجودها

(٢) يكون : ساقطة من ب (٣) وجود : + إلى د || بعد العدم : ساقطة من ب ، ح ، ص ،

ط ، م (٦) وإذا : فإذا ب ، ح ، د ، ص ، م || من ظن : ساقطة ب ، ص ، ط ، م

|| ظن : خلق - (٨) وهو : هو - د || باطل : + لما عرفت ب ، ح ، د ، ص ، ط || لأن : ولأن د

(١٠) وجوبه : وجوده د || الماهية : الماهية - (١٣) فإن : لأن - (١٤) علة : ساقطة من ب

(١٥) يقال إن العلة : يقال العلة ط || ليست : ليس ب || كون : يكون د . (١٧) هي : ساقطة

من - ح ، د ، ص ، م . (١٨) قد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م .

كالكلام في الأول ، فإما أن يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة ، فتكون كلها ممكنة الوجود ، غير واجبة بذاتها ، وإما أن تنتهي إلى صفة تجب بشيء خارج .  
واقسم الأول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود في أنفسها ، وقد بان أن الممكن الوجود في نفسه ، موجود بغيره ، فتكون جميع الصفات تجب بغير خارج عنها . واقسم الثاني بوجوب أن الوجود الحادث إنما يبقى وجودا بسبب من خارج وهو العلة .

على أنك قد علمت أن الحدوث ليس معناه إلا وجودا بعد ما لم يكن ، فهناك وجود ، وهناك كون بعد ما لم يكن ، وليس للعلة المحدثثة تأثير وضاء في أنه لم يكن ، بل إنما تأثيرها وغناؤها في أن منه الوجود . ثم عرض أن كان ذلك ، في ذلك الوقت ، بعد ما لم يكن ، والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقوم الشيء ، فلا دخول للعدم المتقدم في أن يكون للوجود الحادث علة ، بل ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من الماهيات مستحق لأن يكون له علة وإن استمر وبقى . ولهذا لا يمكنك أن تقول : إن شيئا جعل وجود الشيء بحيث يكون بعد أن لم يكن ، فهذا غير مقدور عليه ، بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة أن لا يكون بعد عدم ، وبعضه واجب ضرورة أن يكون بعد عدم .

فأما الوجود ، من حيث هو وجود هذه الماهية ، فيجوز أن يكون من علة ؛ وأما صفة هذا الوجود ، وهي أنه بعد ما لم يكن ، فلا يجوز أن تكون من علة ؛ فالشيء من حيث وجوده حادث ، أي من حيث أن الوجود الذي له موصوف بأنه بعد عدم

- (٢) شيء : لشيء ب (٤) موجود : وجود ب ، ص ، ط ، ع | بغيره : لغيره -  
(٥) الوجود : الموجود ط || من : ساقطة من - ، د ، م (٦) هناك وجود : ساقطة من م  
(٧) كون : كونه ب ، ص ، م || وضاء : وغنى ب ، - ، د ، ص ، ط (٨) تأثيرها :  
تأثيره ب ، - ، د ، م || وغناؤها : وغنا ب ، - ، د ، م || أن كان : ساقطة من د  
(١٠) لذلك : بذلك - ، د ، هـ (١١) أن : ساقطة من د (١٣) وادعه : وادعها - | ١٤ |  
- يكون : أن يكون ضرورة د || أن : ساقطة من ط (١٥) هو : + هو - د || أن  
يكون : ساقطة من ص (١٧) حيث (الأولى) : + هو ص .

لا صلة له بالحقيقة ، بل العلة له من حيث للمساهية وجود ، فالأمر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط ، فإن اتفق أن سبقه عدم كان حادثا ، وإن لم يتفق كان غير حادث .

- والفاعل ، الذي تسميه العامة فاعلا ، فليس هو بالحقيقة علة من حيث يعملونه فاعلا ، فإنهم يعملونه فاعلا من حيث يجب أن يعتبر فيه أنه لم يكن فاعلا ، فلا يكون فاعلا من حيث هو علة ، بل من حيث هو صلة وأمر لازم معه ، فإنه يكون فاعلا من حيث اعتبار ماله فيه أثر مقروفا باعتبار ما ليس له فيه أثر ، كأنه إذا اعتبرت العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنتا لما لا يستفاد منها سمي فاعلا . فلذلك كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه أن يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ، ثم أراد أو قسر ، أو عرض حال من الأحوال لم يكن ، فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل ، وقد كان خلا من ذلك ، فيكون فاعلا عندهم من حيث هو صلة بالفعل بعد كونه علة بالقوة ، لا من حيث هو علة بالفعل فقط .

- فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم أن يكون أيضا ما يسمونه مفعلا ، فإنهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لأجلها ما صدر عنه وجوده بعد ما لم يكن . فإذا ظهر أن وجود المساهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك المساهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن ، فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا . كذلك كان معلولا متعلقا بالغير ، فقد بان أن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود لنفس الوجود الذات ، لكن الحدوث وما سوى ذلك أمور تعرض له ، وأن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود دائما سرمدًا ما دام موجودا .

(١) حيث : + أن د || المساهية : المساهية م ، المساهية ب ، ح ، ط || بعكس م : بالمعكس ما ط : بعكس مما ص (٢) والفاعل : وفاعل ب ، ح ، د ، هـ : بالفاعل د (٣) لأنهم : فلا أنهم ح || يعملونه : يعملون ح || فلا يكون فاعلا : ماقط من ب ، ح ، د ، ص (٤) أمر : ماقط من د (٥) له : ماقطة من ص || اعتبرت : اعتبر ب ، ح ، د ، ص ، م || يستفاد : استفاد ح (٦) فذلك : فذلك د (٧) أو عرض حال : أو عرض أو حال (٨) وجوده : وجود ب ، ح ، د ، هـ ، ط ، م || وإذا : فإن د ، م : فإذا ب ، ح : فإذا ص (٩) مادام : وما دام ب .

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

في حل ما يتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق من أن كل علة  
هي مع معلولها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

والذي يظن من أن الابن يبقى بعد الأب ، والبناء يبقى بعد البناء ، والسخونة  
تبقى بعد النار ، فالسبب فيه تخطيط واقع من جهة جهل اعلة بالحقيقة ، فإن البناء والأب  
والنار ليست مالا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات ، فإن الباني العامل له المذكور ، ليس علة  
لقوام البناء المذكور ، ولا أيضا لوجوده .

أما البناء فحركته علة لحركة ما ، ثم سكونه وتركه الحركة أو عدم حركته ونقله بعد  
ذلك النقل علة لانتفاء تلك الحركة ، وذلك المنقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما ،  
وذلك الاجتماع علة لتشكيل ما ، وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا .

وأما الأب فهو علة لحركة المني ، وحركة المني إذا انتهت على الجهة المذكورة علة  
لحصول المني في القرار ، ثم حصوله في القرار علة لأمر ، وأما تصويره حيوانا وبقاؤه  
حيوانا فله علة أخرى ، فإذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها .

وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء ، والتسخين علة لإبطال استعداد الماء بالفعل  
لقبول صورة المائية أو حفظها ، وذلك أن شيئا آخر علة لإحداث الاستعداد التام  
في مثل هذه الحال لقبول ضدها وهي الصورة النارية ، وعلة الصورة النارية هي العلة  
التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة .

(٢) فصل : الفصل الثاني ط ، ساقط من د (٣) في حل ما يتشكك به : في حد ما  
يتشكك ط | إليه : به - || من : في م (٤) هي : فهي ب ، ح ، د ، هـ ، ص ، ط  
(٥) البناء : الباني ب ، د ، هـ م (٦) جهة : حيث د (٧) هذه المعلولات فإن : ساقطة من م  
(٨ - ٧) ليس علة لقوام البناء المذكور : ساقطة من م (٩) أما : وأما ح || وقلة : وقلة ب ،  
ح ، د ، هـ ، ص ، م (١٠) ذلك : تلك ب ، هـ || التالي : التفة د ، هـ ، ص ، ط ، م || علة لانتهاء ...  
وانتهاء تلك الحركة : ساقطة من م || تلك (الأولى) : ساقطة من ط (١٢) وحركة المني : ساقطة  
من ب ، د (١٣) لأمر : الأمور د (١٤ - ١٣) وبقاؤه حيوانا : ساقطة من ح (١٥) الماء :  
الار م (١٦) أو حطها : وحطها ط || أن شيد : أو شيد ب ، ح ، د ، هـ ، ص ، م : بذش .  
(١٧) الصورة النارية : صورة النارية ب ، ح ، د ، هـ ، ص ، م (١٧) الصورة : صورة ح ، ط .

- فتكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول ؛ وأما المتقدمات فهي علل ، إما بالعرض وإما مميزات . فلهذا يجب أن يعتقد أن علة شكل البلاء هو الاجتماع ، وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثباتها على ما ألفت ، وعلة ذلك السبب الممارق الفاعل للطبائع . وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصور . وعلة انثار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصور معا . فنجد إذن أن العلل مع المعلولات .

- وإذا قضينا فيما يتصل به كلامنا بأن العلل متناهية ، فإنما نشير إلى هذه الحال ولا نمنع أن تكون عللا مميّنة ومُعَدَّة بلا نهاية ، بعضها قبل بعض ، بل ذلك واجب ضرورة ، لأن كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب علته حينئذ كما بينا ، وعلته ما كان أيضا وجب . فوجب في الأمور الجزئية ، أن تكون الأمور المتقدمة التي بها تجب في العلل الموجودة بالفعل ، أن تصير عللا لها بالفعل أمورا بلا نهاية ، ولذلك لا يقف فيها سؤال لم ألبته .

- ولكن الإشكال ههنا في شيء ، وهو أن هذه التي بلا نهاية لا يخلو إما أن يوجد كل واحد منها آنا فتتوالى آفات متشافة ليس بينها زمان وهذا محال ، وإما أن يبقى زمانا فيجب أن يكون لإيجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف منه ، ويكون المعنى الموجب لإيجابها أيضا معها في ذلك الزمان ، ويكون الكلام في إيجاب لإيجابها كالكلام فيه ، وتحصل علل بلا نهاية معا .

وهذا هو الذي نحن في منعه فنقول : إنه لولا الحركة لوجب هذا الإشكال ، إلا أن الحركة تبقى الشيء الواحد لا على حالة واحدة فلا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن يشافعه ويماسه ، بل كذلك على الاتصال ، فتكون ذات العلة غير موجبة

- (٤) للصور (الناحية) : الصورة د (٥) الصور : الصورة ب، د، ح، ط، م || إذن : ساقطة من ح || أن : ساقطة من ب، د، ح، م (٦) وإذا : وإذا د || نصينا : فصلاح || بأن : بأن م (٩) فوجب : + فيجب م (١١) ولذلك : وكذلك ب || سؤال : مؤالها ح (١٢) منها : ساقطة من م (١٤) المعنى : معنى د (١٤ - ١٥) لا في طرف منه . . . الزمان ساقط من م (١٥) لإيجابها : لإيجابها ب، د (١٧) نحن : ساقطة من م (١٨) حالة : حال د، م || فلا : ولا ب، د، ح، م (١٩) فتكون : + كون ح، د، ح، م، ط .



لوجود المعلول بل لكونها على نسبة ما ، وتلك النسبة تكون طتها الحركة أو شريكه طتها أو التي بها العلة علة بالفعل الحركة ، فتكون حينئذ العلة لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة في آن واحد ، فباضطرار إذن تكون العلة الحافظة أو المشاركة لنظام هذه العلل التي بسببها تتحل الإشكالات هو الحركة ، وسنوضح ذلك في موضعه .  
 ٥ إيضاحاً أشقى من هذا . فقد إن ووضح أن العلل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب أن تكون معه لا متقدمة في الوجود تقدماً يكون زواله مع حدوث المعلول ، وأن هذا إنما يجوز في حال غير ذاتية أو غير قريبة ، والعلل غير الذاتية أو الغير القريبة لا يمنع ذهابها إلى غير النهاية بل يوجبها .

وإذ قد تقرر هذا ، فإذا كان شيء من الأشياء لذاته سبباً لوجود شيء آخر دائماً كان سبباً له دائماً ما دامت ذاته موجودة . فإن كان دائماً الوجود كان معلوله دائماً الوجود ، فيكون مثل هذا من العلل أولى بالعلية لأنه يمنع مطلق العدم للشيء فهو الذي يعطى الوجود التام للشيء . فهذا هو المعنى الذي يسمى إبداءاً عند الحكماء وهو تأييس الشيء بعد ليس مطلق ، فإن للمعلول في نفسه أن يكون "أيس" ويكون له عن طته أن يكون "أيس" . والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان ، من الذي يكون عن غيره ، فيكون كل معلول "أيساً" بعد "أيس" بعدية بالذات .  
 ١٠  
 ١٥

فإن أطلق اسم المحدث على كل ما له "أيس" بعد "ليس" وإن لم تكن بعدية بالزمان كان كل معلول محدثاً ، وإن لم يطلق ، بل كان شرط المحدث أن يوجد زمان ووقت كان قبله

- (١) لوجود : الوجود ، ط ، هـ ، || لكونها : تكون د (٢) أو التي : والتي ط || التي : + هي ط || العلة (ثنية) : ساطعة من ب ، د ، د ، ص ، ط || لا ثابتة : لا باقية ب ، هـ ، ص || حالة : حال د ، م (٣) إذن : + إن ، ب ، هـ ، ص ، م (٤) ذلك : هذا ، د ، ص ، ط ، م (٥) ووضح ، وضح د ، د ، م (٦) لا متقدمة : لا تتقدم ب ، هـ ، د ، ص ، م || تقدماً : مقدما ب ، هـ (٧) غير ذاتية : غير ذاتية ب ، هـ || غير قريبة : غير القريبة ب ، هـ || غير الذاتية : الغير الذاتية ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) قد : ساطعة من ب (٩) تأييس : تأييس ب (١٠) ليس : ليس ط (١١) المحدث : المحدث ب ، هـ ، م (١٢) من : عن ، د ، ص ، م (١٣) ليس ط (١٤) المحدث : المحدث ب ، هـ ، م (١٥) وقت : وقت ط || بالزمان : في الزمان ب ، هـ ، د ، ص ، م .

فبطل لهيئته بعده ، فتكون بعديته بعديّة لا تكون مع القبلية موجودة ، بل تكون ممّايزة لها في الوجود ، لأنها زمانية . فلا يكون كل معلول محدثا ، بل المعلول الذي سبق وجوده زمان سبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ، ونحن لا نناقش في الأسماء .

ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو إما أن يكون وجوده بعد "ليس" مطلق ، أو يكون وجوده بعد "ليس" غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته . فإن كان وجوده بعد "ليس" مطلق كان صدوره عن العلة ، ذلك الصدور إبداعا ، ويكون أفضل أنحاء إعطاء الوجود ، لأنّ العدم يكون قد منع البتة ، وسلّط عليه الوجود ، ولو مكن العدم تمكيناً فسبق الوجود كان تكوينه ممتنعاً إلا عن مادة ، وكان سلطان الإيجاد ، أعنى وجود الشئ من الشئ ضعيفا قصيرا مستأنفا .

ومن الناس من لا يجعل كل ما هذا صفته مبدّعا ، بل يقول ، إذا توهمنا شيئا وجد عن علة أولى بتوسط علة وسطى فاعلية ، وإن لم يكن عن مادة ، ولا كان لعدم سلطان ، ولكن كان وجوده عن العلة الأولى الحقيقية بعد وجود آخر انشاق إليه ، فليس تأييده عن "ليس" مطلقا ، بل عن "أيس" وإن لم يكن ماديا . ومن الناس من يجعل الإبداع لكل وجود صوري كيف كان ، وأما المادى ، وإن لم تكن المادة سبقت فيخصص نسبته إلى العلة باسم التكوين .

ونحن لا نناقش في هذه الأسماء البتة بعد أن تحصل المعانى متميزة ، فنجد بعضها له وجود من علة دوماً بلا مادة ، وبعضها بمادة ، وبعضها بواسطة ، وبعضها بغير واسطة ، ويحسن أن يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا ، وأن نجعل أفضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن طائفة الأولى مادية كانت أو فاعلية أو غير ذلك .

(١) لهيئته : يهيئه ط || فتكون : إذ يكون ب ، ح ، ص ، ط : وإذا يكون م || هدية : ساقطة من ص ، ط ، م || لها : ساقطة من ط (٢) سبق : يسبق ط (٣) سبق : يسبق د ، ط (٨) سبق : يسبق ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) هذا : هذه ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) بتوسط : بتوسطه د (١٢) الحقيقية : الحقيقة د (١٣) ماديا : مادته ب (١٤) رأما المادى : رأما مادى ط || وإن : فإن د (١٦) متميزة : ساقطة من م (١٧) وجود : الوجود د || دوما : دوما د || وبعضها بمادة : ساقطة من د (١٨) نجعل : نجعله د (١٩) مالم : لم ، ح ، ص ، ط || بواسطة : بواسطة ب .

ونرجع إلى ما تكلمنا فيه فنقول : أما الفاعل الذي يعرض له أن يكون فاعلا فلا بد له من مادة يفعل فيها ، لأن كل حادث ، كما علمت ، يحتاج إلى مادة فربما فعل دفعة ، وربما فعل بالتحريك فيكون مبدأ الحركة ، وإذا قال الطبيعيون للفاعل ، مبدأ الحركة ، صنوا به الحركات الأربع ، وتساهلوا في هذا الموضع بفعلوا الكون والفساد حركة . وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا ، وقد يكون بقوة ، فالذي بذاته ، فنل الحرارة لو كانت موجودة مجردة تفعل ، فكان يصدر عنها ما يصدر لأنها حرارة فقط ، وأما الفاعل بقوة ، فنل النار بمرارتها وقد صعدنا في موضع آخر أصناف القوى .

## [ الفصل الثالث ]

### (ج) فصل

في مناسبة ما بين العمل الفاعلية ومعلولاتها

١٠

نقول إنه ليس الفاعل كل ما أفاد وجودا أفاده مثل نفسه ، فربما أفاد وجودا مثل نفسه وربما أفاد وجودا ، لا مثل نفسه ، كالنار تسود ، أو كالحرارة تسخن ، والفاعل الذي يفعل وجودا مثل نفسه ، فإن المشهور أنه أولى وأقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره ، وليس هذا المشهور بيّن ولا يحق من كل وجه ، إلا أن يكون ما يفيد هو نفس الوجود والحقيقة ، فحينئذ يكون المفيد أولى بما يفيد من المستفيد .

١٥

ولنعُد من رأس فنقول : إن العمل لا تخلو إما أن تكون عللا للمعلولات في نحو وجود أنفسها ، وإما أن تكون عللا للمعلولات في وجود آخر ، مثال الأول : تسخين النار ، ومثال الثاني : تسخين الحركة ، وحدوث التخلخل من الحرارة ، وأشياء كثيرة مشابهة لذلك .

- (١) أما ، وأما ب ، هـ ، د ، ص || فلا بد له : فلا بد ج ، هـ ، ص ، م (٢) فعل : كان فله ب (٣) قاله : والقى ب ، ط ، م (٤) فكان : وكان هـ ، ط : كتاب (٥) في موضع آخر : في مواضع أخرى هـ ، ص (٦) فصل : الفصل الثالث ط : ساقطة من د (٧) مناسبة : المناسبة م (٨) إنه : ساقطة من هـ ، ص (٩) لا مثل : كنه ب || أو كالحرارة : أو كالحرارة ط ، م : والحركة ب ، هـ (١٠) بحق : حق م (١١) النار : ساقطة من ب .

- ولتكلم على العلى والمعلولات التى تناسب الوجه الأول . ولنورد الأقسام التى قد يظن  
 فى الظاهر أنها أقسامه ، فنقول : قد يظن فى الوجه الأول أنه قد يكرن المعلول فى كثير  
 منه أنقص وجودا من العلة فى ذلك المعنى ، إن كان ذلك المعنى يقبل الأشد والأنقص مثل  
 الماء إذا تسخن عن النار ، وقد يكون فى ظاهر النظر مثله أيضا ، قيل ذلك أو لم يقبل ،  
 مثل النار فإنها يعتقد فيها ، فى الظاهر ، أنها تُحيل غيرها مثل نفسها ذرا فى الظاهر فيكون  
 مساويا لها فى صورة النارية ، لأن تلك الصورة لا تقبل الأزيد والأقل ، ومساويا له  
 فى العرض اللازم من السخونة المحسوسة إذ كان حدوث ذلك الفعل عن الصورة المساوية  
 لصورته وعنه أيضا ، والمادة مساوية فى التهيؤ .

- وأما كون المعلول أزيد فى المعنى الذى هو من العلة ، فهو الذى يرى أنه لا يمكن البتة  
 ولا يوجد فى الأشياء المظنونة عللا ومعلولات ، لأن تلك الزيادة لا يجوز أن يكون  
 حدوثها بذاتها ، ولا يجوز أن يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة ، حتى يكون  
 قد أوجب ذلك خروج الشيء إلى الفعل بذاته ، فإن الاستعداد ليس سببا للإيجاد ، فإن جعل  
 سببها العلة والأثر الذى وجد عن العلة منطوقه فذلك الزيادة تكون معلولة أمرين لا معلولة  
 أمر واحد ، وهما مجموعين يكونان أكثر وأزيد من المعلول الذى هو الزيادة .

- فإن سلمنا هذه المظنون إلى أن نستبين حالها ، ساع لنا أن نقول : إنه إذا كان المعنى  
 فى المعلول والعلة متساويا فى الشدة والضعف فإنه يكون للعلة ، بما هى طلة ، التقدم  
 الذاتى لا محالة فى ذلك المعنى . والتقدم الذاتى ، الذى له فى ذلك المعنى معنى من حال ذلك

(٢) (الأولى) قد : ساقطة من ب || الوجه : وجه د (٣) إن كان ذلك المعنى : ساقطة من ط || مثل :  
 + ذلك ط (٤) وقد يكون : فإنه قد يكون ص ، ط : وأنه قد يكون ب ، د (٥) و (الأولى) : من  
 ط || أنها : أنه ح (٦) مساويا : مساوية ب ، ص || فى صورة : فى الصورة ح ، ص ، ط  
 || والأقل : ولا الأقل ح : والأنقص ط (٧) إذ : إذا د (٨) لصورته : لصورتها ب  
 (٩) هو : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) لزيادة : بزيادة ح ، د ، ط || استعداد : واستعداد د  
 (١٢) أوجب : أوجبت د || الشيء : شئ د ، م (١٣) مطولة : معلول ب ، ح ، د ، ص ، م  
 (١٤) الذى هو : الذى هو ب (١٥) فإن : وإن ط || سلبا : أسلبا د ، م || هذه : فهذه ب || نستبين  
 نستبرأ ب ، ح ، ص ، ط ، م || حالها : أحالتها (١٦) والضعف : والأنقص ب .

المعنى ، خير موجود للناسي ، فيكون ذلك المعنى مساويا للاول إذا أخذ بحسب وجوده وأحواله التي له من جهة وجوده أقدم منه للآخر . فيزول إذن مطلق المساواة ، لأن المساواة تبقى في الحد ، وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان ، وليس أحدهما علة ولا معلولا . فاما من جهة ما أحدهما علة والآخر معلول فواضح أن اعتبار وجود ذلك الحد لأحدهما أولى ، إذ كان له أولا لا من الثاني ولم يكن الثاني إلا منه . فظاهر من هذا أن هذا المعنى إذا كان نفس الوجود لم يمكن أن يتساويا فيه ألبته إذ كان إنما يمكن أن يتساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود . والآن فإن استحقاق الوجود هو من جنس استحقاق الحد بعينه ، إذ قد أخذ هذا المعنى نفس الوجود ، فبين أنه لا يمكن أن يتساويه إذا كان المعنى نفس الوجود ففيد وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء .

ولكن هنا تفصيل آخر بنوع من التحقيق يجب أن لا نغفله ، وهو أن العلل والمعلومات تنقسم في أول النظر عند التفكير إلى قسمين :

قسم تكون طباع المعلول فيه ونوعيته وماهيته الذاتية توجب أن يكون معلولا في وجوده لطبيعة أو لطابع ، فتكون العلل مخالفة لنوعيته ، لا محالة ، إذ كانت ملالا له في نوعه لا في شخصه . وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا ، إذ المطلوب علة ذلك النوع ، بل تكون المعلولات تجب عن نوع غير نوعها ، والعلل يجب عنها نوع غير نوعها ، تكون ملالا للشيء المعلول ذاتية بالقياس إلى نوع المعلول مطلقا .

(١) المعنى : ساقطة من ب ، د ، م || مساويا للاول : للاول ب ، د ، م : الاول د ، ط || أخذ وأخذت د (٢) من جهة : في جهة ط || منه للآخر : من الآخر ط || المساواة : المساوي م (٣) وجود : + وجود م ، وجود ب (٤) إذ : إذا د || ولم يكن الثاني : ولم يكن الثاني د ، د ، ص ، م || من هذا : منه م ، هـ (٥) لم يمكن : لم يكن د || إذا د (٦-٥) أولا ، لا من الثاني ... ألبته إذ كان : ساقطة من ط (٧) الوجود : الثاني ب || استحقاق : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٨) فيين : فن ب (٩، ٨) فيين أنه لا يمكن ... للوجود : ساقطة من م (٩) ففيد : فيفيد م (١٠) بالوجود : في الوجود د ، م (١١) لكن : ساقطة من ب || بنوع : بنوع ب ، د ، ص ، ط || بنوع من : من ونوع م || يجب : ويجب د (١٢) عند التفكير : ساقطة من م || التفكير : التفكير د ، د ، ص ، م (١٥) إذ : إذا د ، م (١٨) تكون : وتكون ب ، د ، ص ، م .

ونقسم منه يكون المعلول ليس معلول العلة، والعلة صلة المعلول في نوعه بل في شخصه . ولتأخذ هذا على ظاهر ما يقتضيه الفكر من التقسيم ، وظاهر ما يوجد له من الأمثلة وعلى سبيل التوسع ، إلى أن نبين حقيقة الحال الواجبة فيه من نظراً في السبب المعطى لصورة كل ذي صورة من الأجسام . فمثال الأول كون النفس صلة للحركة الاختيارية ، ومثال الثاني كون هذه النار صلة لتلك النار . والفرق بين الأمرين معلوم ، فإن هذه النار ليست علة لتلك النار على أنها صلة نوعية النار بل على أنها صلة تارما ، فإذا اعتبر من جهة النوعية كانت هذه العلة للنوعية بالعرض ، وكذلك الأب لابن لا من جهة ما هو أب وذلك ابن ، ما من جهة وجود الإنسانية . وهذا القسم يتوهم على وجهين :

أحدهما أن تكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار .

- والآخر أن لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذي في جوهره الفاعل للضوء ههنا ١٠ أو في القمر، وإذا ليس استعداد المادتين فيهما متساويا ولا المادةان من نوع واحد ، فبالحرى أن لا يتساوى الشخصان في ذلك ~~أي هذا الضوء الذي في الشمس وهذا~~ الضوء الحادث عنه ، فيكاد لذلك أن لا يكون الضوءان من نوع واحد عند من يشترط في تساوى نوعية الكيفيات أن لا يكون أحدهما ناقص والآخر أزيد ، على ما علمت في موضعه من صفة، ويكونان نوعاً واحداً عند من يرى المخالفة بالنقص والاستعداد مخالفة ١٥ بالعوارض والشخصات .

وأما القسم الأول وهو أن يكون الأمران مشتركين في استعداد المادة ، فهو أيضاً على قسمين ؛ لأن ذلك الاستعداد إما أن يكون استعداداً في المفضل تاماً ، أو يكون استعداداً ناقصاً . والاستعداد التام أن لا يكون في طباع الشيء معاق ومضاد لما هو

(١) منه : ساقطة من م (٣) نبين : يبين ، ص ، ط || لصوة : الصورة ب ، د  
(٤) قتال : مثال د (٧) العلة للنوعية : النوعية للدال د (٨) يتوهم : متوهم ب (٩) المادة كالنار :  
ما كالنار د ، م (١٠) في جوهره : في جوهر م (١١) في : + آخر ط || واذ : اذ ، ح ، د ، ص ، ط  
(١٢) فبالحرى : + من ذلك ، ص (١٣) الضوان : ضوان - (١٤) ويكونان : ويكون م  
|| بالنقص : النقص ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٨) استعدادا ... .. يكون : ساقطة من ب .

بالقوة فيه ، كاستعداد الماء المسخن للتبريد لأن فيه نفسه قوة طبيعية - كما علمناه في الطبيعيات - تعاوق القوة الخارجة في التبريد أولا تعاوقه ؛ وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن ، لأن فيه قوة تعاوق التسخن الذي يحدث فيه من خارج ، وتوجد مع التسخن باقية فيه ولا تبطل . والقسم الأول على أقسام ثلاثة :

فإنه إما أن يكون في المستعد قوة معاونة ، تبقى وتعين كما في الماء إذا برد من سخونة . وإما أن يكون في المستعد قوة مضادة للأمر ، إلا أنها تبطل مع وجود الأمر كما في الشعر إذا شاب عن سواد .

وإما أن لا يكون في المستعد ولا واحد من الأمرين لاضد ولا معين ، ولكن عدم الأمر والاستعداد له فقط ، مثل حال النّف في قبول الطعم ، وعديم الرائحة في قبول الرائحة . فإن مثلنا عن استعداد الماء لأن يصير ذرا أنه من أي الأقسام الخمسة هو ، لم يشكل علينا أنه من قسم المشاركة في استعداد تام للمادة ولكن به في المادة ضده .

ولقائل أن يقول : إنكم قد تركتم اعتبار قسم واحد ، وهو أن لا يكون هناك مشاركة في المادة أصلا إذ لا يكون لها مادة ؛ فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق في النوع البتة ، فإنه قد استبان أن الأشياء المتفقة في النوع البريئة عن المادة أصلا يكون وجودها عينا واحدا ، ولا يجوز أن يقال معنى الواحد منها على كثيرين .

فإذ قد دللنا على هذه الأقسام التي حاصلها خمسة ؛ فإننا نورد الحكم في قسم قسم منها فنقول :

أما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد المادة لا القريبة ولا البعيدة ، فليس يجب فيه أن يكون ما يحدثه الفاعل من الآثار القابلة للزيادة والنقصان

( ١ ) علمناه : علمناك ح ، د ، ص ، م : علمناكها ، ط ( ٢ ) تعاوق : تعاون ب ، ص ، ط : تعاون ح  
 || تعاوقه : تعاون ط ( ٣ - ٢ ) تعاوق القوة الخارجة . . . به قوة : مافة من م ( ٣ ) التسخن :  
 للتسخن ح || يحدث فيه : يحدث فيها ح ( ٧ ) شاب : شابه ح ( ٨ ) لا مد : لا صدق م : لا بضد  
 ( ٩ ) والاستعداد : في الاستعداد د || النّف [ من الطعام لقي ليس له طعم حلالة أو حوصة أو مرارة ]  
 (السان) || وعديم : وعدم د ( ١٠ ) الأقسام : + وله د ( ١١ ) استعداد : الاستعداد د || به :  
 مافة من ب ، د ، ص ، ط ، م ( ١٤ ) المنفعة : مفعة ط ( ١٨ ) استعداد : الاستعداد د .

مساويا لنفسه ، لأنه يمكن أن يكون بما افترقا فيه من جوهر المادة افترقا في الاستعداد لقبول الأمر فلم يقبله بالسوية ، وليس أيضا يجب أن لا يتساويا فيه ، بل قد يجوز أن يكون الحال في ذلك مثل الحال في اتباع سطح فلك الأثير لسطح فلك القمر في الحركة التي بالعرض ، وذلك حيث يمكن أن لا يكون في هذا مانع من قبول التأثير مساويا لما يؤثره الفاعل وهو في مثل هذا الموضع إحداث مثل نفسه .

- وأما القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تام كيف كان ، فالأمر ظاهر في أن المنفعل قد يجوز أن يتشبه بالفاعل تشبها تاما ، وذلك مثل النار تحيل الماء نارا والملح يحيل العسل مِلْحًا ، وما أشبه ذلك . وقد يجوز أن يزيد فيه المنفعل على الفاعل في الظاهر غير المتحقق ، مثل الماء الذي يجمده الهواء ولا يكون برد ذلك الهواء برد ذلك الجمد ، إلا أنك إذا تحققت لم يكن الفاعل وجده هو البرد الذي في الهواء ، بل والقوة المبردة الصورية التي في جوهر الماء - الذي دللنا عليه في الطبيعيات - إذا عاونها ولم يعاوقها برد الهواء .



- وأما القسم من هذا الباب الذي يكون استعداد المنفعل فيه ناقصا ، فليس يمكن البتة أن يتشبه فيه المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه ، فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الحاصل من قوة في الشيء لا مضاد لها والحاصل من قوة أخرى ، وهناك مضاد ممانع ، متساويين البتة ، أو يبطل الممانع . ولهذا لا يمكن أن يكون شيء غير النار يتسخن من النار وتكون محبته مثل محبته تلك النار ، أو شيء غير الماء يبرد من الماء وتكون برودته أكثر من برودة ذلك

(١) بما : ساقطة من د (٢) أن لا يتساويا : أن يتساويا م || فيه : ساقطة من ب || قد : ساقطة من ب (٣) سطح فلك الأثير : سطح الأثير : ب ، ح ، ص ، ط ، م || التي : التي - (٤) وهو : وهي د || في : ساقطة من د || مثل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م (٥) تشبها : تشبها - (٦) غير المتحقق : السير المتحقق ب ، ح ، ص ، ط ، غير المتحقق م (٧) برد ذلك الهواء : برد الهواء - د ، ح ، ص ، ط ، م (٨) والقوة : في القوة - د (٩) يمكن : يمكنه ط (١٠) البتة : + بين د (١١) فإنه : ساقطة من د (١٢) من : في ح ، ط ، د ، ص ، م || في : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م || والخاص : والحاصل : د ، م || من (الثانيه) : في ح ، د ، ص ، ط ، م (١٣) أو يبطل : يذبطل د || النار (الأولى) : النارية - ح ، ص ، ط (١٤) يبرد : يرد د || برودته أكثر من برودة : ساقطة من د .



الماء ، لأن استعداد النار للتسخن والماء للتبرد حال غير مضاد في جوهره ، والقوة الفاعلة داخلية في جوهره غير غريبة منه ، فأما ما يفعل منها ففيه مانع عنه مضاد . والفاعل الأول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل فيه بمهاسته وبتوسط أمر ، كالسخونة المحسوسة في النار المسخنة ، والبرودة المحسوسة في الماء المبرد ، فليس يمكن أن يساويه .

فإن قال قائل : إن النار قد تذيب الجواهر فتجعلها أسخن منها ، لأننا ندخل أيدينا في النار ونمرها فيها بعجلة فلا تحترق احتراقها في المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه ، فيعلم من ذلك يقينا أن المسبوكات أسخن من النار ومع ذلك فلأنما سخنت من النار . فلأننا نجيب ونقول : إن ذلك ليس بسبب أن المسبوكات أسخن ، ولكن لما ن ثلاثة ، منها ما هو أقرب إلى الظهور : أحدها في المسبوك . والآخرفي النار ، والثالث في اللامس ، وكلها متعاضدة متقاربة . أما الذي في المسبوك ، فلا أنه غايظ فيه تشبث ما ولزوجة وبطء انفصال ، فإذا لمس ذهب مع اللامس ولم يمكن أن يفارق إلا في زمان ذي قدر في نفسه بالقياس إلى زمان مفارقة اللامس النار ، وإن كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف ، لكن العقل والذهن يوجبانه ومن شأن الفاعل الطبيعي أن يفعل في المنفعل في مدة أطول فعلا أكثرا وأحكم ، وأن يفعل الضعيف في مدة أطول ما لا يفعله القوي في مدة قصيرة . وأما الذي في النار ، فلأن النار المحسوسة إنما هي أجزاء من النار الحقيقية مع أجزاء من الأرض متصلة متحركة ، واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال ، بل هي في أنفسها متفرقة ، ويتخالفها الهواء تحللا على سبيل التجدد ، فيكسر ما بداخله فيها من صرافة حرة ، لأنه أبرد منها ، ولأنه ليس يتفعل في تلك العجلة انقلا لا يصير به نار محضاً ،

- (١) للتسخن : المتسخن د ، ب || للتبرد : المتبرد د (١-٢) والقوة ... جوهره : ساقطة من د  
(٣) بمهاسته : بمهاسة ، د ، ص ، م (٤) المبرد : المبردة ب (٥) الجواهر : الجوهر -  
(٦) فلا تحترق : تحترق ط || المسبوكات : + والفعل ط | أو فعل . أو فعل ب : فلو من د : ساقطة من ط ||  
يفعل : فعل - (٧) فلأنما : إنما - : فإذا د (٨) ونقول : فنقول ص ، ط || المسبوكات :  
المسبوك ب ، د ، ص ، ط ، م || ما هو : ساقطة من ب ، ص ، م (٩) أحدها : أحدهما ب  
(١٠) متقاربة : ومتقاربة - (١١) ذهب : ذهب د || ولم يمكن : ولم يكن د  
(١٢) النار : النار ، ص ، ط ، م (١٣) مدة : ساقطة من د (١٤) أكثرا : وأكثرا ب || في مدة :  
+ أفضل م (١٥) واجتماعها : وإجماعها م (١٦) فيها : منها - ، د ، ص ، ط ، م  
(١٨) منها : منه م || بفعل : + منه م || في : من ص .

- ومع ذلك فإنها سريعة الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها مماسا لجزء من اليد زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد ، فما لم تجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدي إلى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر . وأما المسبوك ، فإن جوهره مجتمع متعدد ثابت قائم بالاتصال ؛ وإذا كان كذلك كان ما يلاق سطح اليد من المسبوك سطحها واحدا مطابقا بالكلية ، وما يلاقه من النار المحسوسة سطوح صغار مخالطة لمساو بالقياس إليها ٥  
برد ، فيختلف بذلك التأثير ، إلا أن يبقى مدة تتوالى فيها المماسات فيكثر ويفعل كل سطح فيما يماسه فعلا ، ثم يتسلط الفعل على ما هو عليه الأمر في الاستعالات الطبيعية .  
وأما النار المحقونة في مثل الكيران للحدادين فإنها أعظم تأثيرا فيما يماسه من المسبوكات وغيرها ، وأسرع مدة لاجتماعها وصراقتها . وأما الحال التي في اليد ، فلأن اليد قادرة على نزع الهواء والنار والأجسام اللطيفة بأسرع حركة ، وليست قادرة على قطع المسبوك الكثيف ١٠  
بأسرع حركة ، لأن المقاومة للدفع والحرق في اللطيف قليل ، وفي الكثيف كثير ، ويكاد أن يكون هذا يسمى كثيفا وذلك لطيفا بسبب اختلافهما في هذا المعنى ، فلو كان المسبوك ليس ألزج وأكثر تشبها لما يلامسه ، وليس أيضا أشد اجتماعا واتحادا ، ثم كان قطعة في مدة أطول لمقاومته ، وكان ثابتا لازما غير هارب عن المماسه ، لكفاه ذلك في جواز أن يؤثر تأثيرا أشد من تأثير اللطيف بحسب نسب الأزمنة إذ كان ذا أثر في مثل زمان ١٥  
ملاقاة اللطيف أثرا ما ، فإذا ضوعف الزمان أمكن أن يساويه في بعض الأضعاف ، وإذا زيد في الأضعاف أمكن أن يزيد عليه ، وربما لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبه محسوسا القدر لما تعرفه . ومن حق هذا الموضع أن يبسط بسطا أكثر مما بسطناه ، لكنه

- (١) فإنها : فاته : د ، م || الجزء : بجزء : ص ، ط (٢) فاه : فاه : ط || لم : ساقطة من د  
(٣) وإذا : فاذاب : د ، ص ، ط ، م || ما يلاق : + في ب (٤) بالكلية : ب كلية : ص ، د ، ص ، م (٥) برد : ميرد : ص ، ط || ويفعل : أو يفعل  
ب ، ص ، م ، ط ، م (٦) يماسه : يجامسه د || هو : ساقطة من ب || الطبيعية : + فيرد ط  
(٧) على : ساقطة من ح ، د ، م (٨) والأجسام : في الأجسام د : وفي الأجسام ب ، م ||  
بأسرع : أسرع ط (٩-١٠) وليست : ... حركة : ساقطة من د (١١) أن يكون : يكون د ، م || هذا : ساقطة من د || بسبب اختلافهما : بسببه اختلاف د (١٢) نسب : نسبة د || إذا كان : إذا كان د : إذا كان : ص ، ط || إذا أثر : إذا أثر ب ، ص ، م : ساقطة من د  
(١٣) الأضعاف : ساقطة من د (١٤) لم يكن : لم يكن ص || المضاعف : المضاعف د || عظم : ساقطة من د  
(١٥) لكنه : ولكنه ب ، د .

أولى بالصناعة الطبيعية وإنما يجب أن نذكر هنا قدر ما تتحل به الشبهة ويظهر وجهها ،  
ثم إن شاء مستقص أن يستقصى ذلك استقصاء من الأقوال المستقصاة في علم الطبيعة  
وخصوصا ما عسى يجده من جهتنا . فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضع الذي  
نظن فيه أنه يجوز أن يتساوى الفاعل والمنفعل فيه ، والموضع الذي يظن فيه أنه يجوز أن  
يزيد عليه ، والموضع الذي لا يجوز إلا أن يقصر عنه . وظهر في خلال ذلك أنه وإن كان كذلك  
فوجود المعنى من جرة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل إذا لم يكن فاعلا للمعنى  
بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه .

ثم الفاعل والمبدأ الذي ليس منفعله مشارك له في النوع ولا في المادة ، وإنما يشاركه  
بوجه ما في معنى الوجود ، وليس يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لأنهما  
ليسا يشتركان فيه ، فبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه ، وقد كان في سائر ذلك ما كان  
من المتساوية والزائدة على المبدأ الفاعل إذا رجع إلى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعل  
غير مساو له لأن وجوده بنفسه ، ووجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه .

ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ، ولا يقبل الأقل والأقص  
وإنما يختلف في عدة أحكام وهي : التقدم ، والتأخر ، والاستثناء والحاجة ، والوجوب  
والإمكان . أما في التقدم والتأخر ، فإن الوجود ، كما علمت ، للعلة أولا ، وللملول ثانيا .  
وأما الاستثناء والحاجة ، فقد علمت أن العلة لا تنفرد في الوجود إلى الملول ، بل يكون  
موجودا بذاته أو بعلة أخرى ، وهذا المعنى قريب من الأول وإن خالفه في الاعتبار .

(١) وإنما : وإنما - || تتحل : تتحل م || الشبهة : شبهة - ، الشبه د (٢) علم : العلم د (٣) جهتنا : جهتنا - ، ص  
(٤) نظن فيه أنه : نظن أنه ب ، ح ، د ، ط ، م || أن يتساوى الفاعل . . . أنه يجوز : صاقطة  
من ب ، د || يظن فيه أنه : يظن أنه - ، م (٥) لا يجوز إلا أن يقصر عنه : لا يقصر ويجوز أن يقصر  
عنه م || وظهر : ظهر - (٦) فوجود المعنى : فوجود للمعنى د (٨) ولا في المادة : لا في المادة د  
(٩) وليس : ليس ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) فبقى : فبقى - ، ص ، ط || ذلك : تلك  
ح (١١) المتساوية : المساوية ط || الفاعل : الفاعل ط : بالفاعل د (١٤) عدة : ثلاثة - ، د ، ص ، ط ، م  
(١٥) أما في التقدم : فإن اعتبرت التقدم د ، ص ، ط ، فإن اعتبرت في التقدم - || فإن : كان - ، د ، ص ، ط  
(١٦) وأما الاستثناء : فأما الاستثناء د ، ط (١٤ - ١٦) والوجوب والإمكان . . . وأما الاستثناء  
والحاجة : صاقطة من م .

وأما الوجوب والإمكان، فإننا نعلم أنه إن كانت صلة هي صلة لكل ما هو معلول فهي واجبة الوجود بالقياس إلى الكل من كل المعلولات وعلى الإطلاق، وإن كان صلة للمعلول ما فهي واجبة الوجود بالقياس إلى ذلك المعلول، وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه.

وتلخيص هذا : هو أن المعلول هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود، وإلا لوجب من دون علته إذا فرض واجبا لذاته وبحيث لا يمتنع له وجود، وإلا لما وجد بالعلّة لذاته بذاته بلا شرط كون صلة له أو لا كون صلة له ممكنة الوجود، وإنما يجب لا محالة بالعلّة.

ثم العلة كما قد تبين لا يجوز أن يجب بها، بل يكون إما واجبا بذاته وإما واجبا من شيء غيره، فإذا حصل له الوجوب به فحينئذ يصح أن يكون عنه وجوب غيره، فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكنا وأما العلة فباعتبار ذاتها إما واجبا وإما ممكنا، فإن كان واجبا فوجوده أحق من وجود الممكن وإن كان ممكنا وليس يجب بالمعلول، والمعلول يجب به وبعد وجوبه، فتكون العلة إذا صار ذاتها واجبة لم يكن بالقياس إلى المعلول، والمعلول لا يصير ذاته واجبة إلا بالقياس إليها، فيكون إلى ذات العلة نظر قد وجب به لا يتناول ذات المعلول بل يكون به هو واجبا، والمعلول غير ملحوظ بعد، وذات المعلول لا تكون إلا ممكنة، ولا يجب إلا أن تلحظ مقيسة بالعلّة، فيكون للعلّة اختصاص بوجوب، ولا يكون للمعلول إلا الإمكان فقط عند ذلك الاختصاص، ويكون إذا كان للمعلول وجوب كان للعلّة أولا وإلا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول، فيكون وجب لاعت ذات العلة وهذا محال، فيكون للعلّة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث

- (١) فإننا نعلم : فإنك تعلم د، ص، ط || كانت : كان د || هي صلة : حافظة من م || واجبة : واجب ح  
(٢) من كل : مع د، ص، ط || وإن كان : فإن كانت د، ص، ط، وإن كانت م  
(٣) واجبة : واجب ح (٤) هو في ذاته : في ذاته ط (٥) من دون : مع دون د، ص، ط ||  
إذا : إذ د، ص، ط، م (٦) ممكنة : ممكن ب، د، ص، م (٧) بها : به ص || إما :  
ساقطة من د، ص، ط (٨) فإذا : فإن ط || حينئذ يصح : حينئذ يصح م (٩) ذاتها : ذات ب، د، ص، ط، م  
(١٠) فتكون : وتكون ب (١١) واجبة : واجبات، د، م || إليها : إليه ب، د، ص، م  
(١٢) نظر : ظن د، ط || وجب : وجبت ص : فوجب ط (١٣) به : ساقطة ب، د، ص، م  
(١٤) ممكنة : ممكبات، د، م (١٥) لا يكون : فلا يكون ب || إلا  
الإمكان ... للمعلول : ساقطة من ب (١٦) لكانت : كانت د، م

لم تضاف إلى المعلول ، والمعلول بعد ثابت على مقتضى إمكانه إذ كانت العلة لا تجب عنه بل بذاته أو بإضافة إلى غيره لا إليه ، ومن حيث العلة غير مضافة إلى المعلول بعد . فالمعلول ليس يجب وجوده ، بل إنما يجب وجوده من حيث العلة مضافة إليه ، فتصير العلة ، لهذه المعاني الثلاثة ، أولى بالوجود من المعلول ، فالعلة أحق من المعلول ، ولأن الوجود المطلق إذا جعل وجود شيء صار حقيقة . فبين أن المبدأ المعطى للحقيقة المشترك فيها أولى بالحقيقة ، فإذا صح أن ههنا مبدأ أولا هو المعطى لغيره الحقيقة ، صح أنه الحق بذاته ، وصح أن العلم به هو العلم بالحق مطلقا ، وإذا حصل العلم به كان العلم الحق مطلقا بالنحو الذي يقال للعلم حق ، وهو الذي بالقياس إلى المعلوم .

## الفصل الرابع

### فصل (٤)

في الملل الأخرى العنصرية والصورية والغائية

فهذا ما نقوله في المبدأ الفاضل ، وللشرح الآن القول في المبادئ الأخرى . فأما العنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء ، فنقول : إن الشيء تكون له هذه الحالة مع شيء آخر على وجوده :

فتارة يكون كالألوح إلى الكتابة ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير تغير فيه ولا زوال أمر كان له عنه .

- (١) إذ : إذا م || لا تجب عنه : تجب لآه ب ، ح ، د ، ط ، م (٢) المعلول : معلول م  
 || فالمعلول : والمعلول م (٣) حقيقتا : حجاب م : حقيقته م ، ط || المعطى : المعطى م ||  
 للحقيقة : للحقيقة م ، ح ، ص || بالحقيقة : بالحقيقة م ، د ، ص ، ط ، م (٤) الحقيقة : الحقيقة م ، ح ، ص || الحقيقة : ط (٥) حقيقة د || وإذا : ح ، د ، ص ، ط || الحق : بالحق ب ، د ، ط (٦) بالقياس إلى المعلوم : بقياس المعلوم : ب ، ح ، د ، م ؛ بقياس المعلول م  
 (٧) فصل : الفصل الرابع ط ؛ ساقطة من د (٨) الأخرى : الأخرى م ، ط (٩) المبدأ : مبدأ د  
 || وللشرح : وللشرح م ، د ، ص ، ط ، م || المبادئ : مبادئ د (١٠) الشيء : شيء م ، د ، ص ، ط ، م  
 (١١) آخر : ساقطة من ب (١٢) كالألوح : كالألوح د || تغير : تغير م .

وتارة يكون كما للشعلة إلى الصنم ، وللصبي إلى الرجل ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير أن يتغير من أحواله شيء ، إلا حركة في « أين » أو « كم » أو غير ذلك .

وتارة يكون كما للخشب إلى السرير ، فإنه يُنقصه بالنعث شيئاً من جوهره .

وتارة يكون مثل ما للأسود إلى الأبيض ، فإنه يستحيل ويفقد كلفته من غير فساد جوهره .

وتارة يكون كالماء إلى الهواء ، فإنه إنما يكون الهواء عنه بأن يفسد .

وتارة يكون كاللحم إلى الحيوان ، فإنه يحتاج أن ينسلخ عن صورته انسلاخات حتى يستعد لقبول صورة الحيوان ، وكذلك المحصر للحمار .

وتارة يكون كاللادة الأولى إلى الصورة ، فإنها مسعدة لقبولها متقومة بها بالفعل .

وتارة يكون مثل الهائلة إلى المعجون ، فإنه ليس ~~بشيء واحد~~ يكون المعجون ، بل منه ومن غيره فيكون قبل ذلك جزءاً من أجزائه بالقوة .

وتارة يكون كما للخشب والحجارة إلى البيت ، فإنه كالأول ، إلا أن الأول إنما يكون منه المعجون بضرب من الاستحالة ، وهذا ليس فيه إلا التركيب . ومن هذا الجنس أيضاً الآحاد للعبد ، وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة ، وذلك غلط . بل المقدمات كذلك لشكل القياس ، وأما النتيجة فليست صورة في المقدمات ، بل شيئاً يلزم عنها ، كأن المقدمات تفعلها في النفس .

( ١ ) وللصبي : والصبي - د ، ص ، م ( ٢ ) يتغير : يتغير د ، د || من : ساقطة من م ( ٤ ) كما : مثل ما ب ( ٥ ) ويفقد : ساقطة من ب ، د ، ط || كلفته : كلفة له ب ، د ، م ؛ كلفته له - ط ( ٧ ) كما : ساقطة من د || كالماء : كالماء ب || إلى : ساقطة من ب ( ٨ ) صور : صورة - د ، ص ، ط || له : ساقطة من د ( ٩ ) لقبول صورة : لصورة ب ، د ، ص ، م || وكذلك : كذلك د || للحمار : للمورد ( ١١ ) الهائلة : أهليلج وقد تختلج الهرة عظام من الأدوية ( ناع العروس ) || عنه : عنه ب ، د ، ص ، م || المعجون : المعجونة د ( ١٥ ) المقدمات : المقدمات د ( ١٦ ) وأما : وأن د || فليست : فليست ب .

فعل هذه الأفعال نجد الأشياء الحاملة للقوة ، فإنها إما أن تكون حاملة للقوة بوحدها أو بشركة غيرها .

فإن كانت بوحدها فإنها لا يحتاج فيها أن يكون منها إلا إلى الخروج بالفعل لذلك فقط ، وهذا هو الذي بالخرى أن يسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، ويجب أن يكون لمثل هذا بنفسه بالفعل قوام ، فإنه إن لم يكن له قوام لم يجز أن يكون متبعا لقبول الحاصل فيه ، بل يجب أن يكون قائما بالفعل ، فإن كان إنما يصير قائما بما يحله فقد كان فيه شيء يحله قبل ما حله ثانيا به يقوم ، وإما أن يكون الثاني ليس مما يقوم به بل مضافا إليه أو يكون وروده يبطل ما كان يقيمه قبله فيكون قد استحال ، وقد فرضناه لم يستعمل . فهذا قسم . وأما إن كان يحتاج إلى زيادة شيء ، فإما أن يكون إلى حركة فقط ، إما مكانية وإما حركة كيفية أو حركة كمية أو وضعية أو جوهرية ، وإما إلى قوات أمر آخر من جوهره من كم أو كيف أو غير ذلك .

وأما الذي يكون بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب ، فإما أن يكون تركيب من اجتماع فقط ، وإما أن يكون مع ذلك امتعاض في الكيف . وكل ما فيه تغير فإما أن ينتهي إلى الغاية بتغير واحد ، أو بتغيرات كثيرة . وقد جرت العادة بأن يسمى الذي يكون الكون منه بالتركيب وهو في الشيء أسطقساً ، وهو الذي ينحل إليه أخيراً ، فإن كان جسمانيا فهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة إلى المختلفات الصور الموجودة فيه وقد حد بأنه الذي منه ومن غيره تركيب الشيء وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة .

- ( ٢ ) ألا يحتاج : أن يكون يحتاج د ( ٤ ) لمثل : بمثل - ( ٥ ) متبعا : مهيا ب ، - ، د ، ص ، م || قبول : لحصول ب ، - ، م : + وحصول ص ( ٧ ) في : + بقوله د || يقوم : يقوم د ، ص ، ط || وإما : فإما د ، ص ، ط ، م ( ٨ ) أو يكون : ويكون د || وقد فرضناه : وفرضناه ب ، د ، م ( ٩ ) إن كان : كان - ، ص ، ط || إما : ساقطة ب ، - ، ص ، ط ، م ( ١٠ ) أمر : ساقطة من م || آخر من : آخر عرض ب ، ص : آخر من - ، ط ( ١١ - ١٠ ) آخر من جوهره : آخر عرض بمرة م ( ١١ ) أركيف : ساقطة من ب ، د ، م || ذلك : + عرض مرة من كم أو غير ذلك د ( ١٣ ) تغير : تغير د ( ١٥ ) م : + يتغير ط || أخيراً : أجزاء د ( ١٦ ) أصغر : أصغر هاد || الصورة : الصورة - ، د ، ص ، ط ، م ( ١٧ ) تركب : تركيب - ، ص ، ط .

ومن رأى أن الأشياء إنما تتكون من الأجناس والفصول جعلها الاسطقات الأولى ،  
وخصوصا الواحد والهوية فقد جعلوها أولى المبادئ بالمبدئية ، لأنها أشدها كاية وجنسية .  
ولو أنصفوا لعلوا أن القوام بالذات إنما هو للأشخاص ، لما يليها أولى بأن يكون جواهر  
وقائمت بآنفسها ، وأنها أولى بالوجود أيضا .

- ولنعد إلى أمر العنصر فنقول : قد جرت العادة في مواضع بأن يقال : إن الشيء كان  
عن العنصر في مواضع ، ولم يجر في مواضع ، فإنه يقال : إنه كان من الخشب باب ،  
ولا يقال : كان من الإنسان كاتب . وأن ينسب الكائن إلى الموضوع في مواضع ، وأن  
لا ينسب في مواضع ، فيقال ، تارة ، إن هذا باب خشبي ، ولا يقال : إن هذا كاتب  
إنساني . فاما الأول ، فإذا وجدوا الموضوع لم يتحرك إليه البتة ولم يتغير في قبول الشيء ،  
فإنهم حينئذ لا يقولون إنه كان عنه ، بل إنما يقولون دائما إنه كان عن العدم ، كما يقولون  
عن غير الكاتب . وإذا تغير وخصوصا فيما لا يحدون للعدم منه اسما ، فيقولون : كان عن  
غير الموضوع . وأما بالنسبة إلى الموضوع فإنما يستعمل في الأكثر إذا كان الموضوع قد  
يصلح فيه للصورة . وأما الصورة فلا ينسب إليها ، ولا يقال كان منها ، إنما يشتق منها  
الاسم ، والموضوع قد يكون مشتركا لكل وقد يكون مشتركا لعدة أمور ، مثل العنصر  
ثقل والنهر والطلا والرُّب وغير ذلك .

وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر ، إنما له القبول فقط ، وأما حصول الصورة  
فله من غيره ، وما كان من العناصر أو القوابل ميسدا الحركة إلى الأثر موجود في نفسه

- (١) تتكون : تكون ط (٢) أشدها : أشد ، د ، ط (٣) ولو : فلو ، د ، د ، ص (٤) بالوجود :  
بالوحدة ب ، د ، ص ، ط ، م (٥) أمر العنصر : الأمر العنصري د || في مواضع : ساقطة من ب  
|| بأن : أن ب ، د ، م (٦) عن العنصر في مواضع : عن العنصر د ، م || ولم يجر في مواضع : ولم يجر د ، ص  
(٧) ولا يقال كان : ولا يقال م (٨) الموضوع في مواضع : الموضوع م (٩) تارة : تارة  
من ط (١٠) وجدوا الموضوع : وجدوا الموضوع ب || إليه : ساقطة من ب ، د ، د ، م  
(١١) حينئذ : ساقطة من ب ، د ، م (١٢) للعدم : للعدم ب || منه : فيه ب ، د ، ص ، ط  
(١٣) غير : ساقطة من م || بالنسبة : النسبة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) الصورة : الصورة ب  
(١٥) والنهر : والنهر د || العنصر : العنصر د (١٦) والرُّب : والرُّب د (١٧) ما يطبع من النثر — تاج العروص (١٨) أو : "و" ، ص ، ط .



ظن أنه متحرك إليه بنفسه ، وليس كذلك . فقد تبين لنا في مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لشيء واحد من غير أن يتجنى ذاته ، لكن العنصر إذا كان مبدأ حركته فيه بذاته كان متحركا عن الطبيعة ، وكان ما يكون منه طبيعيا ، وإذا كان مبدأ الحركة نفسه من خارج ولم يكن له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه كان ما يكون منه صناعيا أو جاريا مجراه ، فهذا يحمل ما نقوله في العنصر .

وأما الصورة فنقول : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتى تكون الجواهر المفارقة صوراً بهذا المعنى .

ويقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب حتى تكون الحركات والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تقوم به المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن لم تكن متقومة بها بالفعل ، مثل الصورة وما يتحرك بها إليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الأشكال وغيرها . ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك . وتكون كلية الكلي صورة للأجزاء أيضا ، والصورة قد تكون نافصة كالحركة وقد تكون تامة كالتربيع والتدوير .

وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وغاية ومبدأ فاعليا من وجوه مختلفة . وفي الصناعة أيضا ، فإن الصناعة هي صورة المصنوع في النفس ، فإن البناء في نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت ، وذلك هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت ، وكذلك الصحة هي صورة البرء ، ومعرفة العلاج هي صورة الإبراء . والفاعل الناقص يحتاج إلى حركة وآلات حتى يصدر ما في نفسه محصلا في المادة ،

(١) كذلك : ذلك د || فقد : قد ب ، ح ، د ، م || تبين : يتبين م || لنا : لك هـ (٢ - ٣) حركته فيه بذاته ... مبدأ الحركة : ساقطة من م (٤) فيه : ساقطة من د || ولم يكن : وأن لم يكن م || من نفسه : نفسه د ، ص ، ط ، م (٨) يقال : وقد يقال ب هـ ، ص ، ط || أو بالتركيب : وبالتركيب د (٩) تقوم : تكمل مقومة د (١١) الصورة : الصحة ب ، ح ، ص ، ط ، م || بها : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٢) ويقال : أو يقال ب || الشيء : شيء ب (١٣) للأجزاء : في الأجزاء . د ، د ، ص ، ط ، م (١٤) كالحركة : كحركة د (١٦) فإن الصناعة : ساقطة من ب (١٨) هي : هو : د ، د ، م (١٩) والفاعل : فاعل م || والآلات : والآلات هـ ، ص .

والكامل فإن الصورة التي في ذاته يتبعها وجود الصورة في مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند الملل المتقدمة للطبيعة بنوع، وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع، وأنت تعلم هذا بعد .

- وأما الغاية فهي ما لأجله يكون الشيء ، وقد دلت عليه فيما سلف ، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغبلة، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في شيء غير الفاعل ، وذلك تارة في الموضوع مثل غايات الحركات التي تصدر عن روية أو طبيعة ، وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئاً ليرضى به فلان ، فيكون رضاء فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل، وإن كان الفرح بذلك الرضى أيضاً غاية أخرى. ومن الغايات التشبه بشيء آخر، والتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه أيضاً غاية.

## [ الفصل الخامس ]

### ( ٥ ) فصل

في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها، والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر الملل والوجه الذي تتأخر به

- فنقول : إنه قد بان ، مما سلف لنا من القول ، أن كل معلول فله مبدأ ، وكل حادث فله مادة وله صورة ، ولم يتبين بعد أن كل تحريك فله غاية ما ، فإن هذا ما هو عيب، وهذا ما هو اتفاق، وأيضاً ههنا مثل حركة الفلك ، فإن لا غاية لها في ظاهر الأمر،

(١) وجود : وجوه = د، ص، ط (٥) الأشياء : + أقص ط || في نفس الفاعل ...  
 الأشياء ساقطة من م (٧) أو طبيعة : والطبيعة م || فيكون : فلان م : يكون م، د  
 (٩) والتشبه : والتشبه ط || هو : + إليه د || إليه : + هو ب، = د، ص (٨-٩) ومن الغايات ...  
 إليه غاية : ساقطة من م (١٦) فصل : الفصل الخامس ط : ساقطة من د (١٤) ما :  
 فباب ، = د، ص، م (١٥) فإن : وإن ط (١٦) لها : ساقطة من =

والكون والفساد لا غاية لهما في ظاهر الظن . ثم لقائل أن يقول : قد يجوز أن يكون لكل غاية غاية ، كما يكون لكل ابتداء ابتداء ، فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام ، لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه ، وقد نجد أشياء هي غايات ولها غايات أخرى إلى غير النهاية ، فإن ههنا أشياء يظن أنها غايات ولا تنهاى ، كنتائج تترادف عن القياسات ولا تنهاى . ثم لقائل أن يقول : لنترك أن الغاية موجودة لكل فعل ، فلم جعلت علة متقدمة وهي بالحقيقة معلولة العلل كلها ؟ ومما يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة أنه هل الغاية والخير شيء واحد أم يختلف ؟ وأيضا ما الفرق بين الجود والخيرية ؟ فنقول :

أما الشك الأول المنسوب إلى الانساق والعيب فنحله ونقول : أما حال الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات . وأما بيان أمر العيب فيجب أن نعرف أن كل حركة إرادية فلها مبدأ قريب ، ومبدأ بعيد ، ومبدأ أبعد . فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو ، والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشوقية ، والأبعد من ذلك هو التخيل أو التفكير . فإذا ارتسم في التخيل أو في الفكر النطق صورة ما ، فتحركت القوة الشوقية إلى الإجماع ، فحدثت القوة المحركة التي في الأعضاء ، وربما كانت الصورة المرسمة في التخيل أو الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي إليها الحركة ، وربما كانت شيئا غير ذلك ، إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما تنتهي إليه الحركة ، أو تدوم عليه الحركة .

مثال الأول : أن الإنسان ربما يخرج عن المقام في موضع ما ، وتخيّل في نفسه صورة موضع آخر ، فاشتاق إلى المقام فيه ، فتحرك نحوه ، فأنتهت حركته إليه ، فكان منشوقه نفس ما انتهى إليه تحريك القوى المحركة للمضلة .

- (١) يجوز أن : + ي ب (٢) كما يكون لكل : كالكل ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) علة :  
 علة ح ، ص ، ط (٦) معلولة : معلول د || وما : وما م || الشبهة : الشبه ح ، د ، ص ، ط (٧) يختلف :  
 يختلف ب ، ح ، ص ، ط ، م || فقول : + الآن ح ، د ، ص ، ط ، م (٨) وقول : + الآن ح  
 (٩) بعيد : + ومبدأ أبعد ح ، ص ، ط (١٠) أو انشكر : والتمكيد : والفكر : ساطعة  
 من ط || النطق : المنطق د (١١) فتحرّكت : تحركت ب ، ح ، د ، ص ، م (١٢) أو : أو ب ،  
 ح ، د ، ص ، م || الفكر : التفكير د (١٣) وتخيل : ويخيل د (١٤) فاشتاق : واشتاق د :  
 اشتاق م || فأنتهت : وأنتهت ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م .

ومثال الثاني : أن الإنسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له ، فيشتاقه ، فيتحرك الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه ، فتنتهي حركته الى ذلك المكان ، ولا تكون نفس ما انتهت اليه حركته نفس المتشوق الأول الذي نزع إليه بل معنى آخر ، لكن المتشوق يتبعه ، ويحصل بعده ، وهو لقاء للصديق .

- ٥ فقد عرفت هذين القسمين ، وتبين لك من ذلك بأدنى تأمل أن الغاية التي تنتهي إليها الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة ، هي غاية أولى حقيقية للقوة الفاعلة المحركة التي في الأعضاء ، وليس للقوة المحركة التي في الأعضاء غاية غيرها ، لكنه ربما كان للقوة التي قبلها غاية غيرها ، فليس يجب دائما أن يكون ذلك الأمر غاية أولى للقوة الشوقية : تخيلية كانت أو فكرية ، ولا أيضا دائما يجب أن لا يكون ، بل ربما كان ، وربما لم يكن ، كما قد تبين لك في المثالين .

١٠

أما الأول منها فكانت الغاية فيها واحدة ، وأما الثاني فكانت مختلفة .

- والقوة المحركة التي في الأعضاء مبدأ حركة لا محالة ، والقوة الشوقية أيضا مبدأ أول لتلك الحركة ، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق أlient ، لأن الشيء الذي لا تنبعث إليه القوة ثم تنبعث إليه انبعثا نفسانياً يكون بتشوق نفساني لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن . فإذن كل حركة نفسانية مبدؤها الأقرب قوة محركة في عضل الأعضاء ، ومبدؤها الذي يليه شوق ، والشوق — كما علم في علم كتاب النفس — تاج لتخيل أو فكر لا محالة ، فيكون المبدأ الأبعد تخيلا أو فكرا .

١٥

فإذن ههنا مبادئ للحركات النفسانية .

منها واجبة بأعيانها ضرورة .

- (٢) المتشوق (الأول) : المتشوق د || نزع : نزع ب ، د ، د (٤) ويحصل : أو يحصل ب ، د ، د م : أن يحصل م || وهو : هو د (٦) حركة : ومركبة د || الفاعلة : الفاعلة ب ، د ، د م || الحركة : الحركة م (٧) كان : كانت ب ، د ، د ، د ، م (١١) فيها : فيها ط (١٤) يشوق : يشوق د ، د ب ، م : يشوق د ، م (١٥) فإذن : فإن د || قسائية : لا يكون د ، م ، م (١٦) علم : علمت د || كتاب : ماسة من م (١٨) للحركات : للحركات ب ، د ، د ، د ، م .

ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورة ،

وتواجبة ضرورة : هي لقوى المحركة في الأعضاء ، والقوة الشوقية .

وغير واجبة : هي التخيل والفكر ، فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر أو فكر ولا تخيل ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الإرادية له غاية لا بد منها ، والمبدأ الذي منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته ، فإن اتفق أن يتطابق المبدأ الأقرب - وهو القوة المحركة - والمبدأان بعده - أعني الشوقية مع التخيل أو الشوقية مع الفكرية - كانت نهاية الحركة هي الغاية للبادئ كلها ، وكان ذلك غير عيب لا محالة .

وإن اتفق أن يختلف ، أعني أن لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ذاتية للقوة الشوقية ، وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التي في القوة المحركة التي للمعضو ، وذلك لا قد أو مضى أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو شوق لشيء ، وإذا لم يكن لمنتهى الحركة كان لشيء آخر غيره لا محالة ، وإذا كان ذلك الشيء يراد لأجله الحركة فيجب أن يكون بعد انتهاء الحركة .

وكل نهاية تنتهي إليها الحركة أو تحصل بعد نهاية الحركة ، ويكون الشوق التخيل والفكر قد تطابقا عليها ، فبين أنها غاية إرادية ، وليست بعيب ألبتة ، وكل نهاية تنتهي إليها الحركة وتكون هي بعينها الغاية المنشوقة المتخيلة ولا تكون المدة وفقه بحسب الفكرة ، فهي التي تسمى العيب .

وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدؤها تشوق تخيل غير فكري ، فلا يخلو : إما أن يكون التخيل وحده هو المبدأ لحركة الشوق .

(٢) هي : دوت (٣) والفكر ، والفكر - (٤) ولكل : فكل - ط (٥) والمبدأ : فالمبدأ ب : + الأول د ، ط (٦) يتطابق : مافضة من د (٧) الفكرية : الفكرة ب ، م (٨) أن لا يكون : أن ما لا يكون م (٩) فهو شوق : فتشوق د || لشيء : بشيء ط || وإذا : وإذا (١٠) انتهاء الحركة : + نهاية د (١١) وكل : فكل م || إليها : إليه م || الحركة : + وكون انتهاء الحركة ب (١٢) قد تطابقا : والتطابق د || عليها : عليه م ، م (١٣) وليست : وليس د (١٤) إليها : إليه د || المتخيلة : التخيلية ب ، د ، م ، ط ، م || المنشوقة (الغاية) : المنشوقة ب ، د ، م (١٥) يخلو : يختلف م ، ط (١٦) المبدأ : مبدأ م || الشوق : المنشوق د .

- أو التخيل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس أو حركة المريض .
- أو التخيل مع خلق وملكة نفسانية داهية إلى ذلك الفعل بلا روية .
- فإن كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق سمي ذلك الفعل جزافا ، ولم يسم عبثا .
- وإن كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس ، سمي ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبيعياً .
- وإن كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل عادة ، لأن الخلق إنما يتقرر باستعمال الأفعال ، لما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة .

- وإذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهي نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الأخرى التي بعدها وينحو الشوق وهي غاية الشوق فيسمى ذلك الفعل باطلاً ، كمن يسعى في المكان الذي قدّر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه هناك ، فسُمي فعله باطلاً بالقياس إلى القوة المنشوقة دون القوة المحركة وبالقياس إلى الغاية الأولى دون الغاية الثانية .

وإذا تقررت هذه المقدمات فنقول : قول من يقول إن العبث فعل من غير غاية ألبته هو قول كاذب .

وقول القائل أيضاً إن العبث فعل من غير غاية ألبته هي خير أو مظنونٌ خيرا ، هو قول كاذب .

- أما الأول فإن الفعل إنما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ حركته ، لا بالقياس إلى ما ليس مبدأ حركته ، وإلى أي شيء اتفق . وما مثل به في الشك من اللعب بالحيلة ، فبدأ حركته القريبة هو القوة التي في العضلة ، والذي قبله

(٢) وملكة : أو ملكة ح د ، ص ، م (٤) وإن : وإن ب ، ط || تخيل : التخيل د  
(٥ - ٤) قصداً ضرورياً . . . ذلك الفعل : ملاحظة من م (٦) الأفعال : الأفعال فإتمام  
(٧) التي : ملاحظة من ط . (٨) ويجوز : ويجوز ب ، د ، ص ، ط ، م || الشوق : بالشوق  
ب ، م || الشوق : الشوق ب ، د ، ط ، م || فسمى : فسمى - (١١) وإذا : وإذا  
ح ، ط : فإذا ب || قول من يقول : قول القائل ح د ، ص : القائل م | هو : هو ب (١٣) أيضاً :  
ملاحظة من ب || هي : هو ط || هو : وهو ص (١٢ - ١٣) قول كاذب . . . ألبته هي : ملاحظة من م  
(١٧) من : في ط (١٧) حركته : الحركة د || القريبة : القريب ص .

تسوق تخيل بلا فكر، وليس مبدؤه فكراً ألبتة، فليس فيه غاية فكرية، وقد حصلت فيه الغاية التي للتشوق التخيل وللقدرة المحركة، فبين أن هذا الفعل بحسب مبدئه المحرك، متته إلى غاية، وأنه إنما لا يتحرك إلى غاية بحسب ما ليس مبدؤه المحرك.

ولا يجب أن يظن أن هذا يصدر لا عن شوق تخيل، فإن كل فعل نفساني كان بعد ما لم يكن، فهناك شوق ما لا محالة، وطلب نفساني، وذلك مع تخيل ما، إلا أن ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان، أو كان ثابتاً ولكن لم يشعربه، فليس كل من تخيل شيئاً يشعر مع ذلك ويحكم أنه قد تخيل، وذلك لأن التخيل غير الشعور بأنه قد تخيل. وهذا ظاهر، ولو كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الأمر إلى غير النهاية.

وأما الثاني فلا أن لا نبهات هذا الشوق علة ما لا محالة : إما عادة، وإما صجر عن هيئة وإرادة انتقال إلى هيئة أخرى، وإما حرص من القوى المحركة والمهسة على أن يتجدد لها فعل تحريك وإحساس.



والعادة لذينة، والانتقال عن المملول لذينة، والحرص على الفعل الجليل لذينة، أعني بحسب القوة الحيوانية والتخيلية. واللذة هي الخير الحسي، والتخيل، والحيواني، بالحقيقة وهي المظنونة خيراً، بحسب الخير الإنساني فإذا كان المبدأ تخيلاً حيوانياً فيكون خيره لا محالة خيراً تخيلاً حيوانياً فليس إذن هذا الفعل خالياً عن خير بحسبه، وإن لم يكن خيراً حقيقياً أي بحسب العقل ثم وراء هذا طل لتخصيص هيئة دون هيئة من الحركات جزئية لا تضبط.

وأما الشك الذي يليه فينكشف بأن نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضروري الذي هو أحد الغايات التي بالعرض. والفرق بينهما أن الغاية بالذات هي الغاية التي تطلب لذاتها، والضروري أحد ثلاثة أمور.

- (١) فليس : فليس ب، س، ص، ط، م (٢) للتشوق : التشوق ص (٤) تخيل :  
 + ألبتة س، د، ص، ط، م (٧) قد تخيل : قد يتخيل د (١٠) القوى : القوة س  
 (١١) لها : بها ط || وإحساس : أو إحساس س، ص، ط، م (١٣) الخير : + من ط  
 (١٤) تخيلاً : تخيلاً ب، م : تخيلاً س، ص، ط (١٥) خيره : خير ص || تخيلاً : تخيلاً ب، س، ص،  
 ط، م (١٦) تكون هيئة : ساقط من د (١٨) فينكشف : فيكشف د || بين : من ب .

إما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية على أنه حلة للغاية بوجه ، مثل صلاحية الحديد حتى يتم القطع به .

وإما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على أنه حلة للغاية ، بل على أنه أمر لازم للعلة ، مثل أنه لا بد من أن يكون جسم أدكن حتى يتم القطع به ، وإنما لم يكن بد من جسم أدكن لا لدكتته ، لكن لأنه كان لازماً للحديد الذي لا بد منه .

وإما أمر لا بد من وجوده لازماً للعلة الغائية نفسها ، مثل أن العلة الغائية في الترويج مثلاً التوليد ، ثم التوليد يتبعه حسب الولد ويلزمه ، لأن الترويج كان لأجله . فهذه كلها غايات بالعرض الضروري ، لا المرض الاتفاقى . وقد علمت الغايات المرضية الاتفاقية في موضع آخر .

١٠. وأعلم أن وجود مبادئ الشر في الطبيعة ، هو من القسم الثانى من هذه الأقسام ، فإنه مثلاً لما كان يجب في الغاية الإلهية - التى هى الوجود - أن يؤتى كل ممكن الوجود وجوده الخيرى ، وكان الوجود الذى للمركبات من العناصر ، وكان لا يمكن أن تكون المركبات إلا من العناصر وكان لا يمكن أن تكون العناصر لها إلا الأرض والماء والنار والهواء ، وكان لا يمكن أن تكون النار على الوجهة المؤدية إلى الغاية الخيرية المقصودة بها إلا أن تكون محرقة مفرقة ، لزم ذلك ضرورة أن يكون بحيث تضر الصالحين وتفسد كثيراً من المركبات .

١٥. وكأنا قد خرجنا من غرضنا ، فلنعد إليه ، ولنجب عن الشك المورد فنقول : أما أشخاص الكائنات الغير المتناهية فليست هى بغايات ذاتية في الطبيعة ، ولكن الغايات

(٣) لغاية : ساقطة من د ، م || أمر (الثانية) : ساقطة من م ، م (٥) لدكتته : دلالة م  
(٦) للعلة : للعلل ط || نفسها : بنفسها د ، د ، م ، م || فى : + أمر ب ، د ، م ، م ، ط ، م  
(٧) مثلاً : مثل د || التوليد : للتوليد || ثم التوليد : ساقطة من م || لأن : لأن ب ، م ، م ، أن د :  
لأن م ، م || فهذه : وهذه ب (٨) وقد : قد ب ، م ، د ، د ، م || الاتفاقية : والاتفاقية م ، د ، ط  
(٩) موضع : مواضع د (١١) الغاية : البتة م ، ط ، م || التى هى : والذى هو د || يؤتى : يوفى د ،  
بطل م || الوجود : + الخيرى ب ، م ، د ، ط ، م (١٢) الخيرى : ساقطة من م || وكان : + منها  
مبدأ د ، ط ، + مناد م ، ط ، + مبدأ د ، ط ، م (١٢-١٣) المركبات : .....  
لا يمكن أن تكون : ساقطة من ب (١٤) الوجهة : جهة د (١٦) وكأنا : فكأن د || ولنجب :  
ولنبحث د ، د (١٧) الغايات : للغايات د ، د ، م .



الذاتية هي مثلاً أن يوجد الجوهر الذي هو الإنسان أو الفرس أو النحلة ، وأن يكون هذا الوجود وجوداً دائماً ثابتاً ، وكان هذا ممتمناً في الشخص الواحد المشار إليه ، لأن كل كائن يلزمه ضرورة الفساد ، وأعني الكائنات من الهوى الجسمانية ، ولما امتنع في الشخص استبقى بالنوع ، فالفرض الأول إذن هو بقاء الطبيعة الإنسانية مثلاً ، أو غيرها ، أو شخص منتشر غير معين ، وهو العلة التمامية لفعل الطبيعة الكلية ، وهو واحد ، لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله باقياً من أن يكون أشخاص بعد أشخاص بلا نهاية ، فيكون لا تنامي الأشخاص بالعدد غرضاً على المعنى الضروري من القسم الأول ، لا على أنه عرض بنفسه ، لأنه لو أمكن أن يبقى الإنسان دائماً كما تبقى الشمس والقمر لما احتجج إلى التوالد والتكاثر بالنسل .

على أنه وإن سلمنا أن الغرض لا تنامي الأشخاص كن لا تنامي الأشخاص غير معنى كل شخص ، وإنما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص ، لا لاتناه بعد لا تناء ، فإذا الغاية بالحقيقة ههنا موجودة ، وهي وجود شخص منتشر ، أولاً تنامي الأشخاص ثم الشخص الذي يؤدي إلى شخص آخر إلى ثالث إلى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية ، بل للطبيعة الجزئية لأذهي غاية للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعدها غرضاً وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التي هي غايتها .

- (١) هي : هـ ب || أو الفرس : والفرس د (٢) وكان : فكان هـ ، د ، ط ، م (٣) وأعني : أعني ب ، د ، ص ، ط ، م || الجسمانية : الجسمانيات ط (٤) معين : معين م (٥) يكون : + له هـ ، ص ، ط (٦) المعنى : معنى م ، ص (٧) والقمر : والفلك ب || والقمر لما احتجج : ساقط من د (٨) كان لا تنامي الأشخاص : كان لا تنامي الأشخاص : ولا تنامي الأشخاص معنى هـ ، م || الأشخاص : + معنى ب ، د ، ص (٩) بعد شخص : ساقط من م (١٠) بالحقيقة : لا الحقيقة ص : ساقط من د ، ص ، ط || موجودة : + بالحقيقة ط (١١-١٢) مذن الغاية . . . شخص منتشر : ساقط من د ، م (١٣) الطبيعة : الطبيعة م (١٤) الطبيعة : الطبيعة م || غاية الطبيعة : غاية الطبيعة د || "أذهي غاية للطبيعة الجزئية" : ساقط من ص || رعاية : أرعاية ب .

وأعني بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة بالتدبير بشخص واحد .

وأعني بالطبيعة الكلية القوة القابضة من جواهر السماويات كشيء واحد وهي المدبرة لكلية ما في الكون . وأنت تعلم هذه كلها بعد هذا

- وأما الحركة الذاهبة إلى غير النهاية فإنها واحدة بالاتصال كما علمت في الطبيعيات .  
 وأيضاً فإن الغرض في تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة ، بل الغرض  
 هناك الدوام الذي نصفه بعد ، وهذا الدوام معنى واحد إلا أنه متعلق الوجود بأشياء  
 لنسلم أن عددها بغير نهاية .

- وأما حديث المقدمات والنتيجة ، فيجب أن يعلم أن المراد بقولنا : إن العلة الغائية تنهاى  
 وتقف ، أن العلة الغائية التي بحسب فاعل واحد وفعل واحد تنهاى ، ولا يجوز أن يكون  
 فاعل طبيعي أو اختياري يفعل فعلاً يروم به بعينه غاية بعد غاية من غير أن يقف عند نهاية .

وأما المبدأ الواحد إذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ، وبصير بحسب كل فعل  
 فاعلاً غير الفاعل الذي كان بحسب الفعل الآخر ، وإن لم يكن بالذات والموضوع غيره ،  
 فيجوز أن تتكرر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلاً غاية أخرى ، وإن جاز أن  
 يعتبر له كونه فاعلاً بعد كونه فاعلاً إلى غير النهاية ، كانت غاياته بغير نهاية .

- ثم النتيجة هي علة غاية تامة للقياس الذي يكون على مطلوب محدود ، وكل تركيب  
 قياس فعل مبتدأ ، وللنفس بحسب كل قياس فعل مستأنف يصدر عنه استحقاق أن يقال  
 له فاعل مستأنف ، وفي كل واحد من مرات كونه فاعلاً غاية محدودة بعينها لا يجوز أن  
 تكون ذاهبة إلى غير النهاية إذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة .

(١) التدبير : التدبير || بشخص واحد : بالشخص الواحد ، د ، د ، ص ، ط

(٢-١) بالطبيعة الجزئية : . . . وأعني : ساطعة من م (٢) بالطبيعة : طبيعة د || من : في ط ، ح ، ط ، م

|| وهي المدبرة : والمدبرة ب ، م : هي المدبرة ط (٣) . لكلية ما : الكلية ب ، د ، ط

|| وأنت : فأنت د || كلها : + م ب ، د ، د ، ص ، ط ، م (٤) فإنها : فإنه د

(٨) بقولنا : في قولنا ح ، ص ، م (٩) بحسب : بحسب ص ، ط (١٣) تنكسر : تنكسر : تنكسر

ح ، ص || فاعلاً : + وغيره ط (١٤) غاياته : غايته ح (١٥) غاية : ساطعة من

ب ، د ، ح ، د ، ص ، م || للقياس : القياس ط (١٦) فعل : ساطعة من ب ، د ، ح ، م (١٧) له :

لها ح ، ط (١٨) إذ : أورد || واحدة : واحد .

وأما الشك الذي يليه فيعدل بأن يعلم أن الغاية تفرض شيئاً . وتفرض موجوداً ، و٥  
وفرق بين الشيء والموجود ، وإن كان الشيء لا يكون إلا موجوداً ، كالفرق بين الأمر  
ولازمه ، وقد علمت هذا وتحققته فاستأنف تأمله من الإنسان . فإن للإنسان حقيقة هي  
حده وماهيته من غير شرط وجود خاص أو عام في الأعيان أو في النفس بالقوة شيء من  
ذلك أو بالفعل .

وكل علة فلانها من حيث هي تلك العلة لها حقيقة وشيئية ، فالعلة الغائية هي في شيئيتها  
سبب لأن تكون سائر العلل موجودة بالفعل عللاً ، والعلة الغائية في وجودها مسببة لوجود  
سائر العلل عللاً بالفعل ، فكان الشيئية من العلة الغائية علة علة وجودها ، وكان وجودها  
معلول معلول شيئيتها ، لكن شيئيتها لا تكون علة ما لم تحصل متصورة في النفس أو ما يجري  
مجرها ، ولا علة للعلة الغائية في شيئيتها إلا علة أخرى غير العلة التي تحرك إليها أو يقترح إليها .  
١٠



واعلم أن الشيء :

يكون معلولاً في شيئيتها

ويكون معلولاً في وجوده .

فالمعلول في شيئيته مثل الالائية ، فإنها في حد كونها اتلالية معلولة للوحدة .

والمعلول في وجوده ظاهر لا يخفى .  
١٥

وكذلك قد يكون للشيء أمر حاصل موجود في شيئيته مثل الملدية للالائية .

(١) تفرض : تفترض م (٢) إلا : + يكون م (٣) وتحققته : وتحققه م : ساقطة  
من د || فاستأنف تأمله : واستأنف تأمله م ، فاستأنف تأمله د : ساقطة من ط (٤) وجود : وجوده م  
(٥-٣) فاستأنف تأمله : . . . . . أو بالفعل : ساقطة من ب ، م (٧) لأن تكون : لا يكون ب ، د  
|| لوجود : + سبب ط (٨) فكان : وكان م ، ص ، ط || الشيئية : + بالفعل م || وجودها :  
لوجودها م ، د ، ص ، ط ، م || وكان : فكان ب ، م ، ص ، ط ، م (٩) لكن شيئيتها :  
ساقطة من د || النفس : نفس ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يجري : وما يجري د (١٠) مجراها :  
مجرها ب ، د ، م || شئيتها : شئيتها م (١٤) فالمعلول : والمعلول د ، م || الالائية : لائية م ،  
ص ، ط || لانها : لانها د || كونها : كونها د (١٥) وجوده : وجوده د (١٦) لشيئ : لشيئ د ||  
موجود : لوجوده د .

وقد يكون الأمر زائداً لأمر زائد على شئيته مثل كون التريبع في الخشب أو الحجر .

والأجسام الطبيعية علة لشيئية كثير من الصور والأمراض ، أعني التي لا يتجدد إلا بها ، وعلة لوجود بعضها دون شئيته كما يظن أن الحكم في التعليميات كذلك .

- فقد سهل لك أن تفهم أن العلة الغائية في الشئية قبل العمل الفاعلة والقابلة ، وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية مؤدية إليها ، وكذلك أيضاً العلة الغائية في وجودها في النفس قبل العمل الأخرى . أما في نفس الفاعل فلا أنها توجد أولاً ثم يتصور عنده الفاعلية ، وطلب القابل ، وكيفية الصورة . وأما في نفس غير الفاعل فليس لبعضها ترتيب على الآخر ضروري ، فإذن في اعتبار الشئية واعتبار الوجود في العقل ليست علة أقدم من الغائية بل هي علة لصيرورة سائر العمل عللاً ، ولكن وجود العمل الأخرى بالفعل عللاً ، علة لوجودها ، وليست العلة الغائية علة على أنها موجودة ، بل على أنها شيء . فبالجهة التي هي علة ، هي علة العمل ؛ وبالجهة الأخرى هي معلولة العمل .

- هذا إذا كانت العلة الغائية في الكون ، وأما إذا كانت العلة الغائية ليست في الكون ولكن وجودها أعلى من الكون على ما سيتضح في موضعه فلا يكون شيء من العمل الأخرى علة لها ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود ؛ فتكون إذن العلة الغائية ليست معلولة لسائر العمل لا لأنها علة غائية ولكن لأنها ذات كون ؛ ولو كانت ليست ذات كون ، لما كانت معلولة ألبتة ، وأما إذا اعتبرت كونها علة غائية فتجدها علة لسائر العمل في أن تكون عللاً مثل أن تكون علة فاعلية وعلة قابلية وعلة صورية ، لا في أن تكون كائنة

- (١) لأمر زائد : الأمر زائداً = || الخشب أو الحجر : خشب أو حجر = م (١ - ٢) مثل كون التريبع . . . . . لشيئية : ساقطة من ب (٢) أعني : ساقطة من ط (٣) شئيته : شئيتها ط (٤) سهل : اوضح ب || أن تفهم : إذن ب || العمل : العلة ط || الفاعلة : الفاعلية ب ، = د ، م ، ص || القابلة : القابلة ب ، = د ، م ، ص (٧) الفاعلية : المعبية ب ، د ، م || وكيفية : وكيفية ط (٨) الآخر : الأخرى ط (٧ - ٨) وأما في نفس . . . . . ضروري : ساقطة من م (٩) ولكن : لكن ب ، د ، م ، ص ، ط ، م (١٠) موجودة : موجود = (١١) هي (الثانية) : ساقطة من د || علة العمل : + هي علة ط || هي (الثالثة) : وهي ب ، = د ، م ، ص ، ط || معلولة العمل : + الأخرى د (١٥) مطروقة : مطروقة || لا لأنها : لأنها ب ، = د ، م ، ص ، ط ، م .

وموجودة في أنفسها ، فإذن الذي بالذات للذاتية بما هي علة غائية ، أن تكون علة لسائر العلل ويعرض لها من جهة أن معناها قد يكون واقعاً في الكون أن يكون معلولاً من جهة الكون .

فقد تبين لك أنه كيف يكون الشيء علة ومعلولاً ، على أنه فاعل وغاية ، وهذا من المبادئ للطبيين .

وأما البحث الذي بعد هذا فينكشف بما نقوله : إن الغاية التي تحصل في فعل الفاعل تنقسم إلى قسمين :

غاية تكون صورة أو عرضاً في منفعل قابل للفعل .

وغاية لا تكون صورة ولا عرضاً في منفعل قابل ألبتة فتكون في الفاعل لا محالة ، لأنها إن لم تكن في الفاعل ولا في المنفعل ، وليس يجوز أن يكون ما يقوم بنفسه جوهرًا حدث لا من مادة ولا في مادة ، فلا يكون لها وجود ألبتة .

فتعال الأول صورة الإنسانية في المادة الإنسانية ، فإنها غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة الإنسان ، وإليها يتوجه فعلها وتحريكها .

ومثال الثاني الاستكان ، فإنه غاية لمستبني البيت الذي هو مبدأ لحركة كونه ، وليس هو ألبتة صورة في البيت . ويشبه أن تكون غاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة ، وأن يكون ما ليس غايته صورة في المادة ليس مبدأ قريباً للحركة بما هو كذلك ، فإن عرض أن يكون ما غايته صورة في المادة المتعاطاة وما غايته معنى ليس صورة في تلك المادة شيئاً واحداً ، فإن وحدته تكون بالعرض ، مثل أن يكون

(١) في أنفسها ، لا في أنفسها من (٣) جهة : جملة ط (٤) قد : قدم (٥) للطبيين :

الطبي ط (٦) فيكشف : فيكشف د || بن : إلى د (٧) تنقسم : مقسمة - د ، د ، ص ، م

(٩) لا تكون صورة : لا صورة ط : تكون لا صورة م (١٠) ما يقوم : مما يقوم ط ، ثم

(١٢) في المادة : في مادة - || الفاعلة : الفاعلية - د ، د (١٣) مادة : المادة د (١٤) فإنه : فإنها -

|| مبدأ : + الحركة - د ، د ، من (١٧) المتعاطاة : المتعاطاة د (١٨) صورة : صورة ط .

الإنسان يبنى بيتا ليستكن فيه ؛ فإنه من جهة ما هو طالب الكنّ داع إلى البناء وعلة أولى للبناء ، ومن جهة ما هو بناء معلول لما هو مستكن ، فيكون الغاية لما هو مستكن ، غير الغاية لما هو بان . وإذا كان كذلك فيكون أيضا في الإنسان الواحد المستكن الباني غايته بما هو مستكن غير غايته بما هو بان .

- وإذ قد نقرر هذا فنقول : أما في القسم الأول فإن للغاية نسبة إلى أمور كثيرة هي قبلها في الحصول بالفعل والوجود ؛ لأن لها نسبة إلى الفاعل ، ونسبة إلى القابل ، وهي بالقوة ؛ ونسبة إلى القابل ، وهي بالفعل قابل ، ونسبة إلى الحركة ؛ فهي بقياسها إلى الفاعل غاية وبقياسها إلى الحركة نهاية وليست بغاية ؛ لأن الغاية التي لأجلها الشيء ويؤمها الشيء لا يبطل مع وجودها الشيء ، بل يستكمل بها الشيء والحركة تبطل مع انتهائها ؛ وهي بقياسها إلى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير يصلحه ؛ لأن الشر هو العدم لكماله ، والخير الذي يقابله هو الوجود والحصول بالفعل ، وبالقيااس إلى القابل وهو بالفعل صورة .



- وأما الغاية التي بحسب القسم الثاني فبين أنها ليست صورة للمادة المنفصلة ، ولا هي نفس نهاية الحركة . وقد بان أنها تكون صورة أو هرضا في الفاعل ، ويكون لا محالة قد نخرج بها الفاعل من الذي بالقوة إلى الذي بالفعل ، والذي بالقوة هو لأجل العدم الذي يقارنه شر ، والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله . فتكون إذن هذه الغاية خيرا بالقياس إلى ذات الفاعل ، لا إلى ذات القابل ؛ فإذا نسبت إلى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفاعل ، كانت غاية ، وإذا نسبت إليه من جهة ما هو خارج بها من القوة إلى

- (١) ليستكن : ليستكن م || فيه : ساقطة من م ، م (٢-٣) فتكون الغاية . . . لما هو بان : ساقطة من م (٤) قد : ساقطة من ط ، م  
(٦) ونسبة إلى القابل : ساقطة من م || وهي : وهو ط (٧) وهي : وهو ، ب ، ط || قابل : ساقطة من م || بقياسها : بقياسها = (٨) بقياسها : بقياسها د || وبقياسها إلى الحركة : ساقطة من ط || وليست بنهاية ؛ + نهاية الحركة = (٩) بها : به د (١٠) وهي : وهو ب ، د ، ط ، م || بقياسها : بقياسها ب ، د ، ط ، م (١١) وبالقيااس : والقيااس د (١٥) هو : + هو د  
(١٦) الخير : ساقطة من م || هذه : هي د (١٧) ذات الفاعل : للفاعل د || لا : + بالقيااس د  
|| فإذا : وإذا د || نسبت : نسب ب ، م (١٨) وإذا : فإذا = || نسبت : نسب ب ، د ، م .

الفعل ومستكمل ، كانت خيراً إذا كان ذلك الخروج من القوة إلى الفعل في معنى نافع في الوجود أو بقاء الوجود ، وكانت الحركة طبيعية أو اختيارية عقلية ، وأما إن كانت تخيلية فليس يجب أن يكون خيراً حقيقياً ، بل قد يكون خيراً مظهرياً ، فيكون إذن كل غاية فهي باصباح غاية ، وباعتبار آخر خيراً إما مظهرياً وإما حقيقياً ، فهذا هو حال الخير والملة التامة .

وأما حال الجود والخير فيجب أن يعلم أن شيئاً واحداً له قياس إلى القابل للمستكمل به ، وقياس إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، وإذا كان قياسه إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، بحيث لا يوجب أن يكون الفاعل متفعلاً به أو بشيء يتبعه كان قياسه إلى الفاعل جوداً وإلى المتفعل خيراً ، ونقطة الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأول في اللغات إفادة المفيد لغيره فائدة لا يستعوض منها بدلاً ، وأنه إذا استعاض منها بدلاً قيل له مباح أو معاوض ، وبالجملته معامل ، ولأن الشكر والثناء والصيت وسائر الأحوال المستحسنة لا تعد عند الجمهور من الأعراض بل إما جواهر وإما أعراض يقررونها في موضوعات يظن أن المفيد غيره فائدة يرجع منها شكراً هو أيضاً جواد وليس مبيعاً ولا معاوضاً ، وهو في الحقيقة معاوض ، لأنه أفاد واستفاد سواء استفاد عوضاً مالياً ، إما من جنسه ، وإما من غير جنسه ، أو شكراً ، أو ثناء يفرح به ، أو استفاد أن صار فاضلاً محموداً ، بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذي لو لم يفعله لم يكن جميل الحال في فضيلته .

لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في الأعراض ، فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره بشيء من هذه الخيرات المظنونة أو الحقيقية التي يحصل له بذلك ثناء ، جواداً ،

(١) إذا : وإذا ، ب ، ح ، د ، ص || كان : كانت ، ح ، د ، ص ، ط ( ٣ ) تخيلية : تخيلية ط || فليس : فليست د  
(١٠) لغيره : لغير ص (١١) الأحوال : الأحوال || المستحسنة : المستحسنة ح ، د ، ص ، م (١٢) الأمراض :  
الأمراض م || يقررونها : يقررونها د ، م (١٣) أن : ساقطة من ب ، د ، ط || يرجع : يرجع د  
|| معاوض : معاوض م (١٤) معاوض : معاوض م || استفاد : ساقطة من ح || عوضاً : + ما  
ح ، ص ، م || مالياً : ساقطة من د ، م || إما : ساقطة من ب ، د ، ح ، م (١٥) وإما : +  
هو د ، أو ط ، م || يفرح : يفرح د ، م (١٦) لو لم : + يمكن د (١٧) تسمية :  
تسميته د (١٨) بشيء : لشيء ب ، ح ، د ، م || هذه : هذا د || الخيرات : الحركات م  
|| ثناء : ساقطة من ب ، م .

ولو فطنوا لهذا المعنى لم يسموه جواداً، إذ الواحد منهم إذا أحسن إليه عوض وإن كان شيئاً غير المال، فظن له، استغف المنة أو أنكرها وأبى أن يكون المحسن إليه جواداً إذ كان فعله أمانة، فإذا حقق وحصل معنى الجود كان إفادة الخير كالا في جوهره أو في أحواله من غير أن يكون بإزائه، عوض بوجه من الوجوه، فكل فاعل يفعل فعلاً لفرض يؤدي إلى شبه عوض فليس بجواد، وكل مفيد للقابل صورة أو عرضاً وله غاية أخرى يحصل بالخير الذي أفاده إياه فليس بجواد.

بل نقول : إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات ، وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته ، أو بحسب مصالح ذاته ، أو بحسب شيء آخر في ذاته ، أو في مصالحه . ومعلوم أنه إن كان بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في مصالحه ، وبالجملة بحسب أمر يعود إلى ذاته بعائدة ما ، فذاته ناقصة في وجودها ، أو في كالاتها . وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه عنه بمقتلة ، حتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كماله لو صدر عنه ذلك ، فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب إليه لمحمد أو غيرها من الأغراض الخاصة في ذاته ولا ضد غير الأجل به وغير الجالب إليه محبة أو غيرها من الأغراض المسأورة والنافعة ، وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الأولى والأحسن به ، فيكون لا داعي له إلى ذلك ولا مرجع لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابلة .

- (١) إذ : وب || لغرض : لغرض من م ، م ؛ + أبصاص (٢) أرأفكرها : وأفكرها م  
 || وأبى : وإلى د || إليه : ساقطة من م || إذ : إداط (٣) وحصل : وأجمل د  
 (٤) عوض : لغرض ب || يؤدي : ويؤدي د (٥) وكل : فكل ب ، ط || رله : فله د  
 (٦-١٨) بل نقول . . . . . مقابلة : ساقطة من م (٨) ذاته (الأولى) : وذاته د (٩) إن كان : +  
 فرضه ط (٩-١٠) إنه إن كان . . . . . مصالح ذاته : ساقطة من ب (١٠) أو بحسب شيء  
 آخر في مصالحه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط || إلى : ط ب ، د ، ص ، ط || بعائدة : بعائدة د  
 (١٢) بحيث : بحسب د || عنه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || حتى : وحتى ب ، ح ، د ، ص  
 (١٣) ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص (١٤) إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٥) الخامة :  
 الخامة ب || محبة : لمحبة ط (١٦) الأولى : + ب د ، ص (١٦-١٧) والأحسن به :  
 (١٧) به : فله ح ، ص || ولا مرجع : والمرجع ح ، ص ، ط



ومثل هذا إن لم يكن شيئاً يصدر عن طبع وعن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون مصدراً لأمر من الأمور عن حلة من العلة ، بل يجب أن يكون الأولى بالفاعل المقاصد بالقصد المذكور أن يكون إنما يفيض خيراً على غيره ؛ لأنه أولى به ، وضده غير الأولى به ، ويرجع آخر الأمر إلى غرض يتصل بذاته ويعود على ذاته ويرجع إلى ذاته ، وحينئذ لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكالات ذاته ومصالحها ، بل يكون كونه عن ذاته كونه الأغراض التي تختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كمالاً وحظاً خاصاً .

وكذلك فإن سؤال الم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات . مثاله إذا قيل للفاعل : لم فعلت كذا ؟ فقال : لينال فلان غرضاً ، فيقال له : ولم طلبت أن ينال فلان غرضاً ؟ فقال : لأن الإحسان حسن ، لم يقف السؤال ؛ بل قيل : ولم تطلب ما هو حسن ؟ فإذا أجيب حينئذ بنحو يعود إليه أو شر ينتهي عنه ، وقف السؤال ، فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته مطلقاً .

وأما الشفقة والرحمة والمطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير ، والنم بما يقع من التقصير وغير ذلك ، فهي أغراض خاصة للفاعل ، ودواع ينم حاملها أو تحبط به منزلة كماله . فالجود إفادة الغنى في جميع الجهات من الإفادة كمالاً فيكون ذلك المعنى بالقياس إلى القابل خيراً ، وبالقياس إلى الفاعل جوداً ، وكل إفادة كمال فإنه يكون بالقياس إلى القابل خيراً ، سواء كان بعوض أو لا بعوض ولا يكون بالقياس إلى الفاعل جوداً إلا أن يكون لا بعوض . فهذا هو البيان الحقيقية للخير والجود .

وقد تكلمنا على الحال وأحوالها ، ويبقى أن نكمل فيها القول فنقول : إن هذه العمل الأربع وإن كان يظن بها أنها تجتمع في كثير من الأمور الموجودة في العلوم ، فإن الأمور

- (١-١٥) ومثل ... كاله : ساقطة من م (١) وعن : أو عن - د ، ص ، ط || ليست : وليست د  
(٢) مصدر الأمر : مصدر أمر - (٣) بالفاعل : للفاعل ب || بالقصد : القصد - ه ، ه : المقصد د  
(٤) على غيره : + جهة غيرية ط || الأمر : الأمور د || يتصل : + به ب (٥) إلى : على ب ، د  
(٦) بالقياس : وبالقياس د (٧) تنال : قال د || خاصاً : خاصية - ه (٨) وكذلك : وكذلك - ط ، ه  
(٩) فقال : فيقول له ص (١٠) قال : فيقول له ص (١١) عنه : منه ب (١٢) الشر : شر - ه || لذاته : بذاته ب ، ه ، ص ، ط (١٣) وأما : فأما ، ط || والرحمة : والرحمة - ه ، د (١٤) التقصير : التقصير ب  
|| ودواع : ودواع د || حاملها : حاملها ب ، ه ، د ، ط (١٥) فالجود : + هو ب ، ه ، ص ، ط ، م  
|| المعنى : المعنى د : ساقطة من ص ، ط (١٦) جوداً : جوداً م (١٧) بعوض : بعوض ب  
ب ، ه || فهذا هو : هذا هو ، د (١٨) وقد : قد ، د ، ص ، م || نكل : نكل ب ، ه ، د ، ط ، م || فيها : فيها ب  
|| إن : ساقطة من م || هذه : هذا د (٢٠) تجتمع : لا تجتمع ب ، ه ، ص ، ط ، م .

التي تتحرك والتعليميات لا يظن أن فيها فاعلا أى مبدأ حركة، ولا أيضاً يظن أن فيها غاية لأن الغاية يظن أنها للحركة ، ولا أيضاً لها مادة بل إنما يبحث من صورها ، فذلك استخف بها من استخف ، قائلا : إنها لا تدل على علة تامة ، فالنظر فيها لهذا العلم لا أن علماً واحداً يتناولها ، كما للتقابلات فليست متقابلة ، ولكن لأن علماً واحداً بالوجه الذى به هذا العلم واحد يشرح أمرها .

- وذلك لأننا وإن سلمنا أن هذه العلة لا تجتمع في العلوم كلها حتى تكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات للعلوم مختلفة ، فإنها أيضاً قد توجد في علوم متفرقة مختلفة ، ولو كانت أيضاً في علم واحد لم يكن في منه صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعى مثلا الذى في صناعته هذه المبادئ كلها ، أن يبينها ؛ لأنها مبادئ للعلم الطبيعى ويتكلم فيها يعرض لها على أنه ليس الأمر كذلك . فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل ، فالأمور التعليمية في طبائعها إنما يجب وجودها بغيرها ، وطبائعها لا تفارق المادة وإن بردت عن المادة في الوهم فقد يلزمها في الوهم من القسمة ومن التشكل ما يكون بسبب المادة ، ويكاد أن تكون المقادير هيولات قريبة للأشكال المقدارية والوحدات أيضاً للعدد ، والعدد لخواص العدد ، فهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ قابل وحيث كانا ، كان تمام ، والتمام هو الاعتدال ، والتحديد والترتيب التي بها يكون لها ما يكون من الخواص ، وإنما هي لأجل أن يكون على ما هي عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد ، فإن منع أن يكون هذا تماماً أى غاية حركة فلا يمنع أن يكون خيما ويكون علة لأنه خير وهناك أيضاً إنما كان علة لأنه خير ثم كان اتفق لذلك الخير إن كان تماماً لحركة ، إذ كان السبيل إليه بحركة .

- (١) والتعليميات : والتعليميات ب ، د ، ط ، م || أى : + أود (٢) فذلك : فذلك ب ، د (٣) علة : علة ب ، د ، ص ، ط (٤) لا : لا م (٥) هذا : وهذا ب (٦) سلمنا : سلمنا د (٧) للعلوم : + في علوم ط || قد توجد : + متفرقة د || في علوم : على علوم د (٨) ولو : فلور || أيضاً : ساقطة من ط || منه : منه ب ، د ، ص ، ط || الواحد : ساقطة من ط (٩) مبادئ : مبادئ ب ، د ، ص || لأنها مبادئ للعلم الطبيعى : ساقطة من م (١٠) طبائعها : طبائعها ب ، د ، ص ، م || بغيرها : بغيرها ب (١١) عن المادة : ساقطة من ب ، د ، ص || المادة في : ساقطة من د ، ص || من : من د || التشكل : التشكل م (١٢) أن : ساقطة من م || هيولات : هيولات ب ، د ، ط ، م (١٣) مبدأ : منبى د || وحيث : حيث م (١٤) لها : ساقطة من م (١٥) ويكون : ويكون د (١٦) ب || علة : غايته ط (١٧) وهناك : أو هناك د || ثم : + إن د (١٨) كان : يكون د (١٩) لئذ : أود .

ولولا أن الخواص واللوا في التي لهذه هي قابيات تتأدى إليها هيئاتها لما كان الطالب يطلبها في المواد لتلك الغايات، فإن الصانع يحرك المادة إلى أن تكون مستديرة، ولا تكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل شيء من خواصها ولواحقها، فتطلب الدائرة لها، فقد صارت هذه العلل أيضا مشتركة فيجب أن ينظر فيما صاحب هذا العلم، وليس ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص علما علما، لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للترك، فإن هذا العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للجزئيات إذا كانت لذاتها أولا وكانت لم تتأدى بعد إلى أن تكون أعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية، ولو كانت هذه علومها مفردة لكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة. والآن فذلك أيضا أفضل أجزاء هذا العلم، أعني العلم الناظر في العلل الغائية للأشياء.

(١) هيئاتها : مبادئها ، ح ، د ، م  
(٢) مستديرة : مستديرات ، د ، م  
(٣) أيضا : ساقطة من م  
(٤) (ط) (التي) : ساقطة من د || وعارض : ومارد  
(٥) الجزئيات : في الجزئيات || كانت : كان د || أولا : وأولا ، ح ، د ، ط ، م ||  
(٦) وكانت : كانت م  
(٧) (٩) للأشياء : الشيء ط || للأشياء : + بل قول إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الخاص الذات وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو في مصالحه ومعلوم أنه إن كان مرضه بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته وبالجملة بحسب أمر يعود على ذاته بمائدة ما ، فذاته قائمة في وجودها أو في كالاتها وإن كان بحسب شيء آخر فلا يتخلو إما أن يكون مسدود ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه بمنزلة وحق ذاته لو لم يصدر عنه ذلك الجزء الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كماله لو صدر عنه فلم يكن ذلك أبجل به وأحسن به وأجلب لمصلحة أو غيرها من الأعراض الخاصة في ذاته ولا ضده غير الأجل به وغير الجالب إليه محمدا أو غيرها من الأعراض الماثورة والثافة وحق لو لم يفعل ذلك لما ترك هو الأولى به والأحسن به فيكون له داع له ولا مرجح لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابله ومثل هذا إن لم يكن شيئا يصدر عن طبع أو عن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون لأن مصدر الأمر من الأمور من طلة بأن يجب وإما أن لا يكون الأولى بالفاعل القاصد المقصد المذكور أن يكون إنما يفيض جزءا على غيره لأنه أولى به وضده عن الأولى به ويرجع آخر الأمر إلى غرض مقبل بذاته ويعود على ذاته ويرجع على ذاته وحينئذ ولا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالنسبة إلى ذاته وكالات ذاته ومصلحتها بل يكون كونه من ذاته كون الأعراض الذي يختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كالا وحظا خاصا وكذلك فإن سؤال الحكم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الرابع إلى الذات مثله إذا قيل للفاعل لم فطنت كذا فقال لبال فلان غرضا فيقال له ولم طلبت أن ينال فلان غرضا فقال لأن الإحسان حسن لم يقف السؤال بل قبل ولم تطلب ما هو حسن فإذا أجيب حينئذ بخير يعود عليه أو شئ من غرضه ونف السؤال فإن حصول الخير لكل شيء ونف السؤال هو المطلوب بذاته مطلقا وأما الشفقة والرحمة والطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير والنعم بما يقع من المنفعة وغير ذلك فهي أعراض خاصة للفاعل ودواع عدم عاصيها أو نهيها به منزلة كاله م .

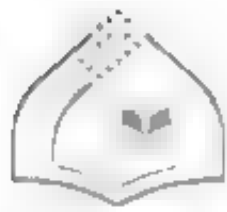
## المقالة السابعة

### وفيه ثلاث فصول

---

---

(١) المقالة السابعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) ثلاثة فصول : صالحة من م ٤ - ٤ ص ١



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

## [ الفصل الأول ]

## (أ) فصل

في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة  
من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة

- يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب فرضنا هذا في الأمور التي تختص بالهوية  
من حيث هي هوية أو تلحقها ، ثم الواحد والموجود قد يتساويان في الحمل على الأشياء  
حتى أن كل ما يقال إنه موجود باعتبار يصح أن يقال له إنه واحد باعتبار ، وكل شيء  
فله وجود واحد ولذلك ربما ظن أن المفهوم منهما واحد وليس كذلك ، بل هما واحد  
بالموضوع ، أي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ، ولو كان المفهوم من الواحد من  
كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا ، كما ليس واحدا ،  
وإن كان يمرض له الواحد أيضا ، فيقال للكثرة إنها كثرة واحدة ولكن لا من حيث  
هي كثرة .

- فخرى بما أن نتكلم أيضا في الأمور التي تختص بالوحدة ومقابلاتها أي الكثرة مثل  
الهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمثابرة ومقابلاتها ، بل الكلام في الجانب المقابل  
لها أكثر ، فإن الوحدة مثابرة وما يضادها متفن متغير متشعب ، فالهوية هو أن  
يحصل للكثرة وجه وحدة من وجه آخر ، فمن ذلك ما بالعرض وهو على قياس الواحد

- (٢) فصل سابقة من د (٣) الوحدة : الواحد م || الهوية : الهوية ب ، د ، ص ، ط ، م || وأقسامها : سابقة  
من ح ، ص ، ط (٤) من الغيرية : من الغير ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) م : هو ط || أو تلحقها :  
وتلحقها ب ، ح ، د ، ص (٧) أن يقال : أن قول ب ، م (٨) ولذلك : وكذلك م  
(٩) بذلك ، بذلك ب ، ح ، د ، ط ، م || المفهوم من : مفهوم ب ، م (١٠) الموجود : الموجود  
(١١) الكثرة : الكثير د (١٢) كثرة : كثير د (١٣) بنا : بناء ط || أيضا : سابقة من د ||  
بالوحدة : بالوجود || ومقابلاتها : ومقابلها ب ، ح ، د ، م ومقابلتها م : ومقابلتها د  
(١٤) الهوية : الهوية ب ، ح ، ص ، ط ، م + هوية د (١٥) أكثر : في الأكثر د : في الكثرة ح  
|| متغير : سابقة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فالهوية : فالهوية ب ، م (١٦) يحصل : يحصل ط ،  
م || للكثرة : للكثير ب ، د ، م + من ط ، م || ما بالعرض : بالعرض ب ، ح ، د ، ص ، م .

بالمرض فكما يقال هناك واحد يقال ههنا هو هو ، وما كان هو هو في الكيف فهو شبيه ، وما كان هو هو في الكم فهو مساو ، وما كان هو هو في الإضافة يقال له مناسب ، وأما الذي بالذات فيكون في الأمور التي تقوم الذات ، فما كان هو هو في الجنس قيل بجانس ، وما كان هو هو في النوع قيل بمائل . وأيضا ما كان هو هو في الخواص يقال له مشا كل . ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه .

ومقابل الموهو هو على الإطلاق الغير . والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع ، وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالمرض ، ويجوز أن يكون الغير بالمرض شيئا واحدا وهو غير لنفسه من وجهين . وأما الآخر فاسم خاص في الاصطلاح للمخالف بالعدد ، والغير يفارق المخالف بأن المخالف مخالف بشيء ، والغير قد يغير بالذات ، والمخالف أخص من الغير وكذلك الآخر . والأشياء المتغايرة بالجنس الأهل إذا كانت مما يحمل المواد فتنس تغايرها بالجنس الأهل لا يوجب أن لا يجتمع في مادة واحدة .

وأما المتغايرات التي تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التي دون الأهل ، فيستحيل ألبة أن تجتمع في موضوع واحد ، وكل الأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فإنها تسمى مقابلات وقد علمت في المنطق عندها وخاصياتها والقنية ، والعدم منها ، تدخل بوجه تحت التناقض ، والأضداد تدخل بوجه تحت العدم والقنية . ووجه دخول العدم تحت السالبة ، غير وجه دخول الضد تحت العدم .

ولكن يجب أن تعلم أن العدم يقال على وجوه : فيقال لما من شأنه أن يكون لموجودا وليس له ، لأنه ليس من شأنه أن يكون له ، وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما

(١) فكما : كما - (٢) التي : + تقدم د || الذات : بالذات - هـ ، ص || هو (الثانية) : ساقطة من د (٤) ما كان : فإن كان ط (٥) المعرفة : المعروفة م (٦) الموهو : هو م د || على : لاهل - (٧) وهو : هو ب ، د ، هـ ، ص ، ط ، م (٨) وأما : فأما د ، هـ ، ص ، م || في الاصطلاح للمخالف ، في إصلاح ما للمخالف ب ، هـ ، د ، هـ ، ص ، م (٩) بأن : فإن هـ ، د ، هـ ، ص || مخالف بشيء : مخالف بشيء - هـ : يخالف بشيء م (١٢) المتغايرات : المتغايران م || تحت : بحسب د || التي : ساقطة من هـ ، ص ، ط || الأهل : العلل (١٤) مقابلات : مقابلات ب ، د ، ط - (١٥) وخاصياتها : وخاصياتها م : وخاصياتها ط || والقنية : فالقنية ط || بوجه : ساقطة من هـ || التناقض : + بوجه - (١٦) والقنية : والوجود - (١٨) من : ساقطة من م (١٩ - ١٨) لموجودا . . . أن يوجد لأمر ما : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما وليس له من شأنه ط : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما - هـ ، ص .

كالبصر فإنه من شأنه أن يكون لشيء ما ، لكن الحائط ليس من شأنه أن يكون البصر له . ويقال لما من شأنه أن يكون بلجنس الشيء وليس للشيء ولا من شأنه أن يكون له جنسا قريبا أو بعيدا .

ويقال لما من شأنه أن يكون لنوع الشيء وليس من شأنه أن يكون لشخصه كالأنوثة . ويقال لما من شأنه أن يكون للشيء وليس له مطلقا أو في وقته أو لأن وقته لم يحن كالمرور أو لأن وقته قد فات كالردى والضرب الأول يطابق السالبة مطابقة شديدة وأما الوجوه الأخرى فيخالفها ، ويقال عدم لكل فقد بالقسر ، ويقال عدم لما يكون قد فقد الشيء لا يتمامه ، فإن الأعور لا يقال له أعمى ولا هو أيضا بصير مطلق لكن هذا إنما يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد أعني الإنسان لا العين .

ثم إن عدم يحمل عليه السلب ، ولا ينعكس . وأما العدم فلا يحمل على الضد لأنه :  
١٠ ليس المرارة عدم الحلاوة ، بل هي شيء آخر مع عدم الحلاوة ، فإن العدم وحده قد يكون في المادة وقد يكون مصاحبا لذات توجب في المادة عدم ذات أخرى أولا يكون الامع العدم . وهذه هي الأضداد ، وليس السبب في تقابلها تفاير الأجناس وقد بينا ذلك ، بل السبب في ذلك أن ذواتها في حد أنفسها وحد فصولها تتمايز عن الاجتماع وتتفاسد ،

- ( ١ ) كالبصر : كان كبصر د || فإنه : فإن كان د || ما : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط ( ٢ - ١ ) كالبصر فإنه . . . البصر له : ساقطة من م ( ٢ ) بلجنس : ساقطة من م ، د ، ص ، ط || بلجنس للشيء . . . أن يكون : ساقطة من د ( ٣ ) له : + كان ب ، د ، ص ، ط || أو : + جنسا ط ( ٢ - ٣ ) ويقال لما من شأنه . . . جنسا قريبا أو بعيدا : ويقال لما من شأنه أن لم شأنه أن يكون له كان جنسا بعيدا أو قريبا ص ( ٤ ) وليس : فليس م ( ٦ ) لأن : ساقطة من م || كالردى ، كالدرط || السالبة : بالسالبة ط ( ٧ ) فيخالفها : فيخالفها ط ( ٨ ) قد : فقد ب ، م ، ص ، ط قدته د ، م || لا يتمامه : يتمامه م ، د ، ط ، م || هو : ساقطة من م ، ص || مطلق : ساقطة من م ، ص ، ط ( ١٠ ) على الضد : عليه الضد م ، ص ، ط ( ١١ ) المرارة : المرارة ط || هو : هو ب ، ط || فإن العدم : فالعدم م ( ١٢ ) أولا : ولا ب ( ١٣ ) وقد : فقد ب ، م ، ص ، ط ، م ( ١٤ ) الاجتماع : الإجماع م || وتتفاسد : وتتفاسد ط .



وإذ ليس شيء من الأجناس العالية بمتضادة فيجب أن تكون الأضداد الحقيقية واقعة تحت  
جلس ، وأن يكون جنسا واحدا ، فيجب أن يكون الأضداد تتخالف بالفصول ، وتكون  
الأضداد من جملة الغير في الصورة مثل السواد والياض تحت اللون ، والحلاوة والمرارة  
تحت الذوق .

• وأما الخير والشر فليسا بالحقيقة أجناسا طالية ولا الخير يدل على معنى متواطى ولا الشر ،  
ومع ذلك فالشر يدل في كل شيء بوجه ما على عدم الكمال الذي له ، والخير على وجوده ،  
فبينهما مخالفة العدم والوجود ، وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فإنها تشترك في غير جلس  
الخير والشر ، وإنها تشترك في المحسوس أو في المتخيل وغير ذلك ، فليست أنواعا للخير  
والشر ويشبه أن يكون أهل الظاهر من النظر عمدوا إلى الأشياء التي هي متضادة ولها  
أجناس قريبة تدخل فيها ، وطبقة منها موافقة للحاسة أو العقل وطبقة مخالفة وطبقة منها  
موافقة للإيجاب ، والأخرى للفصل ، وطبقة مخالفة لأيهما كان ، فالتقطوا منها المعنى الموافق  
والمعنى المخالف فعملوا أحدهما جلسا لطيفة ، والآخر لطيفة أخرى ، وليس الواجب  
كذلك ، بل دلالة الموافقة والمخالفة دلالة اللوازم لأنها ليست للأشياء في أنفسها بل بالإضافة .

ثم إن الأمور الموافقة والمخالفة إذا جملا كطبيعتين وجد لها أشياء يصلح أن تجعل  
بحسب الاعتبار المختلفة كالأجناس لها فإنها تدخل في جملة الأفعال والاقسامات من  
جهة ، وفي الكيفيات من جهة أخرى ، وفي المضافات باعتبارات أخرى ، فإنها من حيث

- (١) بمصادة : متصادمة : بمصادم (١-٢) وافقة تحت جنس : وافقة في الجنس ط ،  
وافقة في جنس ب (٢) جنسا : جنسها ب ، د ، ط ، م [وتكون : فتكون ب ، د ، ص ، ط ، م  
(٣) الغير : + في الجملة ط || في الصورة : صورة ط (٥) متواطىء : المتواطىء ط : متواطىء د ، م ،  
+ فيه د ، م (٧) غير : ساقطة من د (٨) وإنها : فإنها د ، ص ، ط  
|| في : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (٩) الغار : الغارى ط (١٠) فيها : فيها ط || خاصة  
أو العقل : ساقطة من د (١١) الإيجاب : الإيجاب د || والأخرى : أخرى د ، د ، ص || الفصل :  
الفصل د || لأيهما : لأيهما د (١٠-١١) وطبقة مخالفة . . . وطبقة مخالفة لأيهما : وطبقة مخالفة  
لأيهما ط ، م (١٢) بفعلوا : بفعل د || أحدهما : أحدهما د ، د ، ص ، ط ، م || والآخر :  
والأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م || لطيفة أخرى : لطيفة الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م || الواجب :  
مشطوبة من م (١٢) ليست : ليس ب || بالإضافة : الإمالة م (١٤) يعملا : يعملوا ص  
|| كليتين : كليتين د || أشياء : الأشياء د (١٥) بحسب : تحت ط || لها : لها د || فإنها :  
فإنها د ؛ + قد ج ، ص ، ط (١٦) باعتبارات : باعتبار د ، د ، ص || أخرى : أخرى د ، د ، ص ، م .

- هي صادرة من أشياء هي أفعال ، ومن حيث هي حاصلة عن أشياء في أشياء هي  
انفعالات ، ومن حيث يتقرر عنها هيات قارة في حواملها فهي من الكيفيات ، ومن  
حيث أن الموافق موافق لموافقة فهي من المضاف ، فإذا كان اسم الموافقة والمخالفة  
مصرفاً إلى أحد هذه المعاني بعينه دخل في الجنس الخاص له ، لست أقول إن شيئاً  
واحداً يدخل في أجناس مختلفة فهذا مما تحرمه ، بل كل اعتبار هو شيء آخر ، وهو  
الداخل في جنس آخر ولا هذه بالحقيقة أجناس بل كأجناس ، لأنها أمور مركبة من معنى  
ومن فعل أو انفعال أو إضافة أو غير ذلك ، ويشبه أن تكون في ذاتها كيفيات وتكون  
سائر الاعتبارات تلزمها ، ثم مع الاجتهاد كله في أن تجعل الموافقة والمخالفة مما يسندها  
إلى الأجناس العالية فإن لتلك الطبائع الأضداد التي جعلت طبيعتين أجناساً حقيقية غير  
الموافقة والمخالفة هي تدخل فيها وقد علمت هذا في موضعه .

- وأما القول بوجود الضدين في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو أيضاً  
قول متوسع فيه ، فإن الشجاعة في نفسها كيفية ، والتهور كما تكون فضيلة ، وكذلك التهور  
في نفسه كيفية ، وباعتبار ما يكون رذيلة ، والفضيلة والرذيلة ليستا من الأجناس لهذه  
الكيفيات ، كما أن الطيب وغير الطيب ليسا جنسين للروائح والمذوقات بل لوازم لها  
بحسب اعتبارات تلحقها .

والشجاعة في ذاتها لا تضاد للتهور ولا الجنون وإنما المتضادان هما التهور والجنون  
الداخلان في باب الملكة من الكيف ، وأما الشجاعة فتقابل اللامشجاعة كما قلنا في المساوي

- (٢) انفعالات : الاقوال ط || عنها : منها ، ص ، ط ، م || قارة : لادارة  
(٣) موافق : موافق د || وإذا : ص || اسم : الشيء ، د ، ص ، ط ، م (٤) لست :  
ليست م (٥) هذا : وهذا ، ص ، م || هو : وهو ، م (٦) في جنس آخر : في الجنس الآخر ط  
|| بالحقيقة : وبالحقيقة د (٧) أو إضافة : وإضافة م (٨) مع : + وضع ط  
|| مما : فاد || يسندها : يسندها ، ص ، ط (٩) الطبائع : لطائع د || الأضداد : للأضداد  
|| طبيعتين : طبيعتين ص (١٠) فيها : فيها ط || في موضعه : في موضع  
ب ، د ، م ، في مواضع أخرى ط (١١) فهو : وهو ، م (١٢) وباعتبار : وهي باعتبار ،  
ص ، ط ، م ، د ، في قصد : في قصد ، د ، ص ، ط ، م || ليسا : ليسا ، ص ، ط  
(١٤) وغير الطيب : ما خلا من د || ليسا : + من ص || والمذوقات : والمذاقات ، د ، م  
(١٦) هما : هو م (١٧) المساوي : المبادئ ، + في آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة د .

وما يقابله ، ثم الاشجاعة كالجنس للتهور والجلن ، فإذا ضادت الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاتها بل لأنها تضاده لعارض فيها هو أن هذه محودة وفضيلة وزائفة . وذلك مدموم ورذيلة وضار ، فالأضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس وتتفق في الموضوع الواحد ، فنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا من غير استعالة في غيرهما ، ومنها ما يكون الموضوع يستحيل أولا في غيرهما حتى يمرض له أحدهما فإن مزاجا ما يحلو به الشيء ، وإذا أمر احتاج إلى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استعالة الحار إلى البارد .

ولما كان الضدان يكونان في الجنس فلا يخلو إما أن يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس يلزمه الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما ، وإما أن يكون ليس كذلك . فلا يخلو : إما أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منهما مخالفة واحدة ليس مخالفة بعضها أقل أو أكثر أو يكون ذلك مختلفا ، فإن كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى مشابهته والأقرب إلى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد ذلك ، ويكون التضاد غاية الخلاف للتقابل المتفقة في الجنس والمادة ، وذلك لأنه يصدق أن يقول غاية الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن ، لأنه إن كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر فالتضاد خلاف تام ، ولذلك فإن ضد الشيء واحد .

وأما إن جعل جاعل غاية الخلاف والبعد قد يقع بين الواحد وبين آخرين اثنين متخالفين فذلك محال ، لأن التخالف بين الواحد وبينهما إما أن يكون في معنى واحد من

- (١) فإذا : فإن ، د ، د ، ص ، ط ، م || ضادت : ضاد ، ب ، ح ، ط ، م || ذاتها : ذاتها  
 || فيها : فيه ب || هو : وهوب ، د ، ص ، ط ، م (٢) وزائفة : زائغ ، ح ، ص ، ط (٣) في الموضوع الواحد فنها : في الموضوع فنها ب ، م (٤) وإذا : فإذا ط : وإذا د (٥) وليس : وليس من || في استعالة الحار : ساقطة من ص || البارد : البارد ، ح ، ص ، ط ، م (٦) الضدان : الضد  
 ، م || يكونان : يكون ب ، د ، م || إما : أو م (٧) فلا يخلو إما : فإما م  
 || منها : منها ب ، ح ، د ، ص ، م || مخالفة : بخالفة م || بعضها : بعض ب ، ح ، ط ، م  
 (٨) أو أكثر : وأكثر ب ، ح ، د || مشابهة : مشابهة د ، ط : المشابهة ط  
 (٩) في الجنس : الجنس ب ، ط ، م : بالجنس ح (١٠) من : ساقطة من د ، ص ، ط  
 || بين لفظ "لأنه" ولفظ "إن" : بين ب ، د ، ط || كان : كانت د || كل : لكل ب ، ح ، ط  
 (١١) منها : ساقطة من ب || ولذلك : وكذلك د ، ط (١٢) الآخرين : الآخرين ح  
 (١٣) متخالفين : متخالفين د ، ط || التخالف : المخالفة ب ، ح ، د ، ط .

- جهة واحدة فتكون المخالقات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف، ويكون نوعاً واحداً لا أنواعاً كثيرة، وإما أن يكون من جهات فيكون ذلك وجوهاً من التضاد لا وجهاً واحداً، فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي إذا لحق بالجنس قبل ذلك النوع من غير انتظار شيء، وخصوصاً في البسائط، وقد علمت هذا، بل يكون من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع. وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي التضاد الذي بالذات ليس نفي بقوله بالذات الجوهر والموضوع، بل نفي به ما يقع به التضاد ولو كان كيفية أيضاً، فقد بان أن ضد الواحد واحد.

- والمتوسط في الحقيقة هو الذي مع أنه يخالف يشابه، فحينئذ يجب أن يكون الانتقال إليه أولاً في التغير إلى الضد، فإن الأسود لذلك يغير أو يخضر أو يحمر أولاً ثم يبيض، وقد يعرض للأضداد متوسطات بسلب الطرفين، فربما كان ذلك لعدم الاسم، والمتوسط متوسط، ونعني به متوسطاً حقيقياً مثل الأحرار والأبارد، وإذا لم يكن للفاتراهم فمثل هذا أيضاً يكون في الجنس، وإذا أخرج عن الجنس كقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي إنما ذلك متوسط باللفظ، وأما الملكة والعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لأنهما هما الموجبة والسالبة بعينهما مخصصة بجنس أو موضوع، وأيضاً في وقت وحال، فتكون نسبة الملكة والعدم إلى ذلك الشيء والحال نسبة التقيضين إلى الوجود كله، وإذا لا واسطة بين التقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة.

- (٢) من جهات : في جهات ب، د، ط، م (٣) لحق : تحقق م (٥) وفي التضاد : والتضاد ط (٦) والموضوع : أو الموضوع د، ص، ط || التضاد : + وفي التضاد الذي بالذات ليس إلى - || كيفية : كيفية ص، ط || أيضاً : + إلى د (٥ - ٦) ليس نفي بقوله ..... كيفية أيضاً : ساطعة من ب، م (٨) والمتوسط : والمتوسطة || في الحقيقة : بالحقيقة ص || يخالف : يخالف - || يشابه : + به ط (٩) أو يخضر أو يحمر : ويخضر ويحمر، ط || ثم : لم د (١٠) للأضداد : الأضداد م || والمتوسط : والمتوسط د (١١) ونعني به متوسطاً : ساطعة من د، م || وإذا : إذا م (١٢) وإذا : إذا ط || أخرج : خرج م || فذلك : فذلك د (١٤) هما : ساطعة من ط || الموجبة والسالبة : موجبة وسالبة ط || بهنما : بهنما، د، د، ص، م (١٥) الملكة : الملكة (١٦) ولذا : لذ د، د، م

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ التعليمات والسبب  
الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله

قد حان لنا أن نتجرد لمناقضة آراء قيلت في الصور والتعليمات والمبادئ المفارقة  
والكليات مخالفة لأصولنا التي قد قررناها ، وإن كان في صحة ما قلناه وإعطائنا القوانين  
التي أعطيناها تنبيه للسنصر على حل جميع شبههم وإفسادها ومناقضات مذاهبهم ، لكنا  
مستظهِرون شكك ذلك بأنفسنا لما نرجو أن يجري في ذلك من فرائد ذكرها في خلال  
مقاوماتنا إياهم يكون قد ذهب علينا فيما قدمناه وشرحناه .

ونقول : إن كل صناعة فإن لها نشأة تكون فيها نيئة بجهة غير أنها تنضج بعد حين ثم إنها  
تزداد وتكمل بعد حين آخر ، ولذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها اليونانيون خطيبة ،  
ثم خالطها فلف وجدل ، وكان السابق إلى الجمهور من أقسامها هو القسم الطبيعي ، ثم أخذوا  
ينتبهون للتعليمي ، ثم الإلهي ، وكانت لهم انتقالات من بعضها إلى بعض غير سديدة ، وأول  
ما انتقلوا عن المحسوس إلى المعقول تشوشوا فظن قوم أن القسمة توجب وجود شيئين في كل

(١) فصل : المعمل ط : ساقطة من د (٢) الحكماء : القدماء ب ، ص ، م || ومبادئ :  
المبادئ ب : ساقطة من ب ، م (٣) التعليمات : التعليمات ب ، د ، م || الجهل : الجهة د (٤) حتى :  
حين م (٥) حان : حرد || في الصور : في الصورة د || والتعليمات : تعليمات د ، والتعليمات ب ، م  
(٦) لأصولنا : أصولنا م || قد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || كان : كانت ب ، ط (٧) التي :  
ساقطة من د (٨) بأنفسنا : لأنفسنا ط || نذكرها : نذكر ، م || في خلال : بما خلال م  
(٩) ذهب : ذهب م : أذهب د (١٠) ط : ابتدأ ب ، د ، ص ، ط ، م || إنها :  
إنما ب د (١١ - ١٠) ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين : ساقطة من ب ، ص ، ط (١١) ولذلك : وكذلك ب ، ص  
|| في قديم : في القديم ط || اشتمل : اشتمل د || بها : به ب ، ص ، ط (١٢) للإلهي :  
للإلهي ط : الإلهي ب || من بعضها : ساقطة من ب : من بعضهم د (١٣) تشوشوا : تشوشوا ب ، د  
|| وجود : + وجود ب .

شيء ، كإنسانين في معنى الإنسانية : إنسان فاسد محسوس ، وإنسان معقول مفارق  
أبدى لا يتغير ، وجعلوا لكل واحد منهما وجودا ، فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا ،  
وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة ، وإياها يتلقى العقل ،  
إذ كان المعقول أمرا لا يفسد ، وكل محسوس من هذه فهو فاسد ، وجعلوا المعلوم والبراهين  
تتضمن هذه وإياها تناول .

- وكان المعروف بأفلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الرأي ويقولان إن للإنسانية  
معنى واحدا موجودا يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها ، وليس هو المعنى المحسوس  
المتكرر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق . وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة  
بل لمبادئها ، وجعلوا الأمور التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة  
بالوجود ، وجعلوا مالا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات ، وجعلوا الصور  
الطبيعية إنما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة ، كالتمثيل فإنه معنى تعليمي ، فإذا  
قارن المادة صار فطوسة ، وصار معنى طبيعيا ، وكان التمييز من حيث هو تعليمي أن يفارق  
وإن لم يكن له من حيث هو طبيعي أن يفارق .

- وأما أفلاطون فأكثر ميله إلى أن الصور هي المفارقة ، فأما التعليميات فإنها عنده  
معان بين الصور والماديات ، فإنها وإن فارتقت في الحد فليس يجوز عنده أن يكون بعد  
قائم لا في مادة ، لأنه إما أن يكون متاهيا ، أو غير متاه ، فإن كان غير متاه ، وذلك

(٢) الوجود : الموجود د ، ط || وجودا : موجود د ، ط (٢-٣) منها وجودا . . . لكل واحد :  
ساقطة من د (٣) العقل : العقول ط (٤) إذا : إذا ه ، د (٦) بأفلاطون : بأفلاطون ه ، ص ،  
ط : بفلاطون م || ويقولون : ويقولون د || للإنسانية : الإنسانية د (٧) فيه : فيها د  
(٨) المعنى : ساقطة من د ، م || صورة : بالوجود ه (١١) الصور : الصورة د  
(١٢) فطوسة : فطوسة ط || وكان : فكان ب ، ولأن د ، م || حيث : ساقطة من ه ، ص ، ط || يفارق :  
يقارن م (١٣) وإن لم : ب ، د ، ط ، م || وإن لم يكن : ليس ب || له : ساقطة من م || هو :  
ساقطة من د || يفارق : يقارن م (١٤) أفلاطون : أفلاطون م || المفارقة : المنفارقة د || فأما :  
وأما ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) الصور : + وبين م || والماديات : والماديات ب ، ه ، د ، ص  
(١٦) لأنه إما أن يكون متاهيا أو غير متاه : لأنه يكون إما متاهيا أو غير متاه ط ، لأنه إما أن  
يكون متاهيا أو غير متاه ه ، لأنه إما أن يكون متاهيا وإما غير متاه م (١٦) فإن كان غير متاه :  
وإن كان غير متاه د ، ساقطة من ب || وذلك : ذلك ه .

يلحقه لأنه مجرد طبيعة ، كان حينئذ كل بعد غير متناه ، وإن لحقه لأنه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة للحصر والصورة ، وكلا الوجهين محال ؛ بل وجود بعد غير متناه محال ، وإن كان متناهيا فانحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفعال عرض له من خارج ، لا لنفس طبيعته ، ولن تنفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة وغير مفارقة ، وهذا محال فيجب أن تكون متوسطة .

وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادئ الأمور الطبيعية أموراً تعليمية ، وجعلوها المعقولات بالحقيقة ، وجعلوها المفارقات بالحقيقة ، وذكروا أنهم إذا جردوا الأحوال الجسمانية عن المادة لم يبق إلا أقطار وأشكال وأعداد ؛ وذلك لأن المعقولات التسع فإن الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة أمور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى ، وأما الإضافة لما يتعلق بأمثال هذه فهي أيضاً مادية ، فيبقى الأين وهو كى ، ومتى وهو كى ، والوضع وهو كى ، وأما الفعل والانفعال فهو مادية ، فيحصل من هذا أن جميع ما ليس بكى فهو متعلق بالمادة ، والمتعلق بالمادة مبدؤه ما ليس متعلقاً بالمادة ، فتكون التعليميات هي المبادئ وتكون هي المعقولات بالحقيقة ، ومما أثر ذلك غير معقول ؛ ولذلك فليس واحد يحده اللون والطعم وغير ذلك حداً يعا به ، إنما هو نسبة إلى قوة مدركة فلا يعقلها عندهم العقل إنما يتخيلها الخيال تبعاً للحس .

قالوا وأما الأعداد والمقادير وأحوالها فهي معقولة لذاتها ، فهي إذن المفارقة . وقوم جعلوها مبادئ ولم يجعلوها مفارقة ، وهم أصحاب فيثاغورث ، وركبوا كل شيء من الوحدة والثنائية ، وجعلوا الوحدة في حيز الخير والحصر ، وجعلوا الثنائية في حيز الشر وغير الحصر .

- (١) وإن : فإن د ، ط ، م || مجرد : - حينئذ د (٢) للحصر : الحصر ب ، م || والدورة : الصور ط  
(٣) طبيعته : طبيعة ح ، ط (٤) وجعلوها : جعلوها ب ، ح (٥) وجعلوها المفارقات بالحقيقة : ساقطة  
من م (٦) أقطار وأشكال وأعداد : أعظاما وأشكالا وأعدادا ب ، ح ، ط ، م ، هـ || التسع : التسعة  
ح ، ص ، م || الكيفيات : الكيفيات م (٧) منها : ساقطة من د (٨) فما : وإنما ط  
(٩) مبدؤه : مبدؤه ط : مبدؤه د ، ص ، م ؛ مبدؤه ح ؛ مبدؤه ب || متعلقا : يتعلق ب ، ط (١٠) التعليميات :  
التعليميات م || هي : ساقطة من م || بالحقيقة : الحقيقة ب ، ص ، م (١١) معقول : - هـ ||  
ولذلك : ينصود ، م || ليس : وليس م || به : ساقطة من ح || إنما : وإنما ط ، إما د || نسبة : يشبه د  
(١٢) فلا : ولا ب ، ح ، د ، ص ، م || يتخيلها : يتخيلها د (١٣) مفارقة : مفارقات ب  
(١٤) وجعلوا : واجعلوا م || الوحدة : الواحدة د || الخير : الخواطر ، د || والحصر : والحصور د .

وقوم جعلوا المبادئ الزائدة والناقص والمساوى، وجعلوا المساوى مكان الهوى، إذعته الاستعالة إلى الطرفين .

وقوم جعلوه مكان الصورة ؛ لأنها المحصورة المحدودة ولا حد للزائد والناقص .

ثم تشعبوا في أمر تركيب الكل من التعليميات، بفعل بعضهم العدد مبدأ للقطار، فركب الخط من وحدتين ، والسطح من أربع وحدات . وبعضهم جعل نكل واحد منهما حيناً على وحدة ، وأكثرهم على أن العدد هو المبدأ ، والوحدة هي المبدأ الأول ، وأن الوحدة والهوية متلازمان أو مترادفتان، وقد رتبوا العدد وإنشاءه من الوحدة على وجوه ثلاثة :

أحدها على وجه العدد العددي .

والثاني على وجه العدد التعليمي .

والثالث على وجه التكرار .



١٠

أما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في أول الترتيب ، ثم الثنائية ، ثم الثلاثية .

وأما العدد التعليمي : فجعلوا الوحدة مبدأ ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، فرتبوا العدد على توالي وحدة وحدة .

وأما الثالث فجعلوا إنشاء العدد بتكرار وحدة بينها لا بإضافة أخرى إليها .

والعجب من طائفة فيثاغورية ترى أن العدد يتألف من وحدة وجوهر، إذ الوحدة لا تقوم وحدها ، فإنها وحدة شيء ، والمهل جوهر ، وحينئذ يكون التركيب ، فتكون الكثرة . ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من المسدد صورة مطابقة لصورة

(٣) ولاحظ : ولا حدا ط (٤) التعليميات : التعليميات م || بعضهم : + التعليميات م || فركب : فركب ب ، د ، ط (٥) لكل : كل م || منها : منها ب ، ص || حيناً : حيناً ب ، ص ، ط (٦) المبدأ الأول : المبدأ الأول م || وإن : فإن م (٧) متلازمان : متلازمان د || مترادفتان : مترادفتان د (٨) العدد : ساقطة من م (٩) على ساقطة من م (١٠) أما : وأما د (١١) فيثاغورية : فيثاغورية م (١٢) م ، د ، ط ، فيثاغورية م (١٣) لكل : الكل م || صورة : ساقطة من ب ، د ، ص ، م ، م .



موجودة ، فيكون عند التجريد رتبة حدد وعند الخلط بالمادة صورة إنسان ، أو فرس ، وذلك للمعنى الذى أشرنا إليه فيما سلف ، وقوم يرون أن بين هذه الصور العددية وبين المثل فرقا ، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف قبل .

وأكثر الفيشاغوريين يرون أن العدد التعليمى هو المبدأ ولكنه غير مفارق ، ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الآحاد فيمتنع تصنيف المقادير ، ومنهم من لا يرى بأسا بأن تكون التعليميات مركبة من أعداد يعرض لها بعد التركيب أن تنقسم إلى غيرنهاية ، ومنهم من يجعل الصور العددية مباينة للصور الهندسية .

وأنت إذا فكرت وجدت أصول أسباب الغلط فى جميع ما مضى فيه هؤلاء القوم خمسة :  
أحدها ، ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان مجردا فى الوجود عنه ، كأنه إذا انفكت إلى الشيء وحده ومعه قرين انفاتا خلا عن الالتفات إلى قرينه فقد جعل غير مجاور لقرينه ، والجملة إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد ظن أنه نظر إليه بشرط غير المقارنة ، حق إنما يصلح أن ينظر فيه ، لأنه غير مقارن بل مفارق ، فظن لهذا أن المقولات الموجودة فى العالم لما كان العقل يناها من غير أن يتعرض لما يقارنها أن العقل ليس ينال إلا المفارقات منها وليس كذلك ، بل لكل شيء من حيث ذاته اعتبار ، ومن حيث إضافته إلى مقارن اعتبار آخر .

وإنما إذا عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هى صورة الإنسان وحده فقد عقلنا موجودا وحده من حيث ذاته ، ولكن حيث عقلناه فليس يجب أن يكون وحده مفارقا ،

(١) صورة : بصورة م (٢) للمعنى : المعنى م ، ص ، ط ، للمعنى د || بين : من ب || الصور : الصورة د ، ساقطة من ب (٣) متوسطات : متوسطة ط (٤) وأكثر : فأكثر د || ولكنه : ولكن ب (٥) فيمتنع : فيمتنع ب ، م ، ص ، ط ، م || من لا : لا د (٦) التعليميات : التعليميات م | نهاية : النهاية م ، ص ، ط (٧) الصور : الصورة م (٨) الشيء : شيء م ، ص ، ط (٩) حدد : وقدم (١٠) لأنه : لأن د (١١) ظن : وظن ط ، م (١٢) آخر : ساقطة من ب ، م ، ص ، ط (١٣) وإنما إذا : وإنما إذا د ، وإذا م ، فاما إذا م ، ص ، ط || الإنسان وحده : إنسان وحده ب ، د ، م (١٤) من حيث : ومن حيث م || ولكن : ساقطة من د ، م || عقلناه : عقلنا م ، ص ، ط ، د ، م || فليس : وليس م ، ص ، ط ، م || مفارقا : ومفارقا د ، م .

فإن الغلط من حيث هو هو غير مفارق على جهة السلب لأعلى جهة العدول الذي يفهم منه  
المفارقة بالقوام وليس بعسر علينا أن نتصدد بالإدراك أو بغير ذلك من الأحوال واحدا  
من الاثنين ليس من شأنه أن يفارق صاحبه قواما وإن فارقه حدا ومعنى وحقيقة ؛  
إذ كانت حقيقته ليست مدخولة في حقيقة الآخر، إذ المعية توجب المقارنة لا المداخلة  
في المعاني .

- والسبب الثاني ، غلطهم في أمر الواحد ؛ فإننا إذا قلنا إن الإنسانية معنى واحد  
لم تذهب فيه إلى أنه معنى واحد وهو بعينه يوجد في كثيرين فيتكرر بالإضافة كآب واحد  
يكون لكثيرين، بل هو كالآباء لأبناء متفرقين، وقد استقصينا القول في هذا في مواضع  
آخر. فهؤلاء لم يعلموا أنا نقول لأشياء كثيرة إن معناها واحد، ونعني بذلك أن أى واحد منها  
لو توهمناه سابقا إلى مادة هي بالحالة التي للآخر، كان يحصل منه هذا الشخص الواحد،  
وكذلك أى واحد منها سبق إلى الذهن منطبعاً فيه كان يحصل منه هذا المعنى الواحد ،  
وإن كان إذا سبق واحد تعطل الآخر فلم يعمل شيئاً كالحرارة التي لو طرأت على ملدة  
فيها رطوبة أثرت معنى آخر أو تعرضت كذهن سبق إليه معنى رطوبة ومعقولها لفطت  
معنى آخر، ولو أنهم فهموا معنى الواحد في هذا لكفاهم . ذلك ما أضلهم .

- والثالث جهلهم بأن قولنا : إن كذا من حيث هو كذا شيء آخر مبين في الخلل ، قول متناقض ؛  
كقول المسئول الغلط إذا سئل هل الإنسان من حيث هو إنسان، إنسان واحد أو كثير ؟

- ( ١ ) مفارق : مفارن م ؛ + ومنهم من فهم هكذا فإن ليس بمفارق لأن يقال إنه غير مفارق  
لأن العدول عبارة عن عدم صفة موجودة معها مع وجودها لعدم يستلزم الوجود بخلاف السلب المطلق .  
( ٢ ) من : ساقطة من ص ، م . ( ٣ ) إذ : إذا ب ، د || حقيقته : حقيقة ط || ليست : غير - ، د ،  
ص ، ط ، م || في : ساقطة من ب ، م ( ٤ ) أنه معنى : + عدده ب ، د ، م ؛ + عدديا - ، ص  
( ٥ ) يكون : ساقطة من ب ، د || لكثيرين : للكثيرين د || كالأباء لأبناء : كآباء لأولاد  
ب ، ط || القول : الكلام ط || مواضع : موضع - ، د ، ص ، ط ، م ( ٦ ) الآخر :  
للآخرى - ، د ، ط ، م || منه : منها ب ، د ، ط ، م ؛ فيها ص ( ٧ ) فلم : ولم - || كالحرارة :  
لا كالحرارة ب ، - ، ص ، ط ، م ( ٨ ) إليه : إليها ط || لفطت : إن فطت ذ ( ٩ ) ولو :  
فرب ، - ، ص ، ط ، م ( ١٠ ) بأن : أن - ( ١١ ) الغلط : الغلط ط || لإنسان  
( الثانية ) : ساقطة من . ، - ، ص ، ط ، م || أو كثير : أم كثير د ، ط ، م .

فقال : واحد أو كثير ؛ فإن الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان فقط ، وليس هو من حيث هو إنسان ، شيئاً غير الإنسان . والوحدة والكثرة غير الإنسان ، وقد فرغنا أيضاً من تفهيم هذا .

والرابع ، ظنهم أنا إذا قلنا : إن الإنسانية توجد دائماً باقية ، أن هذا القول هو قولنا إنسانية واحدة أو كثيرة ، وإنما يكون هذا لو كان قولنا الإنسانية وإنسانية واحدة أو كثيرة معنى واحداً ، وكذلك لا يجب أن يحسبوا أنهم إذا سلموا لأنفسهم أن الإنسانية باقية فقد لزمهم أن الإنسانية الواحدة بعينها باقية حتى يضمروا إنسانية أزلية .

والخامس ظنهم أن الأمور المادية إذا كانت معلولة يجب أن تكون عللها أى أمور يمكن أن تفارق ؛ فإنه ليس إذا كانت الأمور المادية معلولة وكانت التعليميات مفارقة يجب أن تكون عللها التعليميات لا محالة ، بل ربما كانت جواهر أخرى ليست من المقولات التسع ؛ ولم يتحققوا كنه التحقيق أن الهندسيات من التعليميات لا تستغنى حدودها عن المواد مطلقاً ، وإن استغنت عن نوع ما من المواد ، وهذه أشياء يشبه أن يكتفى في تحقيقها أصول سلفت لنا ، فلتجرد للقائلين بالتعليميات .

(١) فقال : فقل : واحد أو كثير : ساقطة من م || إنسان إنسان فقط : إنسان فقط م || وليس هو : وليس م (٢) تفهيم : تفهيم م ؟ تفهيمهم م ، ص ، ط (٣) وإنما : وإنما م || وإنسانية : وإنسانيته ط (٤) وكذلك : وكذلك م ، ص ، ط ، م (٥) فقد : ساقطة من ب || بعينها : ساقطة من م (٦) الأمور المادية : أمور مادية م ، د ، ص ، م (٧) — (٩) أى أمور يمكن . . . . أن تكون عللها : ساقطة من م (١٠) التعليميات : التعليميات م (١١) التحقيق : التحقق د ، م || التعليميات : التعليميات م (١٢) نوع ما : نوع م ، م (١٣) التعليميات : التعليميات م .

## [ الفصل الثالث ]

## ( ج ) فصل

## في إبطال القول بالتعليميات والمثل

- فقول : إنه إن كان في التعليميات تعليمي مفارق للتعليمي المحسوس ، فإما أن لا يكون في المحسوس تعليمي البته أو يكون ؛ فإن لم يكن في المحسوس تعليمي وجب أن لا يكون مربع ولا مدور ولا محدود محسوس ، وإذا لم يكن شيء من هذا محسوسا فكيف السبيل إلى إثبات وجودها بل إلى تخيلها ، فإن مبدأ تخيلها كذا لك من الوجود المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحسن شيئا منها لحكمنا أنه لا يتخيل بل لا يعقل شيئا منها ، على أنما أثبتنا وجود كثير منها في المحسوس .
- وإن كانت طبيعة التعليميات قد توجد أيضا في المحسوسات فيكون تلك الطبيعة بذاتها اعتبار ، فتكون ذاتها إما مطابقة بالحد والمعنى للمفارق أو مباينة له ؛ فإن كانت مفارقة له فتكون التعليميات المقولة أمرا غير التي تخيلها ونعتمدها ونحتاج في إثباتها إلى دليل مستأنف . ثم نشتغل بالنظر في حال مفارقتها فلا يكون ما عملوا عليه من الإخلاد إلى الاستغناء عن إثباتها والاشتغال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها عملا يستنام إليه .
- وإن كانت مطابقة مشاركة له في الحد فلا يخلو ؛ إما أن تكون هذه التي في المحسوسات إنما صارت فيها لطبيعتها وحدها ، وكيف يمارق ماله حدها ؟ وإما أن يكون ذلك أمرا يعرض لها بسبب من الأسباب ، وتكون هي معرضة لذلك ، وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك إياها ، فيكون من شأن تلك المفارقات أن تصير مادية ومن شأن هذه المادية أن تفارق ، وهذا هو خلاف ما عقده وبنوا عليه أصل رأيهم .

(٢) فصل : الفصل ط ؛ ساقطة من د (٢) التعليميات : التعليميات م (٤ - ٥) المحسوس : اما . . . في المحسوس تعليمي : ساقطة من ط || لا يكون في المحسوس : يكون في المحسوس - ، ص ، م (٥) أو يكون : أو لا يكون - ، ص ، م (٦) السبيل : السبل م (٧) تخيلها : تخيلنا د || كذلك : كذلك ب ، ص ، ط ، || الوجود : الموجود د (٨) يحسن : يحسن م (٩) التعليميات : التعليميات د ، م || بذاتها : لذاتها - ، ص ، ط (١١) والمعنى : والمعنى ط || مباينة : مباينة - ، ص ، ط (١٢) التعليميات : التعليميات م (١٣) فلا : ولا - ، م (١٤) في : فيه د (١٥) صارت : صارت ب || وكوب : فكيف ب - ، ص ، ط ، م (١٦) معرفة : معرفة - ، ط (١٧) عقده : عقده د ، ط .

وأیضا فإن هذه المادة التي مع العوارض إما أن تحتاج إلى المفارقات أو لا تحتاج إليها ، فإن كانت تحتاج إلى مفارقات ، فإنما تحتاج إلى مفارقات غيرها لطبائعها ، فتحتاج المفارقات أيضا إلى أخرى ، وإن كانت هذه إنما تحتاج إلى المفارقات لما عرض لها حتى لو لا ذلك العارض لكنت لا تحتاج إلى المفارقات ألبته ، ولا كان يجب أن يكون للمفارقات وجود ألبته ، فيكون العارض للشيء يوجب وجود أمر أقدم منه وغنى عنه ، ويجعل المفارقات محتاجة إليها حتى يجب لها وجود .

فإن لم يكن الأمر كذلك ، بل كانت وجود المفارقات يوجب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا يوجب في أنفسها والطبيعة متفقة ، وإن كانت غير محتاجة إلى المفارقات فلا تكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه ولا مبادئ أولى ويلزم أن تكون هذه المفارقات ناقصة ، فإن هذا المفارق للمادة تلحقه من القوى والأفعال مالا يوجد للمفارق ، وكما الفرق بين شكل إنسانى ساذج وبين شكل إنسانى حى كامل .

والمعجب منهم إذ يجعلون الخط متجردا في قوامه عن السطح ، والنقطة عن الخط ، فما الذى يجمعها في الجسم الطبيعى ؟ طبيعة واحدة منهما توجب ذلك ؟ فكذلك يجب أن يجمعها لو كانت مفارقة أو قوة أخرى نفس أو عقل أو بارى ، ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم المال وليس هو صورته ، فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غايته ، بل إن كان ولا بد فالجسم التام الكامل في الأبعاد هو غاية الخط وضره ولا هو هيلواه ، بل هو شيء يلحقه من جهة ما ينتهى وينقطع ، وأيضا يلزم القائل

(٢) مفارقات (الأول) : المفارقات ح ، ص ، ط || فإنما : وإتمام : + كانت م (٣) أخرى :

الأخرى د || المفارقات : + ألبته ط (٤) العارض : ساقطة من ط || المفارقات : المفارقين د ||

ولا كان : ولما كان ص ، وإن كان ح (٨) في غيرها : + في م || في أنفسها : في قدها ص

(١٠) المفارق : المقارن ب ، ح ، د ، ط ، م (١٢) حى : ساقطة من ط || كامل : فاعل ح ، د ، ص ،

ط ، م (١٤) فا : فاعلى ط ، في لدى د || أطيعة : طبيعة ب || واحدة : واحد ب ، د ، م ||

منها : منها ب ، ح ، ص ، ط ، م || فكذلك يجب : فيجب د (١٥) يجمعها : يجمعها ح ، م || كانت : كان د

(١٧) غاية : الغاية ح ، د ، ص ، ط ، م || الخط : محيط ح ، د ، ص ، ط ، م (١٨) ولا هو : ولا ح ، ط .

بالأعداد أن يجعل التفاوت بين الأمور بزيادة كثرة وتقصانها ، فيكون الخلاف بين الإنسان والفرس أن أحدهما أكثر والآخر أقل ، والأقل دائماً موجود في الأكثر فيكون في أحدهما الآخر ، فيلزم من ذلك دخول بعض المتباينات تحت بعض وهو خلف فاسد .

- ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الأكثر الأقل جزءاً من الأقل ، لكن منهم من يجعل الوحدات أيضاً غير متساوية ؛ فإن كانت تختلف بالحد فليست وحدات إلا باشتراك الاسم وإن كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد تزيد وتنقص ، فإما أن يكون زيادة الزائد منها بشيء فيها بالقوة كالمقادير ، فتكون الوحدة مقدراً لا مبدأ مقدار ، وإن كانت زيادة الزائد بشيء فيها بالفعل كالأعداد فتكون الوحدة كثرة .

- ١٠ ويلزم القائلين بالعدد العددي المركبين منها صور الطبيعية أن يعملوا أحد شيئين : إما أن يجعلوا للعدد المقارق الموجود نهاية ، فيكون تنافيه عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع الذي لا محصول له .

- أو يجعلوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعية غير متناهية ، وهؤلاء يعملون الوحدة الأولى غير كل وحدة من وحدتين اللتين في الثنائية ، ثم يعملون الثنائية الأولى غير الثنائية التي في الثلاثية وأقدم منها ، وكذلك فيما بعد الثلاثية ، وهذا محال ؛ فإنه ليس بين الثنائية الأولى ، والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات بل في عارض ، وهو مقارنة شيء له . ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز أن تبطل ذاته ، ولو أبطل ذاته لم يكن مقارناً ، لأن المقارن مقارن للوجود ، وأما المفسد فغير مقارن ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدتين

- ( ١ ) كثرة : كثيرة د ، م ( ٢ ) والآخر أقل : سافطة من ب ، د ، ط ، ز ( ٣ ) يلزم من ذلك ..... خلف فاسد : سافطة من ب ، ص ، ط ، م ( ٤ ) الأقل : الأولاد ( ٥ ) الاسم : اسم د || احد : الحدين م ( ٦ ) الزائد : الزائدات ط || بشئ : شيء د ، م ( ٨ ) لا مبدأ مقدار : لا مبدأ مقداري د ، م : لا مبدأ مقداري ص ( ٩ ) المركبين : والمركبين د || منها : منه د ، د ، ص ، ي منها عارض ص ( ١٢ ) الاختراع : الاجتماع د ، ط ( ١٥ ) الثلاثية : الثالثة د ( ١٧ ) لم يكن : لما كان ب ، د ، ح ، ط ، ز .

إلا بإفسادها واحدا واحدا منها ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدة ؟ ولو أفسدتها لم تكن ثنائية . بل الثنائية بمقارنة الوحدة إليها لا بتصير مباينة في الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة للوحدة ، فإن اوحدة لا تتغير بالمقارنة حالا ، بل تجعل الكل أكثر وتذرا الجزء على حاله .

و بالجملة إذا كانت الوحدات متشاككة و التركيب واحداً كانت الطبيعتان متفتتين ، إلا أن يمرض شيء بغير و يفسد ، ولا يجوز أن لا تكون الوحدات متشاككة ، فإن العمد يحدث من وحدات متشاككة لا غير .

على أن قوماً منهم يقولون إن الثنائية يلحقها من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية ، فذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية ، فيلزم أن تكون العشارية مركبة لا من خماسيتين على ما تكون به الخماسيتان ، لأن أحاد العشرة غير أحاد الخماسية ، فلا تتركب العشارية من خماسيتين ، ويلزم أن تكون أحاد الخماسية إذا كانت جزء عشرة مخالفة لأحاديها إذا كانت جزء خمسة عشر ، لكنهم عديم يقولون : إن الخماسية التي في خمسة عشر غير الخماسية التي في العشارية البسيطة ، لأنها خماسية عشارية هي جزء من خمسة عشر ، فيلزم أن تكون العشارية إذا أضيف إليهم الخماسية لا تصير خمسة عشر أو تستحيل أحاديها ، وذلك كله محال .

ثم إن لم تكن حسمية العشرة مساوية للخماسية الماطقة فلا تكون خماسية إلا باشتراك الاسم ، فبالجري أن يتفهم معنى الخماسية فيها بعد المشاركة في اللفظ ، وإن كانت مساوية

( ١ ) الأبو صاده . . . . مفسدة للوحدة : ماضية من م | منها : منها ط ( ٢ ) الوحدة : وحدة ب ، د | في الذات : للذات د | للثنائية : للثانية د ( ٣ ) لا تميز : لا تميز ، د ، ص ، م أكثر : ماضية من د ( ٤ ) وتذر : وثبت ح ، د ، هـ ، م ( ٥ ) الوحدات : للوحدات وحدات د ، وحدات ص | و التركيب : والتركيب ح | الطبيعتان : الطبيعتان د ، ط ، م ( ٩ ) فذلك : لذلك ب ، د ، ط | فذلك تكون وحدة الثنائية : وحدة الثلاثية : ماضية من ب ( ١٠ ) خماسيتين : خماسيتين م ( ١١ ) خمسين : خمسين د | جزء عشرة : جزء من عشرة ط ( ١٢ - ١١ ) جزء عشرة مخالفة لأحاديها إذا كانت : ماضية من م ( ١٢ ) كانت : كان د | عديم : يقولون : عديم أن يقولوا ح ، م ، ط ، م : عديم أبدياً ووا . د ( ١٣ - ١٢ ) التي في خمسة عشر : الخماسية : ماضية من ح ، ص ، ط ( ١٦ ) العشرة : العشرية ط ( ١٧ ) فبالجري : وبالجري ب ، د | ديا : منها د .

فتكون إذن الآحاد في جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات، فتكون أيضا صورة الثلاثية موجودة في الرباعية، لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي، والرباعية كذلك، فتكون الأنواع الطبيعية موجودة فيها أنواع أمور أخرى مخالفة. مثلا إذا كان عدد ما هو صورة للإنسان ثم عدد آخر صورة للفرس إما أكثر منه وإما أقل، فإن كان أكثر منه كان نوع الإنسان موجودا في الفرس وإن كان أقل منه كان نوع الفرس موجودا في الإنسان، فيلزم أن تكون صورة أنواع قبل أنواع وصورة أنواع بعد أنواع إذا كنت أشد تركيبا منها وإن لم يأخذ تركيب الأنواع من الأنواع مأخذا غير متناه. ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتي من الوحدانية والثنائية يذهب إلى غير النهاية بالفعل وقد تبين استحالة هذا.

- وأما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة للواحد فليس يهمهم للتكرير فيه معنى  
 ١٠ إلا إيجاد شيء آخر غير الأول بالعدد، فإن كان العدد يفعل التكرير وليس كل واحد من الأول والثاني فيه وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد، فإن كان الأول من - يث هو أول وحدة، والثاني من حيث هو ثان وحدة، فهناك وحدتان، فإن الوحدة لا تتكرر إلا بأن تكون هالك مرة بعد مرة، وهذه المرة إما أن تكون زمانية أو ذاتية، فإن كانت زمانية ولم تعدم في الوسط فهي كما كانت إلا أنها كررت، وإن عذمت ثم أوجدت  
 ١٥ فالموجدة شخصية أخرى، وإن كانت ذاتية فذلك أين. وقوم جعلوا الوحدة كالميل للعدد وقوم جعلوها كالصورة لأنها تقال على الكل. والعجب من الفيثاغوريين إذ جعلوا الوحدات الغير المتجزئة مبادئ للقادير، وعلموا أن المقادير تذهب إلى مذهب في التجزؤ إلى غير النهاية.

- (١) أيضا: إذن م (٤) آخر: أخرى ب، ح، ص، ط || فإن: وإن م (٧) م.  
 ساطعة من ب، ح، ص، ط، م (٨) النهاية: نهاية م || تبين: بين د، م (٩) استحالة:  
 ماد د (١٠) مذكور للتكرير د || الوحدة: وحدة ح || الواحد: للواحدة: الوحدة  
 ب، ص، م، الواحد ح (١٢) فيه: م م (١٣) الوحدة: للواحدة د، د،  
 ص، ط، م (١٥) إلا أنها: لا أنها ح، ص، ط، م || عذمت: عذمت د || أوجدت: وجدت  
 ح، ص، ط (١٦) فالموجدة: فالوحدة ح، د، ص، ط || وإن: فإن ط (١٧) كالصورة:  
 كصورة ب، م || الفيثاغوريين: الفيثاغورس د || جعلوا: جعل د (١٨) المقادير: المقادير  
 || أن المقادير تذهب إلى مذهب: أن المقادير تذهب م، أنها تذهب ب، ح، ص، ط.



وقال قوم : إن الوحدة إذا قرئت المادة صارت نقطة ، والثانية على ذلك القياس إذا قارنتها فعات خطأ والثالثة سطحا والرابعة جسما ، ولا يخلو إما أن تكون المادة لها مشتركة ، أو تكون لكل واحد منها مادة أخرى ، فإن كانت لها مادة واحدة فتصير المادة تارة نقطة ، ثم تنقلب جسما ، ثم تنقلب نقطة ، وهذا مع استحالة يوجب أن لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم أولى من أن يكون الجسم مبدأ للنقطة ، بل ربما يكونان من الأمور المتعاقبة على موضوع واحد وإن كانت موادها مختلفة فلا توحد في مادة الثنائية وحدة ، فلا تكون في مادة الثنائية ثنائية ، ويلزم أن لا تكون هذه الأشياء ألبتة معا .

وأما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة إلا في الخط ، الذي هو في السطح ، الذي هو في الجسم ، الذي هو في المادة ، وليست النقطة مبدأ إلا بمعنى الطرف ، وأما الحقيقة فالجسم هو المبدأ ، بمعنى أنه معروض له التناهي به . والمعجب بمن جعل المبدأ الرادة والنقصان ، بفعل المضاف مبدأ ، والمضاف هو أمر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء .

ثم كيف يمكنهم أن يجعلوا في الوجود كثرة ؟ فإن الوحدة الثانية التي توجد في الكثرة مضافة إلى الأولى إن كانت موجودة لذاتها ، فماذا تباين وحدة وحدة ؟ وواجب الوجود بذاته لا يتكرر ولا يباين شيئا إلا بالجوهر لا بالعدد ، وإن جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة إلا مقدارا ، وإن جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة في طبيعتها وليست من الأمور التي بذاتها ومن المبادئ التي توجد ولا سبب لها .

(١) الثانية : ساقطة من ح ، م || القياس : + من الثانية ح ، د ، ص ، ط ، م  
(٢) أولا : فلا ح ، ص ، ط ، م (٣) لها مادة : + أ ح د م || قصور : فتصيرم (٤) المادة :  
المادة م || ثم تنقلب ح د : ساقطة من د || استحالة : استحالة م (٥) أولى من أن  
يكون : أولى من كون ح ، ص ، م + أولى من أن كون ح || للثقة : لثقة ح ، ص ، ط || وربما  
ب ، ر ، ص ، ط ، ساقطة من ح ، د ، م (٦) وإن كانت : فإن كان ح ، ص ، ط ||  
ثنائية : الثانية ب (٧) ثالثة : وحدان ح : وحدة ص : ساقطة من ط ب وحدان فلا يوحد في مادة  
الثانية ثنائية د ، م (٨) الجسم : صورة الجسم ح ، د ، ص ، ط ، م (٩) المبدأ :  
كبدأ ح ، ص ، ط (١٠) الثانية : ثنائية ح ، د ، ص (١١) الأولى : الأول د ، م (١٢) جاءت :  
حان م (١٣) ليست : ليست ح ، ص ، ط || وإن جاءت : فإن جاءت ح ، د ، م ب وجاءت ط  
|| موجودة : موجودة ب ، ح ، ص ، ط .

- ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الأضداد وقسموها إلى الخير والشر، فمنهم من مال إلى أن يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام، ومنهم من مال إلى أن يجعل الوحدة من الخير، فإذا كانت الوحدة من الخير، فكيف تولد من خير شر؟ وكيف صار ازدياد الخير شرا؟ وإن كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا، فكيف حصل من ازدياد الشر خير؟ وكيف كان الأول والمبدأ شرا حتى صار الأفضل معلوما والأفقر صلة؟

- ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير، وجعل الشر الهيولى، والهيولى إن كانت معلولة فيكون لها صلة تستند إلى هيولى أو إلى صورة، فإن كانت تستند إلى هيولى فستقف على ما يقصد بالكلام، وإن كانت تستند إلى صورة فكيف يولد الخير الشر؟ وإن لم تكن معلولة فهي واجبة بذاتها، فلما إن تكون قابلة للأقسام أو مجردة، فإن كانت قابلة للأقسام في نفسها فهي مقدار مؤلف من أحاد على رأيهم، فهي أيضا من الخير، وإن كانت غير منقسمة في ذاتها فذاتها وحدانية، والوحدانية - بما هي وحدانية - خير، إذ ليس عندهم تغيير معنى إلا كونه وحدة ونظاما من العدد، والوحدة أولى عندهم بذلك.

- فإن جعلوا كون الوحدة وحدة خير كونها خيرا انتقضت أصولهم كلها، وإن جعلوا الوحدانية خيرية لزم من ذلك أن تكون الهيولى - لأنها وحدانية - خيرية، ثم إن كانت الوحدانية فيها خيرية، ولكنها لاحق لها غريب، فلهجرد الملحق به، يلزمه هذا البعث بعينه، ثم كيف يتولد من الأعداد حرارة وبرودة وتقل وخفة حتى يكون عدد يوجب أن يتحرك الشيء إلى فوق وعدد يوجب أن يتحرك الشيء إلى أسفل؟ فإن بطلان هذه مما يتنى عن تكلف إبانة.

- (٢) يجعل : + الوحدة ص (٣) فإذا : وإن : فإن ب ، ص ، ط (٤) فإذا كانت الوحدة من الخير ، ساطعة من م || شر : ومزج (٥) وكيف صار : ومن شر خير وكيف ط ، ومن شر خير وكيف حصل د || والوحدة : أو الوحدة د || فكيف : وكيف د (٦) جعل : يجعل ط (٨) أو إلى : وإلى د || أو إلى صورة فإن كانت تستند إلى هيولى : ساطعة من م || فإن : وإن ب (٩) يولد : ولد ، م || الشر : شراب ، د ، ص ، ط ، م (١١) رأيهم : آرائهم د ، م (١٢) كونه : كونها ، د || ونظاما : أو نظاما د ، م (١٥) لزم : يلزم ب ، د ، ص ، ط (١٦) لاحق لما : عليها د || الملحق : اللحق د || به : ساطعة من م ، م (١٧) يتولد : لا يتولد م (١٨) فإن : + كان م (١٩) تكلف إبانة : تكلفاته د .

على أن قوما منهم جعلوا الأشياء تتولد من عدد يطابق كيفية وجود معها ، فتكون المبادئ ليست أعدادا ، بل أعدادا ، وكيفيات وأمورا أخرى ، وهذا محال عندهم .

واعلم بعد هذا كله أن التعاليمات لا تفارق الخيرية ، وذلك لأنها في أنفسها ذوات حظ وافر من الترتيب والنظام والاعتدال ، فكل شيء منها على ما ينبغي أن يكون له ، وهذا خير كل شيء .



( ١ ) تكون : سيكون ب ، م ( ٢ ) ليس : ليس = || وكيفيات : أو كيفيات د ، م || وأمورا :  
 وأمور ب ، د ، م ( ٣ ) التعاليمات : التليات ب || في أنفسها : في قدها ص ( ٤ ) والنظام :  
 ساسة م ب || لكل : وكل ب ، م || منها : منها ب ، ص ، ط ( ٥ — ٣ ) وأما بعد هذا . . .  
 كل شيء : ساقطة من د ، م .

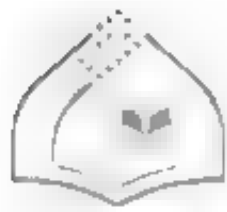
## المقالة الثامنة

في معرفة المبدأ الأول للوجود كله ومعرفة صفاته

سبعة فصول

---

(١) التامة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م : سائطة من د (٢) معرفة : المعرفة د || للرجوع  
كله ومعرفة صفاته : سائطة من ب ، د ، ص ، ح ، ط (٣) نهاية فصول : سائطة من ب ، ح ، د ، ص ، و ط



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

## الفصل الأول

### (١) فصل

في تنهى العلل الفاعلية والقابلية

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحرى أن نختمه بمعرفة المبدء الأول للوجود كله وأنه هل هو موجود ، وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ندله ؟ وندل على مرتبته في الوجود ، وعلى ترتيب الموجودات دونه ومراتبها ، وعلى حال العود إليه ، مستعينين به .

فأول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على أن العلل من الوجوه كلها متناهية ، وأن في كل طبقة منها مبدأ أول ، وأن مبدأ جميعها واحد ، وأنه مبين لجميع الموجودات ، واجب الوجود وحده ، وأن كل موجود فتنه ابتداء وجوده .

فنقول : أما أن علة الوجود للشيء تكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق .

ثم نقول : إنا إذا فرضنا معلولا ، وفرضنا له علة ، وأعلته علة ، فليس يمكن أن يكون لكل علة علة بغير نهاية ، لأن المعلول وعاته وعلة عته إذا اعتبرت جهتها في القياس الذي لبعضها إلى بعض كانت علة العلة علة أولى مطلقة للأمرين ، وكان للأمرين نسبة المعلولية إليها ، وإن اختلفا في أن أحدهم معلول بمتوسط والآخر معلول بغير متوسط ، ولم يكن كذلك الأخير ولا المتوسط لأن المتوسط الذي هو العلة الخامسة للمعلول — علة

(١) فصل : ساقطة من د (٤) قد : ساقطة من م || الوجود : الوجوه ط (٥) له : ساقطة

من د ، م || ولا ندله ونذل : ولا ندل د (٥) ومراتبها : مراتبها م (٨) الوجوه : الوجود د

(٩) الموجودات : الوجودات د (١١) ثم نقول : فنقول ح ، د ، م : ونقول : م

(١٤) كانت : كان ب ، ح ، م ، ط (١٥) معلول بغير متوسط : غير معلول بمتوسط د

(١٦) الأخير : لا الأخير ب ، د ، د .

لشيء واحد فقط ، والمعلول ليس علة لشيء ، ولكل واحد من الثلاثة خاصية ، فكانت خاصية الطرف المعلول أنه ليس علة لشيء ، وخاصية الطرف الآخر أنه علة لكل غيره ، وكانت خاصية المتوسط أنه علة لطرف ومعلول لطرف .

وسواء كان الوسط واحداً أو فوق واحد ، فإن كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيباً متناهماً أو ترتب ترتيباً غير متناه ، فإنه إن ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصية الواسطة بالتياس إلى الطرفين ، ويكون لكل واحد من الطرفين خاصية ، وكذلك إن ترتب في كثرة غير متناهية ولم يحصل الطرف كان جميع الطرف غير المتناهي مشتركاً في خاصية الواسطة ، لأنك أي جملة أخذت كانت علة لوجود المعلول الأخير ، وكانت معلولة ، إذ كل واحد منها معلول ، والجملة متعلقة الوجود بها ، ومتعلق الوجود بالمعلول معلول ، إلا أن تلك الجملة شرط في وجود المعلول الأخير ، وعلة له ، وكذا زدت في الحصر كان الحكم إلى غير النهاية باقياً ، فليس يجوز إذن أن تكون جملة ظل مرجودة وليس فيها علة غير معلولة ، وعلة أولى ، فإن جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف وهذا محال ، وقول القائل إنها — أعني العال قبل العال — تكون بلا نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين ، حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية ، ليس يمنع غرضنا الذي نحن فيه ، وهو إثبات العلة الأولى .

حل أن قول القائل : أن ههنا طرفين ووسائط بغير نهاية قول يقوله باللسان ، دون الاعتقاد ، وذلك لأنه إذا كان له طرف فهو متناه في نفسه ، فإن كان المحصى

- (١) علة : العلة - ، ص ، ط || والكل : وكان لكل ط (٣) خاصية : خاصية - ، د ، ص ، ط ||  
المتوسط : الوسط د (٤) فإن : وإن ب ، ح ، د ، م || ترتيباً : ترتيبات ، ح ، ص ، ط  
(٥) ترتيباً : ترتيباً ، ب ، ح ، د ، ص ، ط || ترتيب (الثانية) : ترتيبت م (٦) ويكون : فيكون -  
د ، ص ، ط ، م (٧) ترتيب : ترتيبت د ، م || ولم : فلم ، د ، ص ، ط ، م (٨) الطرف :  
ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م + كان جميع د || مشتركاً : ساقطة من ب ، د ، ط وم || كانت : كان د ، م  
(١١) زدت : زادت د || في الحصر : + والأخذ ح ، د ، ص ، ط ، م (١٢) غير : الغير ط  
(١٣) أي : أي - ، ص ، ط (١٤ - ١٣) بلا نهاية : لانهائية د (١٤) مع تسليمه : ... بلا نهاية :  
ساقطة من ط (١٥) يمنع : المنع د (١٦) ههنا : بينهما ص (١٧) طرف : طرفان - || فإن كان :  
وإن كان ب ، ح ، ص ، م .

لا ينتهي إلى طرفه ، فإن ذلك معنى في المحصى لا معنى في الشيء نفسه ، وكون الأمر في نفسه متناهياً ، هو أن يكون له طرف ، وكل ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة بهما .  
فقد تبين من جميع هذه الأقاويل أن ههنا علة أولى ، فإنه وإن كان ما بين الطرفين غير متناه ، ووجد الطرف ، فذلك الطرف أول لما لا ينأى ، وهو علة غير معلول .

- هـ . وهذا البيان يصلح أن يجعل بياناً لتناهي جميع طبقات أصناف العلل ، وإن كان استعمالنا له في العلل القاعدية ، بل قد علمت أن كل ذي ترتيب في الطبع ، فإنه متناه وذلك في الطبيعيات ، وإن كان كالدخيل فيها فنقبل على بيان تناهي العلل التي تكون أجزءاً من وجود الشيء ومتقدمة في الزمان ، وهي العلل التي تختص باسم العنصرية ، وهي ما يكون عنه الشيء ، بأن يكون هو جزءاً ذاتياً للشيء .

- و بالجملة اعتبر بقولنا شيء من شيء أن يكون قد دخل في وجود الثاني أمر كان للشيء .  
الأول ، إما الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الإنسان في الذي ، إذا قيل : إنه كان منه رجل ، أو جزء من الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الميول في الماء ، إذا قيل : إنه كان منه هواء ، ولا تمنع ألفهوم من قول القائل : كان كذا من كذا ، إذا كان بعده ، ولم تدل لفظ " من " على شيء من ذات الأول ، بل على البعدية فقط .

١٥

فنقول : إن كون الشيء من الشيء ، لا بمعنى بعد الشيء ، بل بمعنى أن في الثاني أمراً من الأول داخلاً في جوهره ، يقل على وجهين :

أحدهما بمعنى أن يكون الأول إنما هو ما هو بأنه بالطبع يتحرك إلى الاستكمال بالثاني ، كالعصا إنما هو عصي لأنه في طريق السلوك إلى الرجالية مثلاً ، فإذا صار رجلاً لم

(١) لا معنى في الشيء نفسه : لا في الذي نفسه هـ : لا في معنى الشيء نفسه ط (٢) بهما : بينهما  
حـ ، م (٣) فذلك الطرف أول : هو أول د ، ص ، م ، فذلك الطرف أول ب : هو الطرف الأول ط  
(٤) استعماله : استعماله للاحـ ، ص ، ط (٥) وإن : إن حـ : فيها : فيه ط ، م || نلقبل : فنقبل  
حـ ، م : لنقبل د (٦) وجود : موجود د || ومتقدمة : متقدمة ص ، م || في الزمان : بالزمان ط  
|| تختص : تختص ب ، حـ ، د ، ط ، م (٧) بقولنا : لقولنا د ، ط (٨) الجوهر : الجوهر  
بالجوهر حـ (٩) في الماء : للماء ب ، ط || منه : منه ط (١٠) لفظة : لفظة  
د || ذات : ذات ب (١١) من : بين ب || الشيء : لا بمعنى : الأول لا بمعنى م || بعد الشيء : +  
بل بمعنى بعد الشيء ط (١٢) معنى : لمعنى م (١٣) طريق : الطريق م || السلوك : السلوك م



يفسد ، ولكنه استكمل ، لأنه لم يزل عنه أمر جوهرى ، ولا أيضا أمر عرضى ،  
إلا ما يتعلق بالنقص ، وبكونه بالقوة بعد ، إذا قيس إلى الكمال الأخير .

والثانى أن يكون الأول ليس فى طباعه أن يتحرك إلى الثانى ، وإن كان يلزمه  
الإستعداد لقبول صورته ، لا من جهة ماهيته ، ولكن من جهة حامل ماهيته . وإذا  
كان منه الثانى ، لم يكن من جوهره الذى بالفعل إلا بمعنى بعد ، ولكن كان من جزء  
جوهره ، وهو الجزء الثانى الذى يقارن القوة ، مثل الماء إنما يصير هواء بأن تتخلع عن  
هيولاه صورة المائية ، ويحصل لها صورة الهوائية ، والقسم الأول كما لا يخفى عليك ،  
يحصل فيه الجوهر الذى للأول بعينه فى الثانى ، والقسم الثانى لا يحصل الجوهر الذى  
فى الأول بعينه فى الثانى ، بل جزء منه ويفسد ذلك الجوهر .

ولما كان فى أول القسمين جوهر ما هو أقدم موجوداً فيما هو أشد تأخرًا كان هو  
بعينه ، أو هو بعض منه ، وكان الثانى هو مجموع جوهر الأول وكال مضاف إليه ، ولما  
كان قد علم فيما سلف أن الشئ المتناهى الموجود بالفعل لا يكون له أبعاد بالفعل كانت  
أبعاداً مقدارية أو معنوية لها ترتيب غير متناهية ، فقد استغنيا بذلك عن أن نشغل  
بيان أنه هل يمكن أن يكون موضوع من هذا القليل قبل موضوع بلا نهاية ، أو لا يمكن .

وأما الثانى من القسمين فإنه من الظاهر أيضاً وجوب التناهى فيه ، لأن الأول إنما  
هو بالقوة الثانى لأجل المقابلة التى بين صورته وبين صورة الثانى ، وتلك المقابلة تقتصر  
فى الإستحالة على الطرفين بأن يكون كل واحد من الأخرين موضوعاً للآخر ، فيفسد

( ٣ ) والثانى أن : والثانى بأن ح د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من ح ، ص ، م || أن يتحرك :  
أنه متحرك ، ص ، م ، بأنه يتحرك ح ، ط ( ٤ ) صورته : صورة ح ، ص ، ط ( ٥ ) بمعنى : المعنى د  
( ٦ ) الثانى : الباقى ح ، ساقطة من ب ، ص ، ط ( ٧ ) لها : له ح ، ص ، ط ( ٨ ) فى الثانى :  
لثانى د ، ح ، م ، ص ( ٩ ) أول : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || كان : كأنه ب  
( ١٠ ) وكان : كان ح ، ص ، ط | هو مجموع : مجموع ب || مضاف : بضاف ح ( ١٢ ) ترتيب :  
ترتيب ب ، ح ، د ، ص ، ط || فقد استغنيا : وقد استغنى ب | عن : من ح ، د | نشغل : اشتغل د  
( ١٣ ) أنه : ذاته د ( ١٥ ) بين (الثانية) : ساقطة من م ( ١٦ ) بأن يكون : أى يكون ب ، ص ، م ،  
أى أن يكون ح ، د .

هذا إلى ذاك ، وذلك إلى هذا ، حيث أن الحقيقة لا يكون أحدهما بالذات متقدما على الآخر ، بل يكون تقدمه عليه بالعرض ، أى باعتبار الشخصية دون النوعية ، ولهذا ليس طبيعة الماء أولى بأن تكون مبدأ للهواء من الهواء للماء ، بل هما كالتكافئين في الوجود . وأما هذا الشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا الشخص من الهواء ، ولا يمنع أن يتفق أن لا يكون لتلك الأشخاص نهاية أو بداية .

وليس كلامنا ههنا فيما هو بشخصيته مبدأ لا بتوحيته ، وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات ، فإنما يجوز أن تكون هناك طل قبل علل بلا نهاية في الماضي والمستقبل ، وإنما علينا أن نبين التناهي في الأشياء التي هي بذواتها علل ، فهذا هو الحال في ثاني القسمين ، بعد أن نستعين أيضا بما قيل في الطبيعيات . والقسم الأول هو الذى هو بذاته حلة موضوعية ، ولا ينمكس فيصير الثانى حلة للأول ، فإن الثانى لما كان عند الاستكمال ، والأول عند الحركة إلى الاستكمال ، لم يجوز أن تكون حركة إلى الاستكمال بعد حصول الاستكمال ، كما يجوز أن يكون الاستكمال بعد الحركة إلى الاستكمال ، بخلاف رجل من صبي ولم يجوز صبي من رجل .

(١) ذاك : ذاك د || وذلك د || حيث : حيث ب (٣) الماء : الماء ، ب ، د ، م ||  
 الماء : بل : بل لاء د (٥) ولا يمنع : ولا يمنع د (٦) بشخصيته : لشخصيته ب ، د ؛  
 لشخصية د ، ص ، ط || لا بتوحيته : لا لتوحيته د ، ص ، ط : لا لتوحيته م (٧) فإنما يجوز : فإنه يجوز د ||  
 يكون : يقع ب ، د ، ص ، ط || والمستقبل : أو المستقبل د ، ص ، ط ، م (١٠) موضوعية :  
 موضوعية د || كان : ساقطة من م (١١) حركة : الحركة ب ، ص ، ط ، م (١٢) كما يجوز :  
 وكما يجوز د .

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

في شكوك تلزم ما قيل وحلها

ونحن فقد آثرنا في هذا البيان أن نحاذي المذكور منه في التعليم الأول في المقالة الموسومة بألف الصغرى ، ثم على هذا الموضوع شكوك يجب أن نوردتها ثم نتجرب لحاها .  
فن ذلك ، أن لقائل أن يقول : إن المعلم الأول لم يستوف القسمة في كون الشيء من شيء آخر ، لأنه ذكر ذلك على وجهين :

أحدهما ، كون الشيء عن آخر يضاده ، وبالجملة الكون الذي على سبيل الاستحالة .  
والثاني ، كون الشيء المستكمل عن المتحرك إليه والذي في طريق الكون .

وهذا غير مستوف للقسمة ، لأن كل ما يكون عن الشيء يكون أولاً على وجهين ، وهو أنه لا يخلو :

إما أن يكون الأول المكون منه هو على وجود ذاته لم يبطل منه شيء ، ولم يفسد إلا معنى الاستعداد أو ما يتعلق به .

وإما أن يكون الأول إنما أمكن أن يكون منه الثاني بزوال شيء من الأول .

والقسم الأول لا يخلو : ١٥

أن يكون عنه الشيء ، وقد كان مستعداً فقط ، نخرج إلى الفعل دفعة من غير سلوك .


أو يكون قد كان مستعداً فقط نخرج إلى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف .

(٢) فصل : ساقطة من د ، م (٣) في . . . وحلها : ساقطة من م || وحلها : وحل ط د (٤) في التعليم : في تعليم ط (٦) لقائل : القائل د (٨) عن : + شيء ح ، ص . ط (٩) الشيء : ساقطة من م (١٠) السمة : السمة ب || الشيء يكون أولاً : الشيء أولاً د (١٢) شيء : ساقطة من ط (١٣) أو ما يتعلق : وما يتعلق ح ، ص ، ط (١٤) أمكن : يمكن ح ، ص ، م ؛ يكون ط || مع الثاني : من الأثر ب || من : عن ح ، د ، م (١٥) لا يخلو : + أما ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٦) شكوك : شكوك م (١٧) يكون قد : ساقطة من م || نخرج : ونخرج ب .

فيكون الكائن في القسم الأول ينسب أنه كان من حالة واحدة ، كقولنا : كان من الجاهل بأمر كذا عالم .

والكائن في القسم الثاني ينسب أنه كان نارة عن حالة مالمكا ، كقولنا كان من الصبي رجل ، ونارة عن حالة مستعدا فقط كقولنا : كان عن المني رجل ، فإن اسم الصبي هو للمستعد أن يستكمل رجلا ، وهو في السلوك ، واسم المني للمستعد أن يكون إنسانا لا بشرط أن يكون في السلوك .

فقد ترك المعلم الأول من الأقسام ما كان استكمالا ، وكان الكون منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال .

وأیضا فإنه ليس كل خروج عن استعداد صرف إلى فعل استكمالا ، فإن النفس تعتقد الرأي الخطأ فيخرج إلى الفعل فيه من القوة  ولا أيضا على سبيل الاستعالة .

وأیضا فإن العناصر تتكون منها الكائنات فتكون مستجيبة عند الامتزاج غير فاسدة في صورها الذاتية على ما علمت ، فيكون المزاج غير كائن فيها لزوال هذه المزاج بل عدمه فقط ، فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي مثل له يكون الهواء من الماء ، وذلك لأن العناصر لا تفسد في أنواعها عند المزاج بل تستحيل ، ولا من القسم الذي مثل له يكون الرجل من الصبي ، لأنه كان لا ينعكس ، فلا يكون الصبي بفساد الرجل ، وهذه ينعكس فيكون من الممتزج شيء عنه امتزج بعد فساد المزاج .

وأیضا فإنه إنما تكلم لا على الموضوع ، بما هو الموضوع ، بل بما يدل عليه لفظ الكون من الشيء ، ومعلوم أن هذا لا يقال لكل نسبة للكون إلى موضوعه ؛ فإن ما كان من

(١) ينسب : + إلى ح ، ص ، ط (٢) كذا : + كان م (٣-٤) من الصبي . . . كقولنا كان : ساقطة من م (٤-٥) هو المستعد : هو المستعد ط (٥) يستكمل . . . للمستعد ساقطة من ب (٦) السلوك : السلوك م (٧-٩) وكان الكون منه . . . استكمالا : ساقطة من م (١٢) فيكون المزاج : ويكون الامتزاج ح (١٦) لا ينعكس : ينعكس ب || فلا يكون : ولا يكون ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٧) عنه : عدم ح ، ص ، ط || امتزج : امتزاج ح ، د ، ص ، ط ، م (١٨) تكلم : يتكلم ط || عط : عطية ب ، د ، م || الكون : للكون ب (١٩) هذا : هذه م || موضوعه : موضوعاته د .

المستعديات التي يكون منها الشيء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد، ولا يلحقه تغير عن حالته اتى له قبل الخروج إلى الفعل؛ فلا يقال إن الشيء كان منه، فلا يدل كان من الإنسان رجل، ولكن من الصبي، لأن الصبي اسم له من جهة ما هو ناقص، ولأنه لا يتم إلا باستحالات أيضاً في طريق السلوك؛ فكأنه لما سمى كان له معنى يدل عليه لاسم يزول عنه عند الخروج إلى الفعل؛ كأنه ما لم يتوهم فيه زوال أمر ما، كان له بسببه امتحاق الاسم، لم يقل إنه يكون منه شيء، فيعرض من هذا أن تكون ما لا يسمى فيه نسبة المكائن إلى الموضوع غير داخل في هذه القسمة ويعرض منه أن تكون النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات، لأن الصبي بما هو صبي لا يجوز أن يصير رجلاً، حتى يكون هو صبياً ورجلاً، بل يفسد المعنى المفهوم من اسم الصبي حتى يصير رجلاً فيكون الكون من الصبي آخر الأمر بمعنى بعد ويكون أيضاً إنما يتكلم على الموضوعات التي بالعرض.



وأيضاً فإنه لا يخلو :

إما أن يكون الماء إذا كان منه الهواء عنصراً له بوجه ما .

أولا يكون .

فإن لم يكن فالاشتغال بذكره باطل .

وإن كان فليس يجب إذا كان الهواء يستحيل في كفيته الفاعلة إلى المائية، فيصير عنصراً له أن لا يستحيل في كيفية أخرى، فيصير عنصراً لشيء آخر، مثلاً في رطوبته فيصير عنصراً للنار من غير أن يرجع ماء، ثم كذلك النار في كيفية أخرى غير مقابلة للتي فيها اشتغال إليها الهواء فتكون العلل المادية تذهب إلى غير نهاية، من غير أن ترجع؛ فإذا

(١) ولا يلحقه : أولاً يلحقه ب، د، م (٢) له : للشيء ب، ح، د، ص، م  
(٣) باستحالات : بالاستحالات د، ص، ح، ط (٤) عنه : ساقطة من م || ما : ساقطة من د  
(٥) فالاشتغال : بالاشتغال ط (٦) و، : فأن د، إ، كفيته : كميته د، الكيفية ط (٧) أن .  
(٨) إلى : ساقطة من ب || نهاية : النهاية ب، ح، د، ص، م، ط .

لم يتبين من وضعه أنه يجب أن يرجع لا محالة ، بل إن إمكان الرجوع ، ويتعلق بذلك إمكان التناهي ، فليس ذلك مطلوبه ، بل مطلوبه وجوب التناهي .

- ولنشرع الآن في حل هذه الشكوك فنقول : الأولى أن يكون كلام المعلم الأول ، إنما هو في مبادئ الجوهر — بما هو جوهر — لا بما هو جوهر معروض له ما لا يقوم جوهريته ، ولا أيضاً يكمله ، فيكون كلامه في كون الجوهر من عنصره ، أو من موضوع له ، إما على سبيل كون نوع الجوهر مطلقاً ، وأما على سبيل كون كمال نوع الجوهر .

- والأولى أيضاً أن يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي ، وإذا كان كذلك كان العنصر جزءاً ذاتياً في وجود الكائن وأيضاً في وجود المتكون منه ، لست أعني بالذاتي أنه يكون ضرورياً لوجود المركب منه ومن غيره ، فإن هذا أيضاً موجود للعنصر في الأكوان غير الذاتية ، مثل العنصر في الجسم الأبيض .

- ولكن أعني بالذاتية أن يكون كون العنصر جزءاً ذاتياً له ، فلا يقوم ذلك العنصر بالفعل إلا أن يكون جزءاً لذلك الشيء أو ليس الشيء كماله الطبيعي ، إذ يكون جزءاً للجوهر أو لآخر ، حكمه حكمه ، لا أن يكون العنصر يقوم دون ذلك ، ثم عرض له أن صار جزءاً من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو مقوماً له ولا مكلاماً يقومه ، فيكون كونه جزءاً هو ذاتي بالقياس إلى المركب ، وليس ذاتياً بالقياس إلى ذاته ، بل يجب أن لا يعبري عن كونه جزءاً .

وإذا كان كذلك ، لم يخل الموضوع من أحد أمرين :

إما أن يكون متقوماً بهذا الشيء أو بآخر يقوم مقامه ، فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شيء آخر يقوم مقامها في تقويمه إلا أنها لا تجتمع مع هذا ، فيكون

- (١) إمكان : كان ط (٢) ظيس : وليس م (٤) لا بما هو جوهر : ساقطة من م  
(٥-٦) من عنصره . . . . . نوع الجوهر : ساقطة من ط (٦) إما على سبيل كون : أما كون على  
سبيل ب || وإما : + كون ط || كون : ساقطة من ب || كمال نوع : نوع كمال د ، ص ، م  
(٧) والأولى : + له د (٨) المتكون : المتكون ب ، د (٩) أنه : أن د || الوجود : بالوجود  
(١١) يقوم : + من م (١٢) أذ يكون : أو أن يكون ب ، أن يكون د ، أو يكون م || جزأ :  
جزء ، ص ، ط (١٣) أو : + لآخر ط || لآخر : آخر ب ، د ، ص ، ط || حكمه حكمه : حكمه  
حكمها د ، ص ، ط ، م ، حكمه ب (١٤) يقومه : يقوم منه ب (١٦) عن : من د ، م  
(١٨) فيه : + فيكون فيه ب ، ص ، ط (١٩) الصورة : الصورة د .

قد كان حصل من العصور ومن ذلك شيء جوهر ، فلهذا كان الثاني فسد ذلك الجوهر المركب ، وهذا أحد القسمين .

ولم أن يكون العنصر قد يقوم لا بهذا الشيء الذي حدث ، ولكن بصورة غير مستحالة فيها بالطبع ، ولكنها قد حصلت بحيث يقوم المادة فقط ، ولم يحصل الأمر الذي هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع ، فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملاً بالطبع ، وإذا كان ذلك الكمال كمالاً له بالطبع ، ولقوة الطبيعية مبدأ الحركة إلى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة أن لا يكون هذا شيء موجوداً على سلامته الطبيعية زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع إلى ذلك الكمال ، فإذاً يلزم ضرورة في هذا القسم أن يكون المستعد متحركاً إلى الكمال .

فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجوهر الذي بحسب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين ضرورة ، وكذلك جميع أصناف ما هو كون الشيء عن شيء يكون ذلك القابل في كليهما جزءاً كلياً باعتباره في نفسه ، وباعتباره بالقياس إلى المركب .

وليس لذي ، أن يقول : إنه يجوز أن تكون القوة الطبيعية لا تتحرك إلى كمالها لإعواز معين من خارج أو عائق مانع .

مثال الأول فقدان ضوء الشمس في الحبوب والبذور ، ومثال الثاني الأمراض المذبذبة .

فالجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس في الذي يكون لا محالة يتحرك بالفعل ، بل في الذي لو لم يكن عائق لطبيعته ، وكانت الأسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع لطبيعته موجودة ، كان متحركاً إلى الكمال وكان في طريق السلوك .

(١) كان (الأول) : + قد ، د ، ط (٢) ولين : لكن م || غير : ساقطة من م  
(٦) كماله : ساقطة من د (٨) متحرك : متحركة د ، ط || ضرورة : ساقطة من ط (١١) ما هو :  
ما يكون ، ص ، ط (١٣) تكون : ساقطة من د || القوة الطبيعية : قوة الطبيعة د ، ط || لا تتحرك :  
لا تتحرك د ، ط ، م (١٤) معين : معنى ، ص ، ط ، م || من : ساقطة من ص ، ط (١٨) يكن : + له أ  
(١٩) كان : وكان ب .

فقد ظهر إذن أن سائر الأقسام غير معصودة في هذا للبحث إلا القسم المذكور ، بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الأقسام ، فإنه يجوز في غير كون الجوهر إذا فرضنا موضوعاً مبتدأ أن لا يزال يكتسب استعداداً بعد استعداد لأمر عرضية من غير أن ينأى ، كالتشب فإنك كلما شككته بشكل استعد بذلك لأمر ، وإذا خرج استعداده إلى الفعل ، استعد لأمر آخر ، وكذلك النفس في إدراك المعنويات ، ويشبه أن تكون الاستعدادات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى .

وأما الشبهة المذكورة في كون الأشياء من العناصر ، وأنه ليس على أحد القسمين ، فالحل يظهر أيضاً مما قد قيل ، وهو أن العنصر مفرداً ليس مستعداً لقبول الصور الحيوانية والنباتية ، بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي يحدث فيه المزاج ، والمزاج يحدث فيه لا محالة استحالة ما في أمر طبيعي له ، وإن لم يكن مقوماً ، فتكون نسبته إلى صورة المزاج من القسم الذي يكون بالاحتمالة ، وإذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له استكمالاً لذلك المزاج ، ويحرك الظبع به إليه ، فتكون نسبته إلى صورة الحيوانية نسبة الصبي إلى الرجل ، فذلك ليست تفسد الصورة الحيوانية إلى أن تصير مجرد مزاج ، كما لا يكون الصبي من الرجل ، ويفسد المزاج إلى موجب الصورة البسيطة ، كما يستحيل الماء إلى الهواء ، وليس الحيوان عنصراً لجوهر العناصر ، بل يستحيل إليها من حيث هي بسيطة .

فيكون إذن الامتزاج والبساطة يتعاقبان على الموضوع . والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن تكمل طبيعة كل واحد منها ، من حيث هو بسيط ، فتكون النار ناراً صرفة في الكيفية التي فيها ، اللازمة لصورتها وكذلك الماء . وكذلك كل واحد من العناصر ، فإذا كان الحيوان يتعلق بكونين ، ولكل واحد منهما حكم يخصه من وجوب التناهي ، فهو داخل أيضاً في القسمين المذكورين .

(٢) الجوهر : البارز ح ، د ، ص ، ط ، م (٥) المعنويات : المعلومات ح ، د ، ص ، م  
(٧) على : ساقطة من د (٨) يظهر : ساقطة من د || الصور : الصورة ح ، ص ، ط ، صورة د ، م  
(١١) الحيوانية : + التي د (١١-١٢) المزاج من القسم . . . . . نسبه إلى صورة ساقطة من م  
(١٢) نسبه : نسبة د (١٣) ليست : ليس ب ، ح ، د ، ص ، ط || الصورة : صورة ب ، ح ، د  
(١٤) يستحيل : فيحتمل د (١٥) ليس : ظوئ ص ، ط (١٨) بسيط : بسيطة د .



وأما الشبهة التي تعرض من جهة أنه إنما أخذ من العناصر ما جرت به العادة بأن يقال : إن الشيء منه دون ما لم تحر به العادة ، فالجواب عن تلك الشبهة هو أنه ليس بتفسير أحكام الأشياء من جهة الاستثناء ، ولكن يجب أن يقصد المعنى ، فالتقصيد ولنعرف الحال فيه فنقول :

إن العنصر أو الموضوع الذي يكون منه شيء إذا كان يتقدمه في الزمان ، فإن له من جهة تقدمه له خاصية لا تكون مع حصوله له ، وهي الاستعداد القوي ، وإنما يكون الجوهر منه لأجل استعداده لقبول صورته . وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الفعل وجد الجوهر وكان محالاً أن يقال إنه متكون منه .

فإذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، بل أخذ له اسمه الذي لذاته الذي يكون له أيضاً عندما لا يجوز أن يكون منه شيء ، لم يكن هو الاسم الذي يتعلق بمعناه التكون ، فإن لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، لم يمكن أن يقال باللفظ وإن كان المعنى حاصلًا في لوحود ، وإذا كان المعنى الذي يكون للمسمى حاصلًا في غير المسمى كان حكمه في المعنى حكم ذلك ، وإن كان عدم الاسم يمنع أن يكون حكمه في اللفظ حكم ذلك .

فإذا أخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم أو كان موضوعاً أمكننا حينئذ أن نقول في كل شيء : إنه يكون من العنصر له ، مثلاً أمكننا أن نقول : إن النفس العاقلة تكون من نفس حاهلة مستعدة للعلم ، إلا أن نمنع استعمال لفظ يكون فيما خلا التكون الذي في الجواهر . فلا يجوز أن نقول في النفس العاقلة : إنها كانت من نفس مستعدة للعلم ، ولكن يجوز لا محالة في الجواهر ، وكلامنا فيها . على أنه فيما أحسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر مع ذواتها ، وفي الجواهر مع أحوالها .

(١) أن . أن د (١ - ٢) أن يقال . . . تجربة المادة : ساقطة من د ، ص ، ط ، م (٢) ولكن : لكن د ، و ، ل ، ع ، م (٣) أو الموضوع : أو أن الموضوع د (٤) له : ساقطة من د ، ص ، ط ، م (٥) متكون . يكون د ، م (٦) الشيء : شيء د (٧) له : ساقطة من د (٨ - ٩) بل أخذه . . . الاستعداد من م : ساقطة من م (١٠) وإن : وإذا د ، م (١١) كان : ساقطة من م (١٢) يكون : ساقطة من د (١٣) العاقلة : العاقلة د ، م (١٤) جميع : يجمع د (١٥) العاقلة : العاقلة د ، ص ، م (١٦) من نفس : ساقطة من م (١٧ - ١٨) الجواهر مع ذواتها : الجواهر ذواتها د ، ص ، ط ، م .

وأما قول هذا القائل : إن هذا يكون كوماً من الشيء بمعنى بعد ، فليس إذا كان بمعنى بعد كيف كان ، لم يكن الكون الذي يقصده ، فإنه لا بد في كل كون عن شيء أن يكون اسكائن بعد ما عنه كان ، إنما الذي يزيفه المعلم الأول ولا يتعرض له هو أن لا يكون هناك معنى غير البعدية ، مثل المثل الذي يضربه ويشرحه ، وأما إذا كان من الشيء بمعنى أن كان بعده ، بأن بقي له من جوهره الذي كان أولاً ما هو أيضاً من جوهر الثاني لم يكن بمعنى بعد فقط ، وكان الذي كلامنا فيه .

وأما قول هذا القائل : إنه تكلم في العنصر الذي بالعرض دون العنصر الذي بالذات ، فقد وقعت فيه مغالطة بسبب أن العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام في الاعتبار ، وإن كان هو بالذات ، فإن العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة ، والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل ، وكل واحد منهما هو عنصر بالعرض لما ليس هو عنصراً له بالذات ، وكلامه في العنصر الذي للكون ، لا في الذي للقوام ، فيكون إنما أخذ العنصر بالعرض لو أخذ العنصر الذي للكون مبدأ للقوام ، فإن الصبي ليس عنصراً لقوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل ، ولكنه عنصر لمكون الرجل ويكون منه كون الرجل .

فإن قال قائل : إن المعلم الأول إنما يتكلم في مبادئ الجواهر مطلقاً ، فلم أعرض عن العنصر الذي للجواهر في قوامه ، مثل موضوع السماء ، واقتصر على العنصر الذي للجواهر في كونه .

فالجواب عن ذلك أن عنصر قوامه جزء منه ، وهو معه بالفعل ، ولا يشكل تناهى الأمور الموجودة بالفعل في شيء متناه موجود بالفعل . على أن من بلغ أن يتعلم هذا العلم ،

(١) قول هذا القائل : قول القائل ح ، ص ، ط ، | هذا : مغالطة من د (٢) الذي :

مغالطة من ب | في : + كون م (٣) أن لا يكون : أنه لا يكون د (٤) معنى : بمعنى م

(٥) من جوهره : في جوهره ط (٦) وكان : فكان ح ، د ، ص ، م (٨) مغالطة :

المغالطة ح ، د ، ص ، ط ، م | فكان : الكون د (٩ - ١٠) للفترة ... هو

ذات مقارنة : مغالطة من ح ، ص ، ط (١٠) مقارنة : مقارنة ح ، ص ، ط | بالفعل : بالفعل ح ، د ، ص ، ط

(١١) وكلامه : وكلامه د (١٢) أخذ العنصر : أخذ للعنصر د (١٣) ولا يكون منه قوام

الرجل : مغالطة من ط (١٨) أن : لأن ب ، ح ، ط ، م ، هـ || عنصر : العنصر د || وهو :

هو م (١٩) هل أن من : هل من ب ، ح ، د ، ص ، ط

ووقف على سائر ما سلف فزما يشكل عليه من أمر تنهى العلة ولا تنهى أن هل يمكن أن يكون كذلك في العناصر التي بالقوة واحداً بعد آخر متتالية بالفرد والبعد .

وأما الشك الآخر في حديث الماء والهواء فله سهل على من وقف على كلامنا في العناصر ، حيث تكلمنا في الكون والفساد ، على أن الكلام هنا في كون الشيء من الشيء ، بالذات ، وكل تغير من الذي بالذات فهو في مضادة واحدة مقتصر عليها ، فيكون الذي كان عنها بالذات يفسد إليها ضرورة ، وفي الأخرى كذلك ، فتكون جملة التغيرات محصورة ، وكل طبقة منها متمصرة على طرفين نرجع بأحدهما على الآخر ، فنقد انحلت جميع الشبه المذكورة .

## [ الفصل الثالث ]

### ( ح ) فصل

في إثبات تنهى العلة الغائية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقاً ،  
وفصل القول في العلة الأولى مطلقاً ، وفي العلة الأولى مفيداً ،  
وبیان أن ما هو علة أولى مطلقة علة لسائر العلة .

وأما تنهى العلة الغائية فيظهر لك من الموضع الذي حاولنا فيه إثباتها وحالنا الشكوك في أمرها ، فإن العلة الغائية إذا ثبت وجودها ثبت تنهاؤها ، وذلك لأن العلة التامة هي التي تكون سائر الأشياء لأجلها ، ولا تكون هي من أجل شيء آخر ، فإن كان وراء العلة التامة علة تامة كانت الأولى لأجل الثانية ، فلم تكن الأولى علة تامة ،

- (١) فزما : ونما ، ص ، ط || عليه من أمر : عليه أمر م || ولا تنهى : ولا تنهى ، ص ، ط  
(٢) كذلك : لذلك || واحداً : واحد ، ح ، ط ، م || بعد : قبل ط (٣) الشك :  
الشك ، ط || الآخر : الأخير ، ص ، ح ، ط || حديث : حيث د || فله : خلفها  
ب ، ح ، د ، ط (٤) الكلام : كلاما ط (٥) تغير : تديره د ، تغير : متغير ، متغير ، ب ، د ، ط ، ح (٦) كذلك : كذلك || التغيرات : التغيرات ، ط ، م (٧) الآخر :  
الأخيرة م || انحلت : انحلت ، م (٨) الشبه : الشبهة ح (٩) فصل : ساقطة من د (١٠) الثانية :  
الداعية م (١١) أن : ساقطة من د || أولى : الأولى ، ح ، ص ، ط || معلقة : مطلقاً م || علة : علة م  
(١٢) في : ساقطة من د (١٣) سائر : جميع ، ح ، د ، م ، ب جميع سائر ص || ولا تكون هي من :  
وتكون هي لا من ح (١٤) فلم : ولم ط .

- وفقد فرضت علة تمامية فإذا كان كذلك فن يجوز أن تكون العلة التمامية تستمر واحدة بعد أخرى ، فقد رفع العلة التمامية في أنفسها ، وأبطل طبيعة الخير التي هي العلة التمامية ، إذ الخير هو الذي يطلب لذاته ، وسائر الأشياء تعالِب لأجله ، فإذا كان شيء يطلب لشيء آخر كان نافعاً لاخيراً حقيقياً ، فقد انتضح أن في إيجاب لا تنهى العلة التمامية رفع العلة التمامية ، فإن من يجوز أن وراء كل تمام تماماً فقد أبطل فعل العقل ، فإنه من اللين بنفسه أن العاقل إنما يفعل ما يفعل بالعقل ، لأنه يؤم مقصوداً بغاية ، حتى إنه إذا كان فاعل ما يفعل فعلاً وليس له غاية عقلية ، قيل إنه يعبت ويجازف ويفعل لا بما هو ذو عقل ، ولكن بما هو حيوان ، وإذا كان هذا هكذا فيجب أن تكون الأمور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة ، تفيد غايات مقصودة لأنفسها ، وإذا كان الفعل العقلي لا يكون إلا محدود الغاية ، وليس ذلك للفعل العقلي من جهة ما هو فعل عقلي ، بل من جهة ما هو فعل يؤم به الفاعل الغاية ، فهو إذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية ، فإذاً كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية غاية ، فظاهر أنه لا يصح قول القائل : إن كل غاية ورامها غاية ، وأما الأفعال الطبيعية والحيوانية ، فيقدر علم أيضاً في مواضع أخرى أنها لغايات .
- وأما العلة الصورية للشيء فيفهم عن قريب تنهايتها بما قيل في المنطق ، وبما علم من تنهاى الأجزاء الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي ، وأن الصورة التامة للشيء واحدة ، وأن الكثير يقع منها على نحو العموم والخصوص ، وأن العموم والخصوص يقتضى الترتيب الطبيعي ، وماله ترتيب طبيعي فقد علم تنهايه ، وفي تأمل هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل .

- (١) ولقد فرضت علة تمامية : ساقطة من م | عرضت : + أنه د || علة ، طه د  
 || يجوز : زم د (٢) أخرى : واحدة ط || في : ساقطة من ص ، ط || أقدها :  
 قدها د || العلة : العلة د (٤) حقيقياً : ساقطة من م (٥) أن : + يكون ص  
 (٦) إنما يفعل : ساقطة من د ، ط || ما يفعل : بالفعل ص || رواية : + تفيد || إنه : إن = ،  
 م ، هـ ؛ ساقطة من ب || إذا كان : كل د ، م (٧) يفعل : + الد || ويجازف : ساقطة من ب  
 (٩) عاقل : فاعل د (١٠ - ١١) بل من جهة ما هو فعل : ساقطة من هـ ، ص ، ط (١٢) لكل غاية  
 غاية : لكل غاية د || (١٣) وأما : فاما ، م || أيضا : ساقطة من م || في : مزد || لغايات :  
 الغايات هـ ، ط ، ص ، م (١٦) منها : فيها = ، د ، ص ، ط ، م (١٧) علم : حرف ص ،  
 هـ || وفي تأمل : ويتأمل = ، م .

ونبتدئ فنقول : إذا قلنا مبدأ أول فاعلى ، بل مبدأ أول مطلق فيجب أن يكون واحدا .  
وأما إذا قلنا علة أولى عنصرية ، وعلة أولى صورية ، وغير ذلك ، لم يجب أن تكون  
واحدة وجوب ذلك في واجب الوجود ، لأنه لا تكون ولا واحد منها علة أولى مطلقة ،  
لأن واجب الوجود واحد ، وهو في طبقة المبدأ الفاعلى ، فيكون الواحد الواجب الوجود  
هو أيضا مبدأ وعلة لتلك الأوائل .

فقد بان من هذا ومما سلف أن شرحه ، أن واجب الوجود واحد بالعدد ،  
وبأن أن ما سواه إذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده ، فكان معلولا ، ولاح أنه ينتهى  
في المعلولية لا محالة إليه ، فإذا كل شيء إلا الواحد الذى هو لذاته واحد ، والموجود  
الذى هو لذاته موجود ، فإنه مستفيد الوجود عن غيره ، وهو أيسر به ، وليس في ذاته ،  
وهذا معنى كون الشيء مبدعا أى نازل الوجود عن غيره ، وله عدم يستحقه في ذاته  
مطلقا ، ليس إنما يستحق عدم بصورته دون مادته ، أو بمادته دون صورته ، بل بكيته ،  
فكيته إذا لم تقترن بإيجاب الموجد له ، وإحسب أنه منقطع عنه وحسب عدمه بكيته ،  
فإذاً إيجاده عن الموجد له بكيته ، فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى هذا المعنى ،  
لا مادته ولا صورته ، إن كان ذا مادة وصورة .

فالحكم إذن بالقياس إلى العلة الأولى مبدع ، وليس إيجادها لما يوجد عنه إيجادا  
يمكن عدم البتة من جواهر الأشياء بل إيجادا يمنع عدم مطلقا فيما يحتمل السرمد ، فذلك  
هو الإبداع المطلق ، والتأيس المطلق ليس تأيسا ما ، وكل شيء حادث عن ذلك الواحد .  
وذلك الواحد محدث له إذ المحدث هو الذى كان بعد ما لم يكن ، وهذا البعد إن كان  
زمانيا صفة القبل وعدم مع حدوثه ، فكان شيء هو الموصوف بأنه قبله ، وليس الآن ،

(١) إذا : فإذا م || مطلق : ساقطة من ط (٢) أول عنصرية وعلة : ساقطة من د  
|| لم يجب : لم يجب ب ، ط (٣) في واجب : في الواجب ب ، د ، م || لأنه : ولأنه د || ولا واحد :  
ولا واحدا ، ص ، ط (٤) واجب : الواجب ب ، م (٥) أيضا مبدأ وعلة : مبدأ أيضا ب ، ص ، د ، م ،  
علة أيضا ص (٦) أن : ساقطة من ح ، ص ، ط (٧) ذاته : بذاته ط (٨) هو : سالفة  
من م (٩) الوجود : للوجود ح ، ص ، ط || وليس : ليس ب ، م : أيسر ح ، ص ، ط  
(١٠) بصورته : فصورته م || بمادته : مادته د ، م || بكيته : نكوة ح ، د ، ص ، ط (١١) فكيته :  
وكلية ح ، ص ، ط ، وكيته م ، لكيته د || تقترن : تقترن ب ، ح ، ص ، ط (١٢) ولا صورته :  
وصورته م (١٣) إيجادا : إيجاد ب || فذلك : فذلك ب ، ح ، د ، م (١٤) ليس : ساقطة من د  
(١٥) فكان شيء : فكان للشيء ط ، وكان شيء ص || قبله : قبل زمانا ص ، ط .

- فلم يكن يتبها أن يحدث شيء إلا وقبلة شيء آخر بعدم وجوده ، فيكون الإحداث من  
الليس المطلق وهو الابداع باطلا لا معنى له بل البعد الذي ههنا هو البعد الذي بالذات ،  
فإن الأمر الذي للشيء من تلقاء نفسه قبل الذي له من غيره ، وإذا كان له من غيره  
الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان ، وكان عدمه قبل وجوده ، ووجوه  
بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات ؛ فكل شيء غير الأول الواحد فوجوده بعد ما لم يكن  
بامتحاق نفسه .

## [ الفصل الرابع ]

### (د) فصل

في الصفات الأولى للبدا الواجب الوجود



- ١٠ فقد ثبت لك الآن شيء واجب الوجود، وكان ثبت لك أن واجب الوجود واحد ،  
فواجب الوجود واحد لا يشاركه في رتبته شيء ، فلا شيء سواء واجب الوجود ،  
وإذا لا شيء سواء واجب الوجود ، فهو مبدأ وجوب الوجود لكل شيء ، ويوجهه  
إيجاباً أولياً أو بواسطة، وإذا كان كل شيء غيره فوجوده من وجوده فهو أول : ولا نغني  
بالأول معنى ينضاف إلى وجوب وجوده حتى يتكرر به وجوب وجوده، بل نغني به اعتبار  
إضافته إلى غيره .

١٥

وأعلم أنا إذا قلنا بل بينا أن واجب الوجود لا يتكرر بوجه من الوجوه ، وأن ذاته  
وحداني صرف محض حتى ، فلا نغني بذلك أنه أيضاً لا يسلب عنه وجودات ، ولا تقع

(٢) الذي بالذات : بالذات ب (٢) قبل : + الإبداع - || الذي : الذي || غيره :  
غيره (٥) فكل : وكل - ط || فوجوده : موجود ب ، ح ، ص ، ط ، م || يكن : - موجودا  
ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) فصل : ساقطة من د (٩) في الصفات الأولى : في الصفات  
الأولى - ، في صفات الأولى ص || الواجب : لواجب م (١٠) الآن : ساقطة من م (١١) فواجب  
الوجود واحد : ساقطة من د ، م (١٢) وجوب : الوجوب - || الوجود لكل : وجود كل ب ،  
د ، ح ، ص ، ط ، م . (١٤) يضاف : يضاف ب .

له إضافة إلى وجودات ، فإن هذا لا يمكن . وذلك لأن كل موجود فيسلب عنه أنحاء من الوجود مختلفة كثيرة ، ولكل موجود إلى الموجودات نوع من الإضافة والنسبة ، وخصوصا الذي يفيض عنه كل وجود ، لكننا نعني بقولنا إنه وحداني الذات لا يتكرر أنه كذلك في ذاته ، ثم إن تبعته إضافات إيجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة للذات ، توجد بعد وجود الذات ، وليست مقومة للذات ولا أجزاء لها .

فإن قال قائل : فإن كانت تلك معلولة فلها أيضا إضافة أخرى ، ويذهب إلى غير النهاية .

فلما تكلفه أن يتأمل ما حققناه في باب المضاف من هذا الفن ، حيث أردنا أن تبين أن الإضافة تنتهي وفي ذلك انحلال شك .

ونعود فنقول : إن الأول لا ماهية له غير الإنية ، وقد عرفت معنى الماهية ، وبما إذا تفارق الإنية فيما تفارقه في افتتاح تباين هذا فنقول : إن واجب الوجود لا يصح أن يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود ، بل نقول من رأس : إن واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود ، كالواحد قد يعقل نفس الواحد ، وقد يعقل من ذلك أن ماهيته هي مثلا إنسان أو جوهر آخر من الجواهر ، وذلك الإنسان هو الذي هو واجب الوجود ، كما أنه قد يعقل من الواحد أنه ماء أو هواء أو إنسان وهو واحد .

وقد تتأمل فتعلم ذلك مما وقع فيه الاختلاف في أن المبدأ في الطبيعيات واحد أو كثير .

فبعضهم جعل المبدأ واحدا ، وبعضهم جعله كثيرا .

- (١) أنحاء : أحياء (٢) إلى : من د ، ص ، ط (٣) وحداني : أحدي ح ، ص ، ط  
(٤) وسلية : أوسلية م || فلك : لوازم د (٥) وليست : ليست د || ولا أجزاء لها :  
والأجزاء لها د (٦) معلولة : لها د (٧) وفي : يزد ، فزم (٨) وماذا : بماذا م (٩) فيما  
تفارق في افتتاح : ساقطة من د || افتتاح : ابتداء م || تباينا : بيانها د (١٠) قد : ساقطة من ب  
(١١) وذلك : ذلك ب ، م (١٢) تتأمل فتعلم : يتبادر || في : وفي ح (١٣) وبعضهم جعله :  
وجعل بعضهم د .

والذى جعله منهم واحدا فنهم من جعل المبدأ الأول لا ذات الواحد ، بل شيئا هو الواحد ، مثل ماء أو هواء أو نار أو غير ذلك .

ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد ، لاشيء عرض له الواحد .  
ففرق إذن بين ماهية يعرض لها الواحد والموجود ، وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود .

فقول : إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون على الصفة التى فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية ما ، وتكون تلك الماهية واجبة الوجود ، فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا إن كانت تلك الماهية أنه إنسان ، فيكون أنه إنسان غير أنه واجب الوجود ، فحينئذ لا يخلو إما أن يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة ، أو لا يكون ، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة <sup>وهى</sup> مبدءا كل حقيقة ، بل هى تؤكد الحقيقة وتصحيحها .



فإن كان له حقيقة وهى غير تلك الماهية ، فإن كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه أن يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها ، فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد بشيء ليس هو ، فلا يكون واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، وبالنظر إلى ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس بواجب الوجود ، لأن له شيئا به يجب ، وهذا محال إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجود العرف الذى يلحق الماهية ، وإذا أخذ لاحقا للماهية فإنه وإن كان قد يقارن ذلك الشيء فليست تلك الماهية البتة

(١-٣) لا ذات الواحد . . . من جعل المبدأ : ساطعة من م (٢) أو نار : راء .

(٤) ماهية : ماهيته من م || لها : له م || وبين : ومن م (٥) واحد : واجب د || وموجود :

ساطعة من م ، د ، ص ، ط ، م (٧) ماهية : ماهيته م || واجبة : واجب م (٩) غير أنه : غير م

|| حينئذ : محال م ، ص ، ط ، م || لا يخلو : ولا يخلو د (١١) وتصحيحها : تصحيحها م

(١٢) كان له : كانت له م || تلك : ذلك م (١٤) فلا يكون : فيكون ب ، م ، ص ، ط (١٥)

الى : فى ب ، د ، م || ليس : ساطعة من د (١٦) أخذ : أخذ م (١٧) لاهية :

لماهية م ، لماهية د || يقارن : يقارن د ، م || ذلك : ذلك م || ظهرت : ظهرت ب ، ط ،



واجبة الوجود مطلقا ، ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا ، لأنها لا تجب في كل وقت ، وواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت ، وليس هكذا حال الوجود إذا أخذ مطلقا غير متقيد بالوجوب الصرف الذي يلحق الماهية ، فلا ضير لو قال قائل : إن ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة أو لشيء آخر .

• وذلك لأن الوجود يجوز أن يكون معلولا ، والوجوب المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا ، بقي أن يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه ، واجب الوجود من دون تلك الماهية ، فتكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق انقوام بنفسه إن كان يمكن ، فواجب الوجود مشار إليه بالعقل في ذاته ، ويتحقق واجب الوجود وإن لم تكن تلك الماهية العارضة ، فإذا لم تكن تلك الماهية ماهية للشيء المشار إليه بالعقل أنه واجب الوجود ، بل ماهية لشيء آخر لاحق له ، وقد كانت فرضت ماهية لذلك الشيء لشيء آخر ، هذا خلف ، فلا ماهية لواجب الوجود غير أنه واجب الوجود ، وهذه هي الإلزامية

• ونقول : إن الإلزامية والوجود لو صاروا عارضين للماهية فلا يخلو إما أن يلزمها لذاتها ، أو لشيء من خارج ، ومحال أن يكون لذات الماهية ، فإن التابع لا يتبع إلا موجودا فيلزم أن يكون للماهية وجود قبل وجودها ، وهذا محال . ونقول إن كل ماله ماهية غير

- ( ١ ) واجبة : بواجب د ، م : واجب ح ، ص ، ط || كل : ساطعة من م ( ٢ ) وواجب : وهو واجب ط || مطلقا : ساطعة من د || الوجود : الوجوب ب ، ص ( ٣ — ٢ ) إذا أخذ طلبا . . . يلحق الماهية : ساطعة من م ( ٣ ) الذي يلحق الماهية : إذا أخذ لاحقا لماهية د ، ط || فلا ضير : منه لا ضير ط || قائل : الناقب د ، م ( ٤ ) الوجود : الوضع ط || الماهية : الماهية ب ، د ، م || لشيء : شيء ح ( ٥ ) الذي بالذات : الذي للذات د ( ٦ ) الوجود من : الوجود م || الواجب : لوجوب م ( ٨ ) مشار : المشارب ، ح ، د ، ص ، ط || بالعقل : بالعقل د ( ٩ ) ويتحقق : يتحقق ب ، ص ، ط || لم : ساطعة من ط || تلك : ساطعة من م || العارضة : العرضية د ( ١٠ — ٩ ) ماهية للشيء : ماهية الشيء ط ، م ( ١٠ ) لشيء : شيء م ( ١١ ) ماهية : + له د || لشيء : آخر : ساطعة من ب ، ص ، ط ، و شيء آخر م ، و شيئا آخر د ( ١٢ ) وقول : بل قول ب ، ط || ( ١٣ — ١٤ ) وقول أن الإلزامية : . . . يكون لذات : ساطعة من م ( ١٣ ) لو صار : ساطعة من ط || فلا يخلو : ولا يخلو || إما : ساطعة من ب || يلزمها : يلزمه د ( ١٤ ) التابع : التابع ب ( ١٥ ) وهذا محال : ساطعة من ب ( ١٤ — ١٥ ) الماهية : . . . محال : ساطعة من م ( ١٥ ) وقول : مغلول ب .

الإينية فهو معلول ، وذلك لأنك علمت أن الإينية والوجود لا يقوم من الماهية التي هي خارجة عن الإينية مقام الأمر المقوم ، فيكون من اللوزام ، فلا يخلو :

إما أن يلزم الماهية لأنها تلك الماهية

- وإما أن يكون لزومها لها بسبب شيء . ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ، ولن يتبع موجود إلا موجودا ، فإن كانت الإينية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها ، فتكون الإينية قد تبعت في وجودها وجودا ، وكل ما يتبع في وجوده وجودا فإن متبوعه موجود بالذات قبله ، فتكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها ، وهذا خلف . فبقي أن يكون الوجود لها عن علة ، فكل ذي ماهية معلول ، وسائر الأشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات ، وتلك الماهيات هي التي بأنفسهم ممكنة الوجود ، وإنما يعرض لها وجود من خارج .
- ١٠ فلأول لا ماهية له ، وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه ، فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الأوصاف عنه ، ثم سائر الأشياء التي لها ماهيات فإنها ممكنة توجد به ، وليس معنى قولي : إنه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه أنه الوجود المطلق المشترك فيه إن كان موجود هذه صفته ، فإن ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الإيجاب ، أعني في الأول أنه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب ، وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة ، فلماذا ما كان الكل يحمل على كل شيء ، وذلك لا يحمل على كل . هناك زيادة ، وكل شيء غيره فهناك زيادة .

والأول أيضا لا جنس له ، وذلك لأن الأول لا ماهية له ، وما لا ماهية له فلا جنس له ، إذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء ، والأول قد تحقق أنه غير مركب .

- (٤) ولن : وليد (٧) وجودها : + أي وجود الماهية ، ح ، ص ، ط || فبق : مبنى ط  
(٨) فكل : وكل د || ماهية : + هـ د ، م (٩) وتلك : تلك ب ، د ، ص ، ح ، م  
|| الماهيات : الماهية ب || التي : + هـ ص ، ط (١٠) الماهيات : الماهية ب ، ح ، ص ، ط  
|| عليها : عليه د (١١) منها : وأما ص (١٢) وجود (الأول) : الموجود م || شرط : وشرط هـ  
|| الوجود (الثاني) : الوجود ب ، ح ، د ، م (١٣) ب : إذا د (١٤) لا زيادة : لازيات هـ  
(١٥) وهذا : وهذه د (١٦) وذلك : وهما ب ، د ، ص ، ط ، م || على كل : + فهي ب  
على : ح ، ص ، ط ، م (١٧) له (الأول) : ساقطة من ب .

وأيضاً أن معنى الجنس لا يخلو :

إما أن يكون واجب الوجود فلا يتوقف إلى أن يكون هناك فصل .

وإن لم يكن واجب الوجود وكان مقوماً لواجب الوجود كان واجب الوجود مقوماً بما ليس بواجب الوجود ، وهذا خلف ، فالأول لا جنس له .

ولذلك فإن الأول لا فصل له ، وإذ لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ، ولا برهان عليه ، لأنه لا علة له ، ولذلك لا لم له ، وستعلم أنه لا لمية لفعله . ولقائل أن يقول : إنكم إن تحاشيتم أن تطلقوا على الأول اسم الجوهر فليستم تحاشون أن تطلقوا عليه معناه ، وذلك لأنه موجود لافي موضوع ، وهذا المعنى هو الجوهر الذي جنستموه له . فنقول : ليس هذا معنى الجوهر الذي جنسناه ، بل معنى ذلك أنه الشيء ذو الماهية المقررة الذي وجوده ليس في موضوع بحكمه أو نفسه ، والدليل على أنه إذا لم يكن الجوهر هذا لم يكن جنساً ألبتة ، هو أن المدلول عليه باللفظ الموجود ليس يقتضى جنسيته ، والسلب الذي يلحق به لا يزيد ، على الوجود إلا نسبة مبيانية : وهذا المعنى ليس فيه إثبات شيء محصل بعده الوجود ، ولا هو معنى لشيء بذاته ، بل هو بالنسبة فقط ، فالموجود لافي موضوع إنما المعنى الإثباتي فيه الذي يجوز أن يكون لذات ما ، هو الموجود ، وبعده شيء سلبى ومضاف خارج عن الهوية اتى تكون للشيء . فهذا المعنى إن أخذ على هذا الوجه لم يكن جنساً ، وأنت قد علمت هذا في المنطق علماً متقناً .

وقد علمت في المنطق أيضاً أنا إذا قلنا : كل "أ" مثلاً ، عيننا كل شيء موصوف بأنه "أ" ولو كانت له حقيقة غير الأنفية ، فقولنا في حد الجوهر : إنه الموجود لافي موضوع ،

- (٢) فصل : صافعة من ط (٣) لواجب : واجب - ، ص ، ط (٥) ولذلك : وكذلك د ، ص (٦) ولذلك : وكذلك د ، ص ، ط ، م || وستعلم : وستعلم ب (٧) إن تحاشيتم : إن حاشيتم - ؛ حاشيتم م || فليست : صافعة من ط (٨) وهذا : هذا م || المعنى هو : معنى ط ؛ المعنى د ؛ المعنى هو معنى م || جنستموه : جنستموه له ب ، د ؛ حددتموه به (٩) جنسناه : جنسناه ب ، د || المنفردة : المنفردة ؛ صافعة من م || الذي : التي له في د (١٠) وجوده : وجود ب ، د ، ح ، د ، ص ، م || بكلم : بكلم م (١١) هو أن : وأن د || لفظ : بلفظ م || جنسيته : جنسيته ؛ م || السلب : صافعة من ط (١٢) إثبات : إثبات ط | محصل : يحصل د (١٥) التي : - أن ح (١٦) متقناً : متقناً (١٧) علمت : علمت ب ، د ، ص ، ط ، م (١٨) كانت : كان . . .

- معناه أنه الشيء الذي يقال عليه موجود لافي موضوع ، على أن الموجود لافي موضوع محمول عليه ، وله في نفسه ماهية مثل الإنسان والحجر ، والشجر ، فهكذا يجب أن يتصور الجوهر حتى يكون جسماً . والدليل على أن بين الأمرين فرقاً وأن الجنس أحدهما دون الآخر ، أنك تقول لشخص إنسان ما مجهول الوجود : إنه لا محالة هو ما وجوده أن لا يكون في موضوع ، ولا تقول : إنه لا محالة موجود الآن لافي موضوع ، وكأنا قد
- بالتنا في تعريف هذا حيث تكلمنا في المنطق .

## [ الفصل الخامس ]

### ( ٥ ) فصل

كانه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود

وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج

١٠

- وبالحري أن نعتمد القول في أن حقيقة الأول موجودة للأول دون غيره ؛ وذلك لأن الواحد — بما هو واجب الوجود — يكون ماهو به هو ، وهو ذاته ؛ ومعناه إما مقصوراً عليه لذات ذلك المعنى ، أواملة ، مثلاً : لو كان الشيء الواجب الوجود هو هذا الإنسان ، فلا يخلو إما أن يكون هو هذا الإنسانية ولأنه إنسان ، أو لا يكون .
- فإن كان لأنه إنسان هو هذا ، فالإنسانية تقتضي أن يكون هذا فقط ؛ فإن وجدت
- لغيره لما اقتضت الإنسانية أن يكون هذا ، بل إنما صار هذا لأمر غير الإنسانية .

١٥

وكذلك الحال في حقيقة واجب الوجود ، فإنها إن كانت لأجل نفسها هي هذا المعين استعمال أن تكون تلك الحقيقة لغيره ، فتكون تلك الحقيقة ليست إلا هذا . وإن كان

(٢) وله : ولاد || والحجر : ساقطة من ب ، ط ، ص (٣) مرثا : ساقطة من ط (٥) الآن : ساقطة من د (٨) فصل : ساقطة من د || توكيد وتكرار : تأكيد أو تكرار ، د ، د ، م ؛ تكرار وتأكيد : تأكيد وتكرار من (١٢) بما : بما ، م || يكون : ويكون ط | به هو : د (١٣) لذات ذلك : لذلك م || ذلك : ساقطة من ب ، د (١٤) كان : + في د || الوجود : + شيئاً ط ؛ + شيء : د (١٥) هو هذا : + الإنسان ط (١٦) هذا : + هذاب || الأمر : الأمر ، د ، ص ، ط (١٧) الحال : الحالة د || من : ساقطة من د || المدين : المعنى م || (١٨) لا : بسبب د : ساقطة من ب ، م .

تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته ، بل عن غيره ، وإنما هو هو لأنه هذا المعين ، فيكون وجوده الخاص له مستقلاً من غيره ، فلا يكون واجب الوجود ، وهذا خالف ؛ فإذاً حقيقة الواجب الوجود الواحد فقط . وكيف تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين ، والشيطان إنما يكونان اثنين إما بسبب المعنى ، وإما بسبب الحامل للمعنى ، وإما بسبب الوضع أو المكان ، أو بسبب الوقت والزمان ، وبالجملة لعلة من العلل ؟ لأن كل اثنين لا يختلفان بالمعنى ، وإنما يختلفان بشيء عارض للمعنى مقارن له ، فكل ما ليس له وجود إلا وجود معنى ، ولا يتعلق بسبب خارج أو حالة خارجة ، فبماذا يخالف مثله ؟ فإذاً لا يكون له مشارك في معناه ، فالأول لا ند له .

وأيضاً ، فإنا نقول : إن وجوب الوجود لا يجوز أن يكون معنى مشتركاً فيه لعدة بوجه من الوجوه ، لا متفق الحقائق والأنواع ولا مختلف الحقائق والأنواع .

أما أول ذلك فإن وجوب الوجود لا ماهية له تقارنه غير وجوب الوجود ، فلا يمكن أن يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود .

وأيضاً ، لا يغفلوا عما أن يكون ما يختلف به آحاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود أشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيه بها يخالفه صاحبه ، أو غير موجودة لشيء منها ، أو موجودة لبعضها وليس في البعض الآخر إلا عدمها . فإن كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق ، فلا اختلاف بينهما في الحقائق ، فهي متفقة الحقائق ، وقد قلنا إنها تختلف حقائقها بعد ما اشتركت فيه ، وإن كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها ؛ مثلاً أن يكون أحدهما

(١) المعين (الأول) : المعنى م || المعين (الثانية) : المعنى م (٢) الواجب : واجب ب ، د ، ط || وهذا .  
هـ ، م (٥) أو المكان : المكاتب ، د ، ص ، م (٦) وإنما : وإنما د ، ص ، ط || بشيء : لشيء م ||  
فكل : وكل د ، ط (٧) معنى : معين د ، + معين ط || أو حالة : وحالة م (٨) تقارنه :  
متقارن ب || غير : عن م (٩) : ساقطة من د (١٠) يخالفه : يخالف ب ، د ، م  
(١١) أو غير موجودة : أو غير موجود د (١٢ — ١٣) لشيء منها : غير موجودة : ساقطة من م  
(١٤) بينهما : ساقطة من م (١٥) وإن : وإن ط ، م || كانت : كان ب ، + فيه د || وموجودة :  
وموجود ب ، ط ، م ؛ أو موجودة د .

انفصل عن الآخر بأن له حقيقة وجوب الوجود ، وشيئا هو الشرط في الانفصال ،  
والآخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك ، وإنما فارقه لأجل هذا المدم  
فقط ، وليس هناك شيء إلا المدم ينفصل به عن الآخر ، فيكون من شأن وجوب  
الوجود بالحقيقة اتى له أن تثبت قئمة مع عدم شرط يلحق به ، والمدم لا معنى له  
محصولا في الأشياء ، وإلا لكان في شيء واحد معدن بلا نهاية فإن فيه اختلاف أشياء  
بلا نهاية .

فلا يخلو إما أن يكون وجوب الوجود متحققاً في الثاني من دون الزيادة اتى له ،  
أو لا يكون . فإن لم يكن ، فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ، ويكون شرطاً في وجوب  
الوجود في الآخر أيضاً . وإن كان ، فتكون الزيادة فصلاً أيضاً ، وليس من شرط وجوب  
الوجود ، وهو مع ذلك مركب ، وواجب الوجود غير مركب . وإن كان لكل واحد  
منهما ما ينفصل به عن الآخر ، فهو يقتضى التركيب في كل واحد منهما .

ثم لا يخلو أيضاً ، إما أن يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود دون كل واحد  
من الزادتين ، أو يكون ذلك شرطاً له في أن يتم ، فإن تم ، فوجوب الوجود لا اختلاف  
فيه بالذات ، إنما الاختلاف في الموارض اتى تلحقه ، وقد قام الوجود واجباً مستغنياً  
في قوامه عن تلك اللواحق .

وإن لم يتم فلا يخلو : إما أن لا يتم دون ذلك في أن يكون له حقيقة وجوب الوجود ،  
وإما أن يكون وجوب الوجود معنى متحققاً في نفسه ، وليس ذاك ولا أحدهما داخلاً  
في هويته من حيث هو واجب الوجود ، ولكنه لا بد من أن يصير حاصل الوجود

(١) انفصل : انفصال د || من الآخر بأن له : الآخر د || وشيئا : شيء د ، ص ، ط

(٢-١) وشيئا هو الشرط : وجوب الوجود : ساقطة من ب (٣) عن : من ب ، د ، ط

(٤) بالحقيقة : والحقيقة د ، د ، ص ، ط ، م || والمدم : فانددم ط ، م (٥) اختلاف :

اختلاف ب ، د ، ص ، م (٩) الوجود : + ويكون ط || من : في د

|| شرط : ساقطة من ب ، د ، د (١١) منها : منها ص ، ط || به : ساقطة من د || في كل

واحد منها : في كل واحد منها م (١٢) وجوب وجود : وجوب الموجود د ، ساقطة من م

(١٤) بالذات : في الذات ب ، ص ، ط || في : فيه م || لموارض اتى تلحقه : بموارض تلحقه ب ، د ،

ص ، ط ، م (١٦) إما أن : + يكون د ، د ، م (١٧-١٦) الوجود وإما : وجود وأما م .

أحدهما ، مثل أن الهوى - وإن كانت لها جوهريتها في حد هيولتها - فإن وجودها بالفعل إما بهذه الصورة أو بالأخرى ، وأيضاً اللون ، فإنه وإن كان فصل السواد لا يقومه - من حيث هولون ولا فصل البياض - فإن كل واحد منهما كالعلة له في أن يوجد بالفعل ويحصل ، وليس أحدهما علة له بعينه ، بل أيهما اتفق ، ولكن ذلك في حال ، وذلك في حال .

فإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول ، فكل واحد منهما داخل في تقسيم وجوب الوجود وشرط فيه ، فحيث كان وجوب الوجود ، وجب أن يكون معه ، وإن كان على مقتضى المعنى الثانى فواجب الوجود يحتاج إلى شيء يوجد به ، فيكون واجب الوجود - من بعد ما يتقرر له معنى أنه واجب الوجود - يحتاج إلى شيء آخر يوجد به ، وهذا محال .

وأما في اللون ، وفي الهوى ، فليس الأمر هناك على هذه الصورة ، فإن الهوى في أنها هوى شيء ، واللون في أنه لون شيء ، وفي أنه موجود شيء . ونظير اللون هناك هو واجب الوجود ههنا ، ونظير فصل السواد والبياض هناك هو ما يختص به كل واحد من المفروضين ههنا ، فكما أن كل واحد من فصل السواد والبياض لا مدخل لهما في تقرير اللونية ، كذلك يجب أن يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل لهما في تقرير وجوب الوجود .

(١) كانت : كان د ، م || هيولتها : هيولتها ح ، ص ، م (٢) أو بالأخرى : وأما بالأخرى ب ، د ، م || وأيضاً : وأما د || وإن : إن ح ، ص ، ط (٤) حيث : + بالفعل ب (٦) فكل : وكل ح ، ص ، ط (٨) فواجب : فوجوب ح ، ص ، ط ، م (٩، ٨) يحتاج : الوجود : ساقطة من ط (١٢) في أنها هوى شيء : في أنه هوى شيء م ، في ذاته هوى ط || ونظير : فظاير ح ، ص ، ط ، م ، فيظهر د (١٣) هو (الأول) : ساقطة من د || واجب : الواجب ح ، ص ، ط ، م || فصل : فصل د || والبياض : أو البياض م || هو : ساقطة من د (١٤) من : + واحد ط ، + واحد واحد ص || المفروضين : + به ص || فكما : وكما (الثانية) ح ، د ، ص ، م || أن : ساقطة من ط || لها : له ط ، م (١٥) تقرير : تقرير د ، م || اللونية : + لونية ب ، ح ، ص ، م ، + لون ط (١٦) لها : له ب ، ح ، د ، م ، ط ، ص || تقرير : تقرير د ، د ، + الكونية كذلك يجب أن تكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين إلى د .

وأما هناك ، فكان المدخل للفصلين في أن صار اللون موجوداً ، أي صار اللون شيئاً هو غير اللون ، وزائداً على أنه لون ، وهما ليس يمكن ذلك ، لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود ، بل هو تقرر الوجود ، بل الوجود شرط في تقرير ماهية واجب الوجود ، أو هو نفسه مع عدم عدم ، أو امتناع بطلان .

- وأما في اللون ، فالوجود لاحق يلاحق ماهية هي اللون ، فتوجد الماهية التي هي بنفسها لون عيناً موجودة بالوجود . فلو كانت الخاصة ليست علة في تقرير ماهية وجوب الوجود ، بل في أن يحصل له الوجود ، وكان الوجود أمراً خارجاً عن تلك الماهية خروجها عن ماهية اللون ، كان الأمر مستمراً على قياس سائر الأشياء العامة المنفصلة بفصول ، وبالجملة المنقسمة في معان مختلفة ، لكن الوجود يجب أن يكون حاصلًا حتى يكون وجوبه ، فتكون الخاصة كأنها تحتاج إليها كشيء في الأمر الذي استغنى فيه عنه ، وهذا خلف ، محال ، بل الوجوب ليس له الوجود كشيء ، فإن يحتاج إليه ، كما للونية وجود ثان . وبالجملة كيف يكون شيء خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ؟ ومع ذلك فإن حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بوجوب له ، فيكون وجوب الوجود في نفسه إمكان الوجود ؟

- (١) صار : + ثبت د ، م (٢) هو : + شيء م || وهما : وهناك م  
(٣) تقرير : تقرر م || ماهية : الماهية م د || واجب : واجب م (٤) أو هو :  
ومر : م ، ص ، ط ، + ق ط (٥-٦) التي هي بنفسها : هي هي بنفسها ط (٦) عين : + ماعوط  
|| موجودة بالوجود : موجود بالفعل ط || الخاصة : الخاصة م || ليست : ليس د || تقرير :  
تقرير م (٧) الوجود (الأول) : + الوجوب الوجود د || في : ساقطة من د  
(٨) ماهية : + تلك د || الأشياء : الأشياء م د ، م (٩) وجوبه : وجوده  
ط || الخاصة : الخاصة م ، ص ، ط || كأنها : كأنه م || كشيء : ساقطة من م ، ص ، ط || أمر :  
أمر م (١١) محال : ساقطة من م ، ص ، ط || بل الوجوب : وجود م || ساقطة من م  
|| الوجوب : الوجوب م ، م ، ص || ثان : + حتى م || كاللونية : كاللونية د (١٢) ومع :  
مع ط (١٣-١٤) خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ومع ذلك فإن : غير محتاج إلى وجود  
فإن يلحقها احتياج حقيقة اللونية إلى وجود يكون لأشياء وعلة وجود م (١٥) له : لها م ، ص ، ط ، م .



ونقرر من رأس فنقول : بالجملة إن الفصول وم يجرى مجراها لا يتحقق بها حقيقة  
 المعنى الخنسي من حيث معناه ، بل إنما كانت آلة لتقويم الحقيقة موجودة ، فإن الناطق  
 ليس شرطاً يتعلق به الحيوان في أن له معنى الحيوان وحقيقته ، بل في أن يكون موجوداً  
 معينا . وإذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود ، وكان الفصل يحتاج إليه في أن  
 يكون واجب الوجود موجوداً ، فقد دخل . هو كالفصل في ماهية ما هو كالجنس ،  
 والحال فيما يقع به اختلاف غير فصل في جميع هذا ظاهر ، فبين أن وجوب الوجود ليس  
 مشتركاً فيه ، فالأول لا شريك له ، وإذا هو برىء عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد ،  
 وكلاهما شرط مع ما يقع تحت التضاد ، فالأول لا ضده .

فقد وضع أن الأول لا جنس له ، ولا ماهية له ، ولا كيفية له ، ولا كمية له ،  
 ولا أين له ، ولا متى له ، ولا ند له ، ولا شريك له ، ولا ضده ، تعالى وجل ، وأنه  
 لا حد له ، ولا برهان عليه ، بل هو البرهان على كل شيء ، بل هو إنما عليه الدلائل الواضحة ،  
 وأنه إذا حقيقته وإنما يوصف بعد الإتيان بسلب المشابهات عنه ، وبإيجاب الإضافات  
 كلها إليه ، فمن كل شيء منه وليس هو مشاركاً له منه ، وهو مبدأ كل شيء وليس هو  
 شيئاً من الأشياء بعده .

(١) إن : ساقطة من ط (٢) حيث : + هو ص ، ط || بل : ريماب ، د ، ص ، ط ، م  
 || لتقويم : بتقويم ط (٣) ليس : ساقطة من ط (٤) المعنى : معنى ح ، ص ، ط (٥) فقد :  
 ساقطة من ب ، د ، م (٦) ظاهر : أظهر ج ، د ، ص ، ح ، م (٨) مع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م  
 || يقع : + به ط (٩) ولا كمية له : ولا كمية ب (١١) شيء : بل هو : شيء ب ، ح ، د ، ط ، م  
 (١٢) حقيقته : حقيقته ب ، ح ؛ كان حقيقته د ، ص || وإنما : ريماب (١٣) إليه : له ح ، + له م  
 || لما : كالمهية د ، ط || مبدأ : ساقطة من ، ب ، د ، ح ، م .

## [ الفصل السادس ]

## ( و ) فصل

في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلى أي وجه لا يجوز أن يقال يدركها .

فواجب الوجود تام الوجود ، لأنه ليس شيء من وجوده وكالات وجوده قاصراً عنه ، ولا شيء من جنس وجوده خارجاً عن وجوده بوجد لغيره ، كما يخرج في غيره ؛ مثل الإنسان ، فإن أشياء كثيرة من كالات وجوده قاصرة عنه ، وأيضاً فإن إنسانيته توجد لغيره . بل واجب الوجود فوق التمام ؛ لأنه ليس إنساناً له الوجود الذي له فقط ، بل كل وجود أيضاً فهو فاضل عن وجوده ، وله وقائض عنه .

وواجب الوجود بذاته خير محض ، والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود ، أو كمال الوجود من باب الوجود . والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق إليه ، بل من حيث يتبعه وجود أو كمال للوجود ، فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود ، فالوجود خير محض وكمال محض .

فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حقه ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له ، بل هو إما عدم جوهر ، أو عدم صلاح لحال الجوهر . فالوجود خيرية ، وكمال الوجود

( ٢ ) فصل : ساقطة من د ( ٣ ) التام : تمام ب ، ح ، ط ، هـ || مفيد : وفيد ب ، د ، م  
( ٤ ) ويعقل : يعقل م || في : + بعده م ( ٤ ) وكيف يعلم الكليات : وأنه كيف يعلم الكليات د ( ٥ ) يقال :  
+ أنه م ( ٦ ) وكالات وجوده : + شيئاً د ، ص ، م ( ٧ ) خارجاً : خارج ب || يوجد : ساقطة من  
ب ، د ، ص ، ط ، م ( ٨ ) من أشياء : في أشياء . ح ( ٩ ) لأنه : فونه ط ( ١١ ) بذاته : + هو م ||  
والخير : فأنخير ح ، د ، م ، هـ || بالجملة : + مات || هو : ساقطة من م ( ١٣ ) إليه : ساقطة من  
ب ، ح ، د ، م ، هـ ( ١٤ ) للوجود : الموجود ب ، ح ، ط ، ساقطة من م ( ١٥ ) فأنخير : وأنخير

خيرية الوجود . والوجود الذى لا يقارنه عدم — لا عدم جوهر ، ولا عدم شيء للجوهر ، بل هو دائماً بالفعل — فهو خير محض ، والممكن الوجود بذاته ليس خيراً محضاً ، لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته ، فذاته تحتل العدم ، وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئاً من الشر والنقص ، فإذن ليس الخير المحض إلا الواجب الوجود بذاته .

وقد يقال أيضاً : خير ، لما كان مفيداً لكالات الأشياء وخيراتها ، وقد بان أن واجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيداً لكل وجود ، ولكل كمال وجود ، فهو من هذه الجهة خير أيضاً لا يدخله نقص ولا شر ، وكل واجب الوجود فهو حق ، لأن حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذى يثبت له ، فلا أحق إذن من واجب الوجود .

وقد يقال : حق ، أيضاً ، لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، فلا أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، ومع صدقه دائماً ، ومع دوامه لذاته لا غيره ، وسائر الأشياء فإن ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود ، بل هي في أنفسها وقطع إضافتها إلى واجب الوجود تستحق العدم ، فلذلك كلها في أنفسها باطلة ، وبه حقة ، وبالقياص إلى الوجه الذى يليه حاصلة ، فلذلك كل شيء هالك إلا وجهه ، فهو أحق بأن يكون حقاً .

وواجب الوجود عقل محض ، لأنه ذات مفارقة للمادة من كل وجه ، وقد عرفت أن السبب في أن لا يعقل الشيء هو المسادة وعلاقتها لا وجوده . وأما الوجود الصورى فهو الوجود العقلى وهو الوجود الذى إذا تقرر في شيء صار للشيء به عقل ، والذى يحتمل زيله هو عقل بالقوة ، والذى ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال ، والذى

(٣) بذاته بذاته ، فذاته بذاته م ، بذاته فذاته بذاته ب ، م ، د ، م || وما احتمل : وما لا يحتمل ط  
(٦) أن : صافطة من د (٧-٦) وخيراتها . . . لكل وجود : صافطة من م (٧) واجب : الواجب م ، د ، م ، ط (٨) خيراً أيضاً : أيضاً خير م ، م ، أيضاً خير محض د || حقة : حقيقة ب ، م ، ط ، م (١٠) وقد : صافطة من ط || بوجوده : لوجوده ب ، د ، م (١١) بوجوده : لوجوده ب ، م ، لوجود د (١٢) علمت : علمته د (١٨) تقرر : تقدر د (١٩) هو : وهو د || ناله : + العقل م ، م ، ط ، م ، + العقل بالقوة د || بد : صافطة من م .

هو له ذاته هو عقل بذاته . وكذلك هو معقول محض ؛ لأن المانع للشيء أن يكون معقولا هو أن يكون في المادة وعلائقها ، وهو المانع عن أن يكون عقلا .

- وقد تبين لك هذا فالبرىء عن المادة والعلائق ، المتحقق الوجود المفارق ، هو معقول لذاته ، ولأنه عقل بذاته وهو أيضاً معقول بذاته فهو معقول ذاته ، فذاته عقل وعقل وذاته معقول ، لا أن هناك أشياء متكررة . وذلك لأنه بما هو هوية مجردة عقل ، وبما يعتبر له أن هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته ، وبما يعتبر له أن ذاته له هوية مجردة فهو عاقل ذاته ، فإن المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشيء ، والعقل هو الذى له ماهية مجردة لشيء ، وليس من شرط هذا الشيء أن يكون هو أو آخر ، بل شيء مطلقا ، والشيء مطلقا أهم من هو أو غيره .

- ١٠ فالأول باعتبار أن له ماهية مجردة لشيء ، هو عاقل ، وباعتبار أن ماهيته المجردة لشيء ، هو معقول ، وهذا الشيء هو ذاته ، فهو عاقل بأن له الماهية المجردة لشيء هو ذاته ، ومعقول بأن ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته .

- وكل من تفكر قليلا علم أن العاقل يقتضى شيئا معقولا ، وهذا الاقتضاء لا يتضمن أن ذلك الشيء آخر أو هو ، بل المتحرك إذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب أن يكون شيئا آخر أو هو ، بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ؛ وتبين أنه من المحال أن يكون ما يتحرك هو ما يحرك ؛ ولذلك لم يمتنع أن يتصور فريق لم حدد أن في الأشياء شيئا متحركا عن ذاته ، إلى وقت أن قام البرهان على امتناعه ، ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك ، إذ كان المتحرك يوجب أن يكون له شيء محرك مطلقا بلا شرط أنه آخر أو هو ، والمحرك يوجب أن يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو .

٢٠

(١) هو عقل : فهو عقل د (٢) المادة : مادة ب ، م || من : صاقطة من د (٣) وقد :  
 قد ب ، د ، م ؛ قد ح ، ص || تبين : بين د ، م (٤) وعقل : صاقطة من د (٥) هوية :  
 هوية د || فهو : هو ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) من (الأولى) : في ب ، ح ، د ، ص ، م || والشيء مطلقا :  
 والشيء ط (١٠) فالأول : + تعالى ط || باعتبار : باعتبار ب ، د ، ص ، ط ، م (١١) لشيء :  
 في د ؛ صاقطة من م (١٢) ماهيته : ماهية ط (١٣) متحركا عن ذاته : محركا لذاته ب ، ح ،  
 د ، ط ، م (١٤) لذاته : لذاته د ، م (١٥) مطلقا : صاقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م .

وكذلك المضافات تعرف إثنين لأمر ، لا لنفس النسبة والإضافة المفروضة في  
الذهن ، فإذا تعلم علما يقينا أن لنا قوة تعقل بها الأشياء . فإما أن تكون القوة التي تعقل بها  
هذه القوة هي هذه القوة نفسها ، فتكون هي نفسها تعقل ذاتها ، أو تعقل ذلك قوة أخرى ،  
فتكون لنا قوتان : قوة تعقل الأشياء بها ، وقوة تعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام  
إلى غير النهاية ، فيكون فينا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ، فقد بان أن نفس كون  
الشيء معقولا لا يوجب أن يكون معقولا لشيء ، ذلك الشيء آخر .

وبهذا تبين أنه ليس يقتضى العاقل أن يكون عاقل شيء آخر بل كل ما توجد له  
الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ماهية مجردة توجد له أو لغيره فهو معقول ، إذ كانت  
هذه الماهية لذاتها عاقلة ، ولذاتها أيضا معقولة لكل ماهية مجردة تفارقها أو لا تفارقها .  
فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا ، لا يوجب أن يكون اثنين في الذات ، ولا  
اثنين في الاعتبار أيضا ، فإنه ليس بتحصيل الأمرين إلا اعتبار أن ماهية مجردة لذاته ،  
وأنه ماهية مجردة ذاته لها ، وهذا تقديم وتأخير في ترتيب المعاني ، والفرض المحصل  
شيء واحد بلا قسمة ، فقد بان أن كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة ألبة .

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء ، وإلا فذاته إما متقومة  
بما يعقل ، فيكون تقومها بالأشياء ، وإما عارضة لها أن تعقل ، فلا تكون واجبة الوجود  
من كل جهة ، وهذا محال . ويكون لولا أمور من خارج لم يكن هو بحال ، ويكون  
له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تأثير ، والأصول السالفة تبطل هذا

- (١) تعرف : تعرف ط || يثبت : اثني باب ، ح ، د ، ص ، م || والإضافة : أو الإضافة د  
(٢) علما : صافطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || يقينا : صافطة من ط (٣) هي هذه القوة : صافطة من د  
|| فتكون هي : + في ص || أخرى : + في هذه القوة ، هي هذه القوة نفسها ح (٦) معقولا  
لشيء : معقول شيء ب ، د ، ص ، ط ، م (٧) تبين : يثبت م || كل : كالـ د (٩) لكل :  
وكل ص || تفارقها أو : صافطة من م (١٠) وعاقلا : أو مفلا د ، ط (١١) تحصيل : يحصل  
ب ، ح ، د ، ص ، ط || إلا اعتبار : الاعتبار ط || لذاته : لذاتها ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وأنه :  
وأن ب ، ح ، ص ، م || وأنه ماهية : وأن ماهيته د || ذاته : ذاتها ب ، د ، ص ، ط (١٤) إما :  
صافطة من ط (١٥) بالأشياء : صافطة من م || تكون واجبة : يكون واجبا ط (١٦) وهذا : هذا د  
(١٧) عن ذاته : من ذاته د ، ح || عن غيره : من غيره د .

- وما أشبهه ؛ ولأنه مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للوجودات النائمة بأعيانها ، والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولا وبتوسط ذلك بأشخاصها .
- ومن وجه آخر لا يجوز أن يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا مشخصا بل على نحو آخر نبيته ؛ فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها موجودة غير معدومة ، وتارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها معدومة غير موجودة ،
- فيكون لكل واحد من الأمرين صورة عقلية على حدة ، ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات ، ثم الفاسدات إن عقلت بالمساهية المجردة وبما ينتميها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة ، وإن أدركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة أو متخيلة ؛ ونحن قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فلانما تترك من حيث هي محسوسة أو متخيلة بآلة متجزئة ، وكما أن إثبات كثير من الأفعال للواجب الوجود نقص له ، كذلك إثبات كثير من التعقيلات ، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على نحو كلي ، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء من تشخيصه ؛ ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، وهذا من العجايب التي يحوج تصورهما إلى لطف قريحة .
- وأما كيفية ذلك ، فلأنه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود ، عقل أوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما واجبا بسببه ، وقد بينا هذا ، فتكون هذه الأسباب يتأدى بمصادماتها إلى أن توجد
- 
- (١) كل : لكل ، د ، هـ || وهو : هو - (٢) النائمة : الباقية ط ؛ صافطة من ، هـ ، هـ  
(٣) لا يجوز : فلا يجوز ، د ، هـ || هي : هو - (٤) مشخصا : مشخصا د || نحو : وجه ، هـ ، هـ  
ص ، ط (٥) عقلية : عقلية هـ || حدة : وحدة د (٦) متغير الذات : متغير بالذات م  
(٧) متغير الذات : متغير بالذات م (٨) بمالا : بمالا د (٩) لمادة : المادة د ، ط (١٠) وقت : ومركب م ؛  
+ وتركيب ط || وتشخص : وتشخص م ؛ تشخص ب || بل : هـ ، د ، هـ ، م ، م  
(١١-٩) « ونحن قد بينا ... أو متخيلة » : صافطة من م (١٢) محسوسة : محسوسة ب ، هـ ، هـ  
د ، هـ || فلانما : فلانما د (١٣) كذلك : كذلك م || واجب : الواجب د ، هـ ، ط || كل : كل م  
(١٤) على م (١٥) تشخص : وتشخص د || ولا يعزب : فلا يعزب ب ، هـ ، هـ ، ط (١٦) ولا في الأرض :  
والأرض ب ، هـ ، هـ ، ط ، م || التي : التي د || يخرج : يخرج د ، م (١٧) وأما : فأما م  
|| موجود : + ووجود ط (١٨-١٦) ما واجبا : ما يكون واجبا ، هـ ، د ، هـ ، ط (١٩)  
(٢٠) وقد : قلب .

عنها الأمور الجزئية . والأول يعلم الأسباب ومطابقتها، فيعلم ضرورة ما يتأدى إليها، وما بينها من الأزمنة وما لها من العودات ؛ لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذا ، فيكون مدركا للأمور الجزئية من حيث هي كلية ، أعني من حيث لها صفات . وإن تخصصت بها شخصا بالإضافة إلى زمان متشخص أو حال متشخص لو أخذت تلك الحال بصفاتها كانت أيضا بمنزلة لسكنها تستند إلى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه ، فتستند إلى أمور شخصية . وقد قلنا : إن مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا متصورا عليها . فإن كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصي أيضا ، كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل ، وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظيره ، ككرة الشمس مثلا ، أو كالمشترى ، وأما إذا كان النوع منتشرا في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء سبيل إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرقته .

ونمود فتقول : كما أنك تعلم حركات السماويات كلها ، فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال وكل انفصال جزئي يكون بينه ولكن على نحو كلي ، لأنك تقول في كسوف ما إنه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون كذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ، ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو متأخر عنه مدة كذا ، وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تقدر عارضا من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته ، ولكنك علمته كليا ، لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال ، لكنك تعلم لجهة ما أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحدا

(١) والأول : فالأول ب ، ج ، د ، ص ، م || ضرورة : ضروري د || إليها : إليه ه ، د ، ص ، م  
(٢) بها : لها د (٣) لكنها : لكونها ب || تستند : مستند ه (٤) تستند : مستند م  
|| الاستناد : الأمناد د (٥) عليها : عليها ه ، ط || كان : كل م || شخصي : شخص ط (٦) الشخص : الشخص ب ، د || لا نظيره : ولا نظيره ط (٧) أو كالمشترى : وكالمشترى د (٨) الشيء : الشخص ط  
(٩) ونمود : فنمود ه || فتقول : وقول ب ، د || أنك : ه ، د ، ص ، م  
+ إذ م || تعلم : + إذا علمت ط (١٠) وكل اتصال : سابقة من د || وكل انفصال : واقعة من ب ، م || جزئي : جزئي ب || يكون : + يكون ط (١١) يكون بعد : فيكون بعد د || مع : سابقة من م (١٢) لا يتقدم : لا يتقدم ط ، لا يتأخر د || علمته : وعلمته ه ، ص ، ط (١٣) منها : منها ه ، ص ، ط || الحال : الحالة د .

- بعينه ، وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ما قلناه من قبل . ولكنتك مع هذا كله ، ربما لم يجر أن تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف أولا وجوده ، إلا أن تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية ، وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة ، وليس هذا نفس معرفتك بأن في الحركات حركة جزئية صفتها ما شاهدت ، وبينها وبين الكسوف الثاني الجزئي كذا ، فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من العلم ولا تعلمه وقت ما يشك فيه أنها هل هي موجودة ، بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف .

- فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزء من جهة كلية ، فلا مناقشة معه ، فإن غرضنا الآن في غير ذلك ، وهو في تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتذكر علماء وإدراكا يتغير معهما العالم ، وكيف يعلم ويدرك علماء وإدراكا لا يتغير معهما العالم ، فإن علمك في الحالين يكون واحدا ، وهو أن كسوفه وجود بصفات كذا ، بعد كسوف كذا ، أو بعد وجود الشمس في الحمل كذا ، في مدة كذا ، ويكون بعد كذا ، وبعد كذا ، ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومع وبعد . فأما إن أدخلت الزمان في ذلك ، فعلمت في آن مفروض أن هذا الكسوف ليس بموجود ، ثم علمت في آن آخر أنه موجود ، لم يبق علمك ذلك عند وجوده ، بل يحدث علم آخر ، ويكون فيك التغير الذي أشرنا إليه ، ولم يصح أن تكون في وقت الانجلاء على ما كنت

- (١) لا يدفع : لا دفع د || من : ساقطة من ب ، د ، م ، ط ، م (٢) يجر : تجرم ح ، م ، ب ، تكم  
تجر د || في هذا : في إلا هذا ، د || الكسوف : لكسوف م || وجوده : بوجوده د || أن : أنك م (٣) هذا :  
هذه ح ، ساقطة من م || المشاهد : المشاهدات ح (٤) الثاني : الغلاف ط || من : في د  
(٥) (٨) فلا لا د (٩) يجر : لا يتغير ط (١٠) معهما (الأولى) : معها د || وكيف يعلم : ساقطة  
من ح || علم : واحد م ، ط || معهما (الثانية) : معها د (١١) أول : ولود ، ط || لك : ذلك د  
(١٢) أن : يكون ب ، ط || وجر : وجرده ب ، ط || بعد : أو بعد ح (١٣) أو بعد وبعد  
ح ، م ، ط || الشمس : فطته د (١٤) العقد : العقل ب ، ط || إن : إذا د  
(١٥) فعلت : فعات د ، فعلت ح (١٦) بل : كان ح ، د ، م ، ط || فيك : قبل م .



قبل الانجلاء ، هذا وانت زمانى وآنى ، ولكن الأول الذى لا يدخل فى زمان وحكمه ، فهو بعيد أن يحكم حكما فى هذا الزمان ، وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديدا ومعرفة جديدة .

واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك الكسوفات الجزئية ، لإحاطتك بجميع أسبابها ، وإحاطتك بكل ما فى السماء ، فإذا وقعت الإحاطة بجميع أسبابها ووجودها ، انتقل منها إلى جميع المسببات ، ونحن سنبين هذا من ذى قبل بزيادة كشف ، فتعلم كيف يعلم الغيب وتعلم من هناك أن الأول من ذاته كيف يعلم كل شيء ، وأن ذلك لأنه مبدأ كل شيء ، ويعلم الأشياء من حالها ، إذ هو مبدأ شيء أو أشياء حالها وحركاتها كذا ، وما ينتج عنها كذا ، إلى التفصيل بعده ، ثم على الترتيب الذى يلزم ذلك التفصيل لزوم التعمدية والتأدية ، فتكون هذه الأشياء مفاتيح الغيب التى لا يعلمها أحد إلا هو ، فאלله أعلم بالغيب وهو عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم .

## [ الفصل السابع ]

### ( ز ) فصل

فى نسبة المعقولات إليه ، وفى إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب فى ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهى ، وفى تفصيل حال اللذة العقلية

ثم يجب أن يعلم أنه إذا قيل عقل للأول قيل على المعنى البسيط الذى عرفته فى كتاب النفس ، وأنه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون فى النفس على المعنى

( ١ ) وآنى : صافطة من ح ، ص || لكن : صافطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م ( ٢ ) حكما : صافطة من ح ، ص ، ط ( ٣ ) إنما : صافطة من د ، ط || أدراك : إدراكات ح ، د ( ٤ ) وأحاطتك . . . أسبابها : صافطة من ح || فإذا : وإذا ب ، م || أحاطتها : أسباب ب ، ح ، ص ، ط ( ٥ ) بزيادة : زيادة د || فتعلم : وتعلم ح ( ٦ ) الغيب : صافطة من د || تعلم : لا تعلم ط || الغيب : لا الهو ط || من ذاته : فى ذاته ط || يعلم : يعلم ب ، ح ( ٧ - ٨ ) مبدأ كل شيء : ويراد الأشياء من حالها إذ : مبدأ شيء ب ، ح ، د ، ص ، م ( ٩ ) منها : عنه ح || التفصيل : لا تفصيل ب ، ح ، ص ، ط ، م ( ١٠ - ١١ ) التى لا يعلمها . . . الحكيم : صافطة من ب ، ح ، د ، م ، ص ( ١٢ ) حصل : صافطة من د ( ١٣ ) والجلال الأرفع : صافطة من ط ( ١٤ ) وفى تفصيل : وتفصيل م ( ١٥ ) الأول : تعالى ط ( ١٦ ) مرتبة : مرتبة ب ، د || متخالفة : مخالفة د .

الذي مضى في كتاب النفس ؛ فهو لذلك يعقل الأشياء دفعة واحدة من غير أن يتكرر بها في جوهره ، أو تتصور في حقيقة ذاته بصورها ، بل تفيض عنه صورها معقولة ، وهو أولى بأن يكون عقلا من تلك الصور الفائضة عن عقليته ، ولأنه يعقل ذاته ، وأنه مبدأ كل شيء ، فيعقل من ذاته كل شيء .

٥. وأعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود ، كما عرض أن اخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة ، وقد تكون الصورة المعقولة غير مأخوذة عن الموجود ، بل بالعكس ؛ كما أنا نعقل صورة بنائية نخترعها ، ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة لأعضائنا إلى أن نوجدتها ، فلا تكون وجدت فمقلناها ، ولكن عقلها فوجدت . ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا ؛ فإنه يعقل ذاته وما توجبه ذاته ، ويعلم من ذاته كيفية كون الخير في الكل ، فتنبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده ، لا على أنها تابعة اتباع الضوء للمضي والإيمان للدار ، بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود ، وأنه عنه وعالم بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيراً ونظاماً .

- وعاشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام ، وخير من حيث هي كذلك ، فيصير نظام الخير معشوقاً له بالمرض ، لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا يتفعل منه ألبته ، ولا يشاق شيئاً ولا يطلبه . فهذه إرادته الحالية عن نقص يجلبه شوق وارتعاج فصد إلى غرض .

(١ - ٢) بها في جوهره : في جوهره بها ب (٢) بصورها : + من غير أن يتكرر صورتها في حقيقة ذاته بصورها ب (٣) الصور : الصورة ط ، م || ذاته : بداته م || وأنه : وأنها ب ، م ، ط ، م || مبدأ كل : مبدأ الكل د (٩) صورته : وصورته م || المعقولة رند : المعقولة رند م || المعقولة : الموحودة م || عين : سافعه من د (٧) الموجود : الموجود م : الموحودة م : المعقولة م (٧) بائية مائة ط ، ثباته ب ، د || ثم : مائة من ط ؛ لم د || تكور : سافعة من م (١٠) من ذاته : ذاته م || صورته : الصورة ط (١١) المضي : المضي د (١٢) الوجود : الموجود م (١٤) وخير : خير م ، م ، ط ، م (١٥) منه : عنه م ، م ، م ؛ سافعة من ب (١٦) وارتعاج : وارتعاج م ، د ، م ، ط .

ولا يظن أنه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة ، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاء لذاته ، وكيف وهي تكون بعد ذاته ؟ لأن عقله لذاته ذاته ، ومنها يعقل كل ما بعده ، فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته ، فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته . على أن المعقولات والصور التي له بعد ذاته إنما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية ، وإنما له إليها إضافة المبدأ الذي يكون عنه لا فيه ، بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ، وإن كانت معا لا تتقدم ولا تتأخر في الزمان ، فلا يكون هناك انتقال في المعقولات .

ولا يظن أن الإضافة العقلية إليها إضافة إليها كيف وجدت ، وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن تعقل بتدبير ما ، من تجريد وغيره ، يكون هو عقلا بالفعل ، بل هذه الإضافة إليها وهي بحال معقولة . ولو كانت من حيث وجودها في الأعيان ، لكان إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعلوم منها في الأعيان إلى أن يوجد ، فيكون لا يعقل من نفسه أنه مبدأ ذلك الشيء على الترتيب إلا عندما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته ، لأن ذاته من شأنها أن يفيض عنها كل وجود ، وإدراكها من حيث شأنها ، إنما كذا يوجب إدراك الأشياء وإن لم يوجد ، فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحامل والممكن ، ويكون لذاته إضافة إليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في لأعيان .

فبقى لك النظر في حال وجودها معقولة أنها تكون موجودة في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه ، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره كصور مفارقة على ترتيب موضوعه

- (١) أنه ، له ط || كانت كثرة الصور : كانت الصورة د (٢) وهي : وهو م ، هي ط || ومنها : وماب ، د ، ط ، م ، هـ (٣) فعقله لذاته : فعقله بذاته ح || فعقله : فعقله ط (٤) : ساقطة من م || معقولة : معقولة ب ، د ، ح || المعقولات العقلية لا النفسانية : المعقول العقل لا النفساني ب ، د ، ح ، ص ، المعقولات العقلية لا النفسانية م (٥) الذي : التي ب ، ص ، ط ، م || الترتيب : ترتيب ط (٦) لا يتقدم : لا يتفقد ط || انتقال : انتقال ح ، ص ، ط (٧) إضافة : + له ط ، هـ (٨) الامتلاء : + له ح ، د ، ط ، م ، هـ || كانت : كان ح ، (٩) الأعيان : + أعيان م (١٠) مبدأ : ساقطة من م || الترتيب : ترتيب م (١١) من شأنها : شأنها د (١٢) شأنها : + على دفع د (١٣) والممكن : ولكن د (١٤) لك : لك ح (١٥) التي : ساقطة من ب ، د ، ح ، م || وذات : وذوات ط || كصور : كصورة م ، لصورة د .

في صنف الربوبية ، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور ،  
ارتسمت في أيها كان ، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة ،  
وتكون معقولة له على أنها فيه ، ومعقولة من الأول على أنها عنه ، ويعقل الأول من ذاته أنه  
مبدأ لها ، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة ،  
بل يفيض وجوده عنه أولا ، وما المعقول منه أنه مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا ،  
وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات ، وإن كان ارتسامها في شيء واحد ، لكن  
بعضها قبل وبعضها بعد ، على الترتيب السبي والمسبي .

وإذا كانت تلك الأشياء المرتسمة في ذلك الشيء من معلولات الأول ، فتدخل في جملة  
ما الأول يعقل ذاته مبدأ لها ، فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل خيرا  
وجد ، لأنها نفس عقله للخير ، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت ، وكذلك  
إلى ما لا نهاية ، وذلك محال فهي نفس عقله للخير . فإذا قلنا لما عقلها وجدت ، ولم يكن  
معها عقل آخر ، ولم يكن وجودها إلا أنها تعقلات ما فإنما يكون كأننا قلنا لأنه عقلها  
عقلها ، أو لأنها وجدت عنه وجدت عنه .

وإن جعلت هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثر ، وإن جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته  
أن لا يكون من جهتها واجب الوجود لملاصقته ممكن الوجود ، وإن جعلتها أمورا مفارقة  
لكل ذات عرضت الصور الأفلاطونية ، وإن جعلتها موجودة في عقل ما عرض أيضا  
ما ذكرنا قبل هذا من المحال .

(١) صمغ : موضع د || العود : الصورة د ، م (٢) أيها : أيها ح ، ص ، ط ، م || الملك : بذلك  
(٣) له : ساقطة من م (٤) المعقولات : المملولات ب ، م || أن الأول : أن المبدأ الأول م  
|| له : لها م (٥) وجوده عنه : عنه وجوده د ؛ وجوده م || منه أنه : أنه م ح  
(٦) وإن : ساقطة من د (٨) وإذا : وإذا م || مملولات : المملولات ط (٩) لها : له ب ،  
ح ، د ، م || عقل : عقله ، ب ، د ، ص ، ط ، م (١٠) أو يتسلسل : ويتم ط (١١-١٠) لأنه  
يحتاج . . . ما لا نهاية : ساقطة من م (١١) فهي : هي ب ؛ + في ب ، د ، ط || عقله : ساقطة  
من د || عقلها : عقلها د (١٢) فإنما : فإنما ح ، م ؛ فإنها ب ، د || لأنه : + عقلها د  
(١٣) وجدت عنه وجدت عنه : وجدت عنه ب (١٤) وإن جعلت : فإن جعلت ب ، ح ، د ، م  
(١٦) عرضت الصور : عرضت الصور ط ، م ؛ عرضت الصور ح (١٧) ما ذكرنا : ما ذكرنا  
ح ، ص ، م || قبل : قبل م ؛ قبل من ب ، د .

فينبغي أن تجتهد جهداً في التخلص من هذه الشبهة ، وتحفظ أن لا تكثر ذاته ، ولا تبالى بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود ، فإنها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها . وتعلم أن العالم الربوبي عظيم جداً ، وتعلم أنه فرق بين أن يفيض عن الشيء صورة من شأنها أن تعقل ، وأن يفيض عن الشيء صورة معقولة من حيث هي معقولة بلا زيادة ، وهو يعقل ذاته مبدأ لفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول ، كما هو مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول . ثم تجتهد في تأمل الأصول المعطاة والمستقبلة ليتضح لك ما ينبغي أن يتضح .

فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل أنه كيف يكون بذلك النظام ، لأنه يعقله وهو مستفيض كائن موجود . وكل معلوم الكون ، وجهة الكون عن مبدئه عند مبدئه ، وهو خير غير مناف ، وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكما لها المعشوقين لذاتيهما ، فذلك الشيء مراد ، لكن ليس مراد الأول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض ، فكأنك قد علمت استحالة هذا ومستعلم ، بل هو لذاته صريد هذا النحو من الإرادة العقلية المحضة ، وحياته هذا أيضاً بعينه ، فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين ، وقد صح أن نفس مدركه - وهو ما يعقله عن الكل - هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله ، وذلك لإيجاد الكل ، فعنى واحد منه هو إدراك ومبيل إلى الإيجاد ، فالحياة منه ليس مما تقتصر إلى قوتين حتى تتم بقوتين ، ولا الحياة منه خير العلم وكل ذلك له بذاته .

وأيضاً فإن الصور المعقولة التي تحدث فينا فتصير مبدأ للصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لأن تكون منها الصور الصناعية - بأن تكون صورها بالفعل

- (١) من : عن ط || الشبهة : الشبهة ، م || وتحفظ : وتحفظ (٥) ذاته : +  
الأشرف الأعلى التي هي ط || لفيضان : + وجود ط (٦) هو : هي ه (٧) ليتضح : ليتفتح ب ، ح ؛ ليتفتح ص ؛ يتفتح م ، ليتضح د || ينبغي : + لك ، ص ، ط || يتضح : يتفتح ب ، ح ، ص ، ط ؛ يتضح د (٩) وهو (الأول) : هو ص ، ط ، م ؛ ماقلة من ح || وسهية : وجد د || من مبدئه : عن ذاته ح ؛ عن د (٩ - ١٠) وهو خير : وخير د (١٠) المعشوقين : المتشوقين د ، م || الشيء : + هو - (١١) الأول : + تعالى - (١٢) النحو : والنحو م (١٤) من : من د || الكل : الكه د (١٥) إيجاد الكل : إيجاد لكل ب ، ص ، ط ، م (١٨) الصور : الصورة د ، م || المعقولة : المطلوبة د || فتصير : فتكون ب (١٩) كانت : كان د ، ط || بنفس : نفس د ، ط || يكون : يتكون ، ح ، د ، ص || بأن : أن م || صورها : صورها هي م ؛ صور ب ، ح ، د ، ص .

بادئ لما هي له صور — لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة . ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك ، لكن يحتاج إلى إرادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تتحرك منهما معاً القوة المحركة فتتحرك العصب والأعضاء الأدوية ، ثم تحرك الآلات الخارجية ، ثم تحرك المادة ، فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصور المعقولة قدرة ولا إرادة ، بل صبي القدرة فينا عند المبدأ المحرك ، وهذه الصورة محركة لمبدأ القدرة ، فتكون محركة المحرك .

- فواجب الوجود ليست إرادته مغايرة الذات لعله ، ولا مغايرة المفهوم لعله ، فقد بينا أن العلم الذي له بعينه هو الإرادة التي له . وكذلك قد تبين أن القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة لكل عقلاً ، هو مبدأ لكل لا مأخوذاً عن الكل ، ومبدأ بذاته ، لا يتوقف على وجود شيء . وهذه الإرادة على الصورة التي حققناها التي لا تتعلق بفرض في فيض الوجود ، لا تكون غير نفس الفيض وهو الوجود . فقد كنا حققنا لك من أمر الوجود ما إذا تذكرته علمت أن هذه الإرادة نفسها تكون جوداً ، وإذا حققت تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه إن وموجود ثم الصفات الأخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا الوجود مع سلب ، وليس ولا واحد منها موجباً في ذاته كثرة ألينة ولا مغايرة .

١٥

فاللواتي تخالط السلب أنه لو قل قائل للأول ، ولم يتحاش ، إنه جوهر ، لم يمن إلا هذا الوجود ، وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع . وإذا قل له : واحد ، لم يمن إلا هذا الوجود نفسه مسلوباً عنه القسمة بالكم أو القول ، أو مسلوباً عنه التثريك

- (١) مبادئ : مساو د || له : ساقطة من ب ، ط || صور : صورة د ، ص ، ط ، م (٢) الآلات : ساقطة من د || الخارجية : الخارجية د ، ص ، ط (٣) الصور : الصورة د ، ص ، ط ، م (٤) الحركة (الأولى) : + الحركة د | الحركة (الثانية) : محرك ط (٥) بعينه هو : هو بعينه ب ، ح ، د ، ص ، م || الإرادة : إرادته ص || له هي : له هو د ، هي له ص (٦) لا يتوقف : لا يتوقف م (٧) حققناها : حققناه د ، م (٨) لا تكون : كون د ، م ، + عن ح (٩) من أمر الوجود . . . وإذا حققت : ساقطة م ط (١٠) تذكرته : تذكره ح ، ض || وإذا : وإذا ب ، ح ، د ، ص ، م (١١) موجود : موجود ط (١٢) مغايرة : مغايرة ح (١٣) باللاتي : باللاتي د ، ط || قال : قيل ب ، د (١٤) واحد : الواحد د (١٥) عنه الكون . . . منوها : ساقطة من ط ، م (١٦) هذا : ساقطة من ب || مسلوباً : مسلوب ب ، ح (١٧) أو مسلوباً : أو مسلوب ح

وإذا قال : عقل وعقل ومعقول ، لم يعن بالحقيقة إلا أن هذا المجرد مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وملائتها مع اعتبار إضافة ما . وإذا قال له : أول ، لم يعن إلا إضافة هذا الوجود إلى الكل . وإذا قال له : قادر ، لم يعن به إلا أنه واجب الوجود مضافاً إلى أن وجود غيره إنما يصح عنه على النحو الذي ذكر . وإذا قال له : حي ، لم يعن إلا هذا الوجود العقل مأخوذاً مع الإضافة إلى الكل المعقول أيضاً بالقصد الثاني ؛ إذ الحى هو المدرك الفعّال . وإذا قال له : مرید ، لم يعن إلا كون واجب الوجود مع عقلية - أى سلب المادة عنه - مبدأ لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك ، فيكون هذا مؤلفاً من إضافة وسلب . وإذا قال له : جواد ، عناء من حيث هذه الإضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر ، وهو أنه لا ينحو غرضاً لذاته . وإذا قال له : خير ، لم يعن إلا كون هذا الوجود مبرأ من مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب ، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا إضافة . ١٠

فإذا عقلت صفات الأول الحق على هذه الجهة ، لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه

ولا يمكن أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون الماهية عقلية محضة ، خيرية محضة ، بريئة من كل واحد من أنحاء النقص ، واحدة من جهة ، فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض ، وهو مبدأ جمال كل شيء وبهاء كل شيء . وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له ، فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب ؟ وكل جمال وملاءمة ١٥

- ( ١ ) وإذا : فإذا د || وعقل ومعقول : ومعقول وعقل ب ، د ، م || المجرد : + في نفسه د ، ص ، ط  
 || جواز : بطور د ( ٢ ) مخالطة : مخالطة د || إلا : + أن ح ، ص ، ط ( ٣ ) الوجود :  
 الموجود ب || وإذا : فإذا ط ( ٢ - ٣ ) إلا إضافة : . . يعن به : ساقطة من د ( ٣ ) مضافاً :  
 مضافاً د ( ٤ ) وجود : وجوب ب || إنما يصح عنه : عنه إنما يصح ح ؛ منه إنما يصح عه ص ؛ عنه  
 إنما يصح عه م ؛ إنما يصح د || وإذا : وإذا د || الوجود : + مضافاً أن وجود ط ( ٥ ) مع : عن ط ||  
 المعقول : المعقولة د ، م || بالقصد : بالتفصيل ط || المدرك : الدارك ح ، ص ؛ الدراك ب ، د ، م ( ٦ ) كون :  
 كون ط || عقلية : عقلية د ( ٧ ) مبدأ لنظام : نظام ط || يعقل : يعطى هامش ص ||  
 هذا : هذه د ( ٨ ) له : ساقطة من م ( ٩ ) أنه : لأنه د ( ١٠ ) عن : عنه د ( ١١ ) صفات :  
 الصفات ط ( ١٢ ) الوجوه : + كل اعتدال لأن كل اعتدال هو في كثرة وتركيب أو مزاج يوحد  
 وحدة في كثرة د : + فصل في أنه بذاته مستوق وعاشق ولذيذ وملذذ ، وأن اللذة هي إدراك الخير الملائم ،  
 هامش ح ( ١٣ ) أوبه : وبهاء م || وخيرية : خيرية ط ( ١٤ ) وبهاء : وجمال ب ، ص ، ط ، م ؛  
 وكان ح ( ١٥ ) له : عليه د || الواجب : + وجمال م || وملاءمة : يلائمه د ح

وخير مدرك فهو محبوب معشوق، ومبدأ ذلك كله إدراكه . أما الحسى ، وأما الخيالى  
وأما الوهمى وأما الظنى ، وأما العقل ، وكلما كان الإدراك أشد اكتمالاً وأشد تحقيقاً  
والمدرك أكمل وأشرف ذاتاً ، فإحباب القوة المدركة إياه والتذاذها به أكثر .

- فالواجب الوجود الذى هو فى غاية الكمال والجمال والبهاء الذى يعقل ذاته بتلك الغاية  
والبهاء والجمال ، ويتمتع العقل ، ويتمتع العقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة ،  
تكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لازم وملتذذ ، فإن اللذة ليست إلا إدراك  
الملائم من جهة ما هو ملائم ، فالحسية إحساس الملائم ، والعقلية تعقل الملائم ، وكذلك  
الأول أفضل مدرك بأفضل إدراك لأفضل مدرك ، فهو أفضل لازم وملتذذ ، ويكون  
ذلك أمراً لا يقاس إليه شيء . وليس عندنا لهذه المعانى أسماء غير هذه الأسماء ، فمن  
استبشعها استعمل غيرها .

١٠

- ويجب أن يعلم أن إدراك العقل للمعقول أقوى من إدراك الحس للحسوس ، لأنه  
— أعنى العقل — يعقل ويدرك الأمر الباقي الكل ، ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ،  
ويدركه بكنهه لا بظاهره ، وليس كذلك الحس للحسوس ، فاللذة التى تجب لنا .  
بأن نعقل ملائماً ، هى فوق اللذة التى تكون لنا : بأن نحس ملائماً ولا نسبة بينهما . لكنه  
قد يعرض أن تكون القوة المدركة لا تستلذ بما يجب أن تستلذ به لعوارض ، كما أن  
المريض لا يستلذ الحلوى ويكرهه لعارض ، فكذلك يجب أن يعلم من حالنا ما دمنا فى البدن .  
فإذا حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل لا تجدد من اللذة ما يجب للشيء فى نفسه ، وذلك

١٥

- ( ١ ) مدرك : ومدرك ط || معشوق : ومعشوق د || كله : صافعة م م || الخيالى : الخيال د  
( ٢ ) الظنى : ظن د || اكتمالها : حافز اب ( ٣ ) والمدرك : المدرك د || أكمل : أحل م || وأشرف  
وأجل د || فأحباب : وأحباب د || أكثر : أكثر د ( ٤ ) فالواجب : لواجب د ( ٥ ) ويتمتع :  
ويعتقل م ؛ وبه يتمتع د ( ٦ ) إحساس الملائم : إحساس ملائم م د م || تعقل : تعال د |  
الملائم : للملائم م ، د ، د ، د م ( ٨ ) أفضل (الأول) : أفضل د || إدراك : الإدراك د ( ٩ ) أمراً :  
الأمرد || غير هذه : غيره د ( ١١ ) للحسوس : للحسوس د ( ١٢ ) التى : التى د  
( ١٤ ) تعقل : يتمتع م ؛ يتمتع ب د || اللذة : صافعة من ب || بينهما : بينهما م || لكه : ولكه د  
( ١٥ ) المدركة : المدركة م ، د ، د ، د م ( ١٦ ) الحلوى : بالحلوى ط || ويكرهه : أو يكرهه  
م ، د || فكذلك : وكذلك د م ( ١٧ ) فإذا : فإذا م ، د ، د م ، د فإذا إذا ب ||  
بالفعل : بالفعل د || وذلك : ذلك م ، د ، د صافعة من ط .



لعائق البدن . ولو انفردنا عن البدن ، كنا بمطالعتنا ذاتنا ، وقد صارت عالما عقليا مطابقا للوجودات الحقيقية ، والجمالات الحقيقية ، والذات الحقيقية ، متصلة بها اتصال معقول بمعقول ، نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له . وستوضح هذه المعاني كلها بعد .

واعلم أن لذة كل قوة حصول كمالها ، فلاحس المحسوسات الملائمة ، وللغضب الانتقام ، وللرجاء الظفر ، ولكل شيء ما يخصه ، وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل . فالواجب الوجود معقول ، عقل أو لم يعقل ، ومعشوق ، عشق أو لم يعشق .



(١) كنا : لكتاب ، ح ، ص ، ط ، م || بمطالعتنا : بمطالعتنا || صارت : صارم (٢) مطابقا : ب ، ح ، ص ، م ، مطابق د || والذات : والذات ح ، ص ، م (٧) عقل : + عقل م ||  
٧ ومعشوق : معشوق ب ، م .

## المقالة التاسعة

في صدور الأشياء عن التدبير الأول والمعاد إليه

سبعة فصول

---

(١) التاسعة : + مراجعة الزاوية من الكتاب م (٢) صدور : صدور ح || عن : من م || التدبير :  
+ المبدأ ح ، ص ، ط (٣) سبعة فصول : صافطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م .



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## [ الفصل الأول ]

## (١) فصل

## في صفة فاعلية المبدأ الأول

- فقد ظهر لنا أن لكل مبدأ واجب الوجود ، غير داخل في جنس أو واقع تحت حد  
 • أو برهان ، برىء عن الكم والكيف والمناهية والأين والمتي والحركة ، لا ندله ولا  
 شريك له ولا ضده ، وأنه واحد من جميع الوجوه ؛ لأنه غير منقسم : لا في الأجزاء بالفعل  
 ولا في الأجزاء بالفرض والوهم كالتصل ، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من  
 معان عقلية متغايرة تتحد منها جملة ؛ وأنه واحد من حيث هو غير مشارك ألبتة في وجوده  
 الذي له ، فهو بهذه الوحدة فرد ، وهو واحد لأنه تام الوجود ما بقى له شيء ، ينتظر حتى  
 يتم ، وقد كان هذا أحد وجوه الواحد . وليس الواحد فيه إلا على الوجه السلي ، ليس كالواحد  
 ١٠ الذي للأجسام ، لاتصال أو اجتماع ، أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحده ، هي معنى  
 وجودي يلحق ذاتا أو ذواتا .

- وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة ، وأنها  
 مبدأ الحركة الأولية ، وبأن لك أن الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانا ، وقد  
 ١٥ بأن لك من هناك من وجه ما أنه مبدأ دائم الوجود . وقد بان لك بعد ذلك أن واجب  
 الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وأنه لا يحوز أن تستأنف له حالة لم تكن ،  
 مع أنه قد بان لك أن العلة لذاتها تكون موجبة المعلول ، فن دامت أوجبت المعلول دائما .  
 ولو اكتفيت بتلك الأشياء لكفاك ما نحن في شرحه ، إلا أنا نزيدك بصيرة .

(٢) فصل : صفة من د (٣) فاعلية : ماعية ب ، ح ، د (٤ - ٦) ولا شريك له : ولا شريك م

(٦) جميع الوجوه : وجوه ب ، ح ، د ، ص ، م || لا في : في - (٧) الأجزاء : أجزاء د (٨) منها

بها - ح ، د ، م || غير : ماسة من - (٩) الوحدة : الوجود د : «وجوه - (١٠) إلا : لا ص ||

السلي : الذي د (١١) لاتصال أو اجتماع : الاتصال والافتصال والاجتماع د (١٢) أو ذواتا : بها

فصل في إثبات دوام الحركة بقول م ، ثم بقول مفسر ح ، ص (١٣) لك : ماسة من ب ، ح ، د

، ط || سلف + لك ب ، ح ، ط (١٤) الحركة : ماسة من ب ، || لك : ذلك د

|| وقد : قد ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لك : ماسة من م || واجب : الواجب ب ، د ،

ص ، ط ، م (١٦) وأنه : بأنه د ، ط (١٨) ولو : لو ح ، د ،

فنعول : إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة ، فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل ،  
إما أن تكون علته انقائية وانقائية لم تكونا محدثا ، أو كانتا ، ولكن كان الفاعل لا يحرك  
والقابل لا يتحرك ، أو كان الفاعل ولم يكن القابل ، أو كان القابل ولم يكن الفاعل .  
ونقول قولاً بجملاً قبل العود إلى التفصيل ، إنه إذا كانت الأحوال من جهة الملل كما كانت  
ولم يحدث ألبتة أمر لم يكن ، كانت وجوب كون الكائن عنها ، أولاً وجوبه ، حل  
ما كان ، فلم يجوز أن يحدث كائن ألبتة .

فإن حدث أمر لم يكن ، فلا يخلو :

إما أن يكون حدوثه على سبيل ما يحدث ، لحدوث علة دفعة ، لا على سبيل ما يحدث  
لقرب عاته أو بعدها .

أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها . ١٠

فأما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدوث العلة ومعهما غير متأخر عنها ألبتة ،  
فإنه إن كانت العلة غير موجودة ثم وجدت ، أو موجودة وتأخر عنها المعلول ، لزم ما قلناه  
في الأول من وجوب حادث آخر غير العلة ، فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة . فإن  
تمادى الأمر على هذه الجهة ، وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية ، ووجبت مما ،  
وهذا مما عرفنا الأصل القاضى بإبطاله ، فبقى أن لا تكون الملل الحادثة كلها دفعة لا لقرب  
من علة أولى أو بعد . ١٥

فبقى أن مبادئ الكون تنتهى إلى قرب علل أو بعدها ، وذلك بالحركة . فإذا كان  
قبل الحركة حركة ، وتلك الحركة أوصلت الملل إلى هذه الحركة ، فهما كالمتماسين ،  
والأرجح الكلام إلى الرأس في الزمان الذى بينهما . وذلك أنه إن لم تماسه حركة كانت

- (٢) ملنا : علناه د || لا يحرك : لا يحرك د (٥) وجوبه : وجوده م (٨) يكون :  
صافطة من د (٩) أو بعدها : وبعدها ب (١٠) أو يكون ... أو بعدها :  
صافطة من د (١١) لحدوث : يحدث ح ، ص ، ط (١٢) كانت : كان ح ، ص ، ط (١٣) فكان :  
وكان د ، ط (١٤) وجبت : وجبت د || ووجبت : ووجبت د (١٥) وهذا : وهذه ط  
|| فبقى : فبقى ب ، ط (١٦) أو بعد : أو بعده م (١٧) تنهى : منه ح (١٨) كالمتماسين :  
كالمتماسين م (١٩) كانت : تلك ص ، ط .

الحوادث الغير المتناهية منها في آن واحد، إذ لا يجوز أن تكون في آنات متلاقية متماسة ، فاستحال ذلك ، بل يجب أن يكون واحد قد قرب في ذلك الآن بعد بعد ، أو بعد قرب ، فيكون ذلك الآن نهاية حركة أولى ، تؤدي إلى حركة أخرى ، أو أمر آخر ، فإن أدت إلى حركة أخرى وأوجبت ، كانت الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة متماسة لها .

- والمعنى في هذه المماسية مفهوم ، على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه ، فإنه قد بان لنا في الطبيعيات أن الزمان تابع للحركة ، ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة ، ولا يعرفنا أن تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة اللاحقة .

- فقد ظهر ظهورا واضحاً أن الحركة لا تحدث بعد مالم تكن لإلحادث ، وذلك الحادث لا يحدث إلا بحركة مماسة لهذه الحركة ، ولا تنبأ إلى أي حادث كان ذلك الحادث : كان قصداً من الفاعل ، أو إرادة ، أو علماً ، أو آلة ، أو طبعا ، أو حصول وقت أوفق للعمل دون وقت ، أو حصول تهيؤ أو استعداد من القابل لم يكن ، أو وصول من المؤثر لم يكن ، فإنه كيف كان ، لحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا .

- ولنرجع إلى التفصيل فنقول : إن كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتي الذات ، ولا فعل ولا انفعال بينهما ، فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال .

أما من جهة الفاعل ، فمثل إرادة موجبة للفعل ، أو طبيعة موجبة للفعل ، أو آلة أو زمان .

(١) المتناهية : المتناهي د || منها : منها د (٢) فاستحال : واستحال = || بل : بأن د || بعد قرب : بعد بعد قرب ب ، د ، د م (٣) ذلك : صائفة من م || أول : أولية د ، أولا ، ط ، ه || فإن أدت : فا فادت ط (٤) وأوجبت : أوجبت م || كانت : كان د || كعلة : كعلة د (٥) للحركة : الحركة د (٦) حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن : صائفة من د || لحدوث : الحادث د (٧) اللاحقة : صائفة من ب ، د ، د ، م (٨) حادث : بحادث ط ، م (٩) أي : أمر د (١٠) أول : أولية د ، أو طبعا أو آلة ب ، ح ، ص ، ط (١١) ونرجع : ونرجع د ، ونرجع = م || فتقول : وتقول ب ، د ، د ، ط ، م || والقابلية : والقابلية م || موجودتي : موجودتي د ، موجودة في م : موجودتي ب (١٢) لفعل (الثانية) : + والأفعال = .

وأما من جهة القابل ، فمثل استمداد لم يكن :

أو من جهتيهما جميعا مثل وصول أحدهما إلى الآخر .

وقد وضع أن جميع هذا بحركة ما

وأما إن كان الفاعل مرجردا ولم يكن قابل البته ، فهذا محال :

٥ أما أولا ، فلأن القابل كما بينا لا يحدث إلا بحركة أو اتصال فيكون قبل الحركة حركة .

وأما ثانيا ، فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل ، وهو المادة ، فيكون قد كان القابل حتى حدث القابل . وأما إن وضع أن القابل موجود والفاعل ليس بوجوده ، فالفاعل يحدث ويلزم أن يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفناه .

١٠ وأيضا مبدأ الكل ذات واجبة الوجود ، وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه ، وإلا فله حال لم يكن فليس وأجب الوجود من جميع جهاته . فإن وضعت الحال الحادثة لا في ذاته ، بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الإرادة ، فالكلام على حدوث الإرادة عنهما ثابت ، هل هو بإرادة أو طبع ، أو لأمر آخر أي أمر كان ؟ ومهما وضع أمر حدث لم يكن ، فلما أن يوضع حادثا في ذاته ، ولما غير حادث في ذاته ، بل على أنه شيء مبين لذاته ، فيكون الكلام ثابتا .

١٥ وأن حدث في ذاته ، كان ذاته متغيرا ، وقد بين أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته .

(٢) جهتيهما : جهتهما - ص ، ط (٣) وضع : صلح - || هذا : هذه - د ، ص ، ط || بحركة :  
 حركة || ما : صافطة من د (٥) بحركة : + لها ط ؛ + فيها - ص || أو اتصال :  
 واتصال - ص ، ط (٧) لم : صافطة من د (٨) حتى حدث القابل : صافطة من م || القابل :  
 صافطة من ط (٩) يحدث : يحدث ص ، ط || بعلته : بعلد || وصفناه : وصفناه - د ،  
 ه ، هاشم ص : وصفا - ص (١٠) واجبة : واجب د (١١) حال : صافطة من د  
 ما في - || الحادثة : + لها د (١٣) هل هو : أمر م || أرطبع : أرطباع ، ه ، م  
 (١٤) وأن : فإن - || حدث : وجدت - د ، د .

وأیضا إذا كان هو عند حدوث المبیانات عنه كما كان قبل حدوثها ، ولم يمرض البتة شیء لم یکن ، وكان الأمر على ما كان ولا يوجد عنه شیء ، فلیس یجب أن يوجد عنه شیء بل یكون الحال والأمر على ما كان .

فلا بد من میز لوجوب الوجود عنه ، وترجیح للوجود عنه بمحدث متوسط لم یکن حين كان اترجیح للمدم عنه ، وكان التعطل عن الفعل حاله ، وأیس هذا أمرا خارجا عنه ، فإذا نتكلم فی حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة أمر یحدث فیحدث به الثاني ، كما یقولون فی الإرادة والمراد .

والعقل الصریح الذی لم یذكر یشهد أن الذات الواحدة إذا كانت من جمیع جهاتها كما كانت ، وكان لا يوجد عنها فیما قبل شیء ، وهی الآن كذلك ، فالآن ایضا لا يوجد عنها شیء . فإذا صار الآن يوجد عنها شیء ، فقد حدث فی الذات قصد وإرادة ، أو طبع ، أو قدرة وتمكن ، أو شیء مما یشبه هذا لم یکن . ومن أنكر هذا ، فقد فارق مقتضى عقله لسانا ویعود إلیه ضمیرا ، فإن الممكن أن یوجد وأن لا یوجد ، لا ینخرج إلی الفعل ولا یترجح له أن یوجد إلا بسبب ، وإذا كانت هذه الذات التي للعلة كما كانت ولا تترجح ، ولا یجب عنها هذا اترجیح ، ولا داعی ولا مصاحبة ولا غیر ذلك ، فلا بد من حادث موجب للترجیح فی هذه الذات إن كانت هی العلة الفاعلیة ، وإلا كانت نسبتها إلی ذلك الممكن على ما كان قبل ، ولا تحدث لها نسبة أنزلی ، فیکون الأمر بحاله ، ویكون الإمكان إمكانا صرفا بحاله .

وإذا حدث لها نسبة فقد حدث أمر ، ولا بد من أن یحدث لذاته وفی ذاته ، فإنها إن كانت خارجة عن ذاته كان الکلام ثابتا ، ولم تكن هی النسبة المطلوبة ، فإذا نطلب

( ٢ ) الأمر : لأمر د ( ٣ ) يكون : ساقطة مرتب ( ٤ ) میز : تمیز ب ، د ، م || لوجوب : لواجب د || عنه : ساقطة مرتب || وترجیح : أوترجیح ح ، ص ، ط ، م || الوجود : الوجود ص ، م ( ٥ ) كان : ما كان ط ( ٦ ) فإذا : وإذا ( ٨ ) یذكر : یذكر ط ( ٩ ) وكن لا : ولا كان ح || وكان : وكانت م || بها : ساقطة من ب ، ح ، د ( ٩ ) شیء : ساقطة من د || یوجد : یحدث ص ( ١٠ ) فقد حدث : وحده حدث د || وإرادة : أو إرادة ح ، ص ، ط ( ١٣ ) لا : لا د || كما : ساقطة من د ، م || ولا یترجح : ولا ترجیح ب ، ط ( ١٤ ) عنها : ساقطة من د || اترجیح : اترجیح د ، م ( ١٥ ) ان : ساقطة من د || هی : ساقطة من د || العلة : الذات ص || الفاعلیة : الفاعلیة ب ، د ، م ( ١٦ ) ولا : ولم ح ، د ، ص ، م ( ١٨ ) حدث : حدثت ب ، ح ، ص ، ط ، م ( ١٩ ) إن كانت : وإن كانت ح .



النسبة الموافقة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع ، كأنها جملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء ، وإلا فقد أخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده . فإن كان مبدأ النسبة مباينا له ، فليست هي النسبة المطلوبة ؛ فإذا الحادث الأول يكون على هذا القول في ذاته ، لكنه محال فكيف يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعن يحدث ؟

وقد بان أن واجب الوجود بذاته واحد ، فيرى أن ذلك غير الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة ؛ لأننا نطالب النسبة الموجبة لخروج الممكن الأول إلى الفعل ، أهي عن واجب وجود آخر ؟ وقد قيل إن واجب الوجود واحد . وعلى أنه إن كان عن آخر ، فهو العلة الأولى والحكام فيه ثابت ، ثم كيف يجوز أن يتميز في العدم وقت ترك ووقت شروع ؟ وبماذا يخالف الوقت الوقت ؟

وأيضاً ، إذ بان أن الحادث لا يحدث إلا لحدوث حال في المبدأ ؛ فلا يخلو إما أن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع ، أو بعرض فيه عن غير الإرادة ، أو بالإرادة ؛ إذ ليس بقسري ولا متف في . فإن كان بالطبع ، فقد تغير الطبع ، أو كان بالعرض فقد تغير العرض .

وإن كان بالإرادة ، فلتترك أنها حدثت فيه أو مباينة له ، بل نقول : إما أن يكون المراد نفس الإيجاد ، أو غرضاً ، ومنفعة بعده ، فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته فلم لم يوجد قبل ؟ أترأه استصلحه الآن ؟ أو حدث وقته ؟ أو قدر عليه الآن ؟ ولا معنى

(١) الموافقة : الموافقة ب ، د ، ص ، ط (٢) قد : صاقطة من د || أخرج : فأخرج د || من الجملة شيء : شيء من الجملة ط (٣) النسبة : + موافق م || له : صاقطة من ح || فإذا : قد م (٤) في ذاته : في حد ذاته ح || وكيف : وكيف د ، م (٥) بان أن واجب : بان واجب ب ، ط || واحد : واحداً ح ، ص ، ط || غير : عز ب ، د ، ح ، م (٦) أهي : أهي ب ، ح ، ص ، ط ، م || وعلى : عز د (٨) به : صاقطة من ح ، ص || ثابت : + به فعل في أن ذلك لم يكن ينفع لا يتظار وقت ولا يكون وقت أول من وقت ح ، ص (٩) حدوث : يحدث ب ، ح ، ص ، ط ب : حادث م (١١) بالطبع : طبع ص ، ط | بعرض : عرض ب ، د ، ص ، ط ، م | عن : صاقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) كان : صاقطة من ب (١٥) ومنفعة : أترأه ب ، ح ، ط ، ص (١٦) أترأه : أترأه ب ، ح ، ص ، ط || الآن : لأن ص || معنى : معنى ب ، م : بمعنى د .

- فيما يقوله القائل : إن هذا السؤال باطل ؛ لأن السؤال في كل وقت عائد . بل هذا سؤال حق لأنه في كل وقت عائد ولازم وإن كان لغرض ومنفعة . فمعلوم أن الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة فليس لغرض ، والذي هو للشيء بحيث كونه منه أولى فهو نافع ، والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشيء . وأيضا فإن الأول بماذا سبق أفعاله الحادثة ؟ أ بذاته ؟ أم بالزمان ؟ فإن كان بذاته فقط مثل الواحد للآخرين — وإن كانا معا — وحركة المتحرك — بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانا معا — فيجب أن يكونا كلاهما محدثين : الأول القديم ، والأفعال الكائنة عنه وإن كان قد سبق لأذاته فقط بل بذاته والزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة .

- ولا شك أن لفظة " كان " تدل على أمر مضى وليس الآن ، وخصوصا ويعقبه قولك ثم ، فتمد كان كون قد مضى قبل أن خلق الخلق ، وذلك الكون هو متناه ، فقد كان إذن زمان قبل الحركة والزمان ؛ لأن الماضي إما بذاته وهو الزمان ، وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها ، فقد بان لك هذا .

- فإن لم يسبق بأمر هو ماض للوقت الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه ، وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ما للوقت الأول من الخلقة ، وقد كن ولا خلق ، وكان وخلق ؟ وإيس " كان ولا خلق " ثابتا عند كونه " كان وخلق " ولا " كونه قبل الخلق " ثابت " مع كونه مع الخلق " وليس " كان ولا خلق " نفس وجوده وحده ، فإن ذاته حاصلة بعد الخلق ، ولا " كان ولا خلق " هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث ، فإن وجود ذاته حاصل بعد الخلق ، وعدم الخلق موصوف بأنه قد كان وإيس الآن .

(١) بقوله : + قول ب ، ح ، د ، ص ، م (٣) للشيء : الشيء د || كونه : ساقطة من د || لغرض : يعرض ح ، م || للشيء : الشيء د || منه : + ولا كونه بمنزلة فليس ينتفع والذي به د (٤) والحق : بالخلق ، م | بشيء : + فصل في أنه يلزم على قول المعطلة أن يكون الله تعالى سابقا لربوب والحركة بزمان ح ، ص || بماذا : ماداد || سبق : يسبق ب ، ح ، د ، ص ، م (٥) الحادثة : الحادث د || بذاته : بذاته د (٦) يكونا : يكون ب ، د ، ط (١٠) هو : ساقطة من م (١٠ - ١١) كون قد مضى ... قد كان : ساقطة من د (١١) إذن : أدنى م (١٢) وما معها : وسماها ب ، ح ، ص ، ط ، م || قد : له ب ، د ، م (١٥) ثابت . ثابت ح (١٦) وإيس : ولا د (١٧) نفس وجوده : ولا نفس وجوده م || نفس : ونفس ح (١٨) " حاصل بعد الخلق : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م .

وتحت قولنا: "كان" معنى معقول دون معقول الأمرين؛ لأنك إذا قلت: "وجود ذات وعدم ذات" لم يكن مفهوماً منه السبق، بل قد يصحح أن يفهم معه التأخر؛ فإنه لو عدمت الأشياء صح وجوده وعدم الأشياء، ولم يصحح أن يقال لذلك "كان" بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث؛ فوجود الذات شيء، وعدم الذات شيء، ومفهوم كان شيء موجود غير المعنيين، وقد وضع هذا المعنى للحاق ممتدا لا عن بداية، ويجوز فيه أن يخلق قبل أي خلق توهم فيه خلقاً. فإذا كان هكذا، كانت هذه القباية مقصرة مكتمة، وهذا هو الذي نسميه الزمان؛ إذ تقديره ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات، بل على سبيل التجدد.

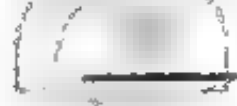
ثم إن شئت فتأمل أقوالنا الطبيعية؛ إذ بينا أن ما يدل عليه معنى "كان ويكون" عارض هيئة غير قارة، والهيئة غير القارة هي الحركة؛ فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق الخلق عندهم ليس سبقاً مطلقاً، بل سبقاً بزمان معه حركة وأجسام أو جسم.

وهؤلاء المعزلة للذين عطلوا الله عن جوده لا يحلو؛ إما أن يسلموا أن الله كان قادراً قبل أن يخلق الخلق، أن يخلق جسماً فلا حركات بقدر أوقات وأزمنة تنتهي إلى وقت خلق العالم، أو يبقى مع خلق العالم ويكون له إلى وقت خلق العالم أوقات وأزمنة محدودة، أو لم يكن للحاق أن يتبدى الخلق إلا حين ابتداء.

وهذا القسم الثاني يوجب انتقال الخالق من العجز إلى القدرة، أو انتقال المخلوقات من الامتناع إلى الإمكان. بلا علة.

- (٢) مع التأخر: مع التأخير ب، د، ط؛ مع التأخير م (٣) عدمت: انعدمت ط  
(٤) شيء (الثانية): الشيء د (٥) بداية: بدائه ط، م | وجوز: وجود ط (٦) فإذا: وإذا ط  
|| كان: كانت ط، م || مكتمة: مكتمة د؛ ساقطة من ب، ح، ص (٧) بل: ساقطة  
من ط، || التعدد: + فصل في أن المعلقة بهم أن يصفوا ولنا قبل وقت بلا نهاية، وزمان ممتداً في الماضي  
بلا نهاية ح، ص (١٠) سبق: يسبق ح، د || بل صبقاً: ساقطة من ط || زمان: بزمانهم د  
(١١) لا يحلو: فلا يحلو ح، د (١٢) أن يخلق: أن يبقى ط || أوقات: أوقاته م؛ ساقطة من  
ح، ص || وأزمنة تنتهي: وأزمنة تنتهي ب، ح، د، ص، م (١٣) أو يبقى مع خلق...  
خلق العالم: ساقطة من د || ويكون له: أو يكون له د (١٤) يكن: يمكن م || الخالق:  
الخالق ب، ح، ص، ط، م || الإلهين: إلا بعد حين م || ابتداء: ابتداءها ب، د، ص، ط  
(١٥) الثاني: + مجال، ب، ح، د، ص || من: ساقطة من د || أو انتقال: وانتقال م  
(١٦) من: من ب، ح، ص.

- والقسم الأول يقسم عليهم قسمين، فيقال : لا يخلو إما أن يكون كان يمكن أن يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم إنما ينتهي إلى خلق العالم بمدة وحركات أكثر، أولا يمكن.
- ومحال أن لا يمكن ؛ لما بيناه . فإن أمكن فإما أن يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الأول الذي ذكرنا قبل هذا الجسم ، أو إنما يمكن قبله . فإن أمكن معه فهو محال ؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابتداء خلقين متساويي الحركة في السرعة والبطء ، ويقع بحيث ينتهيان إلى خلق العالم ، ومدة أحدهما أطول من الآخر . وإن لم يمكن معه ، بل كان إمكانه مبينا له ، متقدما عليه ، أو متأخرا عنه ، يقدر في حال العدم إمكان خلق شيء ولا إمكانه ، وذلك في حال دون حال ، وقع ذلك متقدما ومتأخرا ، ثم ذلك إلى غير نهاية ، فقد وضع صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدء لها في الزمان ، وإنما البدء لها من جهة الخالق ، وإنما هي الحركات السماوية ، فيجب أن يعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لا عقل ، وأن السماء حيوان مطيع لله تبارك وتعالى .



## [الفصل الثاني]

### (ب) فصل

في أن المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل

- فنقول : إنا قد بينا في الطبيعيات أن الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الإطلاق ، والجسم على حالته الطبيعية ، إذا كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة ، والحالة التي تفارق
- (١) عليهم : ساقطة من د (٢) بيناه : بين د || إما : ملان د (٤) ذكرنا : ذكرنا . ح ، ص ، م || أو إنما : وإنما ، ح ، م (٥) متساوي : متساوي ب ، ح ، ص ، ط ، متساويين د || والبطء : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م (٦) من الآخر : ساقطة من ب ، ح ، د ، م || يمكن : يمكن م (٧) ثوب : بصة ب ، د ، ط ، طاء م (٨) وقع : وقع ب ، ح ، ص ، ط ، م || نهاية : النهاية ، ح ، د ، ص ، ط || فقد : وقد ص (٩) لا بدء : بدوب ، د || وإنما : وإنما ، ح ، ص ، ط (١٠) الحركات : ساقطة من ب ، د ، م (١١) تبارك وتعالى : جل جلاله ، ح ، د ، ص ، م ، تعالى ط (١٢) المتحرك : لا طبيعة ولا عقل : لا طبيعة ولا عقل م || الأبعد : لا بدء ص ، م (١٣) ساقطة من ب ، ح ، ط ، م || الطبيعيات : أن لكل حركة محركا ، فهذه الحركة محرك ، لا يجوز أن يكون المحرك لهذه قوة طبيعية ، فإذا قد بينا في الطبيعيات ح ، ص (١٤) حاله : حاله ب ، ط || الحجة : ساقطة من م .

بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة ؛ فظاهر أن كل حركة تصدر عن طبع فمن حالة غير طبيعية ، ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء لما كان شيء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة ، بل الحركة إنما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية : إما في الكيف ، كما إذا مخن الماء بالقصر ، وإما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا ، وإما في المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء ؛ وكذلك إذا كانت الحركة قد تكون في مقولة أخرى ، والعلة في تجديد حركة بعد حركة تجديد الحال الغير الطبيعية ، وتقدير البعد عن الغاية .

فإذا كان الأمر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة عن طبيعة ، وإلا كانت عن حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية ، وإذا وصلت إليها سكنت ، ولم يجز أن يكون فيها بعينها قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية ؛ لأن الطبيعة ليست تفعل باختيار ، بل على سبيل اتسخير ، وسبيل ما يلزمها بالذات ، فإن كانت الطبيعة تتحرك على سبيل الاستدارة فهي تتحرك لا محالة ؛ إما من أين غير طبيعي ، أو وضع غير طبيعي ، هربا طبيعيا عنه ، وكل هرب طبيعي عن شيء لمحال أن يكون هو بعينه قصدا طبيعيا إليه ، والحركة المستديرة تفارق كل نقطة ، وتتركها ، وتقصد في تركها تلك النقطة ، وليست تهرب من شيء إلا وتقصده ، فليست إذن الحركة المستديرة طبيعية .

- (١) بالطبع : + لحالة ب ، ح ، د ، ص ، م || فظاهر : ظهور ، د ، ص || تصدر : صرط ||  
 من : ساقطة من ط (٢) مقتضى : يقتضى م || طبيعة : طبيعة د || نسب : سبب ط (٣) حال :  
 حالة ط (٤) كما : فكما ط (٥) في : ساقطة من د (٦) إذا : أن ، د ، ص ، م ||  
 الحركة : + في م || مقولة : مقالة د || والعلة : وأما العلة ، ح ، د || بعد : حركة : ساقطة من ب (٧)  
 وتقدير البعد : وتقدير البعد ح : وتقدير البعد ص : والتقدير والبعد ط (٨) الأمر : الأمر ، د ، ص ، ط  
 (٩) عن : ساقطة من ص (٩) وصلت : وصل ب (١٠) اتسخير : اتسخير ب ، ح ، د ،  
 ط ، م ، ه || بالذات : في الذات د || تتحرك : تتحرك ط ، تتحرك د || سبيل : ساقطة من ب ، ح ، د  
 (١١) من : من ب || يكون : يكون م (١٢) تركها : + ذلك ، ح ، ص || تلك : كل ب ،  
 ذلك م || النقطة : النقطة ، ط ، م || تهرب : هرب ب || عن شيء : عن كل شيء ط .

إلا أنها قد تكون بالطبع — أى ليس وجودها فى جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة أخرى  
بجسمها — فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك الجسم  
فغير غريب عنه ؛ فكأنه طبيعته .

- وأىضا فإن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل ، والميل هو المعنى الذى يحس فى الجسم  
المتحرك ، وإن سكن قسرا أحس ذلك الميل فيه يقاوم المسكن مع سكونه طالبا للحركة ،  
فهو غير الحركة لا محالة ، وغير القوة المحركة ؛ لأن القوة المحركة تكون موجودة عند إتمامها  
الحركة ولا يكون الميل موجودا ؛ فهكذا أيضا الحركة الأولى ؛ فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها  
مىلا بعد ميل ، وذلك الميل لا يمنع أن يسمى طبيعة ، لأنه ليس بنفسه ، ولا من خارج ، ولا له  
إرادة أو اختيار ، ولا يمكنه أن لا يحرك ، أو يحرك إلى غير جهة مدودة ، ولا هو مع  
ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب ، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن  
تقول : إن الفلك يتحرك بالطبيعة ، إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور  
النفس ؛ فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركة طبيعية ، وكان قد بان أنه ليس قسرا ، فهو  
من إرادة لا محالة .

- ونقول : إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية معرفة لا يتغير ولا يتغير  
الجزئيات ألبتة . وكأنا قد أشرنا إلى جمل مما تعين و معرفة هذا المعنى فى الفصول المتقدمة ،  
وأوضحنا أن الحركة معنى متجدد النسب ، وكل شطر منه مخصص بنسب فإنه لا ثبات له ،  
ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت ألبتة وحده ؛ فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه

(١) مخالفا : مخالف د || لمقتضى طبيعة : طبيعة د (٢) شيئا : شيئا ح ، د ، ص ، ط ، م ||  
(٣) فكأنه : وكأنه ح ، د ، ط ، م (٥) أبير فيه : كأنه به ح ، ص ، ط ، م || يقاوم : يقاوم ط ؛  
مقاوما ص (٦) لأن القوة المحركة : ساقطة من د || تكون : تكون ط (٨) لا يمنع : لا يمنع ح ، د  
(٩) ولا يمكنه : ولا يمكنها ط (١٠) مضاد : معادة د || الغريب : غريب ح ، ص ، ط || سميت :  
سميت د (١١) طبيعته : الطبيعة ح ، د ، ص ، ط || نفس : نفس ط (١٢) حركة :  
حركته د ، م || طبيعة : طبعه ؛ ساقطة من د ؛ طبيعة م || وكان قد : وقد ، ص ، ط ، م  
(١٣) إرادة : الإرادة د || لا محالة : فصل و أنه لا يجوز أن يكون للجزئيات مثلا محردا عن ابدة مرما  
ح + فصل و أنه لا يجوز أن يكون المحرك للجزئيات مثلا محردا عن المسادة مرما ص (١٥) ألبتة :  
ساقطة من م (١٦) أو أصحنا : إد أو صحنا ، ح ، د ، ص || النسب : النسب  
ب ، د || شطر : شطر ح || مخصص : مخصص ب ، د ، ص ، ط || فوه : لأنه د .



من أن حركة من كذا إلى كذا فهو من كذا إلى كذا ؛ فتمين مبدأ ما كليا إلى طرف  
آخر كلى بمقدار ما ، موهوم كلى ، وكذلك حتى تنفى الدائرة ؛ فلا يبعد أن يتوهم  
أن تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول .

- ف نقول : ولا على هذه السبيل يمكن أن يتم أمر الحركة المستديرة ؛ فإن هذا التأثير  
على هذا الوجه يكون صادرا عن الإرادة الكلية ، وإن كانت على سبيل تجدد وانتقال ،  
والإرادة الكلية كيف كانت فإنما هي بالقياس إلى طبيعة مشترك فيها ؛ وإن كانت إرادة  
لحركة تتبعها إرادة لحركة ، وأما هذه الحركة التي من ههنا بعينه إلى هناك بعينه فليست  
أولى بأن تصدر عن تلك الإرادة من هذه الحركة التي من هناك إلى حد ثالث ؛ فنسبة جميع  
أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الإرادات الجزئية العقلية  
المتقلة واحدة ، وليس جزء من ذلك أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن  
لا ينسب ، فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة ؛ فإنه بعد عن مبدئه ولم يتميز ، ولم يترجع  
وجوده عن لا وجوده ، وكل ما لم يجب عن ملته فإنه لا يكون ، كما قد علمت .

- وكيف يصح أن يقال : إن الحركة من "أ" إلى "ب" لزمت عن إرادة  
عقلية ، والحركة من "ب" إلى "ج" من إرادة أخرى عقلية ، دون أن يلزم عن  
كل واحدة من تلك الإرادات غير ما يلزم من الأخرى ، ويكون بالعكس فإن "أ"  
و"ب" و"ج" متشابهة بالنوع ، وليس شيء من الإرادات الكلية بحيث يعين "أ" دون

(١) موهوم : ومن ب || فهو من كذا إلى كذا : صافطة من د (٢) موهوم : مرسوم ب ،  
ح ، ص ، ط ، م . (٣) يتبع : تبع ح ، ص ، ط (٤) هذه : هذا ح ، د ، ص || يتم : يتوهم ح ، ص  
(٥) وانتقال : والانتقال د (٦) مشترك : مشتركة ح ، د ، ص ، ط (٧) لحركة تتبعها :  
الحركة تتبعها د ، لا بحركة تتبعها ح | لحركة وأما : بحركة وأما ح ، د ؛ بحركة وأما هـ (٨) بأن : بأن  
ب ، ح ، د ، ص ، م | هناك إلى : صافطة من ح (٩) الإرادات : الإرادة ح ، د ، ص ، ط || الجزئية :  
صافطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وليس : طيس ب ، ح ، د ، ص ، م || بجزء من ذلك : من  
ذلك جزء م (١١) عن مبدئه : بإمكان ح ، د ، ص ، ط (١٢) ولا يترجع : صافطة من م ؛  
+ بإمكان ب ، ح (١٣) قد : صافطة من د ، ص ، م (١٤) وكيف : كيف ص (١٥) الإرادات :  
الإرادة د || من الأخرى : صافطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٦) بالنوع : في النوع ب ، ح ، د ، ص ،  
ص ، ط ، م || أ : الألف م .



”ب“ و ”ب“ دون ”ج“ وليس ”الألف“ أولى بأن يتعين من ”الباء“ و ”الجيم“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا ”الباء“ من ”الجيم“ إلا أن تصير نفسانية جزئية ، وإذا لم تتعين تلك الحدود في العقل بل كانت حدودا كلية فقط ، لم يمكن أن توجد الحركة من ”أ“ إلى ”ب“ أولى من التي من ”ب“ إلى ”ج“ ولا ”الألف“ أولى بأن يتعين من ”ب“ و ”ج“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا ”الباء“ من ”الجيم“ .

ثم كيف يمكن أن نفرض فيها إرادة وتصورا ، ثم إرادة وتصورا يختلفان في أمر متفق ، ولا استناد فيه إلى مخصص شخصي يقاس به ؟ ومع هذا كله فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال إلا مشاركا للتخيل والحس ولا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نعقل جملة الحركة وأجزاء الانتقال العقلي فيانقله دائرة معا ، فإذن على الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدأ القريب للحركة ، وإن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية تنقل هذا الانتقال العقلي بعد استناده إلى شبه تخيل ، وأما القوة العقلية مجردة عن جميع أصناف التغير فتكون حاضرة المعقول دائما ، إن كان معقوله كليا عن كلي ، أو كليا عن جزئي ، على ما أوضحناه .

فإذا كان الأمر على هذا ، فلفلك يتحرك بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك النفس متجددة التصور والإرادة ، وهي متوهمة : أي لها إدراك للتغيرات كالجزيئات وإرادة لأمر جزئية بأعيانها ، وهي كمال جسم الفلك وصورته . ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه ، لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه

- (١) ”ب“ ، و ”ب“ دون ”ج“ : الألف دون ألف لب ولب دون الج د || ”ب“ و ”ب“ : الباء والباء ص ، م || ”ج“ : الجيم ص ، م || وليس الألف : ولا ألف م ، فالألف د || ”ب“ يتعين : صاقطة من د | ”الباء“ و ”الجيم“ : الباء والج د (٢) ولا الباء من الجيم : ولا الباء عن الجيم م ، ولا الباء ولا الج د (٢-١) وليس الألف . . . ولا الباء من الجيم . صاقطة من ب ، ح ، ط (٤) ”أ“ : ألف ح ، ص ، ط (٥) ”ب“ و ”ج“ : الباء والجيم ب ، د | الإرادة : الأرادات د | ولا ”الاء“ : والاء ح ، ط ؛ صاقطة من ص أ من : ع ب ، ح (٥-٤) ولا الألف . . . من الجيم : صاقطة من م (٦) ثم كيف : كيف م | يختلفان : يختلفان د (٧) متفق : يتفق م | استناد : استناد م | مخصص : مخصوص ب ، ط ، م | يقاس : يقاس د || كله : صاقطة من ط (٩) العقل : صاقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || هل : هل د (١٠) المبدأ : مبدأ ح ، د || الحركة : الحركة ط (١١) استناده : استناد ب (١٢) حاضرة : حاضرب ، ح ، د ، ص ؛ حاضرام (١٣) كليا : كليا م || على : صاقطة من د | أوصفاء : أوصفاء ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) يتحرك : يتحرك ب (١٥) وتلك . وتكون تلك ح | التصور : التصور ط | للتغيرات : التغيرات د | كالجزيئات : الجزيئات م (١٦) لأمر : الأمر م .

ما بالقوة . والمحرك القريب للفلك وإن لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل ، هو السبب المتقدم لحركة الفلك ، فقد علمت أن هذه الحركة بحاجة إلى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات ولا بالعرض .

- وأما النفس المحركة فإنها — كما تبين لك — جسمانية مستجيبة ومتغيرة وليست مجردة عن المادة ، بل تدبها إلى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا إلينا ، إلا أن لها أن تعقل بوجه ما تعقل مشوبا بالمادة ، وبالجملية تكون أوهاما أو ما يشبه الأوهام صادقة وتخيلات أو ما يشبه التخيلات خرافية ، كالعقل العملي فينا . وبالجملية إدراكاتها بالجسم ولكن المحرك الأول لها قوة غير مادية أصلا بوجه من الوجوه . وإذا ليس يجوز أن يتحرك بوجه من الوجوه في أن يحرك ، وإلا لاستعالت ولكانت مادية — كما قد تبين هذا — فيجب أن يحرك كما يحرك محرك بتوسط المحرك الآخر ، وذلك الآخر محمول للحركة مريد لها متغير بسببها ، وهذا هو النحو الذي يحرك عليه محرك المحرك .

- والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية ، والغرض الذي إليه ينحو المحرك ، وهو الممشوق ، والممشوق بما هو ممشوق هو الخير عند العاشق ، بل نقول : إن كل متحرك حركة غير قسرية فهي هي إلى أمر ما ، ولتشوق أمر ما ، حتى الطبيعة أيضا ، فإن شوق الطبيعة أمر طبيعي ، وهو الكمال الذاتي للجسم : إما في صورته ، وإما في أينه ووضع ، وشوق الإرادة أمر إرادي ، إما إرادة لمطلوب حتى كاللذة ، أو وهي خيالي كالغلبة ، أو ظني وهو الخير المظنون . فطالب اللذة هو الشهوة ، وطالب الغلبة

(١) عقل : ساقطة من ح ، ص ، ط || هو : وهو ح ، ص ، ط (٣) بالذات : ساقطة من ب ، ح ، د ، م : لا بالذات ص (٤) تبين : يبين م ، تبين ح ، بين ب ، ط || مستجيبة : ومستجيبة ب ، ح ، ص ، ط ، م || ومتغيرة : متغيرة ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) النفس : ساقطة من ط (٦) تكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط (٧) ما يشبه : يشبه م || العمل : العلى د ، العمل م (٨) لاستعالت : لاستعالة د || تبين : يبين م (٩) المحرك الآخر : محرك آخر || وذلك : ذلك ب ، ص ، ط || محمول : محمولة د (١٠) محرك : محرك د : محرك : محرك ب ، ح ، د ، ط ، م || وفي كيف يحرك وأنه يحرك على سبيل الشوق إلى الاقتداء بأمره ، لا إلى الاكتساب بنشوق الفعل ح (١٢) بقصد : ساقطة من م || واشتياق : ساقطة من م (١٤) محرك : محرك ب ، ح ، د ، ط ، م || وفي هي إلى أمر : فهي إلى ح ، ص ، فهي أمر ب ، ط || هي إلى ... حتى : ساقطة من م || ولتشوق : وتشوق ح ، ص (١٥) شوق الطبيعة : الشوق للطبيعة ط .

هو الغضب ، وطالب الخير المظنون هو الظن ، وطالب الخير الحقيقي المحض هو العقل ؛  
ويسمى هذا الطلب اختياراً . والشهوة والغضب غير ملائم لجوهر الجسم الذي لا يتغير  
ولا يتفعل ؛ فإنه لا يستحيل إلى حال غير ملائمة ، فيرجع إلى حال ملائمة ، فيلتذ أو يختم  
من غيل له فيغضب . وعلى أن كل حركة إلى لذية أو غلبة فهي متناهية . وأيضاً فإن  
أكثر المظنون لا يبقى مظنوناً سرمدياً .

فوجب أن يكون مبدأ هذه الحركة اختياراً وإرادة خير حقيقي ، فلا يخلو ذلك الخير :  
إما أن يكون مما ينال بالحركة فيتوصل إليه ، أو يكون خيراً ليس جوهره مما ينال بوجه ،  
بل هو مباين ؛ ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فينال بالحركة ،  
ولاً لا تقطعت الحركة ، ولا يجوز أن يكون يتحرك ليفعل فعلاً يكتسب بذلك الفعل كلاً ،  
كما من شأننا أن نجود لنمدح ، ونحسن الأفعال ليحدث لنا ملكة فاضلة ، أو نصير خيرين ،  
وذلك ن المفعول يكتسب لأ كاله من فاعله ، ومحال أن يعود فيكمل جوهر فاعله ،  
فإن كمال المفعول أحسن من كمال الفاعل ، والأحسن لا يكسب الأشرف والأكل  
كلاً ، بل عسى أن يهت الأخص للا فضل آله ومادته حتى يوجد هو في بعض الأشياء  
عن سبب آخر .

وأما نحن فإن المدح الذي نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقي بل مظنون ، والملكة  
الفاضلة التي نخلصها بالفعل ليس سببها الفعل ، بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها . وتحدث  
هذه الملكة من الجوهر المكمل لأنفس الساس - وهو العقل الفعال - أو جوهر آخر

- (١) الحقيقي المحض : المحض الحقيقي ب ، ط (٤) يحيل : يحيل ب ، د ، ط || لذية : اللذية ، ص ، ط  
(٦) فوجب : يوجب ، ص || هذه : هذا ب || وإرادة : أو إرادة ، ص ، ط ، م || خير حقيقي :  
لخير الحقيقي د ، ط || فلا يخلو : ولا يخلو م || الخير : الجسم م (٧) ينال : + إليه ط || فيتوصل :  
ليوصل ب ، م ؛ ويتوصل ، د || مما : ماد || ينال : + إليه ب ، ط (٨) فينال :  
فينال ، د ، ص ، ط ، م (٩) يكون : ساقطة من م || يكتسب : يكتسب د (١٠) شأننا : شأننا د ||  
ونحسن : أو نحسن ط || ليحدث : كي يحدث ط (١١) المفعول : لمفعول د || ومحال : فعال ب ، ص ،  
ص ، ط ، م (١٢) الفاعلة : الفاعلية ، ص ؛ ساقطة من م || يكتسب : يكتسب د ، م (١٣) بل :  
ساقطة من ص || الأشياء : + بل ، ص (١٤) عن : من ب || آخر : الآخر (١٥) الذي :  
ساقطة من د (١٦) الملكة : الحركة د ؛

يشبهه ، وعلى هذا فإن الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ، ولكن على أنها مهينة للسادة لا موجدة ، وكلامنا في الموجد ، ثم بالجملة إذا كان الفعل مهيئاً ليوجد كالا انتهت الحركة عند حصوله .

- فبقى أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيراً قائماً بذاته ليس من شأنه أن ينال ، وكل خير هذا شأنه وإنما يطلب العقل التشبه به بمقتدار الإمكان ، والتشبه به هو تعقل ذاته في كمالها ، فيصير مثله ، في أن يحصل له الكمال الممكن له في ذاته كما حصل له شوقه ، فيوجب البقاء الأبدى على أكل ما يكون لجوهر الشئ في أحواله ولوازمه كالا لذلك ، لما كان يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالثبات ، وما كان لا يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالحركة .

- وتحقيق هذا هو أن الجوهر السماوي قد بان أن محركة يحرك عن قوة غير متناهية .  
والقوة التي لنفسه الجسمانية متناهية ، لكنها — بما يعقل الأول فيسنع عليها من نوره وقوته دائماً — تصير كأن له قوة غير متناهية ، فلا يكون له قوة غير متناهية ، بل للعقول الذي يسنع عليه من نوره وقوته ، وهو — أعني الجرم السماوي — في جوهره على كماله الأقصى إذ لم يبق له في جوهره أمر بالقوة ، وكذلك في كنهه وكيفه ، إلا في وضعه أو أينه أولاً ، وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانياً ، ولانه ليس أن يكون على وضع أو أين أولى بجوهره من أن يكون على وضع أو أين آخره في حيزه ، فانه ليس شئ من أجزاء مدار فلک أو كوكب أولى بان يكون ملاقياً له أو بلجزئه من جزء آخر . فبقى كان في جزء بالفعل

- (٢) لا موجدة : موجدة ح || مهيئ : مهيئ م || كالا : الكمال ط (٣) حصوله : حصولها م  
(٤) المطلوب : مطلوباد || بالحركة : الحركة د (٥) هو : هو أن ح ، د ، ص (٦) في كمالها :  
ساقطة من ح ، د ، ص ، م : في كاله ط || فيصير مثله : ساقطة من ب || في أن يحصل ...  
لمشوقه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٧) فيوجب : وجب د ، م ، بوجب ح || فيوجب  
البقاء الأبدى : الأبدى وجب البقاء الأبدى ب || في : من ط || كالا : كالا ، ص ، ط  
(٨) تشبهه : تشبه د (٩) تشبهه : تشبه ط || به : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) هو :  
ساقطة من ب ، ط ، م || الجوهر : الجرم ب ، ط (١١) بما : لما ح ، ص ، إنماد || عليها :  
عليه ط ، م (١٢) من : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٤) إذ : إذا ح (١٤) في كنهه  
وكيفه : في كنهه وكيفه د ، ط : في كيفه وكيفه م (١٥) وانه : فانه ح ، د ، ص ، ط ، م  
|| بجوهره : لجوهره د (١٦) أو أين : وأين ب ، د || من : في ط .

فهو في جزء آخر بالقوة ، فتد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه أو أيبته ،  
 والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على أكل كمال يكون للشيء دائماً، ولم يكن هذا ممكناً  
 للجوهر الساوي بالعدد ، لحفظ بالنوع والتعاقب ، فصارت الحركة حافظة لما يمكن  
 من هذا الكمال ، ومبدؤها الشوق إلى التشبه بالخير الأقصى في البقاء على الكمال الأكل  
 بحسب الممكن ، ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه ، وأنت إذا تأملت حال الأجسام  
 الطبيعية في شوقها الطبيعي إلى أن يكون بالفعل أينما لم تتعجب أن يكون جسم يشاق شوقاً  
 إلى أن يكون على وضع من أوضاعه التي يمكن أن تكون له ، أو إلى أن يكون على أكل  
 ما يكون له من كونه متحركاً ، وخصوصاً ويتبع ذلك من الأحوال والمقادير الفائضة  
 ما يشبه فيه بالأول تعالى من حيث هو مفيد للتغيرات ، لا أن يكون المقصود تلك الأشياء  
 فتكون الحركة لأجل تلك الأشياء ، بل أن يكون المقصود هو التشبه بالأول تعالى  
 - بقدر الإمكان - في أن يكون على أكل ما يكون في نفسه ، وفيما يتبعه من حيث هو  
 تشبه بالأول ، لا من حيث هو يصدر عنه أمور بعده حتى تكون الحركة لأجل ذلك  
 بالمقصود الأول ، كلا .

وَأَقُولُ : إِنَّ نَفْسَ الشَّوْقِ إِلَى التَّشَبُّهِ بِالأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْفِعْلِ تَصْدُرُ عَنْ الْحَرَكَةِ

الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب له ، وإن كان غير مقصود في ذاته بالقصد  
 الأول ، لأن ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الأكل ، ولا يمكن  
 بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة ، لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله  
 وجود ، وبقيت دائماً بالقوة .

(٢) والتشبه : والتشبه - (٣) الجوهر : الجرم ب ، ح ، ص ، م || لحفظ : لحفظه  
 ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) التشبه : التشبه - (٥) يكون : + يال ح ، ص ، ط (٦) أو إلى  
 أن يكون : وكذلك ح ، ص (٧ - ٨) أكل ما يكون : أكل ما ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) الفائضة : ساقطة  
 من م ، + بتدرأ مكان ح ، ص ، ط (٩) فيه : به ح || تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م  
 || للتغيرات : التغيرات ط || أن : ساقطة من م (١٠) أن : بأن ح || هو : وهو || تعالى :  
 ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١١) بقدر : بمقدار د ، مقدار م (١٢) حتى تكون : فتكون ب ، د ، ط ، م  
 (١٣) كلا : ساقطة من م (١٤) تصور : التصور ب || فيحدث : . . . بالفعل : ساقطة من د || ولا يمكن :  
 . . . يمكن م .

والحركة تتبع أيضاً ذلك التصور المقصود على هذا النحو ، لا على أن تكون مقصودة  
أولية وإن كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية - ذكرناها وفصلناها - على  
سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول ، وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات  
المنتقلة بها في الأوضاع ، والجزء الواحد بكامله لا يمكن في هذا الباب فيكون الشوق الأول  
على ما ذكرناه ، ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات ، وهذه الأشياء قد يوجد لها نظائر بعيدة  
في أبداننا ليست تناسبها ، وإن كانت قد تخيلها وتحكيها ، مثل أن الشوق إذا اشتد إلى  
خليل ، أو إلى شيء آخر ، تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث ، يتبعها حركات  
ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه ، بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله  
وأقرب ما يكون منه .

- ١٠ فالحركة الفلكية كائنة بالإرادة والشوق على هذا النحو ، وهذه الحركة مبدؤها شوق  
واختيار ولكن على النحو الذي ذكرناه ، ليس أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول ،  
وهذه الحركة كأنها عبادة ما ملكية أو فلكية ، وليس من شرط الحركة الإرادية أن تكون  
مقصودة في نفسها ، بل إذا كانت القوة الشوقية تشاق نحو أمر يسنع منها تأثير يحرك  
الأعضاء ، فتارة يتحرك على النحو الذي يوصل به إلى الغرض ، وتارة على نحو آخر مشابه  
أو مقارب له إذا كان عن تخيل ، سواء كان الغرض أمراً يبال ، أو أمراً يقتدى به  
ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده .

فإذا بلغ الالتذاذ بتعقل المبدأ الأول ، وبما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقل  
أو نفساني ، شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة ، لكنه ينبعث عن ذلك ما هو أدون مرتبة منه ،

(١) والحركة : بالحركة ، د ، ص ، م || تتبع أيضاً : أبعث تبع ، د || المقصود : صافطة من ح ،  
د ، ص ، ط ، م (٢) الجزئية : الجزويات د (٣) والجزء : والجزء د || لا يمكن : + والحركة أنه  
استكمال د ، والحركة أنه استكمال يمكن ح ، والحركة آلة استكمال يمكن ص (٤) ذكرناه : ذكرناه ط  
|| قد : صافطة من ط || لها : بهاد (٥) أبداننا : أبدان د || تناسبها : تناسبها د || من : صافطة  
من د (٦) تتبع : يتبع ح ، ص ، ط . (٧) المشتاق : + في ط || حذيله : حذيله د (٨) ما :  
بهاد ، ص ، ط (٩) كائنة : كانت د (١٠) الحركة : الحركة د (١١) كأنها : كأنه ص || أو  
فلكية : وفلكية د (١٢) يسنع : يسع ب ، م ، فيسع ط || يحرك : + له ب ، ص ، ح ، ط ، م  
(١٣) يقتدى : يقتدى م (١٤) ويحتذى : أو يحتذى م (١٥) من : من م || مرتبة من : من مرتبة  
ب ، ح ، ص ، ط ، م .

وهو الشوق إلى التشبه به بمقدار الإمكان ، فلم يطلب الحركة لا من حيث هي حركة ، ولكن من حيث قلنا ، ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعثاً عنه ، وهذا الاستكمال منبعثاً عن الشوق ، فعلى هذا النحو يحرك المبدأ الأول جرم السماء .

وقد اتضح لك من هذه الجملة أيضاً ، أن المعلم الأول إذا قال : إن الفلك متحرك بطبيعته فلماذا يعني ، أو قال : إنه متحرك بالنفس فلماذا يعني ، أو قال : متحرك بقوة غير متناهية تحرك كما يحرك المشوق ، فلماذا يعني ، وأنه ليس في أقواله تناقض ولا اختلاف .

ثم أنت تعلم أن جوهر هذا الخير المشوق الأول واحد ، ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذي لجملة السماء فوق واحد ، وإن كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصها ، ومتشوق وممشوق يخصها على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصلي علماء المشائين ، فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل ، ويثبتون الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة التي يختص واحداً واحداً منها ، فيجعلون أول المفارقات الخاصة بحرك الكرة الأولى ، وهي عند من يسمي بطليموس كرة الثوابت ، وعند من تعلم العلوم التي ظهرت لبطليموس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة ، وبعد ذلك محرك الكرة التي تلي الأولى بحسب اختلاف الرايين ، وكذلك هلم جرا .

فهؤلاء يرون أن محرك الكل شيء واحد ، ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص . والمعلم الأول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهور في زمانه ، ويتبع عددها عدد المبادئ المفارقة . وبعض من هو أسد قولاً من أصحابه بصرح ويقول - في رسالته التي في مبادئ

(٢) ينبع : تبع ، د ، م (٣) الأول : + جمع - || السماء . السابعة من || قال (الثانية) : + أنه م (٤-٥) أو قال إنه . . . فلماذا يعني : صافطة من د (٦) تحرك : بحركة من || وأنه : فأنه ط || ولا اختلاف : + فصل في أن لكل فلك جرمي محركاً أولاً مفارقاً قبل نفسه يحرك على أنه مشوق وأن المحرك الأول للكل مبدأ لجميع ذلك ح ، ص (٧) ثم أنت : وأنت د ، م (٩) يخصها : يخصها ب ، د ، ط ، م || ومتشوق : صافطة من د ، ط || يخصها : يخصها ب ، ط ، م (١٠) الكل : الأول د || ويثبتون : يثبتون د (١١) وغير المفارقة : وغيرهاد || يخص : يخص م | الخاصة : الخاصة م (١٢) النوم : باسم ط ، م (١٣) محيطة : محيط د || بها : صافطة من م || محرك : محرك ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) هلم : هلم ب ، ح ، ص ، ط (١٥) واحد : صافطة من ب ، ح ، د ، م (١٦) أسد : أشدد || التي : صافطة من ص ، ط .

الكل - إن محرك جملة السماء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كثيراً ، وإن كان لكل كرة محرك ومشوق يخصها . والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص ، وإن لم يكن يفوس في المعاني ، يصرح ويقول ما هذا معناه : إن الأنسبه والأحق وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك على أنه فيه ، ووجود مبدأ حركة خاصة له على أنه معشوق مفارق . وهذان أقرب قدماء تلامذة المعلم الأول من سواء السبيل .

ثم القياس يوجب هذا ، فإنه قد سمح لنا بصناعة المجسطى أن حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطء ، فيجب لكل حركة محرك غير الذي للآخر ومشوق غير الذي للآخر ، وإلا لما اختلفت الجهات ، ولما اختلفت السرعة والبطء . وقد بينا أن هذه المشوقات خيرات محضة مفارقة للادة ، وإن كانت الكرات والحركات كلها تشترك في الشوق إلى المبدأ الأول ، فتشارك لذلك في دوام الحركة واستمرارها ونحن نزيد هذا بياناً .

### [الفصل الثالث]

#### (ح) فصل

في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ؛ ليعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من الحركات المفارقة المعقولة بذاتها المعشوقة

ولتحقق هذا البيان ، ولنفتتح من مبدأ آخر فنقول : إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين إذ يقول : إن الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعاية

- (١) كان : ساقطة من ب (٢) يخصانها : يخصانها ب ، ص ، ح ، م ، ع ؛ يخصانها ر (٣) يمرض : يمرض د (٤) خاصة : خاصة ب ، ح ، ص ، م || أه : أن د ، روحود : وجود || خاصة : خاصة ب ، م (٥) قدماء : قدماء ب ، د ، ط || المعلم : معلم ح (٦) وكرات : ساقطة من ط (٧) لكل : لكل ب || للآخر : للآخرى ص (٨) ومشوق : ومشوق د ، ص ، م ؛ يشوق ب ؛ معشوق ح || غير الذي للآخر : الذي غير الآخود | اختلفت (الأول) : اختلف د ، م || اختلفت (الثانية) : اختلف ح ، د ، ص ، ط (١١) تزيد هذا : تزيد ح ، ص ، ط (١٢) صل : ساقطة من د (١٤) صدور : صدور ط (١٥) الحركات : المبادئ م || المعقولة : + وأنها ح ، ص ، ط || المعشوقة : المعشوقة ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٦) ولتحقق : ولتحقق ح || مفعول : ونفوز ح ، د ، ص ، م (١٧) فاضل : فاضل ح || فاضل المتقدمين : يقدم به أسكندر الأفروديسي .



بالأمور الكائنة الماسدة التي تحت كرة القمر ، وكانوا سمعوا أيضاً وعلموا بالقياس أن حركات السماويات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذواتها ، ولا يجوز أن تكون لأجل معلولاتها ، أرادوا أن يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا : إن نفس الحركة ليست لأجل ما تحت كرة القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق إليه .

٥ وأما اختلاف الحركات ، فلاختلاف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافاً ينتظم به بقاء الأنواع ، كما أن رجلاً خيراً لو أراد أن يمضي في حاجته سمى موضع ، واعترض إليه طريقان : أحدهما يختص بإيصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره ، والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق ، وجب في حكم خيريته أن يقصد الطريق الثاني ، وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا : فمكذلك حركة كل فلك ، إنما هي ليبقى على كماله الأخير دائماً ، لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة ليتنفع غيره .

١٥ فأول ما نقول لهؤلاء : إنه إن أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصداً لأجل شيء معلول ، ويكون ذلك المقصد في اختيار الجهة ، فيمكن أن يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية تخصها والحركة كانت لا تضرها في الوجود وتنفع غيرها ، ولم يكن أحدهما أسهل عليها من الآخر أو أعسر فاختارت الأنفع . فإن كانت العلة المانعة عن القول بأن مصير حركتها لنفع الغير ، استحالة قصدها فعلاً لأجل الغير من المعلومات ، فهذه العلة موجودة في نفس

- (١) الماسدة : والفاسدة د || سمعوا : سمعوا ب ، د ، د ، ص ، م (٢) يجمعوا : يجمع د || ليست : ليس ب ، د ، د ، ص ، م (٣) كرة : سائفة من ب ، د ، د ، ص ، ط ، م || للتشبه : للتشبه ب ، د ، د ، ص ، ط | والشوق : والشوق ح (٤) وأما : فأما د ، د ، ط ، م || فلاختلاف : فليختلف ب ، م ؛ فيختلف ح ، ط ، م || من كل : كل من ب ، د ، د ، كل ط (٥) حاجته : حاجة ح ، ص ، ط (٦) واعترض : + له ب ، د ، د ، ص ، م || طريقان : + بأحدهم (٧) خيريته : خيريته م (٨) ليتنفع : ليتنفع ح ، م (٩) لأنه : سائفة من ط || في حركاتها : في حركاته د || ما : سائفة من د (١٠) ويرض : ويرض د ، ص || خيرية : خيريته ح ، ص ، ط (١١) والحركة : والحركات د || غيرها : غيره ب || ولم : ولم ب || عليها : عليه د ، د ، ص ، ط ، م (١٢) أو أعسر : وأعسر د || كانت : + يقع ح || بأن : ولم || مصر : يصير د ، د ، ط : سائفة من م || نفع : أوقع م (١٣) موجودة : موجودة د .

قصد اختيار الجهة . وإن لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة ، لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطء هذه الحال ، وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب إليه ، بل ذلك مختلف .

- وقول بالجملة : لا يجوز أن يكون منها شيء لأجل الكائنات ، لا قصد حركة ، ولا قصد جهة من حركة ، ولا تقدير سرعة وبطء ، بل ولا قصد فعل أئمة لأجلها ، وذلك لأن كل قصد فيكون من أجل المقصود ، فيكون انقاص وجودا من المقصود ، لأن كل ما لأجله شيء آخر فهو أتم وجوداً من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه ، بل به يتم للآخر النحو من الوجود الداعي إلى القصد . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكمل من الشيء الأخس ، فلا يكون أئمة إلى معلول قصد صادق غير مظنون ، وإلا كان القصد معطلاً ومفيداً لوجود ما هو أكل وجوداً منه .



- وإنما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهيئاً له ومفيد وجوده شيء آخر : مثل الطيب للصحة ، فالطيب لا يعطى الصحة بل يهيئ لها المادة والآلة ، وإنما يفيد الصحة مبدأ أجل من الطيب ، وهو الذي يعطى المادة جميع صورها ، وذاته أشرف من المادة . وربما كان القاصد مخطئاً في قصده إذا قصد ما ليس أشرف من القصد ، فلا يكون القصد لأجله في الطبع بل بالخطأ ، ولأن هذا البيان يحتاج إلى تطويل وتحقيق ، وفيه شكوك لا تعمل إلا بالكلام المشبع ، فلنعدل إلى الطريق الأوضح فنقول : إن كل قصد فله مقصود ، والعقل منه هو الذي يكون وجود المقصود عن القاصد أولى بالقاصد من لا وجوده عنه ، وإلا فهو هدر . والشيء الذي هو أولى بالشيء فإنه يفيد كمالاً ما ،

(١) وإن : ثان ب (٢) الحال : الحالة ، ط ، م (٥) منها شيء : شيء منها ب ، د ، ط ، م ، هـ (٦) من : ماضية من ب ، د ، ص ، م ، هـ || ولا تقدير : تقدير (٧) فيكون : ويكون ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) كل ما : ب ، د ، ص ، ط (٩) به يتم : يتم به م || به : ماضية من د || الحق : ب ، د ، ص ، ط || الداعي : والداعي (١٠) كان : لكاد (١١) ومفيداً : ومفيد (١٢) فالطيب : فان الطيب ، ص || يهيئ : يهيئ ط (١٣) وربما : ربما (١٤) تطويل وتحقيق : نظر وتطويل د (١٥) فلنعدل : ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦) وجوده : وجوده || فهو هدر : هدر || يفيد : يفيد ب ، د ، م .

إن كان بالحقيقة الحقيقية ، وإن كان بالظن فظنياً : مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر ، فهذه وما أشبهها كالات ظنية . أو الربح ، أو السلامة ، أو رضى الله تعالى وتقدس وحسن معاد الآخرة ، وهذه وما أشبهها كالات حقيقية لا تتم بالقاصد وحده .

فإذن ، كل قصد ليس عبثاً فإنه يفيد كمالاً ما لقاصده لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال ، والعبث أيضاً يشبه أن يكون كذلك ، فإن فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئاً مما علمت أو سائر ما تبين لك .

ومحال أن يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كمالاً لم يكن ، فإن المواضع التي يظن فيها أن المعلول أفاد علته كالات مواضع كاذبة أو محرفة ، ومثلك ممن أحاط بما سلف له من الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها . ١٠

فإن قل قائل : إن الخيرية توجب هذا ، فإن الخير يفيد الخير ، قيل إن الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك ، فإن هذا يوجب النقص ، فإن كل طلب وقصد لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده من القائل أولى من لا وجوده ، وما دام معدوماً وغير مقصود لم يكن ما هو الأولى بالفاعل وذلك نقص ، فإن الخيرية لا تخلو :

إما أن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها ، فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحداً ، فلا تكون الخيرية توجبه ، ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية التي تلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال . ١٥

(٢) أو الربح : والربح م || أو السلامة : والسلامة ب ، م || أو رضى : ورضاء ب ، ح ، د  
ص ، ط (٣) تعالى وتقدس : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط || وحسن معاد الآخرة : ساقطة من ح ، د  
وهذه وما أشبهها : ساقطة من ح || بالقاصد : بالمقاصد (٥) يقصده : يقصده (٦) شيئاً : أشياء -  
(٧-٦) مما علمت أو سائر : من سائر ب ، ح ، د ، ص (٧) أو سائر : سائر ، د || تبين : بين د ، م ||  
لك : ب مما علمت ح ، ص : مما علمت أو سائر ما تبين ب (٧) فون : وإن ب ، ح (١٢) لكن : ساقطة  
من م || ذلك : ب منه ص ، ط || يوجب : يوجب ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) من : عن ب ، ح ، د  
ص ، ط ، م || الفاعل : المقاصد ، ط (١٤) الأولى : أولد || بالفاعل : بالفاعل ب ، م : بالقاصد ط  
(١٥) القصد : لقصد ح ، ص ، ط (١٦) واحداً : واحد د (١٧) هو قصد : ساقطة ب ، ح .

ولما أن يكون بهذا القصد تم الخيرية وتقوم ، فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا لها .

- وإن قال قائل : إن ذلك للتشبه بالعلة الأولى في أن خيريته متعدية ، وحتى يكون بحيث يتبعها خير ، فنقول : إن هذا في ظاهر الأمر مقبول وفي الحقيقة مردود ، فإن التشبه به في أن لا يقصد شيئا بل بأن ينفرد بالذات ، فإنه على هذه الصفة اتفاقا من جملة من أهل العلم . وأما استفادة كمال بالقصد فباين للتشبه به ، اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شيء ، وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستتباع ، فيجب في اختيار الجهة أيضا أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئا ، وتكون المنفعة المذكورة مستتبعة لذلك المقصود ، فتكون الجهة الخيرية غير مقصودة قصداً أولاً لنفس ما يتبع ، بل يجب أن يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستتبع تلك المنفعة حتى يكون تشبهاً بالأول . ١٠

- ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول على أنها تشبه بذات الأول من الجهة التي قلنا ، وتشبه بالقصد الثاني بذات الأول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الأول أمراً آخر ينظر به إلى فوق . وأما النظر إلى أسفل واعتباره ، فلو جاز أن يقع بالقصد الأول إلى الجهة ، حتى يكون تشبهاً بالأول في الاستتباع ، بلجاز في نفس اختيار الحركة . فكانت الحركة لأجل ما تحت ، ويفيض عنها وجود ليس تشبهاً به من حيث هو كامل الوجود ومشوقه ، إنما ذلك لذاته من حيث ذاته . ولا يدخل البتة لوجود الأشياء عنه في تشريف ذاته وتكبيرها ، بل المدخل أنه على كماله الأفضل ، وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلباً وقصداً . فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق التشبه على هذه الصورة ، لا على ما لا يتعلق بالأول به كمال . ١٥

(١) بهذا : ينفرد - (٢) معلولا : معلولة د ، م ؛ معلول ب || ط : له د ، م (٣) ذلك : هذا - م || التشبه : التشبيه - || أن : ساقطة من د || خيريته متعدية : خيرية متعدية د (٥) به : ساقطة من - || شيئا : شيء ب ، د ، م || بأن : أن ب ، د ، م ، ط ، م (٦) جملة من أهل : جملة أهل ب ، د ، م ، ط ، م (٨) شيئا : شيء ب (٩) الخيرية : ساقطة من ب ، م ، ط ، م (١٠) مستتبع : يستتبع ب ، د ، ط || تشبهاً : تشبهاد (١١) أنها : أنه - || تشبه : يشبه التشبه د ، م (١٣) به : ساقطة من د ، م || فوق : فوق - د ، ط ، م || رأما : فاما - د || أسفل : الأسفل ط (١٤) بالقصد : القصد ب ، م || الجهة : جهة ط || بالأول : - التشبه د ، ط || في الاستتباع : ساقطة من ب ، د ، م ، ط (١٥) ويفيض : يفيض ب ، م || عنها : عنها ط (١٦) ومشوقه : مشوقه ب ، د ، م || مدخل : دخل م (١٧) لا يتعلق بالأول : يتعلق بالأول م .

فإن قال قائل : إنه كما قد يجوز أن يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيراً وكلاً ،  
والحركة فعل له مقصود ، فكذلك لسائر أفعاليها ، فالجواب أن الحركة ليست تستفيد  
كلاً وخيراً ، وإلا لا قطعت عنده ، بل هي نفس الكمال الذي أشرنا إليه . وهي  
بالحقيقة استنبات نوع ما يمكن أن يكون للجرم السماوي بالفعل ، إذ لا يمكن استنبات  
الشخص له . فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كلاً خارجاً عنها ، بل بكل  
بهذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها ، لأنها نفس استبقاء الأوضاع والأيون على  
التماقب . وبالجملة يجب أن ترجع إلى ما فصلناه فيما سلف حين بينا أن هذه الحركة كيف  
تتبع تصور المنشوق ، وهذه الحركة شبيهة بالثبات .

فإن قال قائل : إن هذا القول يمنع وجود العناية بالكائنات والتدبير المحكم الذي  
فيها ، فإنا سنذكر بعد ما نزيل هذا الإشكال ، ونعرف أن عناية الباري بالكل على أي  
سبيل هي ، وأن عناية كل علم بما بعدها على أي سبيل هي ، وأن الكائنات التي عندها  
كيف العناية بها من المبادئ الأولى ومن الأسباب التي وسطها . وقد اتضح بما أوضحناه  
أنه لا يجوز أن يكون شيء من العلل يستكمل بالمعلول بالذات لا بالعرض ، وأنها لا تقصد  
فعلاً لأجل المعلول وإن كان ترضى به وتعلمه . بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ  
نوعه لا ليبرد غيره ، ولكن يلزمه أن يبرد غيره ، والدار تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها  
لا لتسخن غيرها ، ولكن يلزمها أن تسخن غيرها ، والقوة الشهوانية تشتهي لذة الجماع  
ليندفع الفضل ويتم لها اللذة ، لا ليكون عنها ولد ، ولكن يلزمها ولد ، والصحة

- (١) فإن : وأن م || قد : ساقطة من ح (٢) له : لها ب || فكذلك : وكذلك ب ،  
د ، ط || لسائر : سائر ص (٣) وخيراً : خيراً ح || لا تقطعت : اقطعت د || وهي : وهوب  
(٤) ما يمكن : ما لا يمكن د (٥) يله : هذه ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) ما : ساقطة من د  
(٨) تصور : التصور ب ، ح ، د ، ص ، م (١٠) من ذكر : من ب ، ح ، ص ، ط (١١) بعدها :  
بعده ب ، ح ، ط ، م (١٢) ومن الأسباب : والأسباب م || وسطها : وسطها ط || بما : بما د  
(١٣) يستكمل : يستكمل ط || لا بالعرض : إلا بالعرض ب ، ح ، د ، ص ، م (١٤) وتعلمه : وتعلمه د ||  
يرد : يرد د || يبرد : يبرد ط ، يرد د (١٥) تشتهي : يشتهي ط (١٦) ليندفع : ليندفع ب ،  
ص ، ط ، د ، م || ألبا : يباد || يلزمها : يلزمه ح ، ص || ولد : ساقطة من ب ،

هى صحة بيوهرها وذاتها ، لا لأن تنفع المريض ، لكن يلزمها تقع المريض ، كذلك فى العمل المتقدمة ، إلا أن هناك إحاطة بما يكون ، وعلمنا بأن وجه النظام والخير فيها كيف يكون ، وأنه على ما يكون وليس فى تلك .

فلذا كان الأمر على هذا ، فالأجسام السماوية إنما اشتركت فى الحركة المستديرة شوقا إلى معشوق مشترك . وإنما اختلفت ، لأن مبادئها المشوقة المتشوق إليها قد تختلف بعد ذلك الأول . وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال ، فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من أن الحركات مختلفة لاختلاف المتشوقات .

ولكن بقى علينا شيء ، وهو أنه يمكن أن تتوهم المتشوقات المختلفة أجساما لا عقولا مفارقة ، حتى يكون مثلا الجسم الذى هو أخس متشبا بالجسم الذى هو أقدم وأشرف كما ظنه القوم من أحداث المتفلسفة الإسلامية فى تشويش الفلاسفة إذ لم يفهم غرض الأقدمين ، فنقول : إن هذا محال ؛ وذلك لأن التشبه به بوجوب مثل حركته وجهتها والغاية التى تؤمها ؛ فإن أوجب المقصور عن مرتبته شيئا فلانما يوجب الضعف فى الفعل ، لا المخالفة فى الفعل مخالفة توجب أن يكون هذا إلى جهة وذلك إلى أخرى . ولا يمكن أن يقال : إن السبب فى هذه المخالفة طبيعة ذلك الجسم ؛ كأن طبيعة ذلك الجسم تعاند أن يتحرك من "أ" إلى "ب" ولا تعاند أن يتحرك من "ب" إلى "أ" ؛ فإن هذا محال ؛ لأن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا ، والطبيعة بما هى طبيعة للجسم تطلب الأين الطبيعى من غير وضع مخصوص ، ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان النقل عنه قسرا ، فدخل فى حركة الفلك معنى قسرى .

( ١ ) هى صحة : وهى الصحة د || بيوهرها : بطوهرها د || لأن : لئن د ( ٢ ) إلا أن : لأن ب ، د ، ط ( ٣ ) هذا : هذه د || فالأجسام : والأجسام د || اشتركت : اشترك د ( ٤ ) اختلفت : اختلف د || تختلف : + هى ، ص ، ط ( ٥ ) تشوق : عشوق ص ، م || الحال : الحالة ط ( ٦ ) من : + حيث د ، د || لاختلاف : لاختلافات د ( ٨ ) بقى : بين ط ( ٩ ) متشبا : تشبا د ( ١٠ ) القوم : القدم ب ، ص ، ط ، م || المتفلسفة : الفلاسفة د ( ١١ ) إن : ساقطة من ب || حركته : حركة د || وجهتها : وجهتها د ( ١٢ ) فإن : وإن د || لا المخالفة : لأن المخالفة د ، د ( ١٣ ) مخالفة توجب : ساقطة من ط || وذلك : وذلك د ( ١٤ ) هذه المخالفة : ذلك اختلاف د ، م ( ١٥ ) لأن : فإن د ، ص ، م ( ١٦ ) هى : هو د ، م || الجسم : الجسم د || تطلب : لا يطلب د || غير : + أين م ( ١٧ ) ولو : فلرد .

ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك، فليس يجب إذن أن يكون إذا أزيل جزء من جهة جاز، وإن أزيل من جهة لم يحز بحسب بساطته إلا أن يكون هناك طبيعة تقبل حركة إلى جهة فتجيب إلى تلك الجهة ولا تجيب إلى جهة أخرى إن كانت بقيت عن جهتها. وقد قلنا: إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعته، ولا أيضا هناك طبيعة توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة، فليس إذن في جوهر الفلك طبيعة تمنع تحريك النفس له إلى أي جهة كانت. وأيضا، لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبيعها أن يريد تلك الجهة لا محالة، إلا أن يكون الغرض في الحركة مختصا بتلك الجهة لأن الإرادة تبع للغرض ليس الغرض تبعا للإرادة. وإذا كان هكذا، كان السبب مخالفة الغرض. فإذا، لا مانع من جهة الجسمية، ولا من جهة الطبيعة، ولا من جهة النفس، إلا اختلاف الغرض والقسر أبعد الجميع عن الإمكان. فإذا لو كان الغرض تشبها بعد الأول بجسم من السماوية، لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم، ولم يكن مخالفا له أو أسرع منه في كثير من المواضع، وكذلك إن كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك.

وقد كان إن أنه ليس الغرض في تلك الحركات شيئا يوصل إليه بالحركة، وإلا لزم الاقطاع، بل شيئا مابينا لا يوصل إليه. وبأن الآن أنه ليس جسما، فبقى أن الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الأفلاك من موادها وأنفسها، ومحال أن يكون بالسمويات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه، فبقى أن يكون لكل واحد منها تشبه بموجود عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات وأحوالها اختلافها الذي لها لأجل ذلك، وإن كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وليته، وتكون العلة الأولى منشوق الجميع

- (١) كل نسبة : كل شيء نسبة - (٢) جزء : ساقطة من د || وإن : بأن د || بحسب :  
 + الطبع م || بساطته : ساقطة من ج، د، هـ (٣) تقبل : يفعل ب، ج، د، هـ، م || تجيب : فيجب  
 ب، د، ط || تجيب : يجب ط (٤) كانت : ساقطة من ب، م || طبيعته : طبيعة ط، طبيعته :  
 (٥) ليس : فليست د || تمنع : + عن ج، د، هـ، م، ط، م (٦) له : ساقطة من ص (٨) تمنع  
 لغرض ليس الغرض : ساقطة من م || وإذا : فإن د، وذا م || السبب : المسبب ب، د، ط (١١)  
 بجسم : هم الجسم م، ط (١٢) كان : ساقطة من ج، د، ط (١٣ - ١٤) والإلزام الانطباع :  
 ساقطة من ب، د، هـ، م، ط، م (١٤) لا يوصل إليه : ساقطة من ب، د، هـ، م، ط، م  
 (١٧) منها : + شوق ب، د، هـ، م، ط، م || اختلافها : اختلاف م (١٨) كيفية : كيفية ط ||  
 وجوب : وجود || وليته : وكيف ب، ج، د، م || منشوق : منشوة منشوق ط .



بالاشتراك . فهذا معنى قول القدماء إن لكل محركاً واحداً معشوقاً وأن لكل كرة محركاً يخصها ومعشوقاً يخصها . فيكون إذن لكل فلك نفس حركة تعقل الخير ، ولها بسبب الجسم تخيل ، أى تصور للجزئيات وإرادة للجزئيات ، ويكون ما تعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذى يخصه القريب منه مبدأ تشوقه إلى التحرك . ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة العقل الفعال إلى أنفسنا ، وإنه مثال كل عقل لنوع فعله فهو يتشبه به .

- وبالجملة ، لا بد فى كل متحرك منها لفرض عقل من مبدأ عقل يعقل الخير الأول ، وتكون ذاته مفارقة ، فقد علمت أن كل ما يعقل مفارق الذات ، ومن مبدأ الحركة جسمانى أى موصل للجسم ، فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئياً ، فيكون عند العقول المفارقة بعد المبدأ الأول بعدد الحركات . فإن كانت الأفلاك المتتيرة إنما المبدأ فى حركة كرات كل كوكب فيها قوة تفيض من الكواكب ، لم يبعد أن تكون المفارقات بعدد الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الأول : أولها العقل المحرك الذى لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الأقصى ، ثم الذى هو مثله لكرة الثوابت ، ثم الذى هو مثله لكرة زحل ، وكذلك حتى ينتهى إلى العقل الفاضل على أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضى ، ونحن نسميه العقل الفعال . وإن لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة لها حكم فى حركة نفسها ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عدداً ، وكان يلزم على مذهب المعلم الأول قريباً من خمسين لها فوقها ، وآخرها العقل الفعال ، وقد علمت من كلامنا فى الرياضات مبلغ ما ظفرتنا به من عددها .

- ( ١ ) لكل : لكل ط | | وأن : مان د ؛ ساقطة من ب ( ١ - ٢ ) محركاً بخصها : محركاً بخصها د  
( ٢ ) يخصها : ساقطة من ج ، ص ( ٣ ) تخيل : تخيل د | | أى : أو ، م | | الأول وما يعقله : الأول ما يعقله م ؛ ساقطة من د | | المبدأ : + القريب م ، د ، ص ، م ( ٤ ) القريب : القريب ط  
| | التحريك : التحريك م ، د ، ص | | ويكون : يكون د ، ط ؛ ساقطة من ب | | لكل : ولكل ب  
( ٥ ) نسبة : + الكل م | | أنفسنا : قوسنا ط ( ٦ ) وبالجملة لا بد فى : ساقطة من م | |  
لفرض : لفرض د | | مبدأ عقل : + أعلى د | | الخيز : الجرم م ( ٨ ) جسمانى : الجسمانى ط  
| | أى : + هو د ، ط ، + من م | | موصل الجسم : أصل الجسم د ، م | | مختارة : مختارة م ( ٩ )  
الاختيارات : الاختيار م ( ١٠ ) الأفلاك : أفلاك ب ، م ؛ ساقطة من د | | فيها : منها د ، ب ، م ، م  
( ١١ ) من : عز ب ، د | | الكواكب : الكواكب ب ، د ، م | | الكواكب (الثانية) : + طاب د ، د ، ص ، ط ، م | | لا : ما م ( ١٢ ) وكان : فكان د | | بعد الأول : بالأول د ؛ أبعاد الأول م | | الجرم : الجسم د ( ١٣ ) هو مثله لكرة الثوابت : مثله لكرة الثوابت د ، ط | | وكذلك : وكذلك د ( ١٤ ) ونحن نسبه : ونسبه نحن د ، م  
( ١٥ ) متحركة : يتحرك ط ( ١٦ ) يلزم : ساقطة من م ، م ، م | | قولها : قولها ب ، د ، م ، م ، م .



## [ الفصل الرابع ]

## ( د ) فصل

في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية  
عن المبدأ الأول

قد صرح لنا فيما قدمناه من القول أن الواجب الوجود بذاته واحد ، وأنه ليس بجسم  
ولا في جسم ولا منقسم بوجه من الوجوه ، فإذن الموجودات كلها وجودها عنه ، ولا يجوز  
أن يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ،  
ولا الذي له ، حتى يكون لأجل شيء ، فلهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه على سبيل  
قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ووجود الكل فيكون قاصداً لأجل شيء غيره وهذا  
الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره ؛ وذلك فيه أظور ، ونخصه من بيان امتناع أن يقصد  
وجود الكل عنه إن ذلك يؤدي إلى تكرره في ذاته ؛ فإنه حينئذ يكون فيه شيء بسببه  
يقصد ، وهو معرفته وعلمه أو جوب القصد أو استجابته أو خيرية فيه توجب ذلك ،  
ثم قصد ، ثم فائدة يفيدها إياه القصد على ما أوضحنا قبل ؛ وهذا محال ؛ وليس كون  
الكل عنه على سبيل الطبع بأن يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ، ولا لرضى منه ، وكيف  
يصح هذا وهو عقل ؟ فيجب أن يعقل أنه يلزمه وجود الكل عنه ؛ لأنه  
لا يعقل ذاته إلا عقلاً مضافاً ومبدأً أولاً ، وإنما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبدئه  
وليس في ذاته مانع أو كاره لصدور الكل عنه ، وذاته عالمة بأن كماله وعلوه بحيث يفيض

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) وجود : ساقطة من ط (٤) عن المبدأ الأول : من الأول ه ؛ عن الأول  
د ، ص ، م (٦) منقسم : ينقسم ب ، ه ، ص ، ط ، م || عنه : عنه د (٧) سبب : بسبب ه  
|| عنه : عليه د (٧ — ٨) لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ولا الذي : لا الفاعل عنه ولا المادة  
بأوبه يكون ولا الماية ه (٨) عنه : ساقطة من د (١٠) فرغنا : عرفنا || أظور : + شيء ط ||  
ونخصه : وفيه نخصه م (١١) تكرر في ذاته : تكرر ذاته ب ، د ، ص ، م ؛ تكرر ط || حينئذ  
يكون فيه : يكون فيه حينئذ ه ، د ، ص ، ط || بسببه : بسبب ه ، ص ، ط (١٢) أوجب : بوجب  
ه ، ص ، ط ؛ أوجد ه ، د || خيرية : خيريته د ، م (١٣) ثم فائدة : فائدة د  
(١٤) لا بمعرفة : لا بمعرفة ط ؛ لمعرفة د || لرضى : لرضى ه ، ص ، ط ، م (١٥) يعقل : ساقطة من د .

- عنه الخير، وأن ذلك من لوازم جلالاته المشوقة له لذاتها، وكل ذات يعلم ما يصح عنه، ولا تخالطه معاوكة ما بل يكون على ما أوضحنا بيانه، فإنه راض بما يكون عنه، فالأول راض بفيضان الكل عنه، ولكن الحق الأول إنما فعله الأول والذات أنه يعقل ذاته اتق هي لذاتها مبدأ لنظام الخير في الوجود، فهو عاقل لنظام الخير في الوجود، وأنه كيف ينبغي أن يكون، لا عقلا خارجا عن القوة إلى الفعل، ولا عقلا مستقلا من معقول إلى معقول، فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما أوضحناه قبل، بل عقلا واحدا، ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن يعقل أنه كيف يمكن، وكيف يكون أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله، فإن الحقيقة المعقولة عنده هي عينها على ما علمت، علم وقدرة وإرادة. وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة وإرادة حتى توجد، وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح له لبرأته عن الاتينية، وعلى ما أطيننا في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره، وهو فاعل الكل بمعنى أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مباينا لذاته، ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل اللزوم إذ مع أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وفرغنا من بيان هذا الفرض قبل. فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه. وهي المبدعات - كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة؛ لأنه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته، لا لشيء آخر. والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه، لا هذا الشيء بل غيره،

- (١) مصدر: صدر - (٢) أوضحنا: أوضحت، ص || يانه: ساقطة من ب، ح، ص، م || ولا تخالطه... يكون عنه: ساقطة من ط (٣) عنه: منه ط (٤) هي لذاتها: لذاتها هي د || لنظام (الأول): النظام ط || الخير في الوجود وأنه: ساقطة من د || وأنه: ساقطة من م (٥) كيف: وكيف ب، ح، ص || من: عن د (٦) فإن: فإنه د || أوضحناه: أوضحنا، م (٧) واحدا: واحد، ص، م، ط || أن: إذ م، وأن: د، ص || وكيف: ساقطة من د (٨) على: ساقطة من د (٩) وحركة وإرادة: وإرادة وحركة ح، د، ص، م || له: ساقطة ب، د، م (١٠) الاتينية: الاتينية ط (١١) وتبع: ساقطة من ب || لوجوده لأن: لأن ب، ط (١٢) بمعنى: يعني د (١٣) واجب: واجب، الواجب ح، د، ص، م (١٤) ذاته: ذاته ح، د، ص، م || يلزم عنه: عنه يلزم م (١٥) في ذاته الذي: ساقطة من م.



- والجملة فإن الصورة المادية وإن كانت علة للمادة في أن تخرجها إلى الفعل ونكاتها فإن للمادة أيضا تأثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها ، وإن كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت ، فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للأخرى في شيء ، وأيضا من جهة واحدة ، ولولا ذلك لاستحال أن يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ، ولذلك قد سلف من القول : أن المادة لا يكتفى في وجودها الصورة فقط ، بل الصورة بجزء العلة ، وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها ، فبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية أصلا ولا أن يكون مادة أظهر ، فوجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا بل عقلا ، وأنت تعلم أن ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة ، فحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق ، لكذلك تعلم أن في جملة الموجودات عن الأول أجساما ، إذ علمت أن كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه لا سبيل إلى أن يكون عن الأول تعالى بغير واسطة ، فهي كائنة عنه بواسطة وقد علمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة وحيدة محضة لا أثيلية فيها ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد ، فبالجزم أن يكون عن المبدعات الأول بسبب اثنييته يجب أن يكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ، ولا يمكن في القول بالمفارقة شيء من الكثرة إلا على ما أقول : إن المعلول بذاته ممكن الوجود ، وبالأول واجب الوجود ، ووجوب وجوده بأنه عقل ، وهو يعقل ذاته ، ويعقل الأول ضرورة ، فيجب أن يكون

- (١) المادة : المادة ط (٢) وتعيينها : وتعيينها د || كان : كانت د || الوجود : + وجودا ط  
(٣) في شيء : ساقطة من ب || وأيضا : وأيضا ح ، ص ، ط (٤) المادة : المادة د  
(٥) القول : قول ح ، ص ، ط (٦) بنفسها : عن النفس ح ، بنفسها ص || صورة : + صورة ط  
أصلا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) ولا أن : ولأن ب ، م ، ومثلا ح ، ص ، ط || فوجب :  
فوجب ب ، ح ، ص ، ط ، م || الأول : ساقطة من ط (٩) بل عقلا : وعلام (١٠) وجود : +  
وههنا شكوك قد خللت ، بأنه لا يجب أن يتصور معنى الممكن على ما شرح أولا في بعض تصورات مقدمة ، أن الممكن الذي تقرر الوجود أولا يجوز أن يكون مساويا لوجود شيء آخر ح || لكك : والسكك د ، ط (١١) بد :  
إذا ط ، ح ، د ، ع || علمت : علمت د (١٢) وأنه : فإنه د || قال : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فهي كائنة : ساقطة من د ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١٣) تكون :  
ساقطة من ح || لا اثنيية فيها : ساقطة من د ، ب ، ح ، م (١٤) أن : ساقطة من د ||  
الأول : الأول ب ، ص (١٥) وبالأول : بالأول د (١٦) بأنه عقل وهو يعقل ذاته :  
بأنه أنه عقل وهو يعقل ذاته ح ، بزمه أن عقل ذاته ط .

فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها ، وعقله وجوب وجوده من الأول  
المعقول بذاته ، وعقله للأول ، وإيست الكثرة له عن الأول ؛ فإن إمكان وجوده أمر له  
بذاته لا بسبب الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول  
ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وجوده عن الأول ، ونحن لا نمنع أن يكون  
من شئ واحد ذات واحدة ، ثم يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجوده ،  
ولا داخلية في مبدأ قوامه ، بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد  
يلزمه حكم وحال ، أو صفة ، أو معلول ؛ ويكون ذلك أيضا واحدا ؛ ثم يلزم عنه بمشاركة  
ذلك اللازم شئ ، فيتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته ، فيجب إذن أن تكون مثل  
هذه الكثرة هي الملة لإمكان وجود الكثرة فيها من المملولات الأول ، ولولا هذه الكثرة  
لكان لا يمكن أن يوجد منها الا واحدة ، ولم يمكن أن يوجد منها جسم ، ثم لا إمكان  
للكثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط ، وقد بان لنا فيما سلف أن العقول المفارقة كثيرة  
العدد ، فليست إذن موجودة معا من الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول  
عنه ثم يتلوه عقل وعقل ؛ ولأن تحت كل عقل فلما بمادته وصورته اتى هي النفس وعقلا  
دونه ، فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه  
الثلاثة من العقل الأول في الإبداع لأجل التثليث المذكور ، والأفضل يتبع الأفضل  
من جهات كثيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل  
تحت ، وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى ، وكما لها هي النفس ، وبطبيعة  
إمكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعقله لذاته وجود جرمية الفلك الأقصى المندرجة  
في جملة ذات الفلك الأقصى بنوعه ، وهو الأمر المشارك للقوة فيما يعقل الأول ،

- (١) ممكنة : يمكن ص (٢) وعقله ؛ عقله م ؛ عقل ط (٣) ذاته ؛ أنه ط || كثرة :  
كثيرة د || وجوده : وحدة ب ، ص ، ح ، ط ، م (٤) عن : ساقطة من م (٥) ولا داخلية :  
و داخلية د ، ب ، ح ، م (٦) عنه : + لذاته شئ وجوب م || بمشاركة : ومشاركة د (٧) من :  
+ ذلك ح || يلزم : ويلزم د (٨) فيما : منها ب ، د ؛ معاط ؛ + ما ح || الأول : الأول ب ،  
ح ، م ، ه ؛ ساقطة من د (٩) واحدة : وحدة ب ، د ، ص ، ط ، م || ثم : ساقطة من م (١٠)  
للكثرة : كثرة م || هذا : هذه ب ، ح ، د ، ص ، ط || لنا : ساقطة من ح ، د (١١) وعقل :  
وعقل ب || ولأن : فلأن د (١٢) عن : + ذلك ب ، ح ، د ، ص ، م || التثليث :  
الثلاث ح ، ص ، ط || المذكور : + فيه ب ، ط ، م (١٣) عقل : عقل د (١٤) وبطبيعة :  
بطبيعة د (١٥) الحاصلة : الحاصل ط || له ساقطة من د || في : فيها ح ، م || المندرجة :  
المندرجة ب (١٦) القوة : للقوة م .

- يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهة تلزم عنه الكثرة الأولى بجزئيتها ، أعنى المادة والصورة ، والمادة بتوسط الصورة أو بمشاركتها ، كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذى يحاذى صورة الفلك ، وكذلك الحال فى عقل عقل ، وفلك فلك ، حتى ينتهى إلى العقل الفعّال الذى يدبر أنفسنا ، وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق ، فإننا نقول : إنه إن لزم وجود كثرة من العقول فبسبب المعانى التى فيها من الكثرة . وقولنا هذا ليس ينمكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة يلزم كثرة هذه المعلولات ، ولا هذه العقول متفقة الأنواع ، حتى يكون مقتضى معانيها متفقا .

- ولنبتدى لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول : إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذى فى المعلول الأول من جهة كثرة المذكورة ، وخصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته ، فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحداً هو المعلول الأول ، ولا أيضاً يجوز أن يكون كل جرم متقدم منها علة للتأخر ، وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ، وبما له قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ذى نفس أخرى ، وذلك لأننا بينا أن كل نفس لكل فلك فهى كماله وصورته وليس جوهرها مفارقاً وإلا لكان عقلاً لا نفساً ، وكان لا يتحرك البتة على سبيل التشوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغير ، ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم ، وقد ساقنا النظر إلى إثبات هذه الأحوال لأنفس الأفلاك كما علمت ، وإذا كان الأمر على هذا ، فلا يجوز أن تكون أنفس الأفلاك تصدر عنها أفعال فى أجسام أخرى غير أجسامها إلا بواسطة أجسامها ، فإن صور الأجسام وكالاتها على صنفين :

- ٢٠ إما صور قوامها بمواد الأجسام ، فكأن قوامها بمواد تلك الأجسام ، فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بواسطة مواد تلك الأجسام ، ولهذا السبب فإن النار لا تسخن (١) عقل : ساطعة من - || جهة تلزم عنه : جهته ط ، م ، جهة د ، جهته ب ، ح (٢) بمشاركتها : مشاركتها د ، م (٥) إن لزم : لزوم د || العقول : المفعول د (٦) هذا : هذا د (٧) يلزم : يلزم ح ، د ، م || كثرة : كثرة د || العقول : المفعول د (١٢) جرم : جزء م (١٤) أنا : أنا م || قدس || لكل فلك : فلك د || فهو : فهو م || وليس : ليس ب ، ح ، م ، ط ، م (١٥) لا نفساً : نفساً م || يتحرك : يتحرك ب ، د ، م ، ط ، م (١٥) ألبه : ألبه ب ، ح ، م ، ط || التشوق : التشوق ح ، م ، ط ، تشوق م (١٦) تخيل : تغير ، ط (١٨) غير : غير م || بواسطة : بواسطة م || أجسامها فإن : أجسامها فإن د (٢٠) فكأن : فكان - (٢١) تلك : ساطعة من ط .

حرارتها أى شئ. اتفق بل ما كان ملاقياً بحرمتها، أو من جسمها بحال. والشمس لا تنفى. كل شئ، بل ما كان مقابلاً بحرمتها.

وإما صور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام، كالأفئس، ثم كل نفس وإنما جعلت خاصة لجسم بسبب أن فعلها بذلك الجسم وفيه. ولو كنت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم، لكنت نفس كل شئ. لا نفس ذلك الجسم فقط. فقد بان على الوجوه كلها أن القوى السماوية المنطبقة بأجسامها، لا تفعل إلا بواسطة جسمها. ومحال أن تفعل بواسطة الجسم نفساً، لأن الجسم لا يكون متوسطاً بين نفس ونفس، فإن كانت تفعل نفساً بغير توسط الجسم فلها أفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم. وهذا غير الأمر الذى نحن في ذكره، وإن لم تفعل نفساً، لم تفعل جرماً سماوياً، لأن النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال، فإن وضع لكل فلك شئ يصدر عنه في فلكه شئ وأثر من غير أن يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم وبه، ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم، فمن لا تمنع هذا، وهذا هو الذى نسميه العقل المجرد، ونجعل صدور ما بعده عنه، ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك إياه، والناظر صورة خاصة به، والكائن عن الجهة التى حدثنا عنها حين أثبتنا هذه النفس.

فقد بان ووضع أن للأفلاك مبادئ غير جرمانية، وغير صور الأجرام. وإن كل فلك يختص بمبدأ منها، والجميع يشترك في مبدأ واحد. ومما لا شك فيه أن ههنا عقولاً بسيطة مفارقة، تحدث مع حدوث أبدان الناس، ولا تفسد بل تبقى. وقد تبين ذلك في العلوم الطبيعية، وليست صادرة عن العلة الأولى، لأنها كثيرة مع وحدة النوع، ولأنها حادثة

- (١) أو من : ومن م (٢) مقابلاً : ملاقياً (٤) الجسم : ساقطة من د  
(٥) لكنت : كنت م (٧) بواسطة : بواسطة د، ط (٨) عا : ساقطة من د  
|| توسط : توسط م || فلها : فله د (٩) وذات : لذات ب، ح، ص، ط (١٠) جرماً :  
بسماء || لأن النفس : لا النفس م || متقدمة : متقدمة د، م || الجسم : الجرم د، ط || المرتبة : الرتبة ح  
(١١) ذاته : في ذاته د (١٤) مورة : ومورة د || خاصة : خاصة ب، ح، ص، م || عن : على  
ب، ح، د، ص، م || حين : نيز د (١٥) صور : مورة د || الأجرام : للأجرام م || فلك : ذلك د  
(١٦) شك : شك ب، د، ط، م (١٧) تبين : بين ب، د، ح (١٨) العلة : ساقطة من د.



- فهى اذن معلولات الأول بتوسط . ولا يجوز أن تكون العلل القاعية المتوسطة بين الأول وبينها ، دونها فى المرتبة ، فلا تكون علولا بسيطة ومفارقة ، فإن العلل المعطية للوجود أكل وجودا ، أما القابلة للوجود فقد تكون أخس وجودا ، فيجب إذن أن يكون المعلول الأول عقلا واحدا بالذات ، ولا يجوز أيضاً أن تكون عنه كثرة متفقة النوع ، وذلك لأن المعانى المتكثرة التى فيه ، وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن كانت مثلاً الحقائق ، كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئاً غير ما يقتضى الآخر فى النوع . فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر ، بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فهذا تخالفت وتكثرت ، ولا انقسام مادة هناك ؟ فإذا المعلول الأول لا يجوز عنه وجود كثرة إلا بثلثة الأنواع ، فليست هذه الأنفس الأرضية أيضاً كائنة عن المعلول الأول بلا توسط علة أخرى موجودة ، وكذلك عن كل معلول أول حال حتى ينتهى إلى معلول أول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد ، المتكثرة بالنوع والعدد معا . فيكون تكرار القابل سبباً لتكثرفعل مبدأ واحد بالذات . وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها ، فيلزم دائماً عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الاسطقسات ، وتنبأ لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد عن العقل الأخير . فإنه إذا لم يكن السبب فى الفاعل ، وجب فى القابل ضرورة . فإذا يجب أن يحدث عن كل عقل حال تحته ، ويصف حيث يمكن أن تحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد ، لتكثر الأسباب ، فهذه انتهى .
- وقد اتضح وبأن أن كل عقل هو أعلى فى المرتبة ، فإنه لمعنى فيه ، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه ، وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرم الفلك كائن عنه ، ومستبقى بتوسط النفس الفلكية ، فإن كل صورة فهى علة لأن يكون مادتها بالفعل ، لأن المادة تقدم لا قوام لها .

- ( ١ ) معلولات : + علة ط || الأول : الأول ب ، ح ، د ، ط ، م ( ٢ ) المرتبة : الرتبة د  
( ٣ ) واحدا : وواحد ح ، ص ، م ( ٦ ) الآخر : فى الآخر ب ، ح ، د ، ص ، الأخرى ط ||  
فلم : ساقطة من ب ( ٨ ) ولا انقسام : ولا الانقسام ح ( ٩ ) الأنواع : النوع د ، م ||  
توسط : واسطة د ( ١٠ ) أول : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م || مع : معلول ط ( ١١ ) بالوع  
والعدد : بالعدد والنوع ب ، د ، م ، هـ ( ١٢ ) بالذات : الذات ب ، د ( ١٤ ) عن : من ب ،  
ح ، د ، ص ، م ( ١٦ ) منقسمة : بنفسه د || لتكثر : تكثر م ( ١٧ ) اتضح وبأن : بأن  
واتضح ح ، د ، ص ، م || المعنى : بمعنى ب ، د ، ص ، م ( ١٨ ) وبما : وبما د || عنه : + وجود  
ص ، ط || فلك : فلك د || بنفسه : وبفسه د ( ١٩ ) وجرمه : ساقطة من د .



## [ الفصل الخامس ]

### ( ٥ ) فصل

في حال تكون الاسطقات من العلل الأوائل

فإذا استوفت الكرات السماوية صدها ، لزم بعدها وجود اسطقات ؛ وذلك لأن  
الأجسام الاسطقسية كائنة فاسدة ، فيجب أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نوعاً  
من التغير والحركة ، وأن لا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها ، وهذا يجب  
أن يتحقق من أصول ، أكثرنا التكرار فيها ، وفرغنا من تقريرها .

ولهذه الاسطقات مادة يشترك فيها ، وصور يختلف بها ، فيجب أن يكون اختلاف  
صورها مما يعين فيه اختلاف في أحوال الأفلاك ، وأن يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه  
اتفاق في أحوال الأفلاك . والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة ؛ فيجب  
أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ، ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيه  
المادة للصور المختلفة ؛ لكن الأمور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا تكون وحدها  
بلا مشاركة من واحد معين علة لذات هي في نفسها متفقة واحدة ، وإنما يقيمها غيرها ؛  
فلا يوجد إذن هذا الواحد عنها إلا بارتباط بواحد يردّها إلى أمر واحد ، فيجب أن  
تكون العقول المفارقة بل آخرها الذي يلينا هو الذي يفيض عنه — بمشاركة الحركات  
السماوية — شيء فيه رسم صور العالم الأسفل على جهة الأفعال ؛ كما أن في ذلك العقل  
أو العقول رسم الصور على جهة التفعيل ، ثم تفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بالإنراد

(٢) فصل : ساطة من د (٤) فإذا : واذا ، د ، م || استوفت : استوفيت د || بعدها وجود :  
بعد وجودها وجود ص || اسطقات : الأسطقات ، ص ، م (٣ - ٤) وذلك لأن الأجسام  
الاسطقسية : ساطة من ب (٥) كائنة : كانت د || فاسدة : ذوا فاسدة د || فيجب : + إذن :  
(٦) وهذا : وبهذا ط (٧) من : من د (٩ - ١٠) وأن يكون ... أحوال الأفلاك : ساطة من  
ص ، ط (١١) وجود : الوجود د || ما : مما م (١٣) معين : معين د (١٤) واحد :  
واحد ص ، ط (١٥) العقول : للعقول د || مشاركة : مشاركة د (١٦) رسم : رسم  
د || على : من ب ، د ، ص ، م (١٧) القول : القول د || منه : عنه ص ، د || فيها : منها ص .

ذاته ، فإن الواحد يفعل في الواحد - كما علمت - واحداً ، بل بمشاركة الأجسام السماوية ، فيكون إذا خصص هذا الشيء تأثير من اثنا عشر السماوية بلا واسطة جسم عنصرى ، أو بواسطة تجعله على استعداد خاص بعد العام الذى كان ذلك في جوهره قاض عن هذا المفارق صورة خاصة ، وارتسمت في تلك المادة .

- وأنت تعلم أن الواحد لا ينحصر الواحد من حيث كل واحد منهما واحد ، بأمر دون أمر يكون له ، بل يحتاج إلى أن تكون هناك تخصصات مختلفة ، وتخصصات المادة معداتها ، والمعد هو الذى يحدث عنه في المستعد أمر ما ، تصير مناسبة لذلك الأمر لشيء بعينه أولى من مناسبة لشيء آخر ، ويكون هذا الإعداد مرجحاً لوجود ما هو أولى فيه من الأوائل الواهبة للصور ، ولو كانت المادة على انهيار الأول لتشابهت نسبتها إلى الضدين لما يرجح أحدهما ، اللهم إلا بحال تختلف به المؤثرات فيه ، وذلك الاختلاف أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة واحدة ، فلا يجب أن نختص بموجه مادة دون مادة إلا لأمر أيضاً يكون في تلك المادة ، وليس إلا الاستعداد الكامل ، وليس الاستعداد الكامل إلا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له ، وهذا مثل الماء إذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة الغريبة ، والصورة المائية ، وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة للصورة النارية . فإذا أفرط ذلك واشتدت المناسبة ، اشتد الاستعداد ، فصار من حق الصورة النارية أن تفيض ، ومن حق هذه أن تبطل ، ولأن المادة ليست تبقى بلا صورة ، فليس قوامها عما ينسب إليه من المبادئ الأولى وحدها ، بل عنها وعن

- (٣) بواسطة : بواسطة م || تجعله : ساقطة من د (٥) وأنت : أنت د ||  
 منها واحد : ساقطة من م || بأمر : من ب ، د (٦) مختلفة وتخصصات : ساقطة من م  
 (٧) معداتها : معداتها م ، معداتها ب ، معداتها د || المعد : فالمعد ب ، ط || عنه : م د || مناسبة :  
 مناسبة ط (٨) لشيء : لشيء م ، م ، ط || هذا : لهذا || لوجود : بوجود د ||  
 أولى : الأول ط (١٠) لما : فيما م ، م ، ط (١٢) في تلك : تلك ب || الكامل :  
 ساقطة ب ، م ، د ، م ، م (١٣) لشيء : لشيء ط || له : + وهذا المستعد له د || مثل : + أن  
 ب ، م ، د ، م ، م || الماء : المادة د (١٤) المائية : المائية د (١٥) وشديدة : وشديد ب  
 (١٦) الصورة : الصور م (١٧) صورة : قوامها م || ليس : ليست د || الأولى : الأول  
 م ، د ، م || وحدها : وحده م || عنها : م ، م ، د .

الصورة . ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها ، فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها ، و بالمبادئ الباقية بوساطتها أو واسطة أخرى مثلها . لو كانت من المبادئ الأولى وحدها لاستغنت عن الصورة، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت بالصورة ، بل كما أن المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقيمها الطبايع الخاصة بذلك فلك . فكذلك المادة ههنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبايع الخاصة وهي الصور .

وكما أن الحركة أحسن الأحوال هناك ، فكذلك المادة أحسن النوات ههنا . وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مرافقة لما بالقوة . وكما أن الطبايع الخاصة والمشاركة هناك مبادئ أو معينات لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا، فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصة والمشاركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها ههنا ، وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر أو معين <sup>وتبدلها ههنا</sup> ولأجسام السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها ، ويسرى منها إلى هذا العالم، ولا تقصها تأثير أيضا في أنفس هذا العالم . وبهذه المعاني يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام بالكل والصورة ، حادمة عن النفس الداشية في الفلك ، أو بمعوتها .

(٢) عن : من د || و بالمادى : و بمبادئ د || بوساطتها : بوساطتها ب ، ح ، ط ، م ، هـ  
(٣) فلو كانت : فلو كان ط ، فلو كانت د || من : من ب ، ح ، د ، ص ، م ||  
الأولى : الأولى د || لاستغنت : لاستغنت ب (٤) بالصورة : الصورة ب ، ص (٥) الطبايع :  
الطبايع د || الخاصة : الخاصة ب ، م || بذلك : لذلك د || فلك : وفلك م ، + فلك ص ، ط ||  
فكذلك : كذلك م || عن : من ب (٦) الخاصة : الخاصة ب ، ص ، ط ، م || الصور : الصورة ب ، د  
(٧) هناك : ههنا م (٨) مرافقة : موازنة د ، ص ، ط (٩-٧) القدرات ههنا ... ههنا :  
لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصة المشتركة هناك ، والقدرات ههنا ، وكما أن  
الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا موازنة لما بالقوة . وكما أن الطبايع الخاصة والمشاركة هناك  
مباد ، ومعينات لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا ح (٩-١٠) ههنا ... والمشاركة : ساطعة من م  
|| مبادئ ... هناك : ساطعة من ص (١٠) هناك : ههنا د || الواضحة : الواضحة م  
(١١) بسبب : لتدبب د (١٢) ولأجسام : لأجسام م || تأثير أيضا : أيضا تأثير د ، ح ، ص ، م  
(١٤) بالكل : بالكل ب ، ح ، ص ، ط || والصورة : والصورة ب ، م (١٥) الفاشية : الفاشية  
د || بمعوتها : لمعوتها د .

- وقال قوم من المنتسبين إلى هذا العلم : إن ذلك لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه ، فيلزم محاكته له التسخن حتى يستحيل تاراً ، وما يبعده عنه يبقى ما كذا ، فيصير إلى التبرد والتكثف حتى يصير أرضاً ، وما يلي النار منه يكون حاراً ، ولكنه أقل حرارة من النار ؛ وما يلي الأرض منه يكون كثيفاً ، ولكنه أقل تكثفاً من الأرض . وقلة الحر وقلة التكثف يوجبان الترطيب ، فإن اليبوسة إما من الحر ، وإما من البرد ؛ لكن الرطب الذي يلي الأرض هو أبرد ، والذي يلي النار هو أشد حرارة ، فهذا سبب كون العناصر بهذا هو ما قد قالوا وليس مما يمكن أن يصحح بالكلام القياسي ، ولا هو بسديد عند التفتيش ، ويشبه أن يكون الأمر على قانون آخر ، وأن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض إليها من الأجرام السماوية ، إما عن أربعة أكرام ، وإما عن عدة منحصرة في أربع جهات ، عن كل واحد منها ما يتبها لصورة جسم بسيط . فإذا استعدت نال الصورة من واهب الصور ، أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون ذلك سبب يوجب انقساماً من الأسباب الخفية عليهم فإني أردت أن تعرف ضعف ما قالوه ، فتأمل أنهم يوجبون أن يكون الوجود أولاً للجسم ، وليس له في نفسه إحدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية ، وإنما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانياً ، وبيننا نحن قبل هذا استحالة هذا ، وبيننا أن الجسم لا يستكمل له وجود مجرد الصورة الجسمية ، ما لم تقترن بها صورة أخرى ، وليست صورته المقيمة للهولي الأبعاد فقط ، فإن الأبعاد تتبع في وجودها صوراً أخرى تسبق الأبعاد . وإن شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة ، والتكثف من البرودة ، بل الجسم لا يصير جسماً حتى يصير بحيث يتبع غيره في الحركة ،

- (١) هذا : أصل د ، م ؛ أهل هذا ، ب ؛ ما غلة من ، ص || العلم : ساقطة من ، ص  
(٢) حشوه : جده ب ، د || محاكته : في محاكته ب ؛ محاكته د || يستحيل : + بالقرب من ب ||  
عنه : عنها فوق ص || يبقى : فيقوم (٣) التبرد : البرد ب ؛ التبريد د ؛ منه ساقطة من ب ، م  
(٤) حرارة : حر ب ، ح ، ص ، ط ، م || ولكنه : ومكر ب ، ح ، د ، ط ، م || تكثفاً : تكثفاً د ، ط  
(٥) الحر : الحركة د || التكثف : الكثيف ط | الحر : الحركة د (٦) لكن : ولكن د ||  
أشد حرارة : أبرد ، ص ، ط ، م (٧) ما : مما ب ، د || قالوا : قالوه ب || ما : ما م  
(٨) أربع : أربعة د ؛ منها : ما غلة من ب || ما يتبها : ما تهبوه ب ، ح ، م ؛ تهيئة د ؛ يهبوه ص  
(٩-١٠) استعدت بال : استعدت د (١١) الصور : الصور د ، م (١٢) المقومة : المقومة د || الصورة :  
صورة د ، م ؛ الصور ح ، ص ، ط || وإنما : وألا د (١٣) فل هذا : ساقطة من م || الصورة :  
صورة ح ، م ؛ صورة ب ؛ صورة د || صورة : في صورة د || صورة : صورة د ، ط ،  
(١٤) جسماً : حاراً ( نسخة اللاتينية )

حق تسخينه متابعته تلك الحركات المتتابعة التي بينا أنها ليست قسرية بل طبيعية، إلا وقد تمت طبيعته . لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستحفظ بأصلح المواضع لاستيفائها ، لأن الحار يستحفظ حيث الحركة ، والبارد يستحفظ حيث السكون ، ثم لا يفكرون أنه لم يجب لبعض تلك المادة أن يهبط إلى المركز ، فعرض له البرودة ، وبعضه أن يجاوز الفوق .

أما الآن فإن السبب في ذلك معلوم . أما في الكايات فالحفة والنقل ، وأما في جزئ عنصر واحد ، فلا أنه قد صح أن أجزاء العناصر كائنة ، وأنه إذا تكون جزء منه في موضع ضرورة ، لزم أن يكون سطح منه على الفوق إذا تحرك فوق ، كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر . وأما في أول تكونه ، فلأنما يصير سطح منه إلى فوق ، وسطح إلى أسفل ، لأنه لا محالة قد استحال بحركة ما ، وأن الحركة أوجبت له ضرورة وضما ما فلا شبهة عندى ما قد ذهبنا إليه، وأظن أن الذي قال ذلك في تكون الاسطوانات، رام تقريبا للأمر عند بعض من كاتبه من الأميين، فغزم عليه القول من تأخر عنه على أن كاتب ذلك الكلام شديد التفتيش والأصطراب .

## [ الفصل السادس ]

### (و) فصل

#### في العناية وبيان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهي

وخلق بنا إذا بلغنا هذا المبلغ، أن نحقق القول في العناية، ولا شك أنه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه أن العلل العالية لا يجوز أن تكون تعمل ما تعمل لأجلنا ، أو تكون

- (١) الحركات المتتابعة : الحركة المتتابعة ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) لأن : فان ، د ، ص ، م (٣) يهكون : يهكون م (٤) تلك : ساقطة من ب (٥) يهبط : يهبط د ، ص ، م || فرض : فرض د || البرودة : البرودة م || وبعضه : وبعضه م (٦) أما : وأما د ، م || أمال : الآن : لأن م || فون : ساقطة من د (٧) بر : منه : ساقطة من م (٨) لزم : + منه م (٩) تكونه : ساقطة من د (١٠) وسطح : + منه د (١٠) استحال : استحالة د || له : ساقطة من ب (١٢) القول من : السوام م (١٣) كاتب : كان د (١٥) فصل : ساقطة من د (١٦) ريان : ساقطة من ط ، م || الحاء الإلهي : التصايا الإلهية د (١٧) وحليق : + بلاهة وحليق د || إذا : أذ قد د ، م : إذ ، ب || شك : يشك ب ، ص ، ط ، م (١٨) بما : فباد || لأجلنا : + ما د .

- بالجملة يهملها شيء ، ويدعوها داع ويعرض لها إيثار . ولا لك سبيل إلى أن تنكر الآثار  
العجيبة في تكون العالم ، وأجزاء السموات ، وأجزاء الحيوان والنبات ، مما لا يصدر  
ذلك اتفاقاً ، بل يقتضى تدبيراً ما ، فيجب أن يعلم أن العناية هي كون الأول عالم لذاته  
بما عاينه الوجود في نظام الخير ، وعلة لذاته لخير والكمال بحسب الإمكان ، وراخياً به  
على النحو المذكور ، فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ في الإمكان ، فيفيض عنه ما يعقله  
نظاماً وخيراً على الوجه الأبلغ الذي يعقله فيضاً ما على أتم تأدية إلى النظام ، بحسب الإمكان ،  
فهذا هو معنى العناية .

- واعلم أن الشريقال على وجوه : فيقال شر ، لمثل النقص الذي هو الجهل والضعف  
والتشويه في الحلقة ؛ ويقال : شر ، لما هو مثل الألم والغم الذي يكون إدراك ما  
بسبب لا فقدٍ مسبب فقط . فإن السبب المنافي للخير المانع للخير ، والموجب لعدمه ، ربما  
كان مبايناً لا يدركه المضرور ؛ كالسحاب إذا ظلل فتنع كسروك الشمس عن المحتاج إلى أن  
يستكمل بالشمس . فإن كان هذا المحتاج إدراكاً ، أدرك أنه غير متفعم ولم يدرك من حيث  
يدرك ذلك أن السحاب قد حال ، بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر  
متأذياً بذلك ، متغمرراً أو متقصصاً بل من حيث هو شيء آخر ، وربما كان مواصلاً  
يدركه مدرك عدم السلامة كمن يتألم بفقدان اتصال عضو بحرارة ممزقة ، فإنه من حيث  
يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو ، يدرك المؤذى الحار أيضاً ، فيكون  
قد اجتمع هناك إدراك كان : إدراك على نحو ما سلف من إدراكنا الأشياء العدمية ،  
وإدراك على ما نحو سلف من إدراكنا الأمور الوجودية وهذا المدرك الوجودي ليس شراً

(١) يهملها : تهملها ، ط || شيء : ساقطة من ب ؛ شيء د . || ويدعوها : + شيء ح || لها :  
طبيها ، + عليها ص (٢) السموات : السماويات ب ، ص ، ط ، م || الحيوان والنبات : النبات  
والحيوان د ، م (٥) الوجه : + الأكل د (٨) يذال على وجوه : على وجوه يذال م ||  
يقال : ساقطة من م (٩) الحلقة : الحلقة د || شر : ساقطة من ط || يكون : + هناك ح ،  
د ، ص ، ط ، م (١٠) بسبب : لسبب ص (١١) إلى : قد (١٢) بالشمس : بالتسعين ص  
|| أنه : بأنه ح ، ط || متفعم : + به ح ، د ، ص ، ط (١٣) يدرك : يدرك ب ، ح ، ص ، ط  
(١٤) أو متقصصاً : ومتقصداً ؛ ساقطة من ب (١٥) كمن : لمن ط || يتألم : تألم د || بفقدان : لفقدان د ||  
مركة : مركة ح ، د (١٦) يدرك : + مثلام (١٨) نحو : ساقطة من ب ، د ، ط .

في نفسه بل بالقياس إلى هذا الشيء . وأما عدم كماله وسلامته فليس شراً بالقياس إليه فقط ، حتى يكون له وجود ليس هو به شراً ، بل وليس نعم وجوده إلا شراً فيه ، ودل نحو كونه شراً ، فإن العمى لا يجوز إلا أن يكون في العين ، ومن حيث هو في العين لا يجوز أن يكون إلا شراً ، وليس له جهة أخرى حتى يكون بها غير شر . وأما الحرارة مثلا إذا صارت شراً بالقياس إلى المتألم بها ، فلها جهة أخرى تكون بها غير شر ، فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم ، بل عدم مفتضى طباع الشيء من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته ، والشر بالعرض هو المعدوم ، أو الخائب للكمال عن مستحقه ، ولا خير عن عدم مطابق إلا عن لفظه ، فليس هو بشر حاصل ، ولو كان له حصول ما لكان الشر العام . فكل شيء وجوده على كماله الأقصى ، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر ، وإنما الشر يلحق ما في طباعه ما بالقوة ، وذلك لأجل المادة . والشر يلحق المادة لأمر أول يعرض لها في نفسها ، ولأمر طارئ من بعد . فاما الأمر الذي في نفسها ، فإن يكون قد عرض لمادة ما في أول وجودها بعض أسباب الشر الخارجة ، فتمكن منها هيئة من الهيئات ، تلك الهيئة يمنع استعدادها الخاص للكمال الذي منيت بشر يوازيه ، مثل المادة التي يتكون منها إنسان أو فرس ، إذا عرض لها من الأسباب الطارئة ما جعلها أردأ مزاجاً وأعصى جوهرأ ، فلم تقبل التهيؤ وتشكيل والتكوين ، فشوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج إليه من كمال المزاج والبنية ، لا لأن الفاعل حرم ، بل لأن المنفعل لم يقبل . واما الأمر الطارئ من خارج فأحد شيئين : إما مانع وحائل ومبعد للكمال ، وإما مضاد واصل ممحق للكمال .

- (١) بل : + شر ، ح + شراد ، صافعة من ص ، ط (٢) فقط . . . . . وليس : شر بالقياس إلى هذا الشيء . لا إلى فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شراً إذ ليس ح : له : صافعة من ط | مويه : يتوبه د وعلى : على د (٣) إلا : صافعة من م || يكون : + ألا م (٤) أن يكون إلا : إلا أن يكون د ، م || حتى : صافعة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥ — ٤) وأما الحرارة مثلا إذا صارت شراً : صافعة من د (٥) بالقياس . . . . . شر : صافعة من د (٦) الثابتة : الثانية ح ، ص || نوعه : لنوعه د (٧) المعدوم : العدم ح ، المعدوم ص الخائب : الخائب ح (٨) ما : صافعة من د ، م ، ح ، ص || لكان : لما كان ب ، د (٩) على كماله : وأكبه ط || شر : صافعة من ح || الشر : الشيء ح || الشر يلحق : يلحق الشر د ، م | ما : صافعة من ح (١٠) بالقوة : صافعة من ح || في نفسه : في نفسه ب ، د ، ص : صافعة من م (١١) ولأمر : أول الأمر ح ، أو بالأمر د || نفسها : نفسه م || أن : عرض : يعرض ح (١٢) يمنع : مانع م ، مانع د ، مانع ح (١٣) منيت : منيت ح || يوازيه : لوازمه د || وأعصى : وعصيت د (١٤) قشوهت : قشوهت د (١٥) الفاعل : للفاعل د (١٦) ومبعد للكمال : ومبعد للكل د (١٧) ممحق : ممحق م .

مثال الأول وقوع سحب كثيرة وتراكمها ، وإظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس في الثمار على الكمال .

ومثال الثاني حبس البرد للنبات المصيب لأكله في وقته ، حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه . وجميع سبب الشر إنما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر ضئيف بالقياس إلى سائر الوجود كما علمت .

- ثم الشر إنما يصيب أشخاصاً ، وفي أوقات . والأنواع ، فموظة ، وليس الشر الحقيقي يعم أكثر الأشخاص ، إلا نوعاً من الشر . واعلم أن الشر الذي هو بمعنى العدم ، إما أن يكون شراً بحسب أمر واجب أو نفع قريب من الواجب ، وإما أن لا يكون شراً بحسب ذلك ، بل شراً بحسب الأمر الذي هو ممكن في الأقل . وأو واحد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية ، ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه . وهذا القسم غير الذي نحن فيه ، وهو الذي استثناه ، هذا وليس هو شراً بحسب النوع ، بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجمل بالفاسفة ، أو بالهدسة أو غير ذلك ، فإن ذلك ليس شراً من جهة ما نحن ناس ، بل هو شر بحسب كمال الإصلاح في أنعم ، وستعرف أنه إنما يكون بالحقيقة شراً إذا اقتضاه شخص إنسان ، أو شخص نفسه ، وإنما يقتضيه الشخص لالأنه إنسان أو ناس ، بل لأنه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتق إليه ، واستعد لذلك الاستعداد كما سنشرح لك بعد . وأما قبل ذلك فليس مما ينبغي في الشيء إليه في بقاء طبيعة النوع انبعثته إلى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الأول ، فإذا لم يكن ، كان عدماً في أمر ما يقتضى في الطباع . فالشر في أشخاص الموجودات قليل ،

(٣) حبس : حسن م (٤) ينه : تبعه ص ، م || ملك : ساقطة مرب ، م (٥) ضيف : ضيف د ، ط (٦) هو : ساقطة من ط (٧) الأقل : الأول ط || كان : لكان د ، ص ، م (٨) مقتضى : يقتضى ب (٩) الذي : ما ط (١٠) أو بالهدسة : أو بالهدسة ح ، ص (١١) ليس : ساقطة من م || الاملاح : لألاح ب ، م (١٢) وستعرف : ستعرفه د || أه : ساقطة من ب ، د ، م || إنما : وأما ب ، د ، م (١٣) حين : وحسن ط (١٤) إليه : ساقطة من د ، م || واستعد : مستعد || لك : ذلك ط (١٥) إليه : مثالبه م || الكمال : الكمالات ط (١٦) ما : ساقطة من ب ، د ، م ، ح ، د ، ص ، ط || يقتضى : مقتضى م ، ساقطة من ب ، د ، ص ، ط .



ومع ذلك فإن وجود الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنفلح عن الغالب ، لم يمكن أن تكون منها هذه الأنواع الشريفة ، ولو لم تكن النذر منها بحيث إذا تأدت بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل على الضرورة إلى ملاقة رداء رجل شريف ، وجب احتراقه ، لم تكن النار متفعلاً بها النفع العام ، فوجب ضرورة أن يكون الخير الممكن في هذه الأشياء إنما يكون خيراً بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه ، فإفضاء الخير لا توجب أن يترك الخير الغالب لشريندر ، فيكون تركه شراً من ذلك الشر ، لأن عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده إذا كان عدمه شراً من عدم واحد ، ولهذا ما يؤثر العقل الاحتراق بالنار بشرط أن يسلم منها حياً على الموت بلا ألم . فلو ترك هذا القليل من الخير لكان يكون ذلك شراً فوق هذا الشر .

الكائن بإيجاده ، وكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير أن يمثل استحقاق مثل هذا النمط من الأشياء وجوداً مجزئاً ما يقع معه من الشر ضرورة ، فوجب أن يفيض وجوده ، فإن قل قائل : فقد كان جائزاً أن يوجد المدبر الأول خيراً محضاً مبرأ عن الشر ، فنقول : هذا لم يكن جائزاً في مثل هذا النمط من الوجود ، وإن كان جائزاً في الوجود المطلق على أنه ضرب من الوجود المطلق مبرأ ، ليس هذا الضرب ، وذلك مما قد فُض عن المدبر الأول ، ووجد في الأمور العقلية والنفسية والسمائية ، وبقي هذا النمط في الإمكان ولم يكن ترك إيجاده لأجل ما قد يخالفه من الشر الذي إذا لم يكن مبدؤه موجوداً أصلاً ، وترك لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شراً من أن يكون هو فكونه خير الشرين ، ولكان أيضاً يجب أن لا توجد الأسباب الخيرية التي هي قبل هذه الأسباب التي تؤدي إلى الشر بالمرض ، فإن وجود تلك مستتبع لوجود هذه ، فكان فيه أعظم خال في نظام الخير الكلي ، بل وإن لم نلتفت إلى ذلك ، وقصرنا التفاتنا

(١) ومع ذلك من وجود : بل ب || وجود : + الشر ، م (٢) الغالب :  
 الغالبة : || تكن : يمكن م (٤) احتراق : أحرقه ، ب ، ح ، د ، ط ، م : (٦) فإقامة :  
 وإقامة ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) عدمان : عدا ب ، د ، م || الاحتراق : الإحراق م  
 (١٠) وكان : فكان ب ، د ، م || وجوب : وجود ب (١٣) فتقول : فيقال د ، م  
 أ و ب : أ ب د (١٤) ليس : + ، أ ، د (١٦) يكن : يحزم || قد : ماقلة من ب ، ح ، ص  
 || يخالفه : يخالفه ، ص ، ط (١٧) وتركه : تركه || لئلا : أملا م (٢٠) الخير : الخلق ب  
 || الكلي : الكامل ط ، الكل د || وقصرنا : وصيرناه .

- إلى ما ينقسم إليه الإمكان في الوجود من أوصاف الموجودات المختلفة في أحوالها ، فكان الوجود المبرأ من الشر قد حصل ، وبقى نمط من الوجود إنما يكون على هذه السبيل ، ولا كونه أعظم شراً من كونه ، فواجب أن يفيض وجوده من حيث يعيص عنه الوجود الذي هو أصوب ، وعلى النمط الذي قيل ؛ بل نقول من رأس : إن لشر يقال على وجوه ، فيقول شر للأفعال المذمومة ، ويقال شر لمبادئها من الأخلاق ، ويقال شر للآلام والغموم وما يشبهها ، ويقال شر النقصان كل شيء عن كماله وفقدانه ما من شأنه أن يكون له . فكان الآلام والغموم ، وإن كانت معانيها وجودية ليست أعداماً ، فمنها تتبع الإعدام والنقصان ، والشر الذي هو في الأفعال هو أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصول ذلك إليه . مثل الظلم أو بالقياس إلى ما ينقصد من كمال يجب في السياسة الدينية كالزنا ، وكذلك الأخلاق إنما هي شرور بسبب صدور هذه عنها وهي مقارنة لأعدام النفس كمالات يجب أن تكون لها ، ولا تجد شيئاً مما يقال له شر من الأفعال إلا وهو كمال بالقياس إلى سببه الفاعل له ، وعسى إنما هو شر بالقياس إلى السبب القابل له ، أو بالقياس إلى فاعل آخر يجمع عن فعله في تلك المادة التي هو أولى بها من هذا الفعل ، فالظلم يصدر مثلاً عن قوة طاعة للذلة وهي الغضبية مثلاً ، والغلبة هي كمالها ، ولذلك خلقت من حيث هي غضبية . يعني أنها خلقت لتكون متوجهة إلى الغلبة ، تطالبها وترجى بها ، فهذا العمل بالقياس إليها حير لها ، وإن صحت عنه ، فهو بالقياس إليها شر لها ، وإنما هي شر للطلوم ، أولئك النفس المطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها ، فإن عجزت عنه كان شراً لها ، وكذلك السبب

- (١) من : إلى م | الموجودات : الوجودات ب || فكان : وكان د (٢) الوجود : الموجود د ، م || حصل : + به د | هذه : هذا ، ص (٤) رأس : الرأس ب ، ح ، ط (٥) فيقال : يقال ب ، ح ؛ ويقال م || يقال (الأولى) : من م || من : في م || الأخلاق : الاستدلال ح ، ص ، ط (٦) يشبهها : أشبهها ح (٧) إعدام : لا إعدام د (٨) الذي هو الذي ب ، ح ، ص ، ط ، م || من ما ، ب || يفقد : + من ب ، د || كماله : كمال ب (٨-٩) يومول ... كمال : صاعقة من ب (٩) الديانة : المدنية ص ؛ أو المدنية : ب ، ح ، د ، م (١٠) يست : بحسب د || مدور : مدورة د (١١) كمال بالقياس إلى مدته : كاسية ح ؛ كمال لمدته : كمال مستبط د ؛ كمال بسبب م (١٢) التي : الذي ب ، م || يصدر مثلاً : مثلاً يصدر ب ، د || عن : منه م || طلبة : طلبة د (١٤) مثلاً : صاعقة من م || والغلبة : ولعوبة ط (١٤) يعني أعنى ب ، م (١٥) أنها : صاعقة من م || تطالبها : وتطليها د ، ص ، ط (١٦) عنه : صاعقة من ص || وإنما : إنما ب ، م || النفس : نفس ح ، ص ، ط .

في الفاعل للآلام والإحراق كالنار إذا أحرقت مثلاً فإن الإحراق كمال للنار ، لكنه شر  
 بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك ، لفقدانه ما فقد . وأما الشر الذي سببه نقصان  
 وقصور يقع في الجبلة ، وليس فاعلاً فعله ، بل لأن الفاعل لم يفعله ، فليس ذلك بالحقيقة  
 خيراً بالقياس إلى شيء ، وأما الشرور التي تتصل بأشياء هي خيرات ، فإنما هي من  
 سببين : سبب من جهة المادة أنها قابلة للصورة والعدم ، وسبب من جهة الفاعل ؛  
 فإنه لما وجب أن يكون عنه المساديات ، وكان مستحيلاً أن يكون للمادة وجود الوجود  
 الذي يغني غناء المادة ويفعل فعل المادة إلا أن يكون قابلاً للصورة والعدم ، وكان مستحيلاً  
 أن لا يكون قابلاً للتقابلات ، وكان مستحيلاً أن يكون للقوى الفعالة أفعال مضادة لأفعال أخرى ،  
 قد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها ، فإنه من المستحيل أن يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار ،  
 وهي لا تحرق ، ثم كان الكل إنما يتم بأن يكون فيه محترق ومسخن ، وأن يكون فيه محرق ومسخن  
 لم يكن بد من أن يكون الغرض النافع في وجود هذين يستتبع آفات تعرض من الإحراق  
 والاحتراق ، كذلك إحراق النار عضو إنسان ، لكن الأمر الأكثرى هو حصول الخير  
 المقصود في الطبيعة ، والأمر الدائم أيضاً . أما الأكثرى فإن أكثر أشخاص الأنواع  
 في كنف السلامة من الاحتراق ، وأما الدائم فلأن أنواعاً كثيرة لا تستغنى عن الدوام  
 إلا بوجود مثل النار على أن تكون محرقة ، وفي الأقل ما يصدر عن النيران الآفات التي  
 تصدر عنها ، وكذلك في سائر تلك الأسباب المشابهة لذلك ، فما كان يحسن أن تترك المنافع  
 الأكثرية والدائمة لأغراض شرعية أقلية ، فأريدت الخيرات الكائنة عن هذه الأشياء  
 لإرادة أولية على الوجه الذي يصلح أن يقال : إن الله تعالى يريد الأشياء ، وأريد الشر أيضاً

- (١) في : ساقطة من م || الفاعل : ساقطة من م || أحرقت : أحرقت || النار : النار  
 (٢) لفقدانه : لفقدانه د || (٣) وليس : لأن م ، ص ، ط (٤) وأما : فاعل  
 (٥) جهة : ساقطة من م ، د ، م (٦) المادة : المادة ص (٧) يعني : م عن م  
 (٨) مادة : مضادة ط (٩) وجودها : بوجودها ط || من المستحيل : يستحيل د  
 (١٠) ثم كان : وكان د || إنما : كان ط ، م || محترق : ساقطة من م ، د ، ص ، م ||  
 مسخن : مسخن م ، ص ، ط ، م (١١) يستتبع : يستتبع ط (١٢) والاحتراق : ساقطة من د  
 || احترق : احترق ص (١٣) أشخاص : الأشخاص م ، د ، ص (١٤) الاحتراق : الاحتراق م ، ص ، ط ، م  
 || الدوام : الدوام م ، م (١٥) وجود : بوجود د (١٦) تترك : تترك م  
 (١٨) أوية : أوية ط | عل : عل م || يصلح : يصلح م ، ط || تعالى : ساقطة من م ، م  
 || وأريد : ويزيد م || أيضاً : ساقطة من م .

- على الوجه الذى بالعرض ، إذ علم أنه يكون ضرورة فلم يعبا به ، فالخير مقتضى الذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر . وكذلك فإن المادة قد علم من أمرها أنها تعجز عن أمور ، وتقتصر عنها الكمالات في أمور ، لكنها يتم لها ما لا نسبة له كثيرا إلى ما يقتصر عنها ، فإذا كان كذلك فليس من الحكمة الإلهية أن تترك الخيرات الفائقة الدائمة ، والأكثرية لأجل شرو في أمور شخصية غير دائمة ؛ بل تقول : إن الأمور في الوهم إما أمور إذا توهمت موجودة ، فيمتنع أن تكون إلا شرًا على الإطلاق ، وإما أمور وجودها أن يكون خيرا ، فيمتنع أن تكون شروا وذقصة ؛ وإما أمور تغلب فيها الخيرية إذا وجدت وجودها ، ولا يمكن غير ذلك لطباعها ؛ وإما أمور تغلب فيها الشرية ؛ وإما أمور متساوية الحالين . فأما ما لا شرية فيه ، فقد وجد في الطباع ؛ وأما ما كله شر أو الغالب أو المساوى أيضا ، فلم يوجد . وأما الذى الغالب في وجوده الخيرة لأخرى به أن يوجد ، إذا كان الأظلم فيه أنه خير .

- فإن قيل : فلم لم تمنع الشرية عنه أصلا حتى كان يكون كله خيرا ، فيقال حينئذ لم يكن هي هي إذ قلنا إن وجودها الوجود الذى يستحيل أن يكون ، بحيث لا يعرض عنها شر فإذا صيرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذى لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة . أعنى ما خلق بحيث لا يلزمه شر لزوماً أولاً . ومثال هذا ، أن النار إذا كان وجودها أن تكون محرقة ، وكان وجود المحرق هو أنه إذا مس ثوب الفقير أحرقه ، وكان وجود ثوب الفقير أنه قابل للاحتراق وكان وجود كل واحد منهما أن يعرض له حرقات شيء ، وكان وجود الحركات الشتى

(١) إذ : إذا د || يعبا به : يعبا د || مقتضى : مقتضى ب ، م (٢) مقتضى : مقتضى ب ، د  
 (٣) تقتصر : تقتصر ب || كثيرا : كثرة ، ب ، ح ، د ، ص ، ط (٤) الفائقة : الفائقة  
 - ه ، ذ ، القائمة د (٥ - ٦) إذا توهمت موجودة يمتنع : توهمت موجودة وسودها يمتنع ح ؛ وجودها يمتنع ب ؛ وسودها إذا توهمت موجودة يمتنع د ، ص ؛ إذا توهمت موجودة وسودها يمتنع م (٧) يعبا به ط  
 (٨) الشرية : الشرورية د (٩) فأما : وأما د || شرية : شر ب (١٠) المساوى : المساوى ص || الذى : + و ط (١١) إذا : إذ ط || الأظلم : الظالم ط  
 (١٢) لو ما أولاً : ساقطة من ب ، ح ، د ، م || وجودها : + وجود د || وكان : فكان د  
 (١٣) وكان : إذ كان ب ، ح ، د ، ط ؛ أو كان م || الاحتراق : الإحراق ح ، د ، ص ، ط  
 (١٤) وكان : فكان د || منها : منها ب ، د || الشئ : الشيء ، ح ، د ، ص ، ط ،

في الأشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض له الالتقاء ، وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا يلزمه الفعل والافتعال ؛ فإن لم تكن التوائى لم تكن الأوائل ، فالكل إنما رتب فيه القوى الفعالة والمنفعله السماوية والأرضية الطبيعية والفسائية ، بحيث تؤدي إلى النظام الكلى مع استحالة أن تكون هي على ما هي عليه ولا تؤدي إلى شرور . فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن يحدث في نفس ما صورة اعتقاد ردى أو كفر أو شر آخر في نفس أو بدن ، بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلى يثبت ، فلم يعبأ ولم يلتفت إلى الوازيم الفاسدة التي تعرض بالضرورة . وقيل : خلقت هؤلاء للنار ولا أبالي ، وخلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي ، وقيل : كل ميسر لما خلق له .

فإن قال قائل : ليس الشر شيئا نادرا أو أقل ، بل هو أكثرى . فليس هو كذلك بل الشر كثير ، وليس بأكثرى ، وفرق بين الكثير والأكثرى ، فإن ههنا أمور كثيرة هي كثيرة وليست بأكثرية كالأمراض ، فإنها كثيرة وليست أكثرية . فإذا تأملت هذا الصنف الذى نحن في ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذى يقابله ، ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس إلى الخيرات الأخرى الأبدية . نعم الشرور التي هي نقصانات للكالات الثانية هي أكثرية ، لكننا ليست من الشرور التي كلامنا فيها ، وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ، ومثل قوت الجهل الرائع وغير ذلك مما لا يضر في الكالات الأولى ، ولا في الكالات التي تليها مما يظهر منهجتها ، وهذه الشرور ليست بفعل فاعل ، بل لأن لا يفعل الفاعل لأجل أن القابل ليس مستعدا أو ليس يتحرك إلى القبول . وهذه الشرور هي أعدام خيرات من باب الفضل والزيادة .

- ( ١ ) ما يعرض : بالعرض د ( ٢ ) التوائى : التوالى د ( ٣ ) رتب : رتب د ، ط  
 || فيه : فيها د ، ص ، ط ، م || النعالة : النعال د || الطبيعية : والطبيعة د ، ط  
 ( ٤ ) تكون : + هي ب ، د ، ح ( ٥ ) ما : ساقطة من ب ، ح ، م ( ٦ ) شر : شرية د || آخر : أخرى د || يثبت : مثبت ح ( ٩ ) ليس هو : ليس ب ، د  
 د ، ط ، م ( ١٠ ) أمور كثيرة : أمور د ( ١١ ) بأكثرية : أكثرية د || كالأمراض ... أكثرية : ساقطة من م || وإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، ط ، م ( ١٢ ) الشر : الشرور ط ( ١٤ ) هي : هي ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م ( ١٥ ) بالهندسة : بالهندسية ط || قوت : قوة د || بما : ما ط  
 || في الكالات : بالكالات م ( ١٦ ) بل لأن : لأن د || لأن : لأن ب ، ح ، ص ، ط || يفعل : + الفعل د ( ١٧ ) أو ليس : وليس م || يتحرك : يحرك د .

## [ الفصل السابع ]

## (ز) فصل في المعاد

- وبالحرى أن نحقق ههنا أحوال الأنفس الإنسانية إذا فارقت أبدانها ، وأنها إلى أية حال ستصير ، فنقول : يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو متقول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذى للبدن عند البعث ، وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج إلى أن تعلم ، وقد بسطت الشريعة الحلقة التى ألقاها بها نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله حال السعادة والشقاوة التى بحسب البدن .

- ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهانى وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس للثان للأنفس وإن كانت الأوهام ههنا تقصر عن تصورهما الآن لما نوضح من العلل ، والحكماء الإلهيون وغتهم فى إصابة هذه السعادة أعظم من رغبتهم فى إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون إلى تلك ، وإن أعطوها ، ولا يسمظونها فى مجبة هذه السعادة التى هى مقاربة الحق الأول ، وهى على ما سنصفها عن قريب ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ منها فى الشرع ، فنقول : يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها وأذى وشرأ يخصها ، مثله أنلذة الشهوة وخيرها أن يتأدى إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ، ولذة الغضب الغافر ، ولذة الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر الأمور الموافقة الماضية .

- (٢) فصل : ساقطة من د (٣) وبالحرى . فبالحرى : د ، ص ، ط || الأنفس : النفس ، ص ، ط || وأنها : ساقطة من د || أية : أى ب ، ص ، ط ، م (٤) حال : حالة ب ، م || متقول : متبول ب ، ص ، د ، م ، م || من : منه فى ط (٥) طريق : طرق د || النبوة : النبى ط (٦) معلومة : معلوم د || أن : ساقطة من ص ، ط || نبينا : ساقطة من م (٧-٦) نبينا . . . آله : صمم ب (٧) عل : ساقطة من ص ، د ، ص ، ط (٨) مدرك : يدرك د (٧-٨) التى بحسب . . . والشقاوة : ساقطة من م (٩) بالقياس : بالقياس م || ههنا : ههنا ، ص ، ط ، م || تصورهما : تصورهما ، ص ، ط (١٠) فى إصابة : هذه د || البادة : + والشقاوة من (١١) لا يلتفتون : لا يلتفتون د || هى : ساقطة من ب ، ص ، د ، ص ، ط || ساقطها : ساقطها ص ؛ نفسه ، ص ، د ، م (١٢) منها : عنها ، ص ، ط (١٦) تذكر : ذكر د .

وأذى كل واحد منها ما يضافه ويشترك كلها نوعا من المشتركة في أن الثمور بموافقتها وملائمتها هو الخير واللذة الخاصة بها ، وموافق كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس إليه كمال بالحل ، فهذا أصل .

وأیضا فإن هذه القوى وإن اشتركت في هذه المعاني فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة ، فالذي كماله أفضل وأتم ، والذي كماله أكثر ، والذي كماله أدوم ، والذي كماله أوصل إليه وأحصل له ، والذي هو في نفسه أكمل فعلا وأفضل ، والذي هو في نفسه أشد إدراكا ، فاللذة التي له هي أبلغ وأوفر لاشباعه ، وهذا أصل .

وأیضا فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل في كمال ما بحيث يعلم أنه كائن ولذيد ولا يتصور كيفيته ولا يشتر بالنداهة ما لم يحصل ، وما لم يشعر به لم يشق إليه ولم ينزع نحوه ، مثل العنين فإنه متحقق أن الجماع لذة لكنه لا يشبهه ولا يمن نحوه الاشتواء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة أخرى كما يشتهي من حيث يحصل به إدراك وإن كان مؤذيا ، وبالجملة ، فإنه لا يتخيله : وكذلك حال الآكل عند الصور الجميلة ، والأدیم عند الألحان المنتظمة ، ولهذا يجب أن لا يتوهم العاقل أن كل لذة فينبى كما للجمار في بطنه وفرجه ، وأن المبادئ الأولى المقربة عند رب العالمين دامة اللذة والغبطة ، وأن رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته غير المنتهية أمر في غاية التفضيلة والشرف والطيب نجلة عن أن نسميه لذة ، وللجمار والبهايم حالة طيبة ولذیة ، كلا بل أى نسبة تكون لما العالیه إلى هذه الحسیسة ، ولكننا نقفیل هذا ونشاهده ولم نعرف

- (١) ويشترك : فيشترك د || بموافقتها : بموافقتها ط  
(٢) كمال : كان ط || فهذا : غر د (٤) اشتركت : اشترك د (٦) وأفض : وأفضا ط  
(٧) هي : سائطة ب ، د ، د ، ص ، م || وأمر : وأمر ب ، م (٨) يعلم : سائطة فن م  
(٩) العنين : البلب ب (١٠) فإنه متحقق : فإن يتحقق د || لكه : ولكه م || نحوه : نحوه د  
(١١) شهوة : لشهوة د || بها ب ، د ، د ، ص ، ط || وإن : فإن د (١٢) وبالجملة : وفي الجملة م ، في الجملة د ، د ، ص ، ط || فإنه : ذاته م (١٣) غنى : غر د ، م || كما : كماله  
|| للجمار : كالجمار د (١٤) اللذة : لذت د ، م || وأن : وأن د (١٦) والطيب : والطيب  
د ، ص ، ط || عن : من ط || نسيه : نسي ب ، م || وللجمار : ثم للجمار د ، د ، ص ، م  
|| كلا : كل د (١٧) ولكننا : ولكننا ط .

ذلك بالاستشعار بل بالقياس ، فانه عنده كحل الأصم الذي لم يسمع قط ، في عدم تحيل اللذة اللحية وهو متيقن لطيبها ، وهذا أصل .

وأیضا فن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع أو شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعموم الرديئة الكريهة بالذات ، وربما لم يكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالحائض يجد الغلبة أو اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها ، وهذا أصل .

وأیضا فانه قد تكون القوة الدراكة ممنوه بضدها هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال المائق ورجعت إلى غريزتها تأذت به مثل المرور فربما لا يحس بمرارة فمه إلى أن يصلح مزاجه ويستنق أعضاءه ، فحينئذ ينفر عن الحال المأرضة له ، وكذلك قد يكون الحيوان غير مشته للغذاء البتة ، بل كرها له ، وهو أوفق شئ له ويبقى عليه مدة طويلة ، فإذا زال المائق عاد إلى واجبه في طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس مثوف فلا يتأذى البدن به حتى تزول الآفة فيحس حينئذ بالألم العفيم .

فإذا تقررت هذه الأصول فيجب أن نتعرف إلى الغرض الذي تؤمه فنقول : إن النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالم عقليا مرتسما في صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفاضل في الكل مبتدئة من مبدأ الكل سالكة إلى الجواهر

- (١) قط : ضطد || عدم : عدمه ب ، د ، ط ، م (٢) متيقن : متعبد || لطيبها طيبها ب ، ط ، لطوبها د (٣) يتيسر : يتيسر ب ، د ، ح ، ص ، ط || أو شاغل : وشاغل ب (٤) كراهية : كراهية ص || للطعم : للطعم د (٥) بالذات : صافقة من د (٦) يجد : يجد م || يشعر بها : يشعرها د ويشعرها ب || ولا يستلذها : ولا يستلذها ب ، د ، ح ، ص ، ط (٧) فانه : صافقة من م || بضدها : لضدها د (٨) زال : أزال د || ورجعت إلى غريزتها تأذت به : تأذت به ورجعت إلى غريزتها م || مثل : مثلا ب ، د ، م (٩) ينفر : يتنفر له د || الحال : الحالة ب ، ح ، د ، ص ، ط || له : صافقة من د (١٠) وكذلك : وكذلك ب ، د ، ح ، ص ، ط || بل : صافقة من ط (١١) عنه : عليه د || إحراق : حرق ب (١٢) البدن : بالبدن ط (١٣) العفيم : العفيم ب (١٤) صورة : صورت ب ، د ، ح ، ص ، ط (١٥) مبتدئة : مبتدئة ب ، د ، ح ، ص ، م || سالكة : سالكة ب ، د ، ح ، ص ، ط || الجواهر : الجواهر ب ، د ، ح ، ص ، ط .



الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالأبدان ، ثم الأجسام العلوية  
بهياتها وقواها ، ثم كذلك حتى تستوفى في نفسها هيئة الوجود كله ، فتقلب الماسعة ولا  
موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق  
المطلق ومتحدة به ومتنقشة بمثاله وهيئته ومنخرطة في سلكه وصائرة من جوهره ، فإذا  
قيس هذا بالكالات المعشوقة التي للقوى الأخرى وجد في المرتبة التي بحيث يقبح معها  
أن يقال : إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فبسيطة وتامة وكثيرة  
وسائر ما يتم به التناذ المدركات مما ذكرناه . وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدى  
بدوام المتغير الفاسد . وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصله بملاقة اسطوح القياس  
إلى ما هو سار في جوهر قابله حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال ، إذ العقل والعاقل  
والمعقول واحد أو قريب من الواحد ، وأما أن المدرك في نفسه أكل فأمر لا ينفي ،  
وأما أنه أشد إدراكا فأمر أيضا تعرفه بأدنى تأمل وتذكر لما سلف بيانه ، فإن النفس  
النطقية أكثر عدد مدركات ، وأشد تقصيا للمدرك وأشد تجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة  
في معناه إلا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره ، بل كيف يقاس هذا الإدراك  
بذلك الإدراك أو كيف تقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ، ولكننا في  
ثامنا وبدننا هذين وانغمارنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها  
كما أو مانا إليه في بعض ما قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها اللهم إلا  
أن نكون قد خلعنا ربة الشهوة والغضب وأخواتهما عن أعناقنا ، وعطعننا شيئا من تلك

- (١) الشريفة : الشريف د || المطلقة ثم الروحانية : ساقطة من ب || نوعا ما : نوعا ما من  
العلق ح : نوعا من التعلق ص : نوعا د || الأجسام : أجسام ح (٢) وقواها : وقواها ط  
(٣) مشاهدة : مشاهدات ب ، ح ، د ، ص ، م (٤ - ٣) الحق المطلق : الحق د ، ص ، م ، ه المطلق ب ، ح  
(٤) ومتحدة : ومتحدات ب ، ح ، د ، ص ، م || ومتنقشة : ومتنقشات ب ، ح ، د ، ص ، م || ومنخرطة :  
ومنخرطات ب ، ح ، د ، ص ، م || وصائرة : وصائر ب ، ح ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا ب ، ح ، د ، ص ، م  
ص ، ط ، م (٥) هذا : هذه ح ، ط || وجد : يوجد ب ، ح || التي : ساقطة من ب || يقبح : يضح  
(٦) لما : ساقطة من ط (٧) التناذ : ألداد ص ، ط ، م || مما ذكرناه : ما ذكرناه م ، ه مما ذكرناه ط  
كما ذكرناه ح || وأما : أما ب || الدوام الأبدى : دوام الأبدى ص ، م (٩) جوهر : الجوهر ح  
|| هو هو : هو ب ، ح ، د ، ص ، ط || إذ : إذا ، ط (١٠) أو قريب : وقريب د (١١) تأمل : ساقطة  
من ب ، م || تذكر : تذكر ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٢) أكثر : أكثر ب ، ح ، د ، ص ، ط || أشد :  
ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) وقفا : وقفا ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || وظاهره : ظاهره م  
هذا : ساقطة من ط (١٤) بذلك الإدراك : ساقطة من ط || وكيف : وكيف م || هذه : هذه ب ، ح ، د ، ص ، ط  
|| ولكننا : ولكننا ص (١٦) نحن : نحن ح (١٧) وأخواتها : وأخواتها ب ، ح ، د ، م || أعناقنا : أعناقنا د .

اللذة ، فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضيقا ، وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفسية ونسبة التذاذنا هذا إلى التذاذنا ذلك ، ونسبة الالتذاذ الحسى بنشق روائح المذاقات اللذية إلى الالتذاذ بتطعمها ، بل أبعد من ذلك بعدا غير محدود .

- وَأَنْتَ تَعْلَمُ إِذَا نَامْتَ عَوِيصًا يَهْمُكَ وَعَرَضَتْ عَلَيْكَ شَهْوَةٌ وَخِيرَتَ بَيْنَ الظَّاهِرِينَ ،  
 ٥ استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس ؛ والأنفس العامية أيضا فإنها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب اقتضاح أو نجمل أو تضير أو سوء حالة .  
 وهذه كلها أحوال عقلية تؤثر في وأضداد (ها) على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على النفس من محقرات الأشياء فكيف في الأمور البهية العالية ؟ إلا أن النفس الحساسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير والشر ، ولا تحس بما يلحق الأمور البهية لما قبل من المآذير .

- وَأَمَّا إِذَا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا تنهت في البدن لكاملها الذي هو معشوقها ولم تحصله ، وهي بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود . إلا أن اشتغالها بالبدن كما قلنا قد أنساها ذاتها ومعشوقها كما ينسى المريض الحاجة إلى بدل ما يحلل وكما ينسى المريض الاستلذاذ بالحلو واشتداه ، ويميل بالشهوة من المريض إلى المكروهات في الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم لفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التي أوجبها وجودها ودللتنا على عظم منزلتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة والمعقوبة التي لا يعد لها تفريق النار

(١) منها : منهاط || ضيقا : ضيقة من ط || وخصوصا : (إلى هنا تنهى نسخة م) (٥) وأنت : أنت  
 د || تعلم : ساقطة من ب (٧) المعترضة : المعرضة ح ، د || اقتضاح : استقباح ط || تضير : تضير  
 ب ، د ، م (٨) تؤثر في وأضدادها : تؤثر بعضها وأضداد بعضها ح ، ص ، ط ؛ بعضها وأضداد بعضها  
 تؤثر ، د || لها : بها ، د (٩) فيعلم : ويعلم ح ، ط || النفس : الأفس ب ، ح ، ص ، ط  
 (١٠) النفس : الأفس ب ، ح ، د ، ص || المحقرات : المعقولات ح (١١) ولا تحس  
 بما : ولا تحس ما ح ؛ ولا تحس مماط || الأمور : الأمر د (١٣) إذ : إذا ح ، و ، هـ  
 (١٤) المرض : المرضي ، ح ، د ، ص ، ط (١٥) المرض : المرضي ح ؛ الأمراض د ، ص ، ط || بالحلو :  
 الحلو د || بالشهوة : الشهوة د (١٦) لها حينئذ : حينئذ لها د || لفقدانه : بفقدانه ب ، هـ  
 || كفاء ما يمرض : كذا بالمرض د || أوجبها وجودها : أوجبها وجوده د (١٧) بدلها : بدلها  
 ب ، ح ، د ، ص .

للاتصال وتبديل الزمهرير للزجاج، فيكون مثلما حيثئذ مثل الخدر الذي أومأنا إليه في سلف،  
أى الذى قد عملت فيه نار أو زمهرير، فمنعت المادة الملبسة وجه الحس عن الشعور به  
فلم يتأذ، ثم عرض أن زال العائق فاشعر بالبلاء العظيم. وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت  
من النفس حدا من التكامل يمكنها به إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذى لها  
أن تبلعه، كان مثلها مثل الخدر الذى أذيق الطعام الآلذ وعرض للحالة الأشهى وكأن لا يشعر  
به، فزال عنه الخدر وطالع اللذة العظيمة دفعة، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية  
والحيوانية بوجه، بل لذة تشاكل الحال الطيبة التى هى لجواهر الحية المحضة، وهى أجل  
من كل لذة وأشرف.

٥

فهذه هى السعادة وتلك هى الشقوة، وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد  
من الناقصين، بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق إلى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم  
أن من شأن النفس إدراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل،  
فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول، ولا أيضا فى سائر القوى، بل شعور أكثر القوى بكمالاتها  
إنما يحدث بعد أسباب. وأما الشوق والقوى الساذجة الصرفة، فكأنها هيولى موضوعة  
لم تكتسب ألبنة هذا الشوق، لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثا وينطبع فى جوهر  
النفس إذا برهن للقوة الإنسانية أن ههنا أمورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى  
على ما علمت. وأما قبل ذلك فلا يكون. لأن هذا الشوق يتبع رأيا، إذ كل شوق يتبع رأيا،  
وليس هذا الرأى للنفس رأيا أوليا بل رأيا مكتسبا. فهؤلاء إذا اكتسبوا هذا الرأى،  
لزم النفس ضرورة هذا الشوق، وإذا فارقت ولم يحصل معها ما يتبع به بعد الانفصال التام

١٠

١٥

- (١) للاتصال : اتصال ب + وتبديلا ب ، ، د ، ط || للزجاج : الزجاج ب ، د ، ط  
|| مثلا : مثلهاد ، ص ، ط (٢) اى : أو ب د ، || قد : ساقطة من د ، ص ، ط || عملت : عمل  
ب ، د ، ص ، ط || أو زمهرير : زمهرير ب || الملبسة : الملبسة ب ، د ، ص (٣) أن زال العائق :  
إزالة العائق د (٤) تستكمل : يستكمل د || التام : ساقطة من ب ، ، د ، ص (٥) الطعام :  
الطعم د ، ط || للحالة : الحالة د (٦) وصاع : فطاع ب ، د (٧) بوجه : بوجه ب || الحال :  
الحالة ب ، د ، ص ، ط (٨) هذه : وهذا ب ، د ، ص || هى : هو ب ، د ، ص ، ط  
(٩) الشوق : الشوق ب ، ص (١٠) فى : ساقطة من د (١١) هذا الشوق : هذا  
(١٢) (١٣) (١٤) (١٥) برهن : تبرهن ب (١٦) للنفس رأيا : للنفس ب || اكتسبوا : اكتسبوا د  
(١٧) وإذا : فإذا ب ، د ، ص || فارق : فارق ب ، د ، ط || ولم : لم د || معها : مع  
ب ، د ، ص || ما يتبع : ما يتبع ب || به : ساقطة من ب ، د ، ط .

- وقعت في هذا النوع من الشقاء الأبدى ، لأن أوائل الملائكة العلمية إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات ، وهؤلاء إما مقصرون عن السعى في كسب الكمال الأسنى ، وإما معاندون جاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية ، والجاحدون أسوأ حالا لما اكتسبوا من هيات مضادة للكمال . وأما أنه كم ينبغي أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور العقولات حتى يجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة ، وفي تعديده وجوازه تربي هذه السعادة ، فليس يمكن أن أنص عليه نصا إلا بالتقريب . وأظن أن ذلك أن يتصور نفس الإنسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ، وتصديق بها تصديقا يقينيا لوجودها عندها بالبرهان وتعرف الطل الغائية للأشياء الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التي لا تنهى ، وتقرر عندها هيئة الكل ونسب أجزاء بعضها إلى بعض ، والنظام الآخذ من المبدأ الأول إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه ، وتتصور العناية وكيفيتها ، وتحقق أن الذات المتقدمة للكل أى وجود يخصها ، وأية وحدة تخصها ، وأنها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه ، وكيف ترتيب نسبة الموجودات إليها . ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا ، وكأنه ليس يتبرا الإنسان عن هذا العالم وعلائقه إلا أن يكون له العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هناك وعشق لما هناك فصده عن الالتفات إلى ما خلفه بجملة .

ونقول أيضا : إن هذه السعادة الحقيقية لا تتم إلا بإصلاح الجزء العبد من النفس ، ولتقدم لذلك مقدمة ، وكأننا قد ذكرناها فيما سلف ، فنقول : إن الخلق هو ملكة يصدر بها من النفس أفعال ما بسهولة من غير تقدم روية ، وقد أمر في كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بأن تفعل أفعال التوسط دون أن تحصل ملكة التوسط ،

(١) وقعت : وقع د ، ب || كانت : ساقطة من د ، ص (٢) الأسنى : ساقطة من ح ، ص (٣) جاحدون : جاحدون ط || والجاحدون : والجاحدون ط (٤) تصور : تصورات د (٥) وجوازه : وجوازه د (٦) جوازيه ب ، ح ، ص ، ط || يمكنى : يمكنى د (٧) المفارقة : البالية ح (٨) بها : لها د || عندها : عنده ب ، د (٩) عندها : عنده ب ، د || نسب : ساقطة من د (١٠) أبراه : أبراه ب ، د || من المبدأ : مبدأ د (١١) وتتصور : وتصور د (١٢) وأية : وأى ب (١٣) للسعادة : فساد ب (١٤) وكأنه : كأنه د (١٥) ولتقدم : ولتقدم ب ، وندم د (١٦) من : عن ب ، ح ، د ، ص (١٧) بين الخلقين ... التوسط : ساقطة من د .

بل أن تحصل التوسط، وملكة التوسط كأنها موجودة للقوة الناطقة ولل قوى الحيوانية  
مما، أما القوى الحيوانية فإن تحصل في هيئة الإذعان، وأما القوة الناطقة فإن تحصل فيها  
هيئة الاستعلاء والانهال، كما أن ملكة الإفراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة ولل قوى  
الحيوانية مما، ولكن بعكس هذه النسبة. ومعلوم أن الإفراط والتفريط هما مقتضى  
القوى الحيوانية، وإذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدثت في  
النفس الناطقة هيئة إذعانية وأثرأنفهالى قد رشح في النفس الناطقة من شأنها أن يجعلها  
قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه .

وأما ملكة التوسط فالمراد منها انتزيعه عن الهيئات الاتقيادية وتبقيته النفس الناطقة على  
جبايتها مع إفاضة هيئة الاستعلاء وانتزعه، وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها إلى جهة  
البدن. بل عن جهته، فإن المتوسط يسلب عنه الطرفان دائماً. ثم جوهر النفس إنما كان البدن  
هو الذي يغمره ويأويه، ويغفله عن الشوق الذي يخصه، وعن طلب الكمال الذي له،  
وعن الشعور بلذة الكمال إن حصل له، والشعور بالكمال إن قصر عنه، لا بأن النفس  
منطبعة في البدن أو منغمسة فيه، ولكن العلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجبل إلى تديره  
والاشتغال بآثاره وبما تورده عليه من عوارضه، وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن،  
فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه، فيما  
ينقص من ذلك نزول غفلته عن حركة الشوق الذي له إلى كماله، وبما يبقى منه معه يكون  
محجوباً عن الاتصال بالصرف بمحل سعادته، ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم

- (١) التوسط وملكة التوسط : سافطة من ط || كأنها : كان د || الناطقة والقوى : سافطة من د  
|| القوى : القوى ح ، د ، ص ، ط (٢) فإن : بأن د || القوة : القوة د  
(٣) والقوى : والقوى د (٤) مقتضى : مقتضيات ح ، ص ، ط  
(٥) للقوى : القوة ط || قويت القوى : قويت القوة ط || حدثت : حدثت ب (٩) والنتزعه : والنتزعه ط  
(١٠) المتوسط : المتوسط ح ، ص || عنه : منه د || الطرفان : الطرفان د (١١) وعن : عن د  
(١٢) والشعور : أو الشعور ب || الكمال : القمصان ص (١٣) أو منغمسة : ومنغمسة ح || العلاقة : للعلاقة ص  
|| بينهما : بينهما د (١٤) ربما : ربما ب || تورده : توردها د || ملكات : ملكات د  
(١٥) كان : وكان د || حاله : حاله ص (١٦) إلى كماله : الكمال ح || يبقى : يقى ب || يكون : يكون د  
(١٧) عن : عنه ب ، ط || بمحل : لمحل ب ، د || سافطة من ب ، د ، ط || المشوشة : المشوشة ب ،  
ح ، ص ، ط .

- أذاه . ثم أن تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له ، وإنما كان يلهمها عنها أيضا  
البدن وتماس انغماسها فيه ، فإذا فارتقت النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة  
وتأنت بها أذى عظيما ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر لازم ، بل لأمر عارض  
غريب ، والأمر العارض الغريب لا يدوم ولا يبق ، ويزول ويبطل مع ترك الأفعال التي  
كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها ، فيلزم إذن أن تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة ،  
بل تزول وتمحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها .

- وأما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فإنها إذا فارتقت البدن وكانت غير مكتسبة  
للهيئات الرديئة صارت إلى سعة من رحمة الله تعالى ونوع من الراحة ، وإن كانت مكتسبة  
للهيئات البدنية الرديئة وليس لها عندها هيئة غير ذلك ولا معنى تضاده وتنافيه فتكون  
لا محالة ممنوعة بشوقها إلى مقتضاها ، فتعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن  
من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آله ذلك قد بطلت وخلق يتعلق بالبدن قد بقى .

- ويشبه أيضا أن يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو أن هذه الأنفس إن كانت زكية  
وفارقت البدن وقد رجع فيها نحو من الاعتقاد في العقوبة التي تكون لامثالهم على مثل ما يمكن  
أن يخاطب به العامة وتصور ذلك في أنفسهم من ذلك ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان ولم يكن لهم  
معنى جاذب إلى الجهة التي فوقهم ، لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ، ولا شوق كمال فيشقوا  
تلك الشقاوة ، بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الأسفل منجذبة إلى الأجسام ،  
ولا منع من المواد السماوية من أن تكون موضوعة لفعل نفس فيها ، قالوا فإنها تخفيل

(١) أذاه : إذاها د || له : ساقطة من د || وإنما : وإنما د || يلهمها عنها : يلهمها عنه ب ، ح ، د ، هـ ؛  
لهمها عنها ط (٢) فإذا : وإذا د || فارتقت : فارق ب ، د (٣) لأمر (الأولى) : لأمر ح ، ساقطة من ط ||  
لأمر (الثانية) : الأمر ح (٥) إذن : ساقطة من ب (٥ - ٧) فيلزم ... لم تكتسب : ساقطة من د  
(٧ - ٨) الشوق ... صارت : ساقطة من د (٨) من : ساقطة من د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، هـ  
(٩) لها : ساقطة من ب ، د ، هـ ، ص || وتنافيه : ولا يتألفه د ، ص (١٠) ممنوعة بشوقها إلى :  
ممنوعة ط || فتعذب : فتعذب ح ، د ، هـ ، ساقطة من ط || يفقد : يفقدان ب ، يفقدان د ||  
ومقتضيات : ومقتضيات ب ، ح ، ص ، وللمقتضيات د (١١) لأن آله ذلك قد : لا ط (١٢) أيضا :  
ساقطة من ب (١٤) من ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، هـ ، ط || الأبدان : البدن ح  
(١٥) التي : + هي د ، ص || فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال : عدم د (١٦) جميع :  
كل ب || منجذبة إلى : تنجذب د (١٧) من المواد : في المواد ب ، ح ، د ، هـ ، ص || من أن : من  
أن ح ، د ، هـ ، ص || فعل : بفعل د || تخفيل : تخفيل د ؛ + من ط .

جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال الأخروية ، وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا من الأجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبحث والخبرات الأخروية ، وتكون الأنفس الردية أيضا تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم في الدنيا وتقاسيه ، فإن الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء كما يشاهد في المنام ، فربما كان المعلوم به أعظم شأنا في بابه من المحسوس ، على أن الأخروي أشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل ، وليست الصورة التي ترى في المنام ، بل ولا التي تحس في اليقظة ، كما علمت ، إلا المرتسمة في النفس . إلا أن أحدهما يتبدى من باطن ويخدر إليه ، والثاني يتبدى من خارج ويرتفع إليه ، فإذا ارتسم في النفس تم هناك الإدراك المشاهد ، وإنما يلذ ويؤذى بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج ، فكما ارتسم في النفس فعل فعله وإن لم يكن بسبب من خارج ، فإن السبب الذاتي هو هذا المرتسم ، والخارج هو سبب بالعرض أو سبب السبب .



فهذه هي السعادة والشقاوة الخسيتين اللتان بالقياس إلى الأنفس الخسيسة ، وأما الأنفس المقدسة فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكلماتها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية ، وتتبرأ عن النظر إلى ما خلفها ، وإلى المملكة التي كانت لها ، كل التبرئ . ولو كان بقي فيها من ذلك أثر اعتقادي أو خلقي تأذت به ، وتخلفت لأجله عن درجة العليين إلى أن تنفسخ وتزول .

- ( ١ ) الأحوال : أحوال د || التي : ساقطة من د || بها : به ب ، ح ، د ( ٤ ) الصور : الصورة ح ، د ، ص || الخيالية : الخالية د || تزداد : زاد د || وصفاء : وصفاء د ( ٥ ) المعلوم : المعلوم د || الأخروي : الأخرى ب ، ح ، ص ، ط ( ٦ ) الموجود : الموجودة ب ، د ، ص ( ٧ ) وليست : وليس د || ولا : ساقطة من ب ، د || التي : والتي ب ، د ( ٨ ) أحدهما : أحدهما ب ( ٩ ) الإدراك : ساقطة من د || وإنما : وإنما ح ، ص ، ط ( ١٠ ) من خارج : في خارج ح ؛ في الخرج د ، ص ، ط || فكما : وكذا ص || وان : ساقطة من د ( ١١ ) بسبب : سبب ب ؛ له سبب د ، ص || هو سبب : سبب من ب ، د || بالعرض : ما يعرض ح ( ١٢ ) السبب : السبب ب ( ١٣ ) السعادة : ساقطة من د || الخسيتان : الخسيتان ح ، د ، ص ، ط || اللتان : اللتان ب ( ١٤ ) وأما : وأما د || بكلماتها : بكلماتها ب ، ح ، د ، ص ( ١٥ ) عن : من ب || المملكة : المملكة ب ، ح ، د ، ط ( ١٦ ) من ذلك أثر : أثر من ذلك د || به : ساقطة من د ( ١٧ ) العليين : عليين ب ؛ عليان د || وتزول : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص .

# المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول

بإشراف الأستاذ الدكتور





مرکز تحقیقات کاپیویر علوم اسلامی

## [ الفصل الأول ]

## ( ١ ) فصل

## في المبدأ والمعاد

بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والمعقوبات

السمائية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم

- فالوجود إذا ابتداء من عند الأول لم يزل كل تال منه أدون مرتبة من الأول ، ولا يزال ينحط درجات ، فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ، ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا ، وهي الملائكة العاملة ، ثم مراتب الأبرام السماوية ، وبعضهم أشرف من بعض إلى أن يبلغ آخرها ، ثم بعدها يتبدى وجود المادة
١٠. القابلة للصور الكائنة الفاسدة ، فليس أول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون أول الوجود فيها أخس وأدون مرتبة من الذي يتلوه ، فيكون أخس مافيه المادة ثم العناصر ، ثم المركبات الجهادية ، ثم النباتات ، وأفضلها الإنسان ، وبعده الحيوانات ثم النبات ، وأفضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ، ومحصلا للأخلاق التي تكون فضائل عملية ، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواء النفسانية
١٥. خصائص ثلاث ذكرناها : وهي أن يسمع كلام الله تعالى ، ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها . وقد بينا كيفية هذا ، وبيننا أن هذا الذي يوحى إليه تشيع الملائكة له ويحدث له في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة ، فيسمعه من غير أن

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) والمنامات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || والدعوات : وفي الدعوات ح ، د ، ص ، ط (٥) وفي حال : وفي أحوال ح (٦) والوجود : ابتداء : ابتداء ط || الأول : + بحال ط || تال : ثان ط (٧) ينحط : + من ط (٨) ثم : ساقطة ب ، د || مراتب : ودرجة د ، ومرتبات || العملية : العملية ح ، د ، ص ، ط (٩) ثم : + من ح ، ط (١٠) ثم : لم د (١١) فيها : منها د || وأدون : وأدنى د || من : ساقطة من د (١٢) النباتات : النباتات ح ، د ، ص || الخيرات : + الالهيات ب (١٣) النبات : النبات د || الناس : الإنسان ص || استكملت : استكمل ص ، ط (١٤) وهي : وهو ب ، د ، ط | أن : أنه د ، ساقطة من ح || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٥) وقد بينا : قد بينا د (١٦-١٧) الملائكة له : له الملائكة ح ، د ، ص .

يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الأرضي ، وهذا هو الموحى إليه ؛ وكما أن أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العناصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرمًا ، فهنا يبتدئ الوجود من الأجرام ، ثم تحدث نفوس ، ثم عقول ، وإنما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادئ ، والأمور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية ، والمنفعة الأرضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية ، وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب شيئين :

أحدهما القوى الفعالة فيها : إما الطبيعية وإما الإرادية .

والثاني القوى الانفعالية : إما الطبيعية وإما النفسانية .

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها في هذه الأجرام التي تحتها على ثلاثة وجوه :

أحدها من تلقائها بحيث لا تسبب فيها للأمور الأرضية بوجه من الوجوه ، وتلك إما عن طبائع أجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها ، وإما عن طوائفها النفسانية .

والوجه الثاني فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذي أقول إنه قد اتضح لك ، أن لنفوس تلك الأجرام السماوية ضربا من التصرف في المعاني الجزئية على سبيل إدراك غير عقلي محض وأن لما لها أن يتوصل إلى إدراك الحوادث الجزئية ، وذلك يمكن بسبب إدراك تفريق أسبابها الفاعلة والمقابلة الحاصلة من حيث هي أسباب وما يتأدى إليه ، وأنها دائما تنتمي إلى طبيعية أو إرادية موجبة ليست إرادية فآثرة غير حاتمة ولا جازمة . ولا تنتمي إلى القسر ، فإن القسرية إما قسر

- ( ١ ) الناس : النفس د ( ٢ ) العناصر : المصرب ، ح ، د ، ص || عقلا : عقل ب || قسا : قسر ب || جرما : جرم ب ( ٤ ) من عند : ساقطة من ط ( ٥ ) السماوية : ساقطة من ب || الأرضية : لا والمنفعة الأرضية د ؛ + والمنفعة الأرضية ح ، ص ، ط ( ٦ ) ديا : منها ب ( ٩ ) آثارها : آثار ب || وجوه : أوجه د ، ص ( ١٠ ) فيها : منها ب ؛ فيه ح ، ط ( ١١ ) أجسامها : أجسام د || وقواها : وقوتها د ( ١٢ ) بينها : بينهما ح ، ص ، ط ( ١٣ ) الثاني : الثالث ب ، ح ، د ، ط || وتسبب : وسه د ( ١٤ ) تلك : ساقطة من ب ( ١٥ ) وأن : فإن د ( ١٦ ) يمكن : يمكن د ، | الحاصلة : والحاصلة د ؛ ساقطة من ح ، ص ( ١٧ ) دائما : ساقطة من ب ، د ، ح || أو إرادية : وإرادية ب ، ح ، د ، ص ( ١٨ ) فآثرة : ساقطة من د .

- من طبيعة، وإما قسر عن إرادة، وإليهما ينتهي التحليل في التفسيرات أجمع. ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن، فلها أسباب تتوافق فتوجبها، وليس توجد إرادة بإرادة وإلا لذهبت إلى غير النهاية، ولا عن طبيعة للريد وإلا لزمّت الإرادة ما دامت طبيعة، بل الإرادات تحدث بحدوث علل هي الموجبات، والدواعي تستند إلى أرضيات وسماويات، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة، وأما الطبيعية فإن كانت ثابتة فهي أصل وان كانت قد حدثت فلا محالة إنها تستند أيضا إلى أمور سماوية وأرضية.

- عرفت جميع هذا فيما قبل وأن لازدحام هذه العال وتصادمها واستمرارها نظاما يتجر بحسب الحركة السماوية، فإذا علمت الأوائل بما هي أوائل وهيئة انجرارها إلى التوائى، علمت التوائى ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها طامة بالجزئيات، وأما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلى، وأما هي فعل نحو جزئى كالمباشر أو المتأدى إلى المباشر والمشاهد بالحواس، فلا محالة أنها تعلم ما يكون، لا محالة أنها تعلم في كثير منها على الوجه الذى هو أصوب والذى هو أصح وأقرب من الخير المطلق من الأمور الممكنين، وقد بينا أن التصورات التى لتلك العال مبادئ لوجود تلك الصور ههنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية، تكون أقوى من تلك التصورات بما هو أقدم وبما هو فى أحد القسمين من ثلاثة غير هذا الثالث. وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجودا لا عن سبب أرضى ولا عن سبب طبيعى فى السماء، بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور فى الأمور السماوية. وليس هذا بالحقيقة تأثيرا، بل التأثير لمبادئ وجود ذلك من الأمور السماوية، فإنها إذا عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر، وإذا عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو الأولى

- (١) وإليهما : وإليها د ، ط (٢) وليس : ظهس ح ، ص ، ط (٣) لذهبت : لذهب ب ، ح ، د || للريد : المريد د (٤) يحدث : حدث ب (٥) ضرورة : ساقطة من ط || الإرادة : الإرادات ح || فإن : فإنها أن ح || ثابتة : راحة ب ، راحة د ، راحة ح ، ط (٦-٥) وإن كانت : فإن كان د (٧) لازدحام : بالأزدحام د || بحسب : تحت ب ، ح ، د ، ط (٨) فإذا : وإذا د || التوائى : التوالى د (٩) وأما : أما ب (١٠) بالجزئيات : ساقطة من ب || المتأدى : المتأدى د ، ذو المتأدى ب (١١) لا محالة : ولا محالة ص ، ط || أنها : وأنها ح || على : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وأقرب : + هو د (١٣) لوجود : لوجودات ب ، ح ، ص ، ط (١٤) وتنا : تنا ب (١٥) لاعن : لاعن ط (١٦) بل عن : بل من د (١٧) فلك : + الأمر د ، د (١٨) وإذا عقلت ذلك الأمر : ساقطة من د .

بأن يكون ، وإذا عقلت ذلك كان لآمانع فيه إلا عدم علة طبيعية أرضية أو وجود علة طبيعية أرضية ، وأما عدم العلة الطبيعية الأرضية ، مثلا أن يكون ذلك الشيء هو وجود حرارة ، فلا يكون قوة مسخنة طبيعية أرضية ، فذلك السخونة تحدث للتصور السماوي بوجه كون الخير فيه ، كما أنها تحدث في أبدان الناس عن أسباب من تصورات الناس وعلى ما عرفته فيما سلف .

وأما مثال الثاني فإن يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط ، بل وجود المبرد فالتصور السماوي للخير في وجود ضد ما يوجه المبرد في ذلك أيضا يفسر المبرد كما يفسر تصورا المغضب السبب المبرد فينا فيكون الحر ، فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأمر طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعي أو بغيره ، أو اختلاط من ذلك يؤدي واحد منها أو جملة بجمعة إلى الغاية النافعة ، ونسبة المتضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكير إلى استدعاء اليان ، وكل فيض من فوق . وليس هذا يتبع التصورات السماوية ، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا : إنه يلقى به ومن عنده يتدنى كون ما يكون ، ولكن بالتوسط ، وعلى ذلك علمه . فسبب هذه الأمور ما ينتفع بالدعوات والقرايين وخصوصا في أمر الاستسقاء وفي أمور أخرى ، ولهذا ما يجب أن يخاف المكافات على الشر ويتوقع المكافات على الخير ، فإن في ثبوت حقيقة ذلك مزجعة عن الشر ، وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته ، وآياته هي وجود جزئياته ، وهذه الحال معقولة عند المبادئ ، فيجب أن يكون لها وجود ، فإن لم يوجد فهناك شر وسبب لا ندركه ، أو سبب آخر يعاوقه ، وذلك أولى بالوجود من هذا ، ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال ، وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التي عقلت

- (١) كان : + ، ذ كان ب ، ح ، ص ، ط || أرضية : أو أرضية - (٢) وأما : أمام  
(٣) فذلك : فك د (٤) وجه : لوجه ب || أنها : أنه ب ، ح ، د ، ص (٥) التسخين :  
التسخين ب ، ح ، ط ، المسخن د || المبرد : البرد د (٦) المبرد : البرد د || فيكون : ويكون ب ، د  
أ : الحر : الخير ب ، د || إحالات لأمر : إحالات لأمر ب ، ح ، ص ، ط (٧) من : عن -  
(٨) ونسبة : نيته د (٩) هذا : هو ص ، هذا هو ب ، ح ، ص ، ط || التصورات  
السماوية : تصورات السماويات ب (١٠) والقرايين : والقرايين د (١١) يكون : حافظة من ب  
أ : بظهور : لظهور د (١٢) وهذه : وهذا ب (١٣) وسبب : أرضية ب ، د ، ص || وذلك أول بالوجود من  
هذا : ذلك الوجود أول من هذا ب ، وذلك بالوجود أول من هذا ب ، وذلك بالوجود أول من هذا ب  
(١٤) ووجود : أو وجود د ، ط || ذلك ووجود : حافظة من د || معا : حافظة من د .

نافعة مؤدية إلى المصالح قد أوجدت في الطبيعة على النحو من الإيجاد الذي علمته وتحققته  
فأمل حال منافع الأعضاء في الحيوانات والنباتات ، وأن كل واحد كيف خلق .  
وليس هناك ألبتة سبب طبيعي ، بل مبدؤه لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت العناية .  
فكذلك يصدق بوجود هذه المعاني ؛ فإنها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية  
تعلق تلك .

واعلم أن أكثر ما يقربه الجمهور ويفزع إليه ، ويقول به ، فهو حق وإنما يدفعه  
هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلمه وأسبابه ، وقد عملنا في هذا الباب كتابا  
والإثم فأمل شرح هذه الأمور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الإلهية المازلة  
على مدن فاسدة ، وأشخاص ظالمة ، وانظر أن الحق كيف ينصر ، واعد أن سبب  
في الدعاء منا أيضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والإثم إنما يكون من هالك  
فإن مبادئ جميع هذه الأمور تنتهي إلى الطبيعة والإرادة والاتفاق ، والطبيعة مبدؤها  
من هناك ، والإرادات التي لنا كأنه بعد ما لم تكن ، وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة ،  
وكل إرادة لنا فلها علة ، وعلة تلك الإرادة ليست إرادة متسلسلة في ذلك إلى غير نهاية ،  
بل أمور تعرض من خارج ، أرضية وسماوية ، والأرضية تنتهي إلى السماوية ، واجتماع  
ذلك كله يوجب وجود الإرادة .

وأما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه ، فإذا حالت الأمور كلها استندت  
إلى مبادئ إيجابها ، تنزل من عند الله تعالى .

والقضاء من الله تعالى هو الوضع الأول البسيط .

- (١) قد : قد د || النحو : نحو ه || الذي : ساقطة من ط (٢) حال : أن ط  
|| والنباتات : والنبات ب (٣) ألبتة سبب : سبب ألبتة ب : ساقطة من ط || مبدؤه : صانعة  
من ب ، د ، ط || العناية : ساقطة من د (٤) يصدق : يصدق ب ، ص ، ط || بوجود : بوجود د  
|| الوجه : ساقطة من د (٥) بالفلاسفة : بالفلاسفة ط || بعلمه : بعلمه د (٦) فأمل : فأمل ب ، ح ، د ، ط  
(٧) وكل : فكل ب ، ح ، ص ، ط (٨) وأما : فأما د || عن : من د || مصادمات : مصادمات د  
|| استندت : استندت د (٩) تنزل : تنزل د ، مثل ب ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د  
(١٠) من الله تعالى : من الله ب ، من الله سبحانه وتعالى د ؛ ساقطة من ط .

والمتقدير هو ما يتوجه إليه القضاء على التدريج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهي الأول . ولو أمكن إنسانا من الناس أن يعرف الحوادث التي في الأرض والسماء جميعها وطبائعها، لفهم كيفية جميع ما يحدث في المستقبل . وهذا المنتجم القائل بالأحكام — مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تستند إلى برهان، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحي، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابة في إثباتها — فإنه إنما يعول على دلائل جنس واحد من أسباب الكائنات وهي التي في السماء، على أنه لا يضمن من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التي في السماء، ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه أن يجعلنا ونفقه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبيعته معلوما عنده؛ وذلك مما لا يكفي أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد . وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا، في أن تعلم أنها سخنت ما لم تعلم أنها حصلت، وأي طريق من الحساب يعطيا المعرفة بكل حدث وبلد في الفلك، ولو أمكنه أن يجعلنا ونفقه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال إلى المغيبات . فإن الأمور المغيبة التي في طريق الحدوث إنما تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التي لنا تسامح أفا حصلناها بكل عددها، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة، فاصلها ومنفصلها، طبيعيا وإراديا ١٥ وليس تتم بالسماويات وحدها، فالتم يحيط بجميع الحاضر من الأمرين، وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب، لم يتمكن من الانتقال إلى المغيب . فليس لنا إذن اعتماد على أقوالهم، وإن سلمنا متبرهين أن جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكيم صادقة .

- (٣) انسان : انسان || جميعها : جميعات ، ح ، ص ، ط || رطبائهما : وطبائعهما  
(٤) جميع : صافطة مزب ، د || المنتجم : + بل د | مع : من د (٧) لا يضمن : لا يظهر د  
(٨) ضمن : ظهر د (٩) عنده : عندها ص (١٠) يكفيك : يمكنك د (١١) وأي : فاي ح  
(١٢) من : في د || الحساب : الحسابات ح || حدث : حدوث ح ، د (١٣) لم يتم : لما تم ص  
(١٤) لنا : صافطة مزب ، ح ، د ، ص || تسامح : التسامح ، ح ، ص ، ط (١٥) طبيعيا وإراديا :  
طبيعيا وإراديا د (١٦) وليس يتم : وليس يتم د ، ص (١٧) لم : لا ح || فليس : فليست د  
(١٨) لنا إذن : إذن لنا ح ، ص || يعطوننا : يعطوننا ، د ، ص .

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل

في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى ، والمعاد إليه

ونقول الآن : إنه من المعلوم أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته ، وأنه لا بد من أن يكون الإنسان مكفياً بأنحر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكفياً به وبمنظيره ، فيكون مثلاً هذا يبقل لذلك ، وذلك ينجز لهذا ، وهذا ينحيط لآخر ، والآخر تحذف الإبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفياً . ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصاد على اجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكلمات الناس ، ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدينين . فإذا كان هذا ظاهراً فلا بد في وجود الإنسان وبقائه من مشاركته ، ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له ، ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ، ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة . ولا بد من أن يكون هذا إنساناً ، ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلاً ، وما عليه ظالماً ، فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع الإنسان ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إثبات الشمر على الأشجار وعلى الحاجبين ، وتقدير الإنحص من القدمين ، وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) دعوة : دعوى د || البى . + صلى الله عليه وسلم د إليه : ساقطة من ب  
(٤) بأنه : ساقطة من ب || معيشته : معيشة ب ، ح ، د ، ط (٥) تدبير : تدبير د  
(٦) حاجاته : حاجته ح ، ص ، ط || الآخر : الأمر ب ، ط (٧) وبمنظيره : وبمنظره د  
|| مثلاً هذا : هذا مثلاً ح ، د ، ص ، ط || لذلك : إلى ذلك ب ، د || لآخر : للآخر ح ، د ، ص ، ط  
(٩) مدينته : مدينة ح ، د ، ص ، ط (٩) ينجز : متحيز ح ، ب ، نجح ط ، ب ، ج (١٣) له : ساقطة من ب  
(١٤) ولا بد من : ولا بد د (١٥) يترك : يترك ب (١٦) الإنسان : الناس ح ، د ، ص ، ط  
(١٨) وعلى الحاجبين : على الحاجبين ح ، ص ، ط || الإنحص : الأنحص ط || القدمين : القدمين  
ط || المنافع : المنفعة د .



فيما في البقاء ، بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ، ووجود الإنسان الصالح لأن يسر  
ويعمل ممكن كما سلف منا ذكره . فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضي تلك المنافع  
ولا تقتضي هذه التي هي أسها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك  
ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما يعاونه في نظام الخير الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد  
نظام الخير لا يوجد ؛ بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبنى على وجوده  
موجود ؟ فواجب إذن أن يوجد نبي ، وواجب أن يكون إنسانا ، وواجب أن تكون  
له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم ، فيتميز به  
منهم ، فتكون له المعجزات التي أخبرنا بها ، وهذا الإنسان إذا وجد يجب أن يسر للناس  
في أمورهم سنناً بإذن الله تعالى وأمره ووحيه وإنزاله الروح المقدس عليه ، ويكون الأصل  
الأول فيما يسنه تعريفه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً ، وأنه عالم بالسر والعلانية ، وأن  
من حقه أن يطاع أمره ؛ فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن  
أطاعه المعاد المسعد ، ولن عصاه المعاد المشقى ، حتى يتلقى الجمهور ربحه المتزل على لسانه  
من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ، ولا ينبغي له أن يشلهم بشيء من معرفة الله تعالى  
فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له . فاما أن يعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصمدقوا  
بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ، ولا متقدم بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ،  
ولا شيئاً من هذا الجنس ، فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين ، وأوقعهم  
فيما لا غلص عنه ، إلا لمن كان الممان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه ؛ فإنه لا يمكنهم  
أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكثرة ، وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا  
حقيقة هذا التوحيد والتثنية ، فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود ، ويقعوا في تنازع  
وينصرفوا إلى المباحثات والمقاييس التي تصدمهم عن أعمالهم المدنية . وربما أوقعهم

( ١ ) في : من د ( ٤ ) الخير : الأمر ، د ، ص ( ٦ ) موجود : آخر - ( ٩ ) تعالى :  
مخلوقة من ب ، د ( ١٢ ) المسعد : المسعد ( ١٣ ) والملائكة : وملائكته ب || له :  
لهم ب || بشئ : صاقطة من د || تعالى : صاقطة من ب ، ح ، ص ، ط ( ١٤ ) معرفة : معرفته د || لاشبه :  
لا شبه د ؛ لاشبيه ب || فاما : وأما ح || بهم : لهم د ، ص ( ١٥ ) متقسم : مقسم ط ؛ يتقسم د  
( ١٧ ) مخلص : تخلص ط || لمن : أن ب || الممان : صاقطة من د || يشذ : شد -  
|| فإنه : فإنهم ب || لا يمكنهم : يمكنهم د ( ١٨ ) يكذب : يكذب ح ، ص ، ط || يتصوروا : يتصور ب ، د  
( ١٩ ) بمثل : مثل د ( ٢٠ ) المباحثات : المباحثات ط || والمقاييس : بمثل ط || وربما :  
فرجاً ط .

- في آراء مخالفة لصالح المدينة ، ومتافية لواجب الحق ، وكثرت فيهم الشكوك والشبه ، وصعب الأمر على إنسان في ضبطهم ، فما كل بميسر له في الحكمة الإلهية ، ولا إنسان يصلح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتسبها عن العامة ، بل يجب أن لا يرخص في تعرض شيء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم جلالة الله تعالى وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي هي صدم جلية وعظيمة ، ويلقى إليهم مع هذا ، هذا القدر ، أعني أنه لا نظيره ولا شريك له ولا شبه له ، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المهاد على وجه يتصورون كيفيته ، وتسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه .
- وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً مجلاً ، وهو أن ذلك شيء لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم .
- واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير في هذا ، فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت ، ولا بأس أن يشتمل خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجدلة للنظر إلى البحث الحكيم .

### [ الفصل الثالث ]

#### (ج) فصل

#### في العبادات ومنفعاتها في الدنيا والآخرة

١٥

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت ، فإن المادة التي تقبل كمال منسله تقع في قليل من الأزمنة ، فيجب لا محالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه في أمور المصالح الإنسانية تدبيراً عظيماً .

- (١) وكثرت : فكثرت ص (٢) بميسر : ميسر ، يسرد || له : ساقطة من د (٢) بميسر : ساقطة من د (٤) جلالة : جلال ، د ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د (٥) وعظيمة : عظيمة ب (٥-٦) ولا شريك له : ولا شريك ب (٦) شبه : شبه ب ، ح ، د || ولا شبه له : ولا شبه ب ، ح ، د ، ط (٧) يفهمونه : يفهمون د (٨) أمراً : رمزا - (١٠) داعم : أنت د || تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د || أن وجه : وجه د || يوجد : - هداد (١١) خطابه : خطاب د || رموز : أمور ب (١٢) للظرة : الطرد (١٤) صل : ساقطة من د (١٨) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د || يسنه ويشرعه : منه ويشرعه د || تدبيراً : تدبراً د || منبأ : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص .

ولا شك أن القاعدة في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسن سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي ميقاته بطل مصاقبا للمتضي منه ، فيعود به التذكير من رأس ؛ وقبل أن يتفسخ يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأعمال مقرونة بما يذكر بالله والمعاد لا محالة ، وإلا فلأفائدة فيها ، والتذكير لا يكون إلا بالفاظ تقال ، أو نيات تنوى في الخيال ، وأن يقال لهم : إن هذه الأفعال تقرب إلى الله تعالى ، ويستوجب بها الجزاء الكريم ، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس ؛ وبالجملة يجب أن تكون منبهات ، والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفضي إلى حركات ؛ فأما الحركات فمثل الصلاة ، وأما أعدام الحركات فمثل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عديميا فإنه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا يلبيه صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس هزلا ، فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك أنه اتقرب إلى الله تعالى ، ويجب أن يمكن أن تخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها . والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعل ذلك ، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله تعالى ، وأنها خاصة لله تعالى ، وتعين أفعال لا بد منها للناس وأنها في ذات الله تعالى مثل القرابين ؛ فإنها مما يعين في هذا الباب معونة شديدة . والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فإنه يذكره أيضا ، وذكره في المنفعة المذكورة آلية لذكر الله تعالى والملائكة ، والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة . فبالحرى

- ( ١ ) هي : هو ب ، د ( ٢ ) النبي : ساقطة من ط || صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د ( ٣ ) ميقاته : متقاربة د ؛ ميقاته ب || بطل : مطلا د ؛ مقل : ص ، ط ( ٤ ) المتضي : المتضي د ( ٥ ) بالله والمعاد . . . لا يكون : ساقطة من ط ( ٦ ) تنوى : فينوى : موى د ( ٧ ) تعالى : ساقطة من ب ، د || بها : به ب || الجزاء : الجزاء : ص ، ط || الصفة وهذه : ساقطة من د ( ٩ ) تفضي إلى حركات : ساقطة من د || الصلاة : الصلوات ب ، د ( ١١ ) ليس : ليست د || هزلا : هذرا ب ، ص ، ط ( ١٢ ) أنه : وأنه ب ؛ فإنه : ط || المتقرب : التقرب ب ، ص ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د || يتخلط : تتخلط د || بهذه : هذه : ص ، ط ( ١٣ ) يفعل : يفعله ب ، ص ، ط || ذلك : ساقطة من ب ، ص ( ١٤ ) تعالى : ساقطة من ب ، د ( ١٥ ) تعالى : ساقطة من ب || وتعين : تعيين د ، ص || أفعال : أفعالا : ص || أنها : أنها ب || تعالى : ساقطة من ب || مما : ساقطة من د ( ١٧ ) فيه : ساقطة من د || مأوى : مأوى : ص ( ١٨ ) تعالى : ساقطة من ب ، د || والمأوى : مأوى د ؛ ساقطة من ص .

- أن يفرض إليه مهاجرة وسفرة ، ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض متوليه أنه مخاطب لله تعالى ومناج إياه ومهاجر إليه ومائل بين يديه ، وهذا هو الصلاة . فيجب أن يسن للصلى من الأحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمواخذة الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى من الطهارة والتنظيف ، وأن يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة ، وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة بمواخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وخفض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب ، وكذلك يسن له في كل وقت من أوقات العبادة آداباً ورسوماً محدودة ، فهذه الأفعال ينتفع بها العامة من رسل ذكر الله تعالى والمعاد في أنفسهم ، فيدوم لهم التثبت بالسنن والشرائع بسبب ذلك ؛ فإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تأسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين ، وينفهم أيضاً في المعاد منفعة عظيمة فيما تنزه به أنفسهم على ما عرفته .

- وأما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء إياهم في المعاد ، وقد قررنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكتسبة بتزكية النفس ، وتزكية النفس يبعدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة ، وبهذا التزكية يحصل بأخلاق وملكات ، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للعدن الذي لها ؛ فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تنفصل من الأحوال البدنية ، وبما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متعبة خالصة عن عادة الفطرة بل هي إلى التكلف أقرب ، فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهزم إرادتها من الاستراحة والكل ورفض العناء وإحماد الحرارة العزيزية واجتناب الارتياض إلا في اكتساب أغراض

- (١) هذه : ساقطة من ب || هو : ساقطة من ب (٢) متوليه أنه : مقولها لأنه ب ، د || تعالى : ساقطة من ب ، د || وهذا : وهذه ص (٣) الصلاة : الملوات د (٤) بمواخذة : بمواخذات ح ، ص ، ط || والتنظيف : والتنظيف ب (٥) والتنظيف : والتنظيف ب || بمواخذة : بمواخذته ح ، ص ، ط (٦) لقاء : لقاء ب ، د || وخفض : وخفض ب ، د (٧) وكذلك : وكذلك د || الأفعال : الأحوال ب ، ح ، ص ، ط (٨) من : ف ب ، د || تعالى : ساقطة من ب (٩) بسبب ذلك : بذلك د || فإن : وإن ب ، ح ، ص ، ط || ألم : ساقطة من ب ، د ، ط (١٠) وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط (١١) وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وتزكية : وبرامة د || يبعدها : يبعدها ب ، ح ، ص ، ط (١٣) وهذا : وهذه ح ، ص ، ط || بأخلاق : لأخلاق د (١٤) وتديم : وتديم د || تذكيرها : تذكيرها ب ، د || المعدن : المعدن ب ، د (١٥) خارجة : وخارجة ب ، د (١٦) التكلف : التكلف د || وتهزم : وتهزم ب ، ح ، ص ، ط ؛ وتهزم هاشم ص .

من الذنوب البهيمية ، و يعرض على النفس المحاولة لتلك الحركات و ذكر الله تعالى والملائكة  
وعالم السعادة شاءت أم أبت ، فيتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته ،  
وملكة التسايط على البدن ، فلا تنفعا عنه ، فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة  
وملكة تأثيرها لو كانت مخلدة إليها متقادة لها من كل وجه . ولذلك قل القائل الحق :

« إن الحسرات يذهبن السيئات » فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكة التفات  
إلى جهة الحق وإعراض عن الباطل ، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد  
المفارقة البدنية . وهذه الأفعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله ، وكان  
مع اعتقاده ذلك يلزم في كل فعل أن يتذكر الله ويعرض عن غيره ، لكان جديرا بأن يفوز  
من هذا الزكاء بحظ ، فكيف إذا استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى وبإرسال  
الله تعالى ، وواجب في الحكمة الإلهية إرساله ، وأن جميع ما يسنه فإنما هو مما وجب  
من عند الله أن يسنه ، وأن جميع ما يسنه عن عند الله تعالى . فالذي فرض عليه من عند  
الله أن يفرض عباداته ، وتكون الفائدة في العبادات للعبدين فيما يبقى به فيهم السنة والشرعية  
التي هي أسباب وجودهم ، وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بركاتهم ، ثم هذا الإنسان  
هو الملىء بتدبير أحوال الناس على ما تنظم به أسباب معاشهم ومصالح معادهم ، وهو  
إنسان متميز عن سائر الناس بتأله .

- ( ١ ) و يفرض : ويعرض - ص || النفس : - عند المحاولة - || وذكر : ذكر ، ب ، د  
ص ، ط || تعالى : صاعدة من ب ( ٢ ) السعادة : السعادات د || أم : أو ب || فيتقرر : فيقرر  
- د ، د ، ط ، ص ( ٣ ) فإذا : وإذا د || عليها : عليه أ ب ص ( ٤ ) إليها : إليه د || لها : له  
ب ، د || ولذلك : لذلك ب || قال : ما قال ب ، د ، ص ( ٥ ) التفات : الالتفات د ( ٦ ) الزكاء :  
الذكاء د || يحظ : صافطة من د || إذا : كانت د || تعالى : صافطة من ب ، د ( ١٠ ) تعالى : صافطة  
من ب ، د ( ١١ ) من : صافطة من د || وأن جميع ما يسنه : صافطة من د || جميع ما يسنه :  
لسته ب ، د ، ب ما يسنه ص || تعالى : صافطة من ب ، د ( ١٢ ) وفيما : بما د ، ب || بركاتهم :  
بركاتهم د ( ١٣ ) معاشهم : معاشهم ب ، د .

## [ الفصل الرابع ]

## (د) فصل

في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكلبة في ذلك

- فيجب أن يكون القصد الأول للسان في وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة :
- ٥ المدبرون ، والصناع ، والحفظة ؛ وأن يرتب في كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء بلوته ، يترتب عنهم رؤساء بلونهم ، إلى أن ينتهي إلى أفناء الناس . فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدد ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وأن تحرم البطالة والتعطل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلا إلى أن يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للإنسان ، وتكون جيبته معافاة ليس يلزمها كلفة ؛ فإن هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ؛ فإن لم يرتدعوا بفاهم من الأرض ؛ فإن كان السبب في ذلك مرضا أو آفة أفرد لهم موضعا يكون فيه أمثالهم ، ويكون عليهم قيم ، ويجب أن يكون في المدينة وجه مال مشترك ، بعضه من حقوق تفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية ، كالثمرات والتاج ؛ وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه يكون من أموال المعاندين للسنة ، وهو الغنائم . ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة ، وإزاحة لعلة الحفظة الذين لا يشتغلون بصناعة ، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات ، ومن الناس من رأى قتل الميثوس من صلاحه منهم . وذلك قبيح ، فإن مئوتهم لا تحجف بالمدينة ؛ فإن كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار من قوته فرض عليه كفايته .

(٢) فصل : صافطة من د (٤) وترتيب : ترتيب ب ، د (٥) يترتب : مترتب ط : ترتيب ب ، د (٦) بلوته : بلوته د ، صافطة من ح || يترتب : وترتب ص ؛ ترتيب د || ينتهي : + منه د (٩) للإنسان : للإنسان د || وتكون : + من م (١٠) فإن : وأن د || يرتدعوا : يردعوا د | فاهم : أفاهم د ، ص ، ط (١١) فإن : وأن ص || فيه : في ط (١٤) وبعضه : بعضه ب || المعاندين : المتأديين ب ، ص ، ط || عدة : صافطة من د (١٥) الحفظة : الحفظ ح ، ص ، ط || يشتغلون : يشتغلون ب ، د || حل : في د (١٥) صلاحه : إصلاحه ص ؛ إقباله ب (١٧) مئوتهم : قوتهم ب ، ص ، ط || فإن (الثانية) : وإن ب || يرجع : رجع د (١٨) من : من ب ، ص ، د ، د ، ص .

والغرامات كلها لا تسن على صاحب جنابة ما ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه وفويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ، ويكون ما يسن من ذلك عليهم تخففا فيه بالمهلة للطالبة ، ويكون ذلك في جنابات تقع خطأ فلا يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ .

وكما أنه يجب أن تحرم البطالة كذلك يجب أن تحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات الأملك أو المنافع من غير مصالح تكون بإزائها ، وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير أن يعطى منفعة البتة ، بل يجب أن يكون الآخذ آخذا من صناعة يعطى بها فائدة تكون عوضا ، إما عوضا هو جوهر ، أو عوضا هو منفعة ، أو عوضا هو ذكر جميل ، أو غير ذلك مما هي مصدودة في الخيرات البشرية ، وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التي تدعو إلى أضداد المصالح أو المنافع ، مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك .

وتحرم أيضا الحرف التي تغني الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة ، مثل المزاولة ، فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كانت بإزاء منفعة .

وتحرم أيضا الأفعال التي أن وقع فيها ترخيص أدى إلى ضد ما عليه بناء أمر المدينة ، مثل الزنا واللواط ، الذي يدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج .

ثم أول ما يجب أن يشرع فيه هو أمر التزوج المؤدى إلى التماسل وأن يدعو إليه ويحرض عليه ، فإن به بقاء الأنواع التي بهاؤها دليل وجود الله تعالى ، وأن يدبر في أن يقع ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في النسب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال الموارث التي

(١) والغرامات : وبغرامات ب || كلها لا تسن : لا تسن كلها ب || ما : صافطة من ه ، ص ، ط  
(٢) الذين : والذين ه ، د ، ص ، ط || تخففا : تنجفادا ، بالمهلة : بالمهلة ط (٣) فلا :  
ولات ه ، ص ، ط (٤) أو المنافع : والمنافع د (٥) ما عوضا : إما عوض ب ه ، ص || أو عوضا :  
أو عوض ب ه ، د ، ص ، ط || أو عوضا هو ذكر : أو عوض هو ذكر ه ، ص ، ط || هي : هو د ، ص  
(٨) مصدودة : مبدود د (٩) أو المنافع : والمنافع د || ذلك : ب ب (١٠) تغني : يقع ط  
(١١) كانت : كان ب ه ، ص ، ط (١٢) ضدا : ضدا ط (١٣) واللواط : واللواط ه ، د ،  
ص ، ط || الذي يدعو : التي تدعو ص || التزوج : التزوج د (١٤) بقاء : لقاد || تعالى : صافطة من  
ب ، د (١٥) يقع : وقع د || الموارث : الموارث د .

هي أصول الأموال ؛ لأن المال لا بد منه في المعيشة ، والمال منه أصل ، ومنه فرع ؛ والأصل موروث ، أو ملقوط أو موهوب ؛ وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث لأنه ليس عن بحث واتفاق ، بل على مذهب كالطبيعي .

وقد يقع في ذلك - أعني خفاء المناكحات - أيضا خلل في وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومعاونة بعض لبعض ، وغير ذلك مما إذا تأمله العاقل عرفه ، ويجب أن يؤكد الأمر أيضا في ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل ترق فرقة ؛ فيؤدي ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد والديهم ؛ وإلى تجديد احتياج كل إنسان إلى المزاوجة ؛ وفي ذلك أنواع من الضرر كثيرة ؛ ولأن أكثر أسباب المصلحة المحبة ، والمحبة لا تنعقد إلا بالآلفة ، والآلفة لا تحصل إلا بالعادة ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخالطة . وهذا التأكيد يحصل من جهة المرأة ؛ بأن لا يكون في يديها إيقاع هذه الفرقة ؛ فإنها بالحقيقة واهية العقل ، مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب ، ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وأن لا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن سبب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر والخلل ، منها أن من الطباع مالا يؤالف به بعض الطباع ، فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبو وتقصت المعاش .

ومنها أن من الناس من يمتن بزواج غير كفؤ ، ولا حسن المذاهب في العشرة ، أو بغرض تعافة الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ، إذ الشهوة طبيعية ؛ وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتراوجان لا يتعاونان على النسل ؛ فإذا بدلا زوجين آخرين تعاونوا ؛ فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكن يجب أن يكون مشددا فيه .

(١) المال : الأول د (٥) ومعارضة : ومعاملة ب ؛ ومخالطة د (٦) ترق : صافطة من د (٩) بالعادة : بالمعادة (١٠) التأكّد : التأكيد ، ص ، ط (١١) العقل : العقل (١٢) وأن لا : ولاص || التوصل : التواصل ، ص ، ط || بالكلية : الكلوية (١٣) وجوها : وجودها ، ص ، ط || مالا يؤالف : مالا يؤلف ، ص ، ط ؛ مالا يؤلف د || الطباع : الطبائع ، ص ، ط ، ط (١٤) فكلا : وكلا د (١٥) زوج : زوج د (١٦) طبيعة : طبيعة د (١٨) زوجين : بزوجين ، ص ، ط || ولكن : ولكه ب ، ص ، د ، ط .



فأما أقص الشخصين عملا ، وأكثرها اختلافا واختلاطا وتلوفا ، فلا يجعل في يديه من ذلك شيء ، بل يجعل إلى الحكام ، حتى إذا عرفوا سوء محبة تلحقها من الزوج الآخر فرقوا .

وأما من جهة الرجل فإنه يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت واستصاغة ذلك لنفسه من كل وجه ، ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصلح وجه من غير أن يمعن في توجيهه ، فيصير سببا إلى طاعة الطائش ، بل يفظل الأمر في المعاودة أشد من التغليظ في الابتداء ، فنعلم ما أمر به أفضل الشارعين أنها لا تحمل له بعد الثالثة إلا بعد أن يوطن نفسه على تجموع مضض لا مضض فوقه ، وهو تمكين رجل آخر من حيلته أن يتزوجها بنكاح صحيح ، ويطأها بوطىء صريح ، فإنه إذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالخلاف إلا أن يصمم على الفرقة التامة ، أو يكون هناك وكالة فلا يرى بأسا بفضيحة نصحبها لذه ، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم .

ولما كان من حق المرأة أن تصان ، لأنها مشتركة في شهوتها ، وداعية جدا إلى نفسها ، وهي مع ذلك أشد انخداعا ، وأقل للعقل طاعة ، والاشتراك فيها يوقع أنفة وعارا عظيما ، وهي من المضار المشهورة ، والاشتراك في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا ، والحسد غير ملتفت إليه ، فإنه طاعة للشيطان .

فبالحرى أن يسر عايبها في بابها التستر والتخدر ؛ فلذلك ينبغي أن لا تكون المرأة من أهل المكسب كالرجل ؛ فلذلك يجب أن يسر لها أن تكفى من جهة الرجل ، فيلزم الرجل تفقتها ؛ لكن الرجل يجب أن يعرض من ذلك عوضا ، وهو أنه يملكها وهي لا تملكه ،

- (١) أقص : + به - || وأكثرها : أو أكثرهما || اختلافا واختلاطا : اختلاطا واختلافا  
(٢) يجعل : يجعله - ، ص ، ط || محبة : محبتها د (٤) الرجل : الوحدة د || فإنه :  
من ب ، د || التثبت : التثبت د || واستصاغة : وبعد استصاغة - ، ص ، ط ، وبعد استظهار د  
(٥) وجه : + آخرط (٦) توجيهه : توجيهه د || يفظل : تغليظ د (٧) أنها : أنه د  
|| يوطن : يوطى د (٨) مضض : المص من ط || من : ساقطة من ط || أن : بأن ب ، د ، ص  
|| يتزوجها : تزوجها د (٩) بالخلاف : بالخلاف ب || وكالة : وكالة ب ، ص ، ط (١٢) كان :  
كانوا د || في : ساقطة من د || قصها : قصها د (١٣) يوقع : يوقع د (١٤) المشهورة :  
الشيوة د || لا يوقع : ولا يوقع د (١٦) يسر : يسر د || طيبها : به ط ، ساقطة من ب ، د || ينبغي :  
لا ينبغي ط || المرأة : ساقطة من ب (١٧) كالرجل : دور الرجل د ؛ كون الرجل ب ، ص ، ط .

فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يحجر عليه في هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز عدد لا يفى بإرضاء ما وراءه ويموله ، فيكون البضع المملوك من المرأة بإزاء ذلك . ولست أعتنى بالبضع المملوك الجماع ، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما ، وحظها أكثر من حظه . والاعتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لا يكون إلى استعمالها لغيره سهيل ، ويسن في الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية ، أما الوالدة ٥  
فبما يخصها ، وأما الوالد فالشفقة ، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكراههما وإجلالهما ، فهما سبب وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا مئوته التي لا حاجة إلى شرحها لظهورها .

## [الفصل الخامس]

### (٥) فصل

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهم والإشارة إلى السياسات  
والمعاملات والأخلاق

ثم يجب أن يفرض السان طاعة من يخلفه ، وإن لا يكون الاستخلاف إلا من جهته ، أو بإجماع من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة ، وأنه أصيل العقل حاصل عنده الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه ، تصحيحا يظهر ويستعلن ويتفق عليه الجمهور عند الجميع ، ويسن عليهم أنهم إذا اختلفوا أو تنازعوا للهوى والميل ، أو أجمعوا على

(٢) تجاوز : مجاز . || ويموله : ويقوله ، د ، ب ، وعوله ب ، ص || المملك : المملك د  
(٤) استعمالها : استعماله ب ، ح ، د ، ط (٥) يتولاه : لا يتولاه د || الوالدين : الأبوين د  
(٦) يخصها : تحضه ب (٧) سبب : سببا ، ط ، هـ || قد احتملا : فهما قد احتملا د ، فهما قد احتسلا ط  
(١٠) فصل : ساقطة من د (١١) والمعاملات والأخلاق : والأخلاق وفي المعاملات ح ، والأخلاق والمعاملات ص  
|| والمعاملات : ساقطة من ب ، د (١٢) السان : إنسان د (١٤) أهل : ساقطة من د || بالسياسة : والسياسة د  
(١٥) عنه : عنه ط (١٦) ويستعلن : ويستعلن د (١٧) أنهم : أنه د || للهوى  
والميل : للهوى والميل د || أو أجمعوا : وأجمعوا د .

غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله . والاستخلاف بالنص أصوب  
 فإن ذلك ٦ يؤدي إلى التشعب والتشابه والاختلاف ، ثم يجب أن يحكم في سنده أن  
 من خرج فادعى خلافة بفضل قوة أو مال ، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله ؛  
 فإن قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن  
 بعد أن يصحح عل رأس الملائكة ذلك منه ، ويجب أن يسن أنه لاقرية عند الله تعالى  
 بعد الإيمان بالنبي أعظم من إتلاف هذا المتغاب ، فإن صحح الخارجى أن المتولى للخلافة  
 غير أهل لها ، وأنه ممنون بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود في الخارجى ، فالأولى  
 أن يطابقه أهل المدينة . والممول عليه الأعظم العقل ، وحسن الإيالة ، فمن كان متوسطا  
 في الباقي ومتقدما في هذين بعد أن لا يكون ضربا في البواقي وصائرا إلى  
 أضدادها ، فهو أولى ممن يكون متقدما في البواقي ولا يكون بمنزلة في هذين . فيلزم  
 أعلمهما أن يشارك أحدهما ، ويضاده ، ويلزم أحدهما أن يعترض به ويرجع إليه ؛  
 مثل ما فعل عمر وعلى ؛ ثم يجب أن يفرض في العبادات أمور لا تتم إلا بالخلقة تنويها به  
 وجذبا إلى تعظيمه ؛ وتلك الأمور هي الأمور الجامعة ، مثل الأعياد . فإنه يجب أن  
 يفرض اجتماعات مثل هذه ، فإن فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استعمال  
 عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة ؛ وبالمنافسة تدرك الفضائل ، وفي الاجتماعات استجابة  
 الدعوات ، وتزول البركات على الأحوال التي عرفت من أقاويلنا . وكذلك يجب أن  
 يكون في المعاملات معاملات يشترك فيها الإمام ، وهي المعاملات التي تؤدي إلى إبناء  
 أركان المدينة ، مثل المناكحات والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضا في المعاملات  
 المؤدية إلى الأخذ والإعطاء سنا تمنع وقوع الغدر والخيف ، وأن يحرم المعاملات  
 التي فيها ضرر ، والتي تتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الإيفاء والاستيفاء ؛ كالصرف ،

( ١ ) الفضل : والمفضل - ، ص ، ط ( ٢ ) منه : منه ب ، د ( ٣ ) قوة : وقوة د  
 || قتله وقتله : قتله وقتله د ( ٥ ) يصحح : يصحح ط || تعالى : صاقطة من ب ، د  
 ( ٦ ) المتطلب : صاقطة من - ، ص ( ٧ ) وأنه : وأنها د || الخارجى : الخارج د ( ٨ ) عليه :  
 صاقطة من ب ، د ، ص ( ١١ ) يستند : يستند ب || به : صاقطة من ط ( ١٢ ) حل : + ط  
 السلام ط || به : صاقطة من - ( ١٣ ) تنظيمه : العظمة هاشم - ( ١٥ ) المنافسة : المنافسة ص ||  
 وبالمناقشة : وبالمناقشة ص || الاجتماعات : الاجتماعات ط ( ١٦ ) يزول : يزول ب || من :  
 صاقطة من ب ، د ( ١٧ ) معاملات : صاقطة من د || يشترك : يشترك ب ، د ( ١٩ ) الغدرا  
 الغدوب ، ص ، ط ؛ الغرور د ( ٢٠ ) غرر : غرر - ، ص .

1.

10

20

(١) معاوية الناس : معاوية د (٢) يتبرعه : تبرعه ح ع (٣) لأن : وإن ف  
(٤) والفروج : والفروج || لها : ساقطة من ح (٥) من فاجر يخدمون الناس : شاس من  
الخدم ح || هؤلاء : ساقطة من ط (٦) تلقى : تلقى ف (٧) وبأجلة : + در ط  
(٨) وإذا : فإذا ح د ع ص || مدينة : مدينة ح ع مدينة ف ح ع ح ط || ولما :  
ولماده || إلا : ساقطة من د (٩) وإذا : فإذا د || أرحب : وحب ح ع ح (١٠) وإذا :  
فأذاب ح ع د ع ص (١١) يرى : ساقطة من ب ع د (١٢) يستول : فيستول د (١٣) ملك :  
ساقطة من ط || ولكن : لكن د (١٤) يكوفون : يكور ط أ عن : من د || تعالى : ساقطة  
من ب ع د (١٥) السنة : ساقطة من د .

ويسن في بابهم أيضا في أنهم إن أريدت مساعدتهم على فداء أو جزية فعل .

وبالجملة يجب ألا يجسريهم وهؤلاء الآخرون مجرى واحدا ، ويجب أن يفرض عقوبات وحدودا ومزاجر لينع بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان يتزجرا ما يخشاه في الآخرة .

ويجب أن يكون أكثر ذلك في الأفعال المخالفة للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل الزنا ، والمردة ، وموطاة أعداء المدينة وغير ذلك . فاما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص في نفسه فيجب أن يكون فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات ، ويجب أن تكون السنة في العبادات والمزاوجات والمزاجر معتدلة لا تشدد فيها ولا تساهل ، ويجب أن يفرض كثير من الأحوال خصوصا في المعاملات إلى الاجتهاد ، فإن للأوقات أحكاما لا يمكن أن تنضبط ، وأما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظة ومعرفة الدخل والخرج وإعداد اهل الأسلحة والحقوق والتغور وغير ذلك فينبغي أن يكون ذلك إلى السائس من حيث هو خليفة ، ولا يفرض فيها أحكام جزئية ، فإن في فرضها فسادا ، لأنها تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن . فيجب أن يجعل ذلك إلى أهل المشورة ، ويجب أن يكون السان يسر أيضا في الأخلاق والعادات سلك تدعو إلى العدالة التي هي الوساطة ، والوساطة تطلب في الأخلاق والعادات بجهتين :

فأما ما فيها من كسر غلبه القوى ، فلاجل زكاء النفس خاصة ، واستفادتها الهيشة الاستعلائية ، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصا قويا .

- ( ١ ) في بابهم أيضا : أيضا في بابهم ب ، ح ، د ، هـ ، ص || في : ساقطة من ب ، د ، هـ ، ص || أريدت مساعدتهم : رويت مساعدتهم ب ، ح ، د ، هـ ، ص || أو جزية : وجزية ب ( ٢ ) يجسريهم : يجسري د ؛ يجسروهم ب || وهؤلاء ، هؤلاء ( ٣ ) ومزاجر : ومزاجره د ؛ ساقطة من ب ( ٦ ) الزنا والسرة : السرة والزنا د || ما يكون : أن يكون د || من : ساقطة من ب ، د ( ٧ ) أن يكون : ساقطة من ب ( ٨ ) والمزاوجات : ساقطة من ب ، ح ، د ، هـ ، ص || والمزاجر : والمزاجر د || تشدد : متشددا ، ب || تساهل : متساهلا ب ( ١٠ ) تنضبط : تنضبط ب ، د ، هـ ، ص ، ط || ترتيب : وترتيب د ( ١١ ) الأسلحة : الأسلحة ط ( ١٢ ) في : ساقطة من ب ، ح ، د ، هـ ، ص ، ط ( ١٣ ) أهل : ساقطة من ب ، ح ، د ( ١٤ ) والعبادات : والعبادات د ، ص ( ١٥ ) التي هي : وهي ب || والعادات : ساقطة من ب ، ح ، د || بجهتين : بجهتين ب ، د ، هـ ، ص ( ١٦ ) واستفادتها : واستفادته ب ، د ؛ وباعتمادها ، واستفادتها ب ، ح ، د ، هـ ، ص .

وأما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية ، وأما استعمال اللذات فلبقاء  
البدن والنسل ، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة

- والرذائل الإفراطية تجتنب لضررها في المصالح الإنسانية، والتفريطية لضررها في المدينة .  
والحكمة التفضيلية التي هي ثالثة العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة النظرية ؛ فإنها لا يكلف فيها  
التوسط ألبتة ، بل الحكمة العملية التي في الأفعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية ؛ فإن الإمعان  
في تعريفها والحرص على التفنن في توجيه الفوائد من كل وجه منها ، واجتناب أسباب المضار  
من كل وجه ، حتى يتبع ذلك وصول أضرار ما يطلبه لنفسه إلى شركائه ، أو يشغله عن  
اكتساب الفضائل الأخرى ، فهو الجريزة ، وجعل اليد مغلولة إلى العنق هو إضاعة من  
الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكاله ؛ ولأن الدواعي شهوانية ،  
وغضبية ، وتدييرية . فالفضائل ثلاثة : هيئة التوسط في الشهوانية مثل لذة المكوح  
والمطعموم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية ، وهيئة التوسط  
في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والألفة والحقد والحسد وغير ذلك ، وهيئة  
التوسط في التدييرية . ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ، ومجموعها العدالة ،  
وهي خارجة عن التفضيلة النظرية ؛ ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد صعد ،  
ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن يصير ربا إنسانيا وكاد أن تحمل عبادته بعد  
الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

( ٤ ) التفضيلية : الفصل ٣ ، د ، ص ، ط ( ٦ ) تعريفها : تعرضات ، ح ، ص ، ط ||  
التفنن : التيقن ، ح ، ص || وجه : جهة ب ( ٨ ) فهو : غنى ص ( ١٠ ) الشهوانية :  
الشهوانيات د ( ١١ ) والوهمية : والوهية ط ( ١٢ ) والآفة : والآفة ص ( ١٣ ) عفة وحكمة :  
حكمة وعفة ، ص ( ١٤ ) عن : + الحكمة - ( ١٥ ) كاد : يكاد ب || وكاد أن تحمل :  
فكاد أن تحمل د ؛ أركاد أن يحمل ح ؛ وكاد د ، ط ( ١٠ ) بعد : جدد ( ١٦ ) تعالى : حافظة من د ؛ + وكاد  
أن يفوض إليه أمور عباد الله ح || سلطان : السلطان ص || فيه : + قد تم الكتاب المسمى  
بالشفاء على يد الأئمة عبد الكريم الشريف الشيرازي في شهر محرم الحرام سنة ثلاث وثلاثمائة بعد الألف من  
الهجرة النبوية ط ؛ + تم بحث الإلهي من كتاب الشفاء . واخذ قدرب العالمين كاتبه العبد الضعيف الجاني ابن  
شمس الدين عماد الدين محمود الكرمانى ، في عام ٦٨٣ هـ ؛ ثم بالخير . وقع الفراغ من مثله كتابه يوم الأربعاء  
خامس عشر من شهر شوال سنة أربع وثمان وألف هجرية على يد الفقير الحقير مقرر الكرمانى . اللهم اعرف ذنوبه  
بمحق عهده وآله وأولاده أجمعين ص ؛ + والحمد لله رب العالمين أكل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام على محمد  
سيد أهل الكمال ، وعلى آله وأصحابه خير صاحب وآل ، كتبته عيد الله بن مر عبد الله د .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

## فهرس المصطلحات<sup>(١)</sup>

ab aeterno	٧ ١٨٣	في الأزل
elementum	٣ ٤١٠	أسطقس
fundamentum	٣ ٤٤٢	أس
radix	٧ ٤٢٤	أصل
inhaerens	١٠ ٤٤	أصل
Platonitas	٥ ٢٠ ٤	الأفلاطونية (المثل)
ordinatio	١٠ ٤٩	تأليف
compositum	١٣ ٤٨ ، ٧ ١٠	مؤلف
res communes	٧ ٤ ٢٠ ٦	الأمور العامة
aliquid	١٤ ٣٠	أمر
mandatum divinum	٢ ٤٤٠	الأمر الإلهي
perpetuum	٢ ٣١١	أبدى
aeternum	١ ١٨٤	أبدى
impressio	١٧ ٢٨١ ، ١ ١٤٤	أثر
affectio	١٦ ٤٣٢	أثر
impressio	٢ ٢٧٥ ، ٤ ٢٧٣	تأثير
imprimens	١٠ ٤١١	مؤثر
impressio	١٠ ٢١٠	مؤثر
futurum	٩ ١٧	أنحوى
posterius	١٣ ٢٦	التأخر
posterioritas	٧ ١٦٣	التأخر
		أوسطو أنظر : الفيلسوف المقدم ، المعلم الأول

(١) وضع هذا الفهرس مشكوراً الأستاذ محمود الخضيرى عضو لجنة ابن سينا، وعزل فيه على الترجمة اللاتينية للإلهيات إلى جانب النص العربى ، لك الترجمة التى طبعها المعهد الفرنسى بمدينة نيويورك .

( Avicennae Metaphysica, pro Manuscripto The Franciscan Institute St. Bonaventura, N Y. 1948 )

وهى مقولة من طبعة البندوبة سنة ١٥٢٠ واستفاد أحيانا من مخطوط القاتيكوز اللاتينى ، مجموعة Urb. Lat. ولم ١٨٧

وتشير الأرقام الكبرى فى هذا الفهرس إلى صفحات النص العربى ، والأرقام الصغرى إلى الأسطر، واكتفى بالإشارة إلى بعض المواضع فقط .



creatio ١٧ ٣٤٢٠٧ ٢٦٧ ابتداء

١٥ ٣٤٣٠١٨٠١٠ ٢٦٧ مبتدع

creatum ١٦ ٤٠٣

causatum ١٠٣٤٢ مبدع

permutatio ١ ٣٨٤ تبدل

demonstratio ٤ ٥ البرهان

برهاني ٥ ٥٤ ١٥ ٨

demonstrativum

برهان إن ٩ ٢٠

demonstratio de an est

برهان اللم = برهان لم ١٠٢٠

demonstratio de quare est

probantur مبرهن عليه ١٥٨

البرهان (كتاب) ٣ ٥

Liber de Analecticis Posterioribus

البرهان (كتاب) ١٥ ٤٨ — ١٦

Liber demonstrationum

البر والإثم (كتاب) ٦ ٤٣٩ — ٧

Liber de peccatio et eius opposito

برئ عن المادة ١ ٧

separatum a materia

متبرئ عن المادة ١٣ ٦٠

separatum a materia

infusio انبساط ٦ ٧٤

destructio ١ ١٤٤ ٠٩٩ بطلان

inanis باطل ١ ٣٧٩

Ptolemaeus بطليموس ١٢ ٣٩٢

resurrectio البعث ٥ ٤٢٣

fluxus انبعاث ٧ ٠٥٣٩١

summus sacerdos ١١ ٤٥١ الإمام

inspectio تأمل ٩ ٦

إن (برهان) أنظر : برهان

esse الإنية ٤ ٧ ٠٧ ٣

quia est الإنية ١٢ ١٣

الإنية ١٢ ٣٤٦ ٠١٠ ٣٤٤

anitas

ms Vat. Urb. lat. 187 fol. 72 v

unitas وفي المطبوع ، وهو خطأ :

Anaxagoras ٧ ١٨٣ أنكساغورس

primum ١٣ ٤٨ ٠١٣ ٨ أولى

principia الأوائل ١ ٤٢٩

esse آيس ١٦ — ١٤ ٢٦٦

esse آيس ٣ ٤٦ ٠١٧ ٣٤٢

dare esse آيس ١٢ ٢٦٦

loci الأيون (جمع أين) ٦ ٣٩٨

(ب)

inquisitio البحث ١٤ ٦

inceptio ابتداء ١٣ ٢٦

initium مبدأ ١٣ ٢٦

principium مبدأ ١٤ ٢٥٨ ١٦ ٤

مبدأ قاطل ٧ ٢٥٩

principium activum

مبادئ الكل (رسالة في) ١٧ ٣٩٢

Epistola de principiis omnium

prins بديا ٣ ١٠٥

perfectio	تمام ١٧ ١٧١
perfectum	تمام ٣ ٣٥٥، ٣ ١٨٦، ١٣ ١٠١
perfectiva (causa)	تمامية (علة) ٢٩٠ •
plus quam perfectum	فوق التام ٣ ٣٥٥
quod est ultra	ما فوق التام ٣ ١٨٦
plus quam perfectionem	فوق التام ١٤ ١٨٨
ultra perfectionem	(ث)
habere esse	ثابت ٩ ٣٢
stabilire	إثبات ١٦
stabilitas	الثبوت ٩ ١٢٩
affirmativum	إثباتي ١٤ ٣٤٨، ٨ ٣١
perseverantia	الثبات ٨ ٣٨٨
permanentia	الثبات ٨ ٣٩٨
sphaera fixarum	الثوابت (كرة) ١٣ ٤٠ ١، ١٢ ٣٩٢
gravitas	الثقل ١ ١١٧
	(ج)
mens	جيلة ١٨ ٢٠٨
renovatio	تجدد ٢-٢ ٣٨٤
revolutio	تجدد ٨ ١٣١

dimensio	بعد ١٠ ٦١، ١٤ ١١
spatium	بعد ١٤ ١١٥
posteritas	بعديّة ١٦ ٢٦٦، ١٥ ٤٠، ١٧ ٢
permanentia specierum	بقاء الأنواع ٦ ٣٩٤
transitus per animum	البال (إخطار به) ١٥ ٢٩
pulchritudo	البهاء ١٥ ٣٦٢
decor	بهاء ١٥، ١٣ ٣٦٨
manifestum	بين ١٣ ٨
manifestum per se	بين بنفسه ٢٠، ١٠ ٦ •
manifestatio	البيان ١ ٤٥، ١٥ ٨
argumentatio	بيان ١٢ ١٩
probatio	بيان ٤ ٣٠
manifestatio sui ipsius	بيان للشيء من نفسه ١٣ ١٩
aliquid idem accipitur in probatione sui ipsius	بيان نفسه (أخذ الشيء في) ١٨ ٢٠
separabile	مباين ٦ ٤٢
discretum	مباين ١٤ ٣٧٨، ١ ٣٧٧
diversitas	مباينة ١٢ ٤٣
	(ت)
consequens	تابع ٥ ٢٧
ordo	ترتيب ١٢، ٥ ٣٦٤

concurrentia omnibus ٦ الإجماع ١٧٤

concurso ١١ الإجماع ٢٨٤

consensus ١٤ الإجماع ٤٥١

gloria ١٠ الجلالة ٢٧

magnitudo gratias ٢ جلالة قدر ٢٨

١ ٣٦٢ ١٨ ٣٦١ انجلاء

remotio

١٥ — ١٣ ٢٦٨ ١٣ ٢٧ الجمال

pulchritudo

conjunctio ٢ ٩ جملة

conjunctum ٢ ٩ جملي

universitas ٢ ٢٥ جملة

genus ١٥ ٣٤ ٦ ٢٦ جنس

homogeneous ٥ ٢٧ مجانس

non eiusdem generis ٧ ٢٧ غير مجانس

homogenea ١٤ ٣٠ ٣ المجانسة

incognitum ١ ١١ مجهول

substantia ٩ ٥٤ ٧ ١٠ جوهر

الجوهر الصوري ١١ ٢٥

substantia formalis

الجواهر المفارقة ٨ ٤٢

substantiae separatae

الجواهر الفلكية السماوية ١٧ ٢٧

substantiae circulares caelestes

الجواهر الملكية العقلية ١٦ ٢٧

substantiae angelicae intebigibiles

الجواهر الملكية النفسانية ١٧ ٢٧

substantiae angelicae animales

التجدد (على سبيل) ٧ ٣٨٠

secundum viam successionem

topica ١٣ ١٦ الجدل

dialectica ١٢ ٣١٠ الجدل

الجدلي = (صاحب الجدل) ١٥ ١٦

topicus

experientia ١٠ ٨ التجربة

experimentum ٥ ٤٤٠ التجربة

purum ١١ ٤ مجرد

exspoliatum ١٣ ٢٣ مجرد

exspoliatum ١٧ ٧٥ مجرد

exspoliatio ٨ ٣٦٤ تجريد

atomus ٨ ١٤٥ أجزاء لا تجزأ

particulare ٤ ٢٠٧ ١٨ ٧ جزئي

particularia ٥ ٣٥٥ الجزئيات

individuum ٤ ١٩٦ الجزئي المفرد

partitio ١ ١٢٩ التجزؤ

جزاف ٣ ٢٨٧ ١٨ ١٨٠

fortuitum

fortuitu ٥ ١٨٠ جزافا

promptum ٥ ١٧٤ جازم

aggregatio ٦ ٩٩ الاجتماع

consortium ١٠ ٤٤١ الإجماع

congregationes ٩ ٤٤١ الاجتماعات

conjunctio ١٢ ٢٨٠ اجتماع

collectivum ٥ ١٠٩ جامع

mobile	متحرك ٦ ٢٣٧
moventur	متحرك ٩ ٤
arithmetica	الحساب (علم) ٨ ١٩
sensibilo	محسوس ١١ ٩٤
superfluum	حشو (من الكلام) ١٤ ٣١
restrictio	حصر ١٨ ٣١٢
acquisitum	حاصل ١٦ ٢٩٢
acquisitum	منحصل ٨ ٥٧
acquisitum	محصل ٣ ٧١، ١ ٧٠
	محصل (معنى) ١٣ ٣١
apprehensa (intentio)	
advenire	حاصل ١٨ — ١٧ ٣٢
habeatur ante	حاصل ٢ ٣٣
aliquid	الحاصل ١١ — ١٠ ٣٤
habetur	تحصل ١٢ ٣٣
conservativa	الحفظ ١٦ ٤٢٣
	حق ٢٧٨ ٤ ٣ ٤٨ ٤ ١١ ٢٧
veritas	٨ — ٧
certitudo	حقيقة ٩ ٤٥، ١٠ ٣١
certificatio	التحقيق ٤ ١٦
verificatio	تحقيق ٦ ٦١
sapientia	الحكمة ١٠ ٣
judicium	حكم ١٢ ٦٥
judicii de stellis	أحكام النجوم ٥ ٤٣٥
assimilatio	المحاكاة ٩ ٦ ١٥٣
resolutio	التحليل ١٤ ٤٨

substantiatur	تجوهر ٣ ١٢
largitas	الجود ٧ ٢٨٤
	الجود ١١٣٦٧، ١٥ ٢٩٨، ٦ ٢٩٦
liberalitas	

(ح)

ire in peregrinatio	الحج ١١ ٤٤٤
ratio	نجة ٩ ١٤٣، ١٥ ٥٢
inceptio	الحدوث ٣ ١٦٣
	محدث ٢ ٢٦٧، ١٧ ٢٦٦
inceptiens	
dans inceptio	محدث ١٨ ٣٤٢
contingens	حادث ١٥ ١٦٦
	حد ٣ ٢٤٣، ٦ ٣٥، ١٤ — ١٢ ٤
definitio	
extremitas	حد ٤ ١٢
descriptio	حد ١٥ ٢٥
	محدود ٦ ٢٣٦، ١٣ ٢٥
definitum	
terminatus	محدود ١٦ ١١
interminatum	متحد ٩ ١٦
in termino	في حد ١٢ — ١١ ٤٠
aequidistans	محاذاة ٩ ١٤٩
aequidistantia	محاذاة ١ ١٥١
motor	محرك ٨ ٣٩٢
movens	محرك ٨ ٢٥٩
motus	حركة ١٣ ٤

(خ)	
enuntiari	الخبير ١٢ ٣٠
extrinsecum	خارج ٧ ٦٨ ٤١
	الخارجية (في الأشياء) ٩ ٣٢
in exterioribus	
proprium	خاص ١٨ ٧
proprietas	خصوص ١٦ ٢٠ ٣
	تخصيص ١١ ٤٣ ٤ ١٥
appropriatio	
appropriator	مخصص ٦ ٤ ١١
	خطابي ١١ ٣ ١٠
persuabile eo, rhetoricum	
levitas	الخفة ١ ١١ ٧
	التداخل ١٧ ٤ ١٣ ٤ ١٨ ٢ ٦ ٨
raritas	
dilatatio	التداخل ١٤ ٧ ٧
confusio	التخليط ٩ ١٨ ٣
commixtio	مخالطة ١ ٧
	الخلاف ٤ ٣٠ ٣ ٤ ٨ ٢ ٧
diversitas	
diversum	المخالف ٩ ٣٠ ٤
inconveniens	مخالف ١ ١٣
	خلف ١١ ٤ ٦ ٤ ١ ٤ ٤ ٤ ٢ ٣ ٩
inconveniens	
impossibile	خلف ٥ ٤ ١ ٤ ٢ ٣ ٩
contrarium	خلف ٣ ٧ ٣
suocessor	الخليفة ١١ ٤ ٥ ١

المحل ١ ٦٠ ٠ ١٤ ٤ ١١ ٤ ١٠ ٥ ٩	materia subiecta
الحال ٦ ٨ ١٨ ٤ ٤ ١٦ ١٨ ٢	sustinens
٤ ٣٥٠	
يحمل على ١ ٣٣	praedicatur de
المحول ٨ ٦ ٢	praedicatum
حمل ١٤ ٥ ٤	praedicari
الحمل ١٤ ٣ ٦ ١	arica
المحور ١٧ ٦ ١	axis
الحال ٤ ٢ ٤ ٤ ١ ٤	dispositio
في الحال ٩ ٣ ٥	in praesenti
استحالة ١٤ ٢ ٣ ٨	permutatio
استحالة ٤ ٣ ٣ ٢ ٤ ٧ — ٥ ٣ ٠ ٨	conversio
محال ٦ ٣ ٥	impossibile
محال ٨ ٤ ٥ ٤ ١٣ ٣ ٩	absurdum
محال ٥ ٤ ٠	frivolum
محال ٧ ٧ ٣ ٤ ٩ ٤ ٤	inconveniens
حيز ٨ ٧ ٢	locus
حيز ١٥ ٧ ٤	terminus
متحيز ٢ ٧ ٣	habens locum
منحاز ١٢ ٧ ٢	terminatum
في حيز ٩ ٣ ٧	in termino
محيط ٩ ٦ ١	continens

oratio	الدعوة ٢ ٤٤١
orationes	الدعوات ١٣ ٤٣٨ ٠ ٤ ٤٣٥
signum	دليل ١٣ ١٧٠ ٠ ١٢ ٦
significativum	دليل ٦ ٥٢
assignatio	دلالة ٣ ٢٩
significatio	دلالة ١٢ ٢٣٧
	انظر : تضمن ، التزام
sensus	دلالة ١٤ ٠ ١٣ ٣٠ ٦
significare	يدل ١٠ ٢٩
significatum	مدلول ١ ٥٣
	تشكيل من الأمور المحسوسة ٣ ٢١
testificatio sensibulum	
procedere circulariter	دار ٢ ٣
	دور ( بيان فيه ) ٥ ٣٠
circularis (probatio)	
	دوري ( بيان ) ١٢ ١٩
circularis (argumentatio)	
rotunditas	تدوير ١٤ ٢٨٢
revolutio	دورة ٨ ١٣١
curvus celi	مدار العلك ١٦ ٣٨٩
aeternum	دائم ٤ ٤٨
castus	دين ٩ ٢٤٦

( ذ )

essentia	ذات ٤ ٤٣ ٠ ٥ ٢٤ ٠ ٥ ٥
per essentiam	بالذات ٦ ٢٥

vicarius Dei	خليفة الله ١٦ ٤٥٥
creatura	الخلق ١٥ ٠ ١٠ ٣٧٩
creatura	الخلق ١٥ ٣٧٩
creator	الخالق ٥ ٣٨٠
	خلق ١٧ ٤٢٩ ٠ ٥ ٠ ٢ ٢٨٧
mores	
mores	أخلاق ٥ ٤١٩
inanitas	الخلا ٧ ١٣٨
intentio	تخمين ٤ ١٨٨
	اختيار ١٧٩ ٠ ١٧ ١٧٤ ٠ ١١
electio	١٠ ٣٨٢ ٥
eligens	مختار ٨ ٤٠١
bonum	الخير ٥ ١٧
	تخيّل ٢٨٥ ٠ ١٤ ١٧٣ ٠ ٢ ١٠ ٥
imaginatio	١٧

( د )

gubernatio	تدبير ٣ ٤١٥
gubernator	مدبّر ١٤ ٤١٢ ٠ ٥ ١٩
dispositio	تدبير ٨ ٣٦٤
contineri	المداخلة ٤ ٣١٥
	إدراك ٥ ٣٣٧ ١٠ ١٥٦
apprehensio	
apprehendens	دراك ٧ ٢٣٦
adducens	داع ١٧ ٢٩٧
inductor	داع ١٤ ٣٧٧
oratio	الدعاء ١٥ ٤٣٩

electio	الترجيح ١٤ ٣٧٧
eligere	ترجيح ٤ ٣٧٧
spes	الرجاء ٦ ٣٧٠
fiducia	الرجاء ١٦ ٤٢٣
misericordia	الرحمة ١٣ ٢٩٨
voluntarium	إرادى ١٢ ٣٨٤
volitum	مراد ١١ ٣٦٦
multivoca	مرادفات ١٥ ٣٠
stoliditas	رديلة ١٣ ٣٠٧
descriptio	الرسم ٢ ٢٤٧، ١١ ١١٥، ٤ ٦٣
describitur	يُوصف ٩٥
descriptum	موصوف ٨ ٣٦٠
imprimuntur	ترسيم ٥ ٢٩
impressio	ارتسام ٦ ٢٩
consideratio	الرصد ٦ ٣٦٣
compositio	تركيب ١٢ ٢٨٠
compositum	مركب ٧ ٦٠
sanctus spiritus	الروح المقدس ٩ ٤٤٢
meditatio	روية ٢ ٢٨٧
praemeditatio	روية ١٨ ٤٢٩
cogitatio	روية ٦ ٢٨٣
doctrinalis (scientia)	الرياضى (العلم) ١٠ ١٠، ٦ ٦
disciplinabilis	الرياضيات ١٥ ١٠

per se	بذاته ٦ ٣٨
in se	في ذاته ١٠ ٣٨
in ease	بالذات ٢ ١٢
propr.	بالذات ١٠ ٤
secundum se	من جهة ذاته ١٠ ١٢
subjetio	إذعان ٦ ٤٣٠، ٢ ٤٣٠
memoria	الذكر ١٤ ١٢٨
recordatio	التذكر ١٦ ٤٢٣
intentio	مذهب ١٦ ٣٦
sententia	مذهب ١٤ ١٤٨، ٨ ٦٥
intellectus	الذهن ١١ — ١٠ ١٠
	(د)
sententia	رأى ٩ ٥٠، ١٦ ٣٣
scientia	رأى ١٦ ٢٦
opinio	رأى ٢ ٤
dominatio	الرئاسة ٧ ١٨
gubernator	رئيس ١١ ١٦٤
gubernatum	مرؤوس ١١ ١٦٤
deitas	الربوبية ١ ٣٦٥
quadratura	تربيع ١٤ ٢٨٢
ordinatio in comparatione	ترتيب ٦ ١٩
ordinatio	ترتيب ٣ ٤٠٣
ordo	مرتبة ٦ ٣٢٧، ١ ١٩، ٣ ١٧

السلوك (في طريق) ١٨٣٣٦٠٤٣٣٤

secundum viam procedendi

مسلم ١١٦٨٠١٦٤٩٠٣٦  
concessum

مسألة (مبادئ) ٤٥

conceditur tur (principia)

مسلم الوجود ١٨٥  
conceditur esse

سنة ١٣٤٤١  
constitutio

مان ١٤٤٤١  
constitutor

مساوق ١٧٢٦  
parificatur

مساواة ١٤٣٠٣٠١١٢٣٩  
aequalitas

المساوى ٥٢٧  
aequale

المساوى ١٤٣٧  
coaequale

بالمساوى ١٦٣٤  
aequaliter

(ش)

شبه ٣١٥  
verisimile

الشبه ١٤٤٣  
verisimilitudo

الشبه ٥٢٧  
simile

شبه ٨٥٠٠٢٤٩  
simulatio

شبه ٤١٤٠٠١٢٣  
quaestio

مشابهة ١١٥٣  
assimilatio

التشبه ٩٢٨٣  
assimilatio

مشابهة ١٤٣٠٣  
similitudo

الشجاعة ١١٣٠٧  
audacia

شخص ٥٢٩٠٠٣٢٠٥

individuum

شخصي ١٢١٠  
individuum

(ز)

زحل ١٣٤٠١  
Saturnus

الزمان ٧١١٧٠٣١٩  
tempus

الزوج ١١٢٣٠١٤١٢٢  
par

(س)

سبب ١٥٤  
causa

سبب ٢٥٩٠١٢٨  
occasio

سبب ٦١٧  
occasio conjuncta

أسباب قصوى ٨٧  
ultimae causae

أسباب مطلقة ١١٧  
causae absolute

سبب الأسباب ١٦٤

causa causarum

سبب ٦٨  
causatum

التسخير (على سبيل) ١١٠١٠٣٨٢

ad modum servientis

السرعة ٥٥٨  
velocitas

مرمدي ٥٣٨٨  
semper

مرمداً ١٨٢٦٣  
incessanter

مريان ٤١٣٥  
infusio

السعادة ٧٤٢٣٠٩١٧  
felicitas

مكون ٨١٠  
quietum

السلب ١٦٥٢  
negatio

سالبة ٩١٢٩  
negativa

سلبي ١٤٣٤٨  
negativum

بالسلب ١٣٣٢  
negative



ambiguitas      الشك ٢٥١  
ambiguitas      التشكيك ٨ ١٦٣  
ambiguum      مشكك ١٦ ١٥٥  
ambigue      بالتشكيك ٤ ٩٧  
figuratio      تشكيل ١٧ ٧٨  
dubitatio      إشكال ٦ ١٥٥  
figura      الشكل ٣ ١٢  
figuratio      تشكّل ١٨ ١٧١  
configuratio      مشاكل ٥ ٢٧  
visio      مشاهدة ٩ ٢٤٧  
                    المشاهدة بالحواس ١٠ ٤٣٧  
praesens sensibus  
probabile      مشهور ١٣ ٨  
famosum (ms. Bibl. Vat. Urb. Lat.  
187 fol. 3r infra)  
probabilia      مشهور ١٦ ٢٦  
                    شهوة ١٧ ٣٨٧، ١٤ ١٦٦  
voluptas  
concupiscibile      شهواني ٣ ١٧٤  
                    القوة الشهوانية ١٦ ٣٩٨  
virtus appetiva  
                    إشارة ٩ ٢٤٧، ١٤ ٣٢  
designatio  
                    مشار إليه ٤ ٨ ١٣٨، ١١ ١٣٤  
designatum      ٨ ٣٤٦  
                    شوق ١٥ ٣٨٧، ١٦، ١٣ ٢٨٥  
desiderium  
                    القوة الشوقية ١٣، ١١ ٢٨٤  
virtus desiderativa

individua      أشخاص ٧ ٤٧  
singularia      أشخاص ٢ ٤٦  
singulariter      بالاشخاص ٣ ٦٤  
vehementia      الشدة ٧ ١٧٠  
                    بالأشد والأصنف ١١ ٧٨  
secundum fortius et debilius  
conditio      شرط ١٤ ٤٠  
conditio      شريطة ٥ ٢٥  
fides      الشرع ٤ ٤٢٣  
communicans      شريك ٦ ٣٧٣  
compar      شريك ٥ ٣٢٧  
                    شركة ١٤ ٢٠٩  
communio      اشتراك ٤ ٢١٠  
communitas      مشاركة ١٢ ٢٨٠  
consortium      مشترك (اسم) ٤ ٥٢، ١٤ ١١  
commune (nomen)  
                    بالاشركة ٣ ١٦  
communiter      بالاشتراك ١ ٤٠، ١٤ ٢٢  
                    بالاشتراك الاسم ١٠ ١٠٨، ١٦ ٥٩  
                    ١٤ ٤٠٤،  
communione nominis  
perceptio      الاستشعار ١ ٤٢٥  
derivatum      مشتق ٢ ١١٠  
                    بالاشتقاق ٨، ٧ ٢٣٥  
denominative  
miseria      الشقاوة ٥ ٤٢٣  
questio      الشك ٥ ٢٠

artificiatum ١٦ ٢٨٢ مصنوع  
cognitio ٥ ٥١ إصابة  
forma ٧ ٢٥٧ ٠ ٨ ١٠ صورة  
formatio ١٣ ٢٦٤ تصوير  
تصور ١٢ ٣٨٤ ٠ ١ ٣٠  
imaginatio  
imaginatioes ١٣ ٢٩ التصورات  
تصوري (علم) ٥ ٤ ٠ ١ ٤  
imaginativa (scientia)

(ض)

الضمر ١٣ ٢٦٤ ٠ ١ ٠ ٣٠ ٣  
contrarium  
contradictio ١٢ ١٢٨ المضادة  
noevum ٥ ١٧ الضار  
الضروري ٦ ٣٥ ٠ ٥ ٢٥  
necessarium  
necesse ٥ ٢٩ الضروري  
propositum ٢ ٣٢ إضمار  
intentio ١٢ ٣٧٧ ضمير  
تضمن (دلالة) ١٢ ٢٣٧  
continuita  
الإضافة ١٥ ٢٠٩ ٠ ٥ ١٥٢  
relatio  
relatum ٤ ١٥٢ المضاف  
المضاف ١٢ ١٠٣ ٠ ١٧ ٣٧  
relativum  
ad aliquid ٣ ١٥٢ المضاف

desideratum ١٨ ٢٨٤ منشوق  
التشويق (على سبيل) ٨ ٤٠ ٤  
secundum viam desiderii  
res ٣ ٢٩ الشيء  
الشيئية ١٧ ٣٣ أخطأ المترجم إذ جعلها  
similitudo وهي نفس اللفظة التي  
استعملها في ترجمة "المشابهة".

(ص)

verificatio ٨ ٥ تصحيح  
adventus ٧ ٢٦٧ ٠ ٦ ٧ ٢٦٧  
certitudo ٣ ٤٨ الصدق  
cartum ١٠ ٤٨ صادق  
credulitas ٤ ٥٤ ٠ ٧ ٢٩ التصديق  
تصديقي (علم) ٥ ٤ ٠ ١ ٤  
creditiva (scientia)  
مصادمات ٣ ٤١٨ ٠ ١١ ٢٢٤  
conflicti  
concursum ١٦ ٤٣٩ مصادمات  
concurrentia ٣ ٤١٨ مصادمات  
commoditas ٦ ٢٩٨ مصلحة  
utilitas ١٤ ٣٧٧ مصلحة  
oratio ٣ ٤٤٥ الصلاة  
magisterium ١٢ ٥ الصناعة  
صناعة ١٦ ٢٨٢ ٠ ٥ ٤ ٠ ١٧٦  
artificium  
per artificio ١٦ ١٠١ بالصناعة  
artificiale ٥ ٢٨٢ صناعي

(ع)

Incuria	٨ ٢٨٤٠١٦ ٢٨٣	عبث
Cultus	١٥ ٤٤٣	عبادة
Servitium	١٢ ٣٩١	عبادة
Respectus	٧٨ ٢٤١	اعتبار
Respectu	١١ ٤٨	باعتبار
Interpretatio	١٢ ٢٩	عارة
Miracula	٨ ٤٤٢	معجزات
Numerus	٣ ١١٩	العدد
Numeratum	٨ ١١٩	معدود
Aptum	٩ ٦٧	مستعد
Adaptatum	١٧ ٦ ١٥ ٦٧	مستعد
Adaptabile	١٦ ٢٢	مستعد
	٦ ١٤ ١٣٩ ٦ ٧٧	استعداد
Aptitudo	٦ ٢٧٣	
Praeparatio	٦ ٧٢	استعداد
Praeparator	٧ ٤١١	معد
	٧ ٢٦٥	معدة (علة)
Praeparatrix (Causa)		
Aequalitas	١ ٢٥١	اعتدال
Aequalitas	٥ ١٥٣	المعادلة
Remotio	٤ ٢٠٣	المدول
Iusticia executor	١٤ ٤٤١	معدّل
	٨ ١٢٨ ٦ ١٠ ٣٦ ٥ ٢٥	العدم
Privatio	١٦ ٦ ١٥ ٣٠ ٤ ٦	
Non esse	١٠ ٣٩	العدم
Non esse	٨-٧ ٣٢	معلوم

(ط)

Natura	١٤ ٣٣	طباع
Impressum	٤ ١٤٣	مطبع
	٩ ٢٠ ٦ ٥	طبيعي (علم)
Naturalis (-cientia)		
Ordo	٧ ٣٤٠ ٦ ١٩	طبقة
Aequalis	٧ ٤٨	مطابق
Adaequatur	١٠ ٤٨	المطابقة
Adaequare	١١ ١٤٧	نطبق
Parificatur	٧ ١٠٣	يطابق
Parificatio	١٧ ١٤٦	مطابقة
Compar	١٠ ١٥٢	مطابق
Conformitas	٩ ٢١٠	مطابقة
Noviter adveniens	١٦ ٤١	طارئ
Inquisitio	٦ ٢٢٠	مطلب
Inquisitio	٢ ٣٨٨	طلب
	١٦ ٣٨٧ ٦ ٢ ٦	مطلوب
Quaesitum		
Inquiruntur	٤ ٥	مطلوبة (أشياء)

(ظ)

Consecutio	٦ ٣٧٠	الظفر
Opinio	١٦ ١٢٨ ٦ ١٨ ١٦	اظر
Opinabile	١٧ ٣٨٧	ظني
Putativum	٢ ٣٦٩	ظني
	١٤ ٣٨٨ ٦ ١٧ ٣٨٧	مظنون
Putativum		

Cessatio	التعطيل ٥ ٣٧٧	Accidero	يعرض ١٠ ٤
Successio	التعاقب ١٧ ٣٩٠	Accidens	العرض ١٥ ٤٣
Ligatio	صَدَقَ ٣ ٤٤٧		بالعرض ٥ ٥٧ ٤٧ ٢٥
Sententia	عَقْدَ ١٥ ٣٦١	Per Accidens	
Sententia	اعتقاد ٣ ١٧٤ ٤٧ ٤٨	Secundum Accidens	بالعرض ٩ ٣٤
Certitudo & Scientia	اعتقاد ٢ ٤	Accidentalitas	عرضية ٤ ٩٣
Intellectus	عقل ١٨ ٣٦	Accidentia	عوارض ١٠ ٥٤
Intelligentia	عقل ١٤ ٦٠	Consequentia	عوارض ٤ ١٤
Sensus	عقل ١٢ ٥٠	Accidentale	عارض ٣ ١٢
	العقل (وجود في) ٤ ٣٢		عوارض ٣ ١٣٢ ٤ ١٠ ٤
Intellectu (esse in)		Accidentalia	
	عقل مفارق ١ ١٨٩	Cognitio	معرفة ١٢ ١٥
Intelligentia separata			تعريف ٦ ٦١ ٤٣ ٣٥ ٤٩ ٣
	العقل الفاعل ١٧ ٣٨٨ ٤٨ ١٤٢	Cognitio	
Intelligentia agens		Ostensio	تعريف ٤ ٣٥
	العقل الصريح ٨ ٣٧٧	Declaratio	تعريف ١٣ ٣٠
Intellectus Purus		Notificatio	تعريف ٣ ٥٧
	العقل المحض ٧ ٤٠ ٤		أحرف ٧ ٤٥ ٣٠ ٤٦ ٢٩
Intelligentia Pura		Notius	
	العقل العمل ٧ ٣٨٧		متعر (تعري المادة عن الصورة) ٤ ٧٢
Intellectus Activus		Spoliatum	
	عقل (وجود) ١ ١١	Diligendum	معشوق ١٢ ٢٧
Intelligibile (e se)			معشوق ٦ ٣٦٩ ٤١ ١٥٤
	عقل (عالم) ٦ ٣٨٠	Amatum	
Intelligibile saeculum			عاشق ٦ ٣٦٩ ٤١ ١٥٤ ٤٦ ١٥٣
	معقول ١١ ٣٥٧ ٤٥ ٣٤ ٤١ ١١	Amator	
Intellectum		Abstulere	يُعطَل ١١ ٣٨٠
Appraehensum	معقول ١١٠ ٣٥٧	Haeretici	مُعطلة ١١ ٣٨٠

Doctrina Prima	التعليم الأول ٤ ٣٣٢
Magister Primus	المعلم الأول ٩ ٣٩٢ ، ٧ ٣٣٣
Disciplinales	تعليميات ١٤ ١٤٣
Doctrinales (Scientiae)	تعليمية (علوم) ٧ ٤
Facere Percipere	يَعْلَم ١٨ ٢٩
Dominandi (habitus)	استعلائية (ملكة) ٥ ٤٣٠
Opus	عمل ١ ٤
Practica (scientia)	عملي (علم) ٣ ٨ ، ٤ ٤
Activa (scientia)	عمل (علم) ١٢ ٣
Perpendicularis	عمودي ٩ ٦٣
Communitas	عموم ١٦ ٢٠٣
Communior	أعم ٥ ١٠٩
Contradicendum	مُعَانِد ١ ٤٩
Elementum	عنصر ١٢ ، ١٠ ٢٥٨ ، ١٧ ٢٧
Materia	عنصر ٥ ٢٨١ ، ٧ ٢٥٧
Principium materiale	عنصر ١٣ ٢٧٨
Origo	عنصر ١٢ ٢٨١
Cura	العناية ١٦ ٤١٤ ، ١٢ — ٩ ٣٩٨
Procuratio	العناية ٧ ١٨
Intentio	معنى ٩ — ٨ ٣
Intellectus	معنى ٨ ٤٣

Intentiones primo intellectae	المعاني المعقولة لأولى ١٨ ١٠
Intentiones intellectae secundae	المعاني المعقولة الثانية ١٧ ١٠
Intelligens	عاقل ٧ ٤٦ ٣٥٧
Intellector	دافل ١٣ ٤١٠ ٣٥٧
Convertitur	ينعكس ٣ ٦٠
Reversio	انعكاس ٧ ٨٦
E converso	بالعكس ٣ ٢٤٠
Habitudo	ملاقة ٦ ٨٠ ، ٥ ٤٢ ، ٢ ٤٢
Causa	علة ١٢ ٨
Primum Principium	العلة الأولى ٥ ٥
Causa finalis	علة فائية ١١ ٢٠
Aliquid aliud	انظر أيضا : مادة ، عنصر ، فاعل ، تمام ، مُعَد ، معين ، قريب ، بعيد .
Causalitas	علة ما ١٢ ٢٩
Causatum	علية ٣ ١٦
Causa recipiente	معلول ١٦ ٤ ١٥ ١٤
Causa propinqua	العلة القابلية ١ ٨٥
Signum	العلة القريبة ٣ ٨٤ ، ١٣ ٨٢
Signa	علامة ١٨ ٤ ١٧ ٢٩
Cognitum	علامة ٤ ٣٥
Scitum	معلوم ١٨ ١٠
Doctrina	معلوم ١٢ ٤ ١١ ١٥
	تعليم ١٩ ٣٦

(ع)

Natura hominis	الفريزة ١١ ٢٩
Ira	الغضب ١٧٦ ٤٨ ٣٧٠ •
Irascibile	غضبي ٤ ١٧٤
Deceptorium	مغلط ١٧ ١٦٧
Absentia	الغيب ١٢٦٧ ٣٦٢
Absens	الغيب ١٧ ٤٤٠
Absentia	المغيبات ١٣ ٤٤٠
Aliud	الغير ٧٤٦ ٣٠٤
Alietas	الغير ٨ ٢٧
Per aliud	بغير ٧ ٣٨
Alietas	فريزة ٤ ٣٠٣ ٢٤٦
Alietas	مغايرة ٢ ٢٢٩
Alteratio	تغير ٢ ٣٣٤ ١٣ ٢٨٠
Variatio	تغير ٥ ١٧١
Mutabile	متغير ١٧ ٣٧
Alteritas	التغير ٣ ١٩
Permutatio	التغير ١٥ ٢٧٨
	الغاية ١٥ ١٨٦ ١٥ ١٧
Finis	٧ ٢٥٧
	فائبة : انظر : علة غائية •

(ف)

Profectus	إفادة ١٢٦٧ ١٨
Utilitas	إفادة ٩ ١٨

Aliquid ١٦٤١٠ ٤٤ معنى

بالمعنى ١٧ ١١

Secundum acceptionem

Consuetudo ٣ ١٧٦ عادة

Recursus ٨ ١٣١ العود

Reductio ١٧ ٣٦ العود

Reductio ١٤ ٣٦ إعادة

Reductum ١٤ — ١٣ ٣٦ معاد

Promissio ٤٠٢ ٤٢٣ المباد

Retributio ١٧ ٢٩٨ عوض

Impediens ١٩ ٢٧١ معارق

Adjutrix ٧٤٢ ٢٦٥ (علة) مَعِينَة

Identitas ١٣٦١٢ ١٣٧ العين

يتعين ١٧ ٦١ ٤٩ ٣٩

Assignatur

معين ٥ ٢٩٠ ٤٣ ٦٨

Designatum

Appropriatum ٧ ١٣٧ المتعين

Singularia ٣ ٣٤ الأعيان

في الأعيان ٤ ٣ ١٤٢ ٤ ١٢ ٣١

In singularibus ١٢ ١٥٩

في الأعيان ١٦ ٢١١ ٤٩ ١٤٠

In signatis

في الأعيان الجزئية ٤ ٢٦

In particularibus et singularibus

مفارق للأعيان ٥ ٢٦

Separatum a singularibus

Activum ٨٦٧ ٢٥٩ فاعل

الفاعل (المبدأ) ١ ٢٨٠ ١٠ ٢٦

Principium agens

فعال : أنظر عقل

• الانفعال ١٥٣ ١٠ ٢٦

Passio

Patitur ١٢ ١٧٠ أن يفعل

Pati ١٤ ٩٣ الانفعال (مقولة)

Patiens ١٨ ٢٥٩ مفعول

Caelum ٥ ٦٤ فلك

Circulum ٦ ١٩ فلك

Cognitatio ٤ ١٧٤ فكرة

Intellectus ٢ ٢٧١ الفكر

Cogitatio ١٢ ٢٨٤ التفكير

مفهوم (معنى) ١٣ ٣١

Intellecta (Intentio)

Intelligitur ١٠ ٣٤ المفهوم

Inaequalitas ٥٤٣ ١١٨ المفاوطة

Fluere ٤ ٨٧٠ ١٦ ١٤ يفيض

Effluxio ٦ ١٨ الإفاضة

الفيلسوف المقدم ٩ ١٢٢

Egregius Philosophus

وانظر : أرسطو

(ق)

Receptivum ١٣ ٧٤ قابل

قابل ١ ٢٤٠ ٤٨ ١١٢ ١٦ ٢٣

Receptibile

Acquisitum ٧ ٤٤ مستعاد

Impar ١٥ ١٢٢ فرد

Solitarium ٦ ٤٤ منفرد

Expositione ١٥ ١١٨ فرضي

Positum ١٤ ٣٩ فرض

Minimia solutio ٤ ٤٣٠ الإفراط

التفريط ٤ ٤٣٠

Minimia continentia

Separatio ١٥ ١٣٤ المفارقة

Separatum ١٢ ٧٤ ١٤ ٤ مفارق

الفساد ١١ ١٨٩ ٤ ٣ ١٩

Corruptio

Diffusum ١٥ ٤١٢ فاش

Differentia ١٦ ١٠ ٩٠ ٢ ٤٥ فصل

Discontinuitas ٧ ٦٧ انفصال

Discretum ٧ ٩٤ متفصل

Disjunctio ١٢ ٣٦٠ انفصال

Strenuitas ١٣ ٦ ١٢ ٣٠ ٧ فضيلة

• فعل ١٥٣ ١٠ ٢٦ ٦ ٥

Actio

Actus ١٨ ٧ الفعل

Effectus ١٧ ١٣ الفعل

بالفعل ٨ ٦ ٤ ٥ ١٣ ٣

In effectu

ad effectum ٦ ١٢ إلى الفعل

Agere ١٣ ٩٣ الفعل (مقولة)

Agens ٧ ٢٥٧ فاعل

Stabile	قار ١١٧ ١١٩	Recipiens	قابل ١٠ ٢٥٨
Permanens	قار ٩ ٣٨٠	Receptibilitas	القبول ٢ ٨٥
Conjunctio	الاقتران ٢ ٣٢	Receptio	القبول ١٨ ٢٣٩
Conjunctio	مقارنة ١ ٤٧	Patiens	قابل ١٢ ٧
Violentia	القصر ٣ ١٥١ ١٦ ٧٣	التقابل	٤ ٣٠ ٣٠ ١٩ ٢٦
Divisio	الانقسام ١ ١٢٩	Oppositio	
القصد	١٠ ٣٧٧ ٢ ٢٩٨	Oppositio	مقابلة ٤ ١٢٦
Intentio		Oppositum	مقابل ١٤ ٢٥
بالقصد الأول	١٦ ١٢٦	Prioritas	قبة ١ ٢٦٧
Principaliter		القدرة	٥ ٣٦٧ ٢ ١٧٠
القضاء	١٨ ٤٣٩ ١٦ ٤١٤	Potentia	
Judicium		القدرة	١١ ٣٧٧ ٤ ٤١ ٣٦٧
Secans	مقاطع ٧ ٦٣	Posse	
Intersecans	مقاطعة ١٠ ٦١	القدر	١٨ ٤٣٩ ٢ ٤٢١
Cignus	قنفس ٢ ١٥٥	Providentia	
انقلاب	١٣ ١٢ ١٣٧	Mensura	المقدار ١٤ ١١
Conversio		Mensuratio	التقدير ١ ٤٤٠
Persuasio	الإقناع ٩ ٨	Mensuratum	مقتر ٢ ٦٤
Rhetoricum	إقناعي ٤ ١٨٠	Prioritas	التقدم ٧ ١٦٣ ٢ ٨٢
Regula	قانون ١٧ ٢٢٠	Praecedens	متقدم ١٧ ٤١٤ ١٦
Habitus	القبة ١٦ ١٥ ٣٠ ٤	Prius	التقدم ١٣ ٢٦
Oratio	قول ١٥ ٢٤٤	Prius	متقدم ١٢ ٨٢
Sententia	قول ٧ ٣٦	التقدم والتأخر (بحسب)	٢ ٢٦
Praedicatum	مقول ١٥ ٣٤	Secundum prius et posterius	
Praedicamenta	مقولات ١٣ ١٢	Prioritas	قديم ٣ ٨٠
Praedicamenti	مقولات ٣ ٩٣	Propositio	مقدمة ١ ٢٠
Constituit	يقوم ١٥ ١١	القريحة	١٤ ٣٥٩ ٢ ٨ ٥١
		Ingenium	



Eclipsis	كسوف ١١ ٣٦٠
Incredulitas	كفر ٦ ٤٢٢
Cosequale	مكافئ ١٣٤٥ ٣٧
Cosequalia	متكافئان ١ ٤٠
Compar	مكافئ ١٧ ٣٩
Concomitans	تكاثر ٧ ٤٢
Comitantia	متكافئان ١ ٤٢
Totus	الكل ٤ ٢٠٧٠٣ ٢٦
Universale	الكل ٤ ٢٠٧٠٥ ١٩٥٠١٨ ٧
Universalitas	الكلية ٤ ٢٠٩
Universalia	الكلية ٥ ٣٥٥
Perfectio	كمال ١ ١٤١٠٩ ١٧
Perficiens (Principium)	كمال (مبدأ) ١٢٨
Perfici	استكمال ١٣ ٣٠
Perfectio	استكمال ٥ ٤
Perficitur	استكمال ٤ ١٢
Perficiens	مكمل ١٤ ٣٣٥
Quantitas	الكم ٤ ٩٤٠١١ ٤
Quantitativus	متكم ١٧ ١٤
Occulantur	يكن ١٦ ١٣٤
Sententia de oculto	الكون ١١ ٩٤
Generatio	الكون ١٥ ٢٨٠٠١١١٨٩٠٣ ١٩
Generatura	التكوين ١٥ ٢٦٧
Generatum	متكون ٣ ١٧٠

Constitutio	القوام ٢-١ ١٢
Constituens	المقوم ٣ ٥٨٠٢-١ ١٦
Constitutivum	المقوم ١٦ ١٠٩
Constitutum	متقوم ١٨ ٣٣٥
Existentia	القوام ٢٠ ٤٠٩٠١١ ١٣٥٠٨ ٥٧
Existens	قائم ١ ٤١٢٠٩ ٥٨
Constitutio	تكوين ٦ ١٨٣
Essentia	قوام ٧ ٢١٢
Secundum existentiam	بالقوام ١٤ ٤
In existentia	في القوام ١٠ ٢٢
Virtus	قوة ١٣ ٣
Fortitudo	قوة ٣ ١٧٠
Potentia	القوة ١٧ ١٣٠١٨ ٧
Consideratio	القياس ٧ ٣٤
Syllogismus	القياس ١٦ ٢٧٩
Resurrectio	القيامة ٤-٣ ٣٤
(ك)	
Multitudo	الكثرة ٦ ١٠٤٠٢ ٤٥٠٧ ٢٧
Multiplex	متكثر ١٧ ٣٧
Canstrictio	تكاثر ١٤ ٧٧
Sphaera	كرة ١٦ ٦١
Acquisitio	اكتساب ٥ ٧٤
Acquisitum	مكتسب ٤ ١٤٠

Inspiratio	إلهام ٤٤٣٥	Generata	مكونات ١٨ ٢٧
Convenientia	ملاءمة ١٦ ٣٦٨	Qualitas	الكيف ٤ ٩٤ ١٤ ١٣
Conveniens	ملائم ٧ ٣٦٩	Qualiter	كيفية ١٢ ٣٦٣ ١٤ ٦٥٥ ٨٦
Non esse	ليس ١٦٦١٥٤٣ ٢٦٦	(ل)	
(م)		Consequens	لاحق ٩ ٧١
Quid	ما ١٤ ٣٠	Sequens	لاحق ١٠ ٣٤٦
Quid est	ماهية ١٢ ١٣ ١٤	Consequentia	لواحق ٧ ٧١ ١٥ ٤٣ ٢ ١٤
Quidditas	ماهية ٤ ٦١ ١٧ ٣٤ ١٠ ٣١	Consecutio	لحق ٦ ١٤
Ex hoc quod est	بما هو ١٢ ٤	Cohaerentia	التحام ٢ ٩٩
Inquantum	عالمى ١١٦١٠ ٧	Delectans	لاذ ٨ ٦ ٣٦٩
Quando	المتى (مقولة) ١٣ ٩٣	Delectatum	ملذ ٨ ٦ ٣٦٩
Ideae	المثل ٢ ٣١٠	Delectatio	اللذة ٦ ٣٦٩
Exemplare	مثالى ٢ ٣١١	Delectatio	التذاد ٢ ٣٦٩
المماثل ٥ ٢٧		Suavitas	لذيذ ٦ ٣٤٨ ١٣ ٢٧
Talitas (Ms. Bibl. Vat. Urb. lat. 187 fol. 7 v.)		Suavitas	اللذة ١٧ ١٦ ٣٨٧
المجسطى (صناعة) ٦ ٣٩٣		Sequitur	يلزم ١٤ ١٤ ٧ ٨
Almagesti (doctrina)		Inseparabile	لازم ٦ ٤٢
مزاج ١ ٢٨٧ ١٢ ٨٩		Concomitans	لازم ١٦ ٢٣٧ ٣ ١٢
Complexio		Concomitantia	لزوم ٣ ٣٢
Commixtio	امتزاج ٣ ١٧٩	Comintans	لزوم ١ ٤٠
Permixtio	امتزاج ١٤ ٢٣٨	Comitatum	ملزوم ٥ ٢٣٣
Materia	مادة ٣ ٤	Comitancia	التزام (دلالة) ١٢ ٢٣٧
Distensio	امتداد ٩ ١١٥	Quare	اللم ٦ ٣٤٨ ٨ ٢٩٨
Mensuratio	مسطح ١٣ ١١١	Quare est	لمية ٦ ٣٤٨ ١٦ ٢٠
المساحى = (علم المساحة) ١ ١٥			وانظر: برهان لم واللم
Mensuratio			

Revelatio	٩ ٤٤٢	إتزال
Liberatio	٨ ٤٣٠	التزير
Singularitas	١٩ ٤٤٢	التزير
Proportio	١٥ ٢٣	نسبة
Comparatio	١١ ٤٨	نسبة
Proposito	١٧ ١١ ٢٢	نسبة
Perpetuum	٥ ٢٩٠	منتشر
	١٦ ٣٨٤ ٤٩ ٣٦٠	منتشر
Dilatatum		
Rationalitas	١٣ ١٧٣	النطق
Speculatio	١٣ ٢٧٠ ١١ ٦	النظر
	١٢ ٣	نظري (علم)
Speculativa (Scientia)		
Ordo	١٤ ١٢ ٣٦٣	نظام
Utile	٥ ١٧	نافع
Utilitas	١١ ١٨٦	منفعة
	١٨ ٣٦٢ ١٦ ٢٨٥	النفس (كتاب)
Liber de Anima		
In se	١ ٨	في نفسه
Derstructio	٩ ١٤٣	نقض
Vindicta	٦ ٣٧٠	انتقام
	١٦ ٣ ١١ ٤٦ ٢٢ ٤٤ — ٣ ١٢	متناه
Finitum		
	١١ ٣٩	النهاية (إلى غير)
In infinitum		
	٢ ٣٠	النهاية (يذهب الأمر إلى غير)
Procedere in infinitum		

١ ٢٧٥ ١١ ١٥٢ ٦ ١١٥	مماس
Tangens	
Tactus	٧ ١١٥ المماس
Contactus	١٣ ١٥٥ المماس
Peripatetici	١٠ ٣٩٢ المشاؤون
Jupiter	٩ ٣٦٠ المشتري
Esse cum illo	٤ ٣١٥ المعية
١٠ ٤٧ ٦ ١٥٨	المعية = المع
Cum	
Locus	١ ١١٨ ٦ ٣ ١٩ المكان
Possibile	٧ ٦ ٦ ٣ ٣٥ الممكن
Possibile esse	٣ ٣٧ الممكن الوجود
Possibilitas	٥ ٢٥ ١٩ ٧ الإمكان
٢ ٢٨٧ ٦ ٨ ١٢٨	ملكة
Habitus	
Aptitudo	٦ ١٧٦ ملكة
Impossibile	٣ ٣٥ المنتهى
Discretum	١ ١١٠ ٦ ٣ ٥٣ متميز
Discretum	١ ٢٦٧ ممايز
Inclinatio	١ ١٥١ الميل
(ن)	
Innuitio	١٦ ٣٠ تنبيه
Conclusio	١٥ ٢٧٩ ٦ ٩ ٤٩ نتيجة
Concludens	١٠ ٤٩ متبع
Modus essendi	٨ ١٢ نحو الوجود
Simile	٥ ٣٢٧ ند
Consimile (Ms. Vat. Urb. lat)	

Necessitas	الوجوب ٥ ٢٥
Necesse	الوجوب ١٩ ٧
Affirmativa	الموجبة ٩ ١٢٩
Affirmatio	الموجبة ١٦ ٥٢
Affirmative	بالإيجاب ١٣٣٢
Esse	وجود ١٥٤
Ens	الموجود ٣ ٢٩ ٠ ٨ ٩
	الوجود الإلزامي ٨ ٣١
Esse affirmativum	
	الوجود الخاص ٩-٧ ٣١
Esse proprium	
	الجهة (من هذه) ١٠ ٤
Modum (secundum hunc)	
Unum	الواحد ٥ ٢٧
Unitio	توحيد ٩ ٢٤٤
Unitas	توحيد ٩ ٣٤٩
Prophetia	الوحي ٥ ٤٤٠
Inspiratio	الوحي ٩ ٤٤٢
Equidistans	الموازي ١٠ ١٥٢
Equidistantia	الموازاة ١٧ ١٤٦
Medium	واسطة ٣٥١
Medium	المتوسط ٨ ٣٠٩
Mediatio	توسط ٥ ٧٨
Mediante	بواسطة ١٢ ٨٢
Mediante	بتوسط ١١ ٢٦٧
Mediocritas	التوسط ٨ ٤٣٠
	صفة ١٠ ٣٤٩ ٠ ٤ ٦ ٠ ٥
Proprietas	٣ ٣٧٣

النهاية (يلعب إلى غير)	١٨ ٢٩٠
Ire in infinitum	
Species	نوع ١٣ ٤
Specialitas	نوعية ٢ ٥٩ ٠ ٢ ٤ ٦
	(٥)
Peregrinatio	المهاجرة ١ ٤٤٥
	مهم ٣ ٢٠٠ ٠ ١٥ ١٩٩
Indefinitum	
Geometria	الهندسة ٨ ١٩
Id. quod ens	الهوية ٧ ٤٧
Essentia	الهوية ١٥ ١٢١
Identitas	الهو هو ٦ ٢٧
Idem	الهو هو ٦ ٤١ ٣٠ ٤
Identitas	الهوية ٣ ٣٠ ٣
Temeritas	التهور ١١ ٣٠ ٧
	هيئة ٨ ٢٠ ٩ ٠ ١٢ ٠ ١١ ٠ ٩ ١٣٨
Dispositio	
Astrologia	الهيئة (علم) ٧ ١٩
Aptitudo	يت ٨ ٢٦٩
Præparatum	مهيأ ٥ ٢٠٨
Hyle	المهيول ٨ ١٠
Materia	مهيول ١٧ ٢٣
	(و)
Necessa esse	واجب الوجود ٤ ٢١
Necessarium	الواجب ٣ ٣٥
	وجوب الوجود ١٢ ٠ ١١ ٤٠
Necessitas essendi	

موافق ١٣ ١١ ٢٧ ١٠ ٦١ ٠  
Conveniēns

متفق ٩٩ ١١ ١٥٢ ٠ ٩

Conveniēns

الاتفاق ١٤ ١٠٢ ١٤  
Convenientia

الموافقة ١٤ ٣٠٣ ١٦ ٣٦

Convenientia

الموافاة ٨ ٨  
Concurrere

مؤكد ١٠ ٨  
Cogens

الوهم ٢ ١١٢  
Aestimatio

التوهم ٩ ١١١  
Aestimatio

في الوهم ٤ ٣٢  
In aestimatione

واهب الصور ١١ ٤١١ ٩ ٤١٣ ١١

Dator formarum

(٥)

اليقين ١٨ ١٦  
Certitudo

اليقين ١٢ ١٥  
Certitudo veritatis

اليقين ٢ ٢٠  
Certissima Veritas

صفة ١٠ ١٤٠  
Assignatio

وصف ١٨—١٧ ٣٢  
Dispositio

متصل ٧ ٢٧٣ ٠ ٦١ ٠ ١٥ ١١

Continuum

اتصال ١٨ ٦٤  
Continuitas

اتصال ١٩ ٢٦٥  
Continuatio

اتصال ١٢ ٣٦٠  
 Applicatio

متصل ٢ ٣٧٠  
Conjunctum

واصل ٨ ٤٠١  
Adhaerens

وضع ١٤ ١٠  
Positio

الوضع (مقولة) ١٣ ٩٣ ٠ ١٣ ٧٢

Situs

Posita

أوضاع ١٦ ١٠

الموضوع ١٦ ١٠ ٤ ٠ ٥ ٠ ٧ ٣

Subjectum

بالتواظؤ ٦ ٢٣٥  
Univoca

اتفاق ٨ ٢٨٤ ٠ ١٦ ٢٨٣

Casus

اتفاقا ٣ ٤١٥  
Per casum

اتفاق ٨ ١٨٠  
Casuale